الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

من طرف:

عبد الوهاب منصوري

عنوان الأطروحة:

استراتيجية التنويع الاقتصادي كمدخل لترقية النشاط الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020

أطروحة مناقشة بتاريخ 2025/02/25 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	زهية لموشي	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	أسماء دردور	أستاذ	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	عقبة عبداللاوي	أستاذ	جامعة الوادي	عضوا
04	هاجر سلاطني	أستاذ محاضر -أ	جامعة أم البواقي	عضوا
05	أمينة بن خزناجي	أستاذ محاضر-أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا
06	نجيبة سلاطنية	أستاذ محاضر-أ	جامعة خنشلة	عضوا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ اَللَّهُ تَعَالَى:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

﴿طه، 114﴾

وعن أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ...»

رواه أحمد، وابن حبان.

الملخـــــص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من سنة 1990 إلى 2020، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم قياس مؤشر هيرنفندال–هيرشمان HHI للناتج المحلي الإجمالي، وللصادرات، وللواردات، وللعمالة، وللإيرادات الحكومية، وكذا قياس تأثير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الإيرادات الجبائية العادية، حجم الصادرات، كمتغيرات مفسرة معبرة عن التنويع الاقتصادي، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع معبر عن النمو الاقتصادي، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مقاربات القياس الاقتصادي، وللكشف عن العلاقة بين المتغيرات في الأمدين القريب والبعيد، فقد تم استخدام طرق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وقد خلصت الدراسة وحسب نتائج مؤشر HHI عن تركيز الصادرات والإيرادات الحكومية في الجزائر على قطاع المحروقات ببلوغ متوسط مؤشر HHI مقدار 0,9357 و0,7085 على التوالي، مع تنويع نسبي لكل من مكونات الناتج المحلي الإجمالي والواردات والعمالة ببلوغ متوسط مؤشر HHI مقدار 0,144 و0,1824 و0,1536 على التوالي. أما قياسيا فأبانت النتائج على أن جميع المعلمات مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية، 1%، 5%، و10% في الأجلين القريب والبعيد، ما عدا متغير الإيرادات الجبائية العادية (LTAXR) في الأجلين القصير والطويل الذي ظهر غير معنوي إحصائيا. كما أثبتت النتائج في الأجل القصير وجود علاقة إيجابية بين متغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (LAGR)، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (LSER)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (LDCPS)، وحجم الصادرات (LEXPIN) مع النمو الاقتصادي (LGDPPCKN)، عكس متغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (LMIND) الذي تربطه علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي. وفي المدى الطويل أثبتت النتائج العلاقة الإيجابية بين متغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (LAGR)، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (LSER)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (LDCPS)، حجم الصادرات (LEXPIN)، مع النمو الاقتصادي في حين ارتبطت القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (LMIND) ارتباطا سلبيا بالنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي؛ نمو اقتصادي؛ نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL؛ مؤشر هيرنفندال–هيرشمان HHI.

Abstract:

This study mainly aims to analyze and measure to what extent the impact of economic diversification as an alternative to the hydrocarbon sector on economic activity in Algeria during the period from 1990 to 2020. In order to answer the research problem, the Hernfindahl-Hirschman index (HHI) was measured for GDP, exports, imports, employment, and government revenues, as well as, the impact of the added value of the agricultural sector, the non-hydrocarbon industry sector, the services sector .Besides, domestic credit provided to the private sector, regular tax revenues, and the volume of exports, as explanatory variables expressing economic diversification on the per capita share of GDP as a dependent variable expressing economic growth. To achieve the research objective, economic measurement approaches were relied upon, and to reveal the relationship between variables in the short and the long term, auto-regressive methods for distributed lag periods have been used (ARDL). The results of the study, according to the results of the HHI index, showed that exports and government revenues in Algeria are concentrated on the hydrocarbon sector, with an average HHI index of 0.9357 and 0.7085, respectively, with a relative diversification of each of the components of GDP, imports and employment, with an average HHI index of 0.144, 0.1824 and 0.1536, respectively. As for the standard, the results showed that all parameters are statistically acceptable at a significance level of 5%, 1% and 10% in the short and long term, except for the regular tax revenue variable (LTAXR) in the short and long term, which appeared statistically insignificant. The results also showed in the short term a positive relationship between the variables of value added of the agricultural sector (LAGR), value added of the services sector (LSER), domestic credit provided to the private sector (LDCPS), and volume of exports (LEXPIN) with economic growth (LGDPPCKN), in contrast to the variable of value added of the non-extractive industry sector (LMIND), which has a negative relationship with economic growth. In the long term, the results showed a positive relationship between the variables of value added of the agricultural sector (LAGR), value added of the services sector (LSER), domestic credit provided to the private sector (LDCPS), volume of exports (LEXPIN), with economic growth, while the value added of the non-extractive industry sector (LMIND) was negatively associated with economic growth.

Keywords: economic diversification, economic growth, ARDL model, HHI coefficient

شكر وتقدير

قال تعالى: «... وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ...» الآية 12 سورة لقمان.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ» (رواه أحمد وأبو داود والبخاري)،

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «... ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه» رواه أبو داود والنسائي.

أشكر الله العلي العظيم على كثير عطائه، وتمام نعمه، وأحمده حمدا طيبا مباركا فيه أن وفقني لإتمام هذه الأطروحة، وصلاة وسلاما على معلم الناس الخير سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بشكري لجامعة أم البواقي جامعة الشهيد الرمز "العربي بن مهيدي" وكل القائمين عليها، وعلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ونيابة الدراسات ما بعد التدرج، ومخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، على حسن معاملتهم لنا طوال فترة التكوين.

وعرفانا مني لأهل الفضل بجميل فضلهم، ووفاء مني لأهل الإحسان بصنيعهم...، أتقدم بأسمى معاني الشكر للأستاذة المشرفة، الأستاذة الدكتورة "أسماء دردور" على قبول إشرافها على هذه الأطروحة، وعلى دعمها ونصحها وحرصها على إتمام هذا العمل في أقرب الآجال، وعلى أحسن حال، فجزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتحملهم عناء تفحصها، وإبداء ملاحظاتهم وتصويباتهم عليها.

كما أتقدم بشكري الخالص لكل من ساندني ولو بكلمة تشجيع، ونصحني، وأعانني على إتمام هذا العمل وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور عقبة عبد اللاوي، الأستاذ الدكتور فوزي محيريق، الأستاذ الدكتور زبير عياش، الأستاذ الدكتور رياض عيشوش، إلى الدكتور سمير قديري، الدكتور سمير تامة، الدكتورة حياة عثماني، الدكتور مراد بن عمر، الدكتور حسين خليل، الأستاذ عبد الرؤوف عتوسي...

كما أتقدم بشكري إلى إداريي وأساتذة وعمال ثانويتي بوصبيع صالح عبد المجيد، وحفيان محمد العيد على كل ما قدموه لي من تسهيلات ودعم طوال فترة البحث.

إلى كل أساتذتي عبر مختلف المراحل التعليمية.

عبد الوهاب منصوري

الإهـــــداء

اهدي ثمرة عملي هذا إلى من قال فيهما رب العزة: <<... وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا...>>، أمي وأبي نور عينيّ ومهجة قلبي، شملاني برعايتهما صغيرا، وبدعائهما وتشجيعهما كبيرا، فاللهم احفظهما واطل عمريهما، وارزقهما حجا مبرورا يا رب العالمين، ويسر لي برهما، وارزقني رضاهما.

إلى سندي في الحياة، ورفيقة دربي زوجتي الغالية، وإلى أبنائي الأعزاء، قاسم، رائف، رياض، شهد، عبد الرحمن، الذين تحملوا معي المشقة طوال مدة انجاز هذا العمل.

إلى من شد الله بهم عضدي إخوتي وأخواتي، حفظهم الله ورعاهم.

إل أهل زوجتي حفظهم الله.

إلى جميع أهلي وأقاربي.

إلى أصدقائي جميعا أدام الله مودتنا.

إلى من غاب عن دنيانا لكنه في قلوبنا.

إلى كل باحث عن الحقيقة.

إلى كل مقاوم ثائر، يبتغي رفع الظلم عن نفسه وأهله ووطنه.

عبد الوهاب منصوري

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	I
الشكر والتقدير	III
الإهداء	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
قائمة المختصرات	XIV
المقدمة	1
1. خلفية الدراسة	2
2. إشكالية الدراسة	3
3. بناء فرضيات الدراسة	4
4. أهداف الدراسة	5
5. أهمية الدراسة	5
6. مبررات اختيار موضوع الدراسة	6
7. حدود الدراسة	6
8. منهجية الدراسة	7
9. هيكل الدراسة	7
الفصل الأول: الإطار النظري لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي	**8**
المبحث الأول: أساسيات حول استراتيجية التنويع الاقتصادي	9
المطلب الأول: ماهية استراتيجية التنويع الاقتصادي	9
1. تعريف استراتيجية التنويع الاقتصادي	9
2. أسباب ومبررات التنويع الاقتصادي	13
3. متطلبات التنويع الاقتصادي	18
4. أهداف التنويع الاقتصادي	19
5. محفزات ومعوقات استراتيجية التنويع الاقتصاد	20
6. أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: محددات، مستويات وأنماط استراتيجية التنويع الاقتصادي	33
1. محددات استراتيجية التنويع الاقتصادي	34
2. مستويات وأنماط التنويع الاقتصادي	36
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	41
1. مؤشرات التنويع الاقتصادي المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي	41
2. مؤشرات قياس درجة التنويع والتركيز الاقتصادي	42
المطلب الرابع: عرض تجارب بعض الدول في مجال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي	47

1. تجربة النرويج	47
2. تجربة الإمارات العربية المتحدة	49
3. تجربة ماليزيا	52
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي كمؤشر للنشاط الاقتصادي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي	57
المطلب الأول: النمو الاقتصادي كمؤشر للنشاط الاقتصادي	57
1. ماهية النشاط الاقتصادي ومجالاته	58
2. ماهية النمو الاقتصادي	59
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	64
1. النظرية الكلاسيكية للنمو	64
2. النظرية الكنزية	64
3. النظرية النيو كلاسيكية للنمو	65
4. نظرية النمو الجديدة الداخلية	67
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	67
1. الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP)	67
2. مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita	68
3. إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parities (PPP)	69
المطلب الرابع: علاقة استراتيجية التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي	71
1. الاتجاه الأول التخصص الاقتصادي (انخفاض درجة التنويع) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي	71
2. الاتجاه الثاني التنويع الاقتصادي (انخفاض درجة التركيز) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي	74
الفصل الثاني: إشكالية الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	79
المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.	81
المطلب الأول: الدراسات التي تناولت أحد متغيري الدراسة	81
المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت متغيري الدراسة معا	91
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.	99
المطلب الأول: الدراسات التي تناولت أحد المتغيرين	99
المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت المتغيرين معا	106
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة مختلف الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.	111
المطلب الأول: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات التي احتوت على متغير واحد من متغيرات الدراسة	111
1. ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت أحد متغيرات الدراسة	112
2. ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت أحد متغيرات الدراسة	118
3. مقارنة ملخصات الدراسات السابقة التي احتوت على متغير واحد بالدراسة الحالية	125
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة التي احتوت على متغيري الدراسة	126
1. ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت على متغيري الدراسة معا	127
2. ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت على متغيري الدراسة معا	134

3. مقارنة ملخصات الدراسات السابقة التي احتوت على متغيري الدراسة معا بالدراسة الحالية	139
الفصل الثالث: تحليل وتفسير نتائج أثر التنويع الاقتصادي على النشاط الاقتصادي بالجزائر ومناقشتها	150
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل التنويع الاقتصادي	152
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	152
1. نظرة على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 1990	152
1.1. مرحلة الانتظار1962 - 1966	152
2.1. مرحلة التصحيح الهيكلي الأول 1967- 1979	153
3.1. التصحيح الهيكلي الثاني (مرحلة التنمية اللامركزية) 1980 - 1989	154
4.1. التصحيح الهيكلي الثالث 1988 - 1992	155
2. واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة	155
1.2.مرحلة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات المالية العالمية	157
2.2.برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر	165
1.2.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) PSRE	165
2.2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009) PCSC	167
3.2.2. برنامج دعم (توطيد) النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) (2010 - 2014) PCCE	173
4.2.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) PACE	177
5.2.2. نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 - 2030) NMCE	180
المطلب الثاني: مكانة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري	183
1. تنويع الناتج المحلي الإجمالي	183
2. تنويع الإيرادات الحكومية	185
3. تنويع الصادرات	186
4. تنويع الواردات	187
5. تنويع العمالة	188
6. المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي	190
المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة	191
المطلب الأول: متغيرات الدراسة والنموذج المناسب لها	191
1. عرض متغيرات الدراسة	191
2. الرسم البياني لمتغيرات الدراسة	192
3. منهجية ARDL	192
المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة	194
1. قراءة وصفية تحليلية لتطور المتغير التابع في الجزائر خلال فترة الدراسة	194
2. قراءة وصفية تحليلية لتطور المتغيرات المستقلة في الجزائر خلال فترة الدراسة	198
1.2. سلسلة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة	198
2.2. سلسلة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات	200
3.2. سلسلة القيمة المضافة لقطاع الخدمات	201
4.2. سلسلة الإيرادات الجبائية العادية	203

5.2. سلسلة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص.	204
6.2. سلسلة مؤشر حجم الصادرات	206
المبحث الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ونتائج تقدير النموذج	208
المطلب الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة	208
1. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة	209
2. تحديد درجة تأخير النموذج الانحداري للسلاسل الزمنية	209
3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	210
1.3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	210
2.3. نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)	211
المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج	213
1. تقدير نموذج الدراسة	213
1.1. نتائج فترة الابطاء المثلى	213
2.1. عملية تقدير نموذج الدراسة	214
2. اختبارات جودة النموذج	214
1.2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	215
2.2. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH	216
3.2. اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	216
4.2. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test	216
5.2. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) Stability Test	217
3. نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل	218
1.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test	218
2.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل	219
3.3. تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل	225
الخاتمة	229
المراجع	239
الملاحق	261

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول: الإطار النظري لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي		
01-01	مقارنة بين استراتيجيات التصنيع	28
الفصل الثاني: إشكالية الدراسة في ضوء الدراسات السابقة		
01-02	ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت على أحد متغيرات الدراسة	112
02-02	ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت على أحد متغيرات الدراسة	118
03-02	ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت على متغيري الدراسة معا	127
04-02	ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت على متغيري الدراسة معا	134
الفصل الثالث: تحليل وتفسير نتائج أثر التنويع الاقتصادي على النشاط الاقتصادي بالجزائر ومناقشتها		
01-03	أهم المؤشرات الاقتصادية لمرحلة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات المالية العالمية (1990-1998)	163
02-03	أهم المؤشرات الاقتصادية لسنتي 1999 2000	164
03-03	توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) على البرامج الرئيسية.	165
04-03	أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)	166
05-03	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على البرامج الرئيسية.	169
06-03	أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	171
07-03	توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014)	174
08-03	أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010 - 2014)	176
09-03	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016	178
10-03	أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016	179
11-03	معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2020)	184
12-03	معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر (1990 -2020)	185
13-03	معامل HHI لتنويع صادرات الجزائر (1990 -2020)	186
14-03	معامل HHI لتنويع واردات الجزائر (1990 -2020)	187
15-03	معامل HHI هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر (1990 -2020)	189

16-03	متغيرات الدراسة	191
17-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 1987 و2000	195
18-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 2001 و2020	197
19-03	الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1987-2020)	209
20-03	نتائج أفضل درجة تأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة	209
21-03	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر ADF عند المستوى	210
22-03	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر ADF عند الفرق الأول	211
23-03	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP عند المستوى	212
24-03	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP عند الفرق الأول	212
25-03	نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة	213
26-03	تقدير نموذج ARDL	214
27-03	اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH	216
28-03	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي LM Test	216
29-03	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test	216
30-03	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test	218
31-03	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL	219
32-03	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي	225

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول: الإطار النظري لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي		
01-01	شجرة قرارات لتحديد أولويات إطار المالية العامة	16
02-01	مخطط مستويات التنويع الاقتصادي	38
03-01	مخطط أنماط التنويع الاقتصادي	40
04-01	شرح معامل جيني	46
05-01	نسبة الصادرات الصناعية والزراعية من اجمالي الصادرات السلعية في ماليزيا	54
الفصل الثالث: تحليل وتفسير نتائج أثر التنويع الاقتصادي على النشاط الاقتصادي بالجزائر ومناقشتها		
01-03	تطور أسعار النفط والمديونية في الجزائر خلال الفترة (1990 -2020)	156
02-03	توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) على البرامج الرئيسية	166
03-03	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على البرامج الرئيسية	171
04-03	توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر (2010 - 2014) بالنسب المئوية	175
05-03	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015 -2016	179
06-03	معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2020)	184
07-03	معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر (1990 -2020)	185
08-03	معامل HHI لتنويع صادرات الجزائر (1990 و2020)	187
09-03	معامل HHI لتنويع واردات الجزائر (1990 -2020)	188
10-03	معامل HHI لتنويع العمالة في الجزائر (1990 -2020)	189
11-03	مؤشر HHI المركب للتنويع الاقتصادي (1990 -2020)	190
12-03	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1987 -2020)	192
13-03	التطورات السنوية للسلسلتين GDPPCKN وLGDPPCKN خلال فترة الدراسة	194
14-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 1987 و2000	195
15-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 2001 و2020	197

16-03	التطورات السنوية للسلسلتين AGR و LAGR خلال الفترة الدراسة	199
17-03	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة الدراسة	199
18-03	التطورات السنوية للسلسلتين MIND وLMIND خلال فترة الدراسة	200
19-03	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر ما بين 1987 و2020	201
20-03	التطورات السنوية للسلسلتين SER وLSER خلال فترة الدراسة	202
21-03	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة	202
22-03	التطورات السنوية للسلسلتين TAXR وLTAXR خلال فترة الدراسة	203
23-03	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة	203
24-03	التطورات السنوية للسلسلتين DCPS وLDCPS خلال فترة الدراسة	204
25-03	تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة	205
26-03	التطورات السنوية للسلسلتين EXPIN وLEXPIN خلال فترة الدراسة	206
27-03	تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة	206
28-03	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1987 -2020) بعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها	207
29-03	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج	214
30-03	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	215
31-03	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) AND (CUSUM of Squares)	217

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 1990 و2020 (نسب مئوية)	262
(02)	توزيع الإيرادات الحكومية في الجزائر ما بين 1990 و2020 (نسب مئوية)	263
(03)	توزيع الصادرات في الجزائر ما بين 1990 و2020 (مليون دج)	264
(04)	توزيع الواردات في الجزائر ما بين 1990 و2020 (مليون دج)	265
(05)	توزيع العمالة في الجزائر ما بين 1990 و2020 (نسب مئوية)	266
(06)	تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة من 1987 إلى 2020	267
(07)	جدول يبين تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة من 1987 إلى 2020 بعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها.	268
(08)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر ADF	269
(09)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP	269
(10)	تقدير نموذج ARDL	270
(11)	اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH	270
(12)	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي LM Test	270
(13)	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test	271
(14)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي	271
(15)	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test	272
(16)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL	272
(17)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي	273

قائمة المختصرات

المختصرات باللغة العربية	المختصرات	المختصرات باللغة الأجنبية
النمو الاقتصادي	EG	Economic Growth
التنويع الاقتصادي	ED	Economic Diversification
معامل هيرفندال هيرشمان	HHI	Herfindahl–Hirschman index
إجمالي الناتج المحلي	GDP	Gross Domestic Product
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	GDPPCKN	Gross Domestic Product Per Capita
القيمة المضافة لقطاع الفلاحة	AGR	Agriculture, Value Added
القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات	MIND	Non-hydrocarbon Industry, Value Added
القيمة المضافة لقطاع الخدمات	SER	Services, Value Added
الإيرادات الجبائية العادية	TAXR	Regular Tax Revenues
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	DCPS	Domestic Credit To Private Sector
مؤشر حجم الصادرات	EXPIN	Export Volume Index
نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة	ARDL Model	Autoregressive Distributed Lag Stationarity model

المقدمة

1. خلفية الدراسة:

منذ بداية استخدام مصطلح "النمو الاقتصادي" في سياق الأبحاث الاقتصادية خلال القرن الماضي، وتعدد طرق قياسه، سعت العديد من دول العالم إلى محاولة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة كونه من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس النشاط الاقتصادي الذي يشير إلى مختلف العمليات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات والقيام بمبادلتها وتوزيعها، وصولا إلى استهلاكها من طرف مختلف الأعوان الاقتصاديين من جهة، وباعتباره أحد المؤشرات المهمة لمدى تطور مختلف مناحي الحياة في الدولة من جهة أخرى، سواء من الناحية الاقتصادية بتعزيزه لمجال الاستثمار وما ينجر عنه من تحفيز للابتكار، وتخفيض لمعدلات البطالة وزياد أجور العمال، أو من الناحية الاجتماعية بمساعدة السلطات على تحسين معيشة المواطنين، وتوفير خدمات أفضل من تعليم ونظام صحي، ما يعزز استقرارها سياسيا، ويجنبها التوترات الاجتماعية، وما ينجر عنها من احتجاجات وأعمال شغب وغيرها.

في هذا السياق لا يمكننا الكلام عن النمو الاقتصادي دون تعرضنا لمصطلح الناتج المحلي الإجمالي الذي أُعتبر من أهم الاكتشافات، والإنجازات في عالم الاقتصاد خلال القرن العشرين، وذلك بوصفه أداة تقيس الإنتاج الكلي للدولة لتلبية احتياجات الطلب سواء ما كان منه داخليا أو خارجيا، ومقارنته سواء في نفس الاقتصاد بسنوات سابقة، أو باقتصادات دول أخرى. وتسعى جل الدول إلى زيادة حجمه بشكل مستمر بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أو مقبولة، هذا ليس بالأمر الهين، حيث يجب على هذه الدول اتباع استراتيجيات أو سياسات أو سبل مختلفة ومتنوعة لتحقيق مبتغاها، فمنها من اعتمد على التصنيع سواء الصناعات التحويلية أو الصناعات الاستخراجية، ومنها من اعتمد على القطاع الفلاحي، وأخرى على قطاع الخدمات، ولحماية الاقتصاد من الأزمات والصدمات الخارجية المختلفة نادى العديد بضرورة تدخل الدولة لحماية الاقتصاد بواسطة سياساتها الاقتصادية أو المالية أو النقدية، بينما يصر آخرون على ضرورة إعطاء الاقتصاد الحرية اللازمة.

ومن بين الخيارات الحديثة المتاحة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وحمايته من التأثيرات الخارجية، يأتي خيار التنويع الاقتصادي الذي تبنته العديد من الدول النامية، بل وحتى من الدول المتقدمة للنّأي باقتصاداتها عن الأزمات العالمية التي قد تؤثر على قطاع أو سلعة اعتمدت عليها هذه الدول، الأمر الذي أحدث اختلالات اقتصادية عميقة في الدول الريعية والتي امتدت آثارها وتبعاتها إلى مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية وغيرها، لذلك وجب على الدول أحادية القطاع السعي قُدما، والتفكير الجدي لانتهاج طرق وحلول تساعدها على حماية اقتصادها من هذه الاضطرابات.

تعتبر الجزائر إحدى الدولة الغنية بالموارد الباطنية وعلى رأسها المحروقات، ارتبط اقتصادها بهذا القطاع منذ استقلالها، ما سبب لها أزمات في كل مرة تنهار فيها أسعار السلع الاستخراجية الأمر الذي دق ناقوس الخطر في العديد من المرات، نظرا لسيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد باعتباره الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري، سواء من ناحية الإيرادات العامة للميزانية العامة، أو كمكون رئيسي من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع مسيطر على إجمالي الصادرات.

تطمح الجزائر مرة أخرى للتقليل من اعتمادها على عوائد النفط نظرا لما تمتلكه من قدرات خارج قطاع المحروقات خاصة في القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع السياحة، قطاع الطاقات المتجددة وغيرها.

2. إشكالية الدراسة

حاولت الجزائر في كثير من المرات منذ سبعينيات القرن الماضي اتباع طرق آمنة لاقتصادها والنأي به عن المحروقات، كانتهاج سياسة الصناعات المصنعة، أو تجربة الثورة الزراعية، إلا أنّها لازالت تعاني من أحادية قطاع المحروقات. وبعد مرور حوالي 62 سنة من استقلالها، مازالت الجزائر تبحث عن مخرج للتخلص من تبعية اقتصادها لصادرات المحروقات.

من هذا المنطلق تم صياغة إشكالية الدراسة بطرح السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار استراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات ومدخل لترقية النشاط الاقتصادي الجزائري؟

قصد تبسيط الإشكالية الرئيسية، والإحاطة أكثر بجوانب الدراسة تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وماهي أهم استراتيجياته المعتمدة؟
- ما المقصود بالنشاط الاقتصادي، وما علاقته النظرية بالتنويع الاقتصادي؟
- إلى أي مدى استطاعت الجزائر تنويع اقتصادها منذ سنة 1990 حتى 2020؟
- هل للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر ذو دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل للقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر ذو دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل للقيمة المضافة لقطاع الخدمات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر ذو دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل للقروض الممنوحة للقطاع الخاص –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر ذو دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- هل للإيرادات الجبائية العادية –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر ذو دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل لحجم الصادرات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر ذو دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3. بناء فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة وبشكل مؤقت من خلال الأسئلة الفرعية تم بناء الفرضيات التالية:

- يقصد بالتنويع الاقتصادي تنويع القاعدة الإنتاجية، التي ستؤدي إلى تنويع الصادرات، وتنويع الأسواق أيضا، وهناك عديد الاستراتيجيات التي تعتمد على الزراعة، الصناعة... إلخ
- يضم النشاط الاقتصادي جميع الأنشطة التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين من عمليات إنتاج في شتى المجالات الفلاحية، الصناعية، التعدينية، الخدماتية، ومبادلة هذه المنتجات سواء بالإتجار بها محليا، أو خارجيا، إلى غاية استخدام هذه المنتجات واستهلاكها.
- يساهم التنويع الاقتصادي بتحريك دواليب النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية ما يعزز الإنتاج المحلي ويسهم في تنويع الإنتاج، والصادرات، الأمر الذي يدفع وتيرة النمو الاقتصادي؛
- يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلة التركيز وعدم التنويع على مستوى كلا من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، الصادرات، الواردات، والعمالة؛
- للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؛
- للقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؛
- للقيمة المضافة لقطاع الخدمات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؛
- للقروض الممنوحة للقطاع الخاص –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؛
- للإيرادات الجبائية العادية –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؛

- لحجم الصادرات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؛

4. أهداف الدراسة

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2020.

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي سطرت الدراسة أهداف فرعية تمثلت في:

- مراجعة الأدبيات النظرية لمفهومي التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما؛
- وصف واقع الاقتصاد الجزائري من خلال متغيرات الدراسة لفترة الدراسة وتحليله؛
- عرض مجموعة من الأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، ومقارنتها بالدراسة الحالية؛
- اختبار تنويع الاقتصاد الجزائري من تركيزه عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الإيرادات الحكومية، العمالة، والواردات خلال فترة الدراسة؛
- العمل على بناء نموذج اقتصادي قياسي يعمل على قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛
- تقديم مجموعة من الاقتراحات بناء على نتائج الدراسة.

5. أهمية الدراسة

يكتسي موضوع ترقية النشاط الاقتصادي أهمية بالغة خصوصا بعد تعرض الكثير من الدول النامية وخاصة الريعية والنفطية لأزمات جراء اعتماد اقتصادها على ريع هذه الموارد التي تتعرض أسعارها لصدمات جراء مختلف الأزمات العالمية، إضافة إلى إمكانية نضوب هذه الموارد بفعل عمليات الاستغلال غير المدروسة، والمساس بحق الأجيال القادمة في خيرات البلاد، وذلك من خلال قناة تنويع الاقتصاد الذي يعتبر كخيار للخروج من هذه الأزمات، ووجوب التفكير الجدي لإحداث ثورة اقتصادية شاملة ترتكز على مختلف جوانب القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات، لتلافي تأثير اضرابات أسعار المحروقات على الاقتصاد المحلي، وخلق بدائل اقتصادية من خلال استثمار حقيقي يعمل على التقليل من الواردات وتنويع الصادرات في مختلف القطاعات الحيوية؛

أما من حيث أهمية الدراسة المكانية والزمانية فقد تم اختيار الاقتصاد الجزائري نظرا لمعاناته من نفس الأعراض المذكورة سابقا، خلال حقبة مهمة جدا مر بها الاقتصاد الجزائري تمثلت في الفترة من 1990

إلى 2020 حيث شهدت عديد الأحداث والمحطات السياسية والاقتصادية والأمنية وما تبعها من إصلاحات جوهرية، ومحاولات حثيثة لإيجاد بدائل لقطاع المحروقات.

6. مبررات اختيار موضوع الدراسة

هناك مجموعة من الدوافع التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع بذاته، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص والرغبة الذاتية في البحث فيه؛
- أهمية موضوع التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النامية عامة، والريعية خاصة؛
- اختيار الجزائر كعينة دراسة انطلاقا مما عاشته من أوضاع جراء ارتباط اقتصادها بعوائد المحروقات، والرؤية الجدية للسلطة السياسية الجديدة في الجزائر لاقتحام قطاعات أخرى خارج المحروقات؛
- نجاح بعض الدول بالتخلص من تركيز اقتصادها على قطاع واحد وذلك بقيامها بتنويع اقتصادها خارج مجال المحروقات وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة.

7. حدود الدراسة

قُسمت حدود الدراسة إلى حدود جغرافية وزمانية وموضوعية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في اختيار الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، هذا النطاق يوافق حزمة الإصلاحات الضخمة التي استفاد منها الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى بدء مسيرة تبني اقتصاد السوق بعد فشل النهج الاشتراكي.
- **الحدود الموضوعية:** تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة في دراسة وتحليل العلاقة والأثر بين المتغيرات المستقلة الست المعبرة عن التنويع الاقتصادي والمتمثلة في: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الإيرادات الجبائية العادية، مؤشر حجم الصادرات، والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

8. منهجية الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة استخدمت الدراسة منهجية مركبة أساسها مجموعة من أدوات التحليل العلمي، تشكل إجمالا منهجا عاما لهذه الدراسة، أهمها:

- **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال وصف المتغيرين، وتتبعهما خلال فترة الدراسة وجمع البيانات والمعلومات حولهما؛
- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف الجانب النظري المتكون من متغيري الدراسة؛
- **المنهج القياسي التحليلي:** يتجلى ذلك من خلال تتبع وتحليل التطورات التي مست متغيرات الدراسة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن خلال تحليل وتفسير العلاقة ما بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة له والمعبرة عن التنويع الاقتصادي، وكذا عملية قياسها.

9. هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على تقديم بحث موضوعي في إطار منهج علمي صريح، وللوصول إلى الهدف المسطر لهذه الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تتوج بخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي، الذي قُسم بدوره إلى مبحثين تناول الأول أساسيات حول استراتيجية التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتناول النمو الاقتصادي كمؤشر للنشاط الاقتصادي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني: إشكالية الدراسة في ضوء الدراسات السابقة الذي تم فيه عرض الدراسات العربية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في المبحث الأول، والدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تحليل ومناقشة مختلف الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

الفصل الثالث: تحليل وتفسير نتائج أثر التنويع الاقتصادي على النشاط الاقتصادي بالجزائر ومناقشتها، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الاقتصاد الجزائري في ظل التنويع الاقتصادي، وتناول المبحث الثاني دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثالث فقام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية ونتائج تقدير النموذج.

الفصل الأول

الإطار النظري
لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي
والنشاط الاقتصادي

المبحث الأول: أساسيات حول استراتيجية التنويع الاقتصادي

منذ ظهور الكتابات الاقتصادية الأولى كانت التجارة الخارجية من أبرز المواضيع التي شغلت المنظرين، وطفت على السطح اشكالية تقسيم العمل والتخصص في إنتاج منتجات معينة في قطاعات معينة، أو الاهتمام بجميع القطاعات وعدد كبير من المنتجات.

المطلب الأول: ماهية استراتيجية التنويع الاقتصادي

في هذا المطلب سنستعرض مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي وأسباب الاهتمام المتزايد به وأهم استراتيجياته وغيرها من النقاط.

1. تعريف استراتيجية التنويع الاقتصادي

أصبح تنويع الدول لمنتجاتها أو صادراتها أو لإجمالي ناتجها المحلي مطلبا ملحا للنأي باقتصادات هذه الدول عن الصدمات التي تُحدثها أزمات مختلفة في عالم أصبح يتسم بهذه الصفة. وبدأ الاهتمام الدولي بالتنويع الاقتصادي في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، نتيجة للكساد الذي حدث خلال هذه الفترة مما أثر على انخفاض أسعار السلع الأساسية في ذلك وقت. أما بالنسبة للدول النامية التي كانت أسيرة التبعية وهيمنة الدول المتقدمة عليها خلال تلك الفترة، اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية بعد النصف الثاني من القرن العشرين. قد بدأت هذه الدول بسياسات صناعية تهدف الى إحلال الواردات، للحد تدريجياً من الاعتماد على استيراد السلع الأساسية[1]. فالتنويع مفهوم معقد ومتعدد المعاني تختلف معانيه باختلاف التخصصات المختلفة للعلوم الإنسانية وعلوم الإدارة والاقتصاد...، فيُعرف التنويع بطرق مختلفة تبعاً لمجال تطبيقه (الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، مجال الاستثمار المالي).

1.1. على مستوى الاقتصاد الجزئي:

على مستوى المؤسسات هناك العديد من الاستراتيجيات المتبعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد استراتيجيات الاستقرار والثبات، والانكماش والتراجع، واستراتيجيات النمو والتوسع التي تضم عدّة استراتيجيات أهمها استراتيجية التركيز، واستراتيجية الاستثمار استراتيجية التنويع.

[1] ماردين محسوم فرج، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004 – 2016، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق**، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 أفريل 2018، صفحات 162 – 178، ص165.

فاستراتيجية التنويع عكس استراتيجية التخصص أو التركيز (وكلاهما من استراتيجيات النمو)، حيث أن المؤسسة تعمل على إنتاج مجموعة من المنتجات، وذلك عن طريق إضافة أسواق أو منتجات أو خدمات أو مراحل إنتاج جديدة، وذلك لما تتيحه من وضعيات مريحة للمؤسسة على المستوى التنافسي والمالي والتسويقي.

ومن بين أهم تعريفات استراتيجية التنويع في مجال المؤسسات[1].

من وجهة نظر: Ansoff فالتنويع يمثل "حالة عملية إذا قدمت منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل كامل، فإذا ما امتلكت منظمة الأعمال إمكانيات وقابليات من ناحية الموارد والتكنولوجيا فبإمكانها تقديم منتجات جديدة لأسواق لم يتم التعامل معها، وتعتبر هذه الاستراتيجية المفضلة للمؤسسات الرائدة الكبيرة" أمّا Berry فعرّف التنويع بأنه "دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة"، في حين يعرف آخرون من أمثال Pitts و Rumelt التنويع على" أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد". ووفقًا لـ (Kotler and Dubois, 2006)، فإن التنويع "هو استراتيجية تطوير تقوم من خلالها الشركة بتوسيع إمكانيات التوريد الخاصة بها من أجل حماية نفسها من التغيرات في الظروف الاقتصادية وأذواق المستهلكين"[2].

والهدف الرئيسي من تبني المؤسسات الاقتصادية لاستراتيجية التنويع هو دخولها مجالات أعمال جديدة تختلف عن طبيعة المنتجات التي تنتجها حاليا، وعليه يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنويع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي: – التنويع المترابط وغير المترابط؛ –التنويع الداخلي أو الخارجي؛ – التنويع الأفقي أو الرأسي[3].

2.1. على مستوى الاستثمار المالي:

في مجال الاستثمارات المالية يُنظر للتنويع بحسب تنويعها في سوق واحد أو نوع واحد، أو العمل على تشتيتها في أسواق مختلفة، أو أنواع مختلفة.

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الاستراتيجية**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص382.

[2] PATERNE NDJAMBOU, **LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE AU GABON : ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES**, THÈSE DE DOCTORAT PRÉSENTÉE À L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À CHICOUTIMI, OCTOBRE 2013.

[3] غالم عبد الله، تيمجغدين عمر، **أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، مجلد 7، عدد 2، 2014، صفحات 64-87.

فيقصد بالتنويع عدم حصر وتركيز الاستثمارات في ورقة مالية تقوم بإصدارها شركة واحدة، وإنما يجب توزيع الاستثمارات على مجموعة من الأوراق المالية التي تصدرها شركات مختلفة[1]. كما يقصد بالتنويع أيضا قرار المصرف الخاص بعملية تشكيلة الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة (سواء كانت محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية)، حيث أن من شأن التشكيل الجيد للمحفظة تخفيض درجة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك التأثير على حجم ذلك العائد. هذا وتوجد أسس مختلفة لتنويع أو تشكيل المحفظة لعل من أهمها تنويع جهة الإصدار وتنويع تواريخ ومواعيد الاستحقاق. فمبدأ التنويع يقوم على نصيحة جد هامة وفقا للمثل الذي يقول "لا تضع كل البيض في سلة واحدة". حيث تهدف إدارة المحفظة إلى تحقيق نوع من التوازن بين الخطر والعائد...، وتهدف المحفظة أساسا إلى تلافي مخاطر الاستثمار التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر عند تركيزه على أداة استثمار واحدة، وذلك عن طريق التنويع مع ضمان تحقيق العوائد الإيجابية، وحد مقبول من الدخل، إضافة إلى زيادة في القيمة السوقية لرأس المال، وبالنسبة لمخاطر الاستثمار هي مخاطر تتعلق بالسوق أو العمل أو في الفائدة...إلخ[2].

فالملاحظ عند الكلام عن تنويع الاستثمارات المالية هو محاولة تقليل مخاطر تركيزها في محفظة واحدة.

3.1. على مستوى الاقتصاد الكلي (السياسي):

وهو الذي تستهدفه دراستنا حيث تختلف أوجه النظر حول مفهوم التنويع الاقتصادي فهناك من يربطه بالإنتاج أو بمصادر الدخل أو بهيكل الصادرات السلعية، ويُجمع العديد من الباحثين أن للتنويع الاقتصادي علاقة كبيرة بالتنمية الاقتصادية، حيث أنه جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الشاملة، الأمر الذي يشير إلى التحول الهيكلي للاقتصاد.

فبمفهوم بسيط يتمثل التنويع الاقتصادي في "أنه يجب على الدولة أن تنتج، ويفترض أن تصدر، مجموعة أوسع من المنتجات مقارنة بالوضع الأصلي، وبشكل صارم"، يتضمن التعريف أيضًا التنويع في الخدمات القابلة لعملية التصدير كالتعليم والرعاية الطبية والسياحة ...إلخ (في مثل هذه الحالات، الزبائن هم من يأتي للحصول على الخدمات). وهناك فكرة أكثر تعقيداً للتنويع يمكن تلخيصها في أن أي دولة ينبغي أن تنتج

---

[1] نعاس مريم نجاة، **استراتيجية التنويع الاستثماري كآلية لإدارة المخاصر في محفظة الأوراق المالية –حالة البورصات العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017، ص 68.

[2] بن موسى كمال، **المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 3، العدد 3، 2005، الصفحات 37-48 ص39.

حجما أكبر من السلع والخدمات بغرض تصديرها، مع تركيزها على العناصر الجديدة والحديثة ذات التكنولوجيا المتقدمة وذات القيمة المضافة الأكبر أيضا"[1]

وحسب الاقتصادي Jean Claude Berthéleny "نقول عن اقتصاد ما أنه اقتصاد متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة"[2].

أما المعهد العربي للتخطيط فيعرف التنويع الاقتصادي بأنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد"[3]. أي يمكن أن يشمل التنويع الاقتصادي تنويع مصادر الدخل، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة في الميزانية العامة، أو العمل على تنويع الأسواق الخارجية.

ويشير التنويع عادةً إلى الصادرات، وعلى وجه التحديد إلى السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من المنتوجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار والحجم أو الانخفاضات الظرفية للطلب عليها[4].

ويعرف أيضا على أنه: "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا"[5].

كما عرف أيضا بأنه "العملية التي يتم من خلالها إنتاج مجموعة متزايدة من المخرجات الاقتصادية ويمكن أن يشير أيضًا إلى تنويع أسواق الصادرات أو مصادر الدخل. وهو جزء من التنمية الاقتصادية،

---

[1] Paul G. Hare, "**Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**", CERT Discussion Papers 0804, Centre for Economic Reform and Transformation, Heriot Watt University, 2008, P13.

[2] بن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر، **استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000-2016)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2019، صفحات 48-65، ص54.

[3] محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، تم الاسترداد: 30 06 2022، https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221

[4] Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Governance and Globalisation in the Gulf States** (27), London School of Economics and Political Science, London, UK, 2013, P4

[5] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تم الاسترداد: 12-01-2022، https://www.fcdrs.com/economical/535

ولكنه يختلف عنها، لأن التنمية الاقتصادية لا تعني فقط تنويع الإنتاج، ولكن تعني أيضًا التغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم من خلالها تكوين الناتج وتوزيعه[1].

أما خبراء الاتحاد الأوروبي فعرفوه بأنه "العملية التي يتم من خلالها إنتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية"[2].

كما يعني التنويع "عملية التحول مدفوعة إلى حد كبير بقوتين، وهما التغييرات في نمط وحجم الطلب. ينتج عن هذا تغييرات في أنماط التجارة التي تؤدي إلى اختلافات في حجم السوق وإعادة تخصيص عامل الإنتاج. كلاهما بدوره يعززه التنمية. بغض النظر عن البيئة الريفية أو الحضرية، فإن التحول الهيكلي شرط ضروري لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية". ويحلل دونالد (1994) مفهوم التنويع الاقتصادي من وجهة النظر الجزئية والكليّة. فمن وجهة النظر الجزئية يبين كيف استفادت الشركات من التنويع في مدخلاتها، وأنشطتها، ومنتجاتها بغرض التقليل من مخاطر التركيز، وأن الشركات التي تعتمد على التنويع تكون أكثر مرونة في مختلف مجالات المنافسة. أما من منظور الاقتصاد الكلي "فيشمل التنويع التحول الهيكلي للاقتصادات الوطنية بعيدًا عن أحادية القطاع (الزراعة أو النفط) إلى التصنيع والخدمات[3].

وعلى العموم فإن التنويع يعني عدم الاعتماد على منتج أو خدمة أو مصدر تمويل واحد، أما التنويع الاقتصادي بالمنظور الكلي فيسعى إلى الابتعاد عن الاعتماد عن منتج أو خدمة أو قطاع واحد والتركيز عليه، والعمل على توسيع المصادر من شتى القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية بتنويع هياكل الإنتاج فيها، ما يعمل على ترقية صادراتها وتنويعها، وكذا تنويع وارداتها، الأمر الذي ينوع مداخيل الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لما يملكه من مؤهلات كي يساهم في ترقية الاقتصاد الوطني بشكل فعال لصعوبة المهمة على الدولة لوحدها.

2. أسباب ومبررات اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي:

إن أسباب ومبررات تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي كثيرة لعل أهمها تفادي السقوط فيما يسمى بـ "العلة الهولندية" بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى:

---

[1]Adams Oluwadamilola Kemi, **Diversification of Nigeria Economy through Agricultural Production, Journal of Economics and Finance**, Volume 7, Issue 6, 2016, PP 104-107, P 105.

[2] حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص143.

3 Jahidul Haque, **ECONOMIC DIVERSIFICATION AS A STRATEGY AGAINST GRARIAN CRISES: A REVIEW OF EXISTING LITERATURE**, International Journal of Management, British Academy of Management, United Kingdom, Volume 11, Issue 9, September 2020, pp. 101-110, p 103.

1.2. العلة الهولندية:

يشير هذا المصطلح إلى عديد الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الهولندي في أعقاب استغلال الغاز الطبيعي في حقل خرونينجن في شمال شرق البلاد في ستينيات القرن الماضي، والذي بفضله احتلت هولندا المركز الخامس عشر عالميا من حيث حجم الاحتياط. وكان أول من استعمل مصطلح "العلة الهولندية" أو "المرض الهولندي" أو "المتلازمة الهولندية" مجلة "The Economist" البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، بتطرقها لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا إثر هذا الاكتشاف سنة 1959، والذي جلب لسنوات موارد ضخمة للبلاد، وتوجه كل الأنظار إلى هذه الهبة الإلهية خاصة مع ارتفاع أسعاره في ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، وخلال 15 عامًا التالية، تأثر المجتمع الهولندي بحالة من الثراء وبذخ الاستهلاك، وظهور حالة من العزوف عن العمل في القطاعين الزراعي والصناعي (علما أن الاقتصاد الهولندي كان يتميز بنوع من التوازن بين القطاعات)، والميل إلى العمل الإداري والمشاريع الخدمية. وهي الحالة التي عرفتها بريطانيا العظمى أيضا خلال سنوات السبعينيات، حيث صنع الارتفاع القياسي في سعر النفط حينها حافزا اقتصاديا مهما لمواصلة عمليات التنقيب عن النفط على طول سواحل اسكتلندا، وعليه تحولت بريطانيا إلى مصدر للنفط بعد أن كانت مستوردا له، فسبب ذلك ارتفاعا في قيمة الجنيه الاسترليني، وسقوط البلاد في مطب الركود الاقتصادي الذي سببه الارتفاع في الأجور وعدم قدرة الصادرات على المنافسة.[1]

ورغم أن العلة الهولندية ارتبطت بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، فإنه يمكن أن تحدث من أي تطور يكون سببا في تدفق كبير من النقد الأجنبي للداخل، ويشتمل ذلك حالة الارتفاعات الحادة في أسعار الموارد الطبيعية، أو المساعدة الأجنبية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ويعرف المرض الهولندي أيضا بأنه مرض يعكس العلاقة الظاهرة بين ازدهار النمو الاقتصادي بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية والزراعة، فالتدفق المفاجئ والسريع لمداخيل النفط يُنظر لها على أنها عامل مشوه للاقتصاد لأنه يخلق نمط من التنمية معتمد على الخارج، وسبب ذلك عدم الارتباط ما بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، فصناعة النفط لا تدمج مدخلات

---

[1] فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، **إشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد قراءة في الأعراض السياسية لـ لعنة الموارد على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 9، 2016، صفحات 1-13، ص3.

[2] كريستين ابراهيم زاده، **المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، عدد مارس 2003، ص50.

القطاعات الأخرى من الزراعة والصناعة وبالتالي تصبح هذه القطاعات غير منتجة، وفي مقابل ذلك ينشأ قطاع خدمات مصطنع ومضخم[1].

وكي نحكم على اقتصاد بلد ما أنه يعاني من المرض الهولندي يجب أن تكون هناك مقاييس معتمدة لذلك. في هذا السياق نجد تقرير قدمه (T. Baunsgaard and all, 2012) لدى صندوق النقد الدولي وحضيَ بمناقشة كبار الاقتصاديين، حدد فيه البلدان الغنية بالموارد على أنها "تلك التي يمكن أن يتراوح اعتمادها من عائدات الموارد الطبيعية ما بين 20% و25% من إجمالي الإيرادات، والتي يمكن تحديد أفق عمر احتياطي مواردها ما بين 30 و35 عاما (حوالي عمر جيل واحد)، هناك جوانب أخرى خاصة بكل بلد لها علاقة باحتياجات التنمية، وندرة رأس المال، والقدرة الاستيعابية والمؤسسية. وأظهرت البيانات أن مخزون رأس المال متدن في معظم البلدان النامية، ليس فقط لأن الاستثمار كان متدن فيها ولكن أيضًا بسبب القدرة المؤسسية المحدودة لتحويل الاستثمارات إلى رؤوس أموال متنوعة[2].

عند ذلك تختلف الأهداف التي يقوم عليها إطار العمل المالي باختلاف مجموعات الشروط التالية (تم استخدام هذه الحدود في دليل صندوق النقد الدولي بشأن شفافية إيرادات الموارد (2007) وفي أوراق سياسات أخرى)[3]:

- **إيرادات الموارد (مؤقتة) قصيرة المدى:** هناك حالتان:

- **وفرة في رأس مال:** بالنسبة لهذه البلدان، يجب أن تكون القضية الرئيسية هي تجميع مدخرات مالية كافية للأجيال القادمة (النرويج أفضل مثال).
- **ندرة في رأس المال:** ستشمل هذه المجموعة العديد من البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي اكتشفت مؤخرًا موارد جديدة (كغانا وأوغندا). يجب أن يوازن إطار المالية العامة بين المدخرات المالية المتراكمة واستثمار إيرادات الموارد محليًا لزيادة النمو غير المتعلق بالموارد (أي التنويع).

- **إيرادات الموارد طويلة المدى:** هناك حالتان أيضا:

- **وفرة في رأس مال:** يجب أن يركز الإطار على إدارة التقلبات وتحقيق الاستقرار المالي الكلي (على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية والكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى).

---

[1] رابح زغوني، **الاقتصاد السياسي لدولة الريع النفطي العربية ما بعد الصدمة: تحليل أولي**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مجلد 17، عدد 01، 2022، صفحات 167-152، ص 4 -5.

[2] Thomas Baunsgaard, Mauricio Villafuerte, Marcos Poplawski-Ribeiro, and Christine Richmond, **Fiscal Frameworks for Resource Rich Developing Countries**, IMF STAFF DISCUSSION NOTE, Washington, U.S.A, May 16, 2012, p 6.

[3] Idem.

- **ندرة في رأس المال:** يجب أن تكون الأهداف الرئيسية في استثمار العائدات محليا مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. قد تكون هناك حاجة إلى التوسع التدريجي، بالنظر إلى قيود الامتصاص. مع وجود أفق طويل للعائدات، تصبح مخاوف الاستدامة أقل إلحاحًا (على سبيل المثال، نيجيريا وأنغولا والعراق).

يمكن أن يتغير تصنيف الدولة بمرور الوقت، مما يعني أن الأهداف الأساسية للإطار المالي يمكن أن تتغير أيضًا. قد يكون أحد الأسباب هو التغييرات في تقديرات احتياطيات الموارد.

والشكل الموالي يلخص ما سبق:

الشكل (01-01). شجرة قرارات لتحديد أولويات إطار المالية العامة

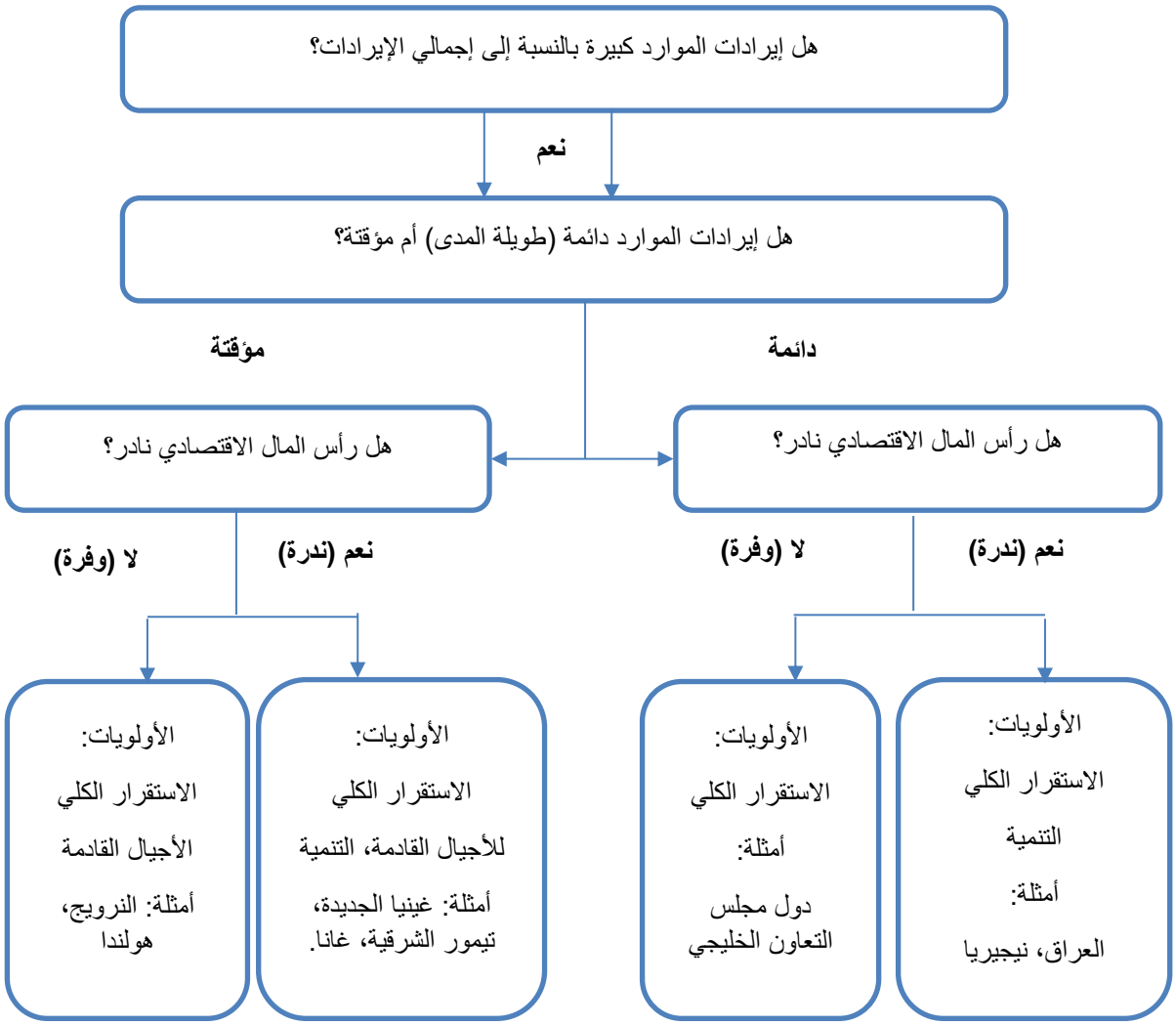

SOURCE: Thomas Baunsgaard, Mauricio Villafuerte, Marcos Poplawski-Ribeiro, and Christine Richmond, Fiscal Frameworks for Resource Rich Developing Countries, IMF .STAFF DISCUSSION NOTE, May 16, 2012, p 6

ووفقا لهذا التقرير وحسب متوسط المؤشرات للفترة (2006-2010) حيث شكلت الإيرادات المالية للموارد الطبيعية 73% من إجمالي الإيرادات، أما صادرات الموارد فبلغت 98% من إجمالي الصادرات، مع أفق

عمر احتياطي للموارد قدر بـ 35.2 سنة، وعليه صُنفت الجزائر في ذلك الوقت ضمن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي عانت وستعاني من أعراض العلة الهولندي إلا إذا اتخذت السلطات إجراءات مناسبة لتنويع الاقتصاد.

2.2. أسباب ومبررات أخرى لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي:

بالإضافة إلى تجنب الوقوع في العلة الهولندية هناك مبررات ودوافع لانتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال أهم المزايا التي يوفرها في النقاط التالية[1]:

1.2.2. تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:

نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات (منتج أو عدد قليل من المنتجات) في الدول ذات الاقتصاد الريعي قد تحدث أزمات اقتصادية، فعندما تنخفض أسعار المنتجات المصدرة (كما في حالة انهيار أسعار النفط)، ستنخفض حتما وبشكل كبير عوائد الصادرات من العملة الصعبة، ما يؤدي إلى تقليل قدرات هذا البلد في تغطية وارداته أو في عملية تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، أما التنويع الاقتصادي سوف يعمل على توسيع قاعدة السلع الموجه للتصدير ما يعمل على التقليل من حجم النتائج السلبية التي قد تصيب اقتصاد البلد في حال تقلب الأسعار وانهيارها، مع الاستقرار في أسعار السلع المستوردة أو ارتفاعها؛

2.2.2. تقليص التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:

يؤدي تركيز الإنتاج على منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات وضعف التنويع الاقتصادي الناجم عنه إلى تذبذب واضح في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، هذا التذبذب ينتج عليه تسجيل معدلات نمو اقتصادي منخفض، وعلى النقيض من ذلك فإن تنوع القاعدة الإنتاجية سوف ينعش مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

3.2.2. تقليل المخاطر الاستثمارية:

يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، ذلك أنه يمنح فرص جديدة لزيادة الاستثمار، ما يؤدي إلى تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على مجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية، سيقلل حتما من المخاطر الاستثمارية التي تنتج عن التركيز؛

4.2.2. زيادة إنتاجية رأس المال البشري:

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر-تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017، صفحات 112-128، ص 119.

سيؤدي التنويع الاقتصادي حتما إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل ورأس المال البشري، ما سيؤدي لاحقا إلى انتعاش معدلات النمو الاقتصادي؛

5.2.2. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:

يسهم التنويع الاقتصادي الناجم عن خلق المزيد من القطاعات الاقتصادية المنتجة في تعزيز العلاقات التشابكية فيما بين هاته القطاعات، ما ينجم عنه تأثيرات خارجية عديدة في الإنتاج، والتي ستنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي؛

6.2.2. زيادة الفرص الوظيفية:

يعمل التنويع الاقتصادي على تحفيز النمو الاقتصادي، والذي يحقق بدوره تنمية مستدامة، ما يعزز من درجة ترابط وتشابكية مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة، ما يولد فرص وظيفية جديدة التي ستقلص حتما من معدلات البطالة؛

7.2.2. زيادة القيمة المضافة:

يعزز التنويع الاقتصادي الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، ذلك أن مخرجات قطاع ما ستشكل مدخلات قطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية كما ذكرنا ما يؤدي إلى ارتفاع مداخيل عوائد عوامل الإنتاج واستقرارها، ما سيؤدي حتما إلى تزايد القيمة المضافة التي تتولد قطاعيا ومحليا.

3. متطلبات التنويع الاقتصادي:

تحتاج عملية التنويع الاقتصادي العديد من المتطلبات التي تمثل المرتكزات الضرورية لتحقيقها وتتمثل فيما يلي[1]:

- إعطاء الأهمية اللازمة لقاعدة الموارد البشرية والعمل على تطوير رأس المال البشري؛
- العمل على توفير الموارد المالية اللازمة سواء الداخلية أو الخارجية لعملية التنويع الاقتصادي؛
- توفير بيئة تتميز بالاستقرارية للاقتصاد الكلي والعمل على إصلاح عمل السياسات المالية والائتمانية وتنسيقها؛
- الاهتمام بالقطاع الخاص وتفعيل دوره، والعمل على تعزيز وبيئة الأعمال؛
- تعزيز ريادة الأعمال وذلك من خلال تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

[1] بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس)** " **دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019**"، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 17 العدد 26، 2021، صفحات 47 – 64، ص 53.

- العمل على تشجيع روح المبادرة والابتكار، وذلك من خلال تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات وتحسينها؛
- إعداد مناهج تعليمية متطورة ترتكز على الذكاء، مع رفع مستوى المهارات، والعمل على التنسيق مع متطلبات التشغيل؛
- الاستثمار في البنى القاعدية وإعطاء أهمية كبرى للتعليم وتعزيز المهارات؛
- تحسين البيئة القانونية والتنظيمية، والعمل على تشجيع الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي أو الأجنبي؛
- إصلاح سوق العمل من خلال إعادة تنظيم نظام الحوافز، سواء للشركات أو القوى العاملة.

4. أهداف التنويع الاقتصادي:

تسعى استراتيجية التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. نذكر منها ما يلي[1]:

- **تخفيض الاعتماد على القطاع الريعي وعائداته:** لتحقيق هذا الهدف يجب تطوير الاقتصاد غير الريعي وتنويع الصادرات، ومصادر الإيرادات، مع تخفيض دور القطاع العام، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص في التنمية، وتعزيز دوره.
- **حماية اقتصاد البلد من مختلف الصدمات الخارجية:** تبرز أهمية هذا الهدف خصوصا في البلدان التي تتخذ من النفط سلعة رئيسية، حيث يعتبر سلعة عالمي، ذات طلب عالمي تحدد أسعارها وفقا لآلية العرض والطلب، ولعوامل أخرى سياسية وطبيعية، وغالبا ما تحدد أسعار هذه السلع بعيدا عن إرادة الدول المنتجة والمصدرة لها نتيجة للأزمات السياسية، الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، الأمر الذي يعرض الاقتصادات الريعية لأزمات متكررة.
- **تنمية وتطوير القطاعات غير الريعية:** ولدت تقلبات أسعار النفط رغبة لدى العديد من الدول النفطية في انتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك بإتباع مجوعة من الإجراءات التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها، بتشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى بغية رفع مستوى مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي ما يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على النفط، وذلك بتطوير القطاع الزراعي لجعله قطاعا فاعلا في الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي، وبالاهتمام بالقطاع الصناعي الذي يعتبر من القطاعات الرائدة في الخروج من أحادية الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية،

[1] يوسفات علي، النعماوي أمينة، بابا أحمد عبد المجيد، **أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، مجلد 1، عدد 5، 2017، صفحات: 15-28، ، ص17.

وبدوره الفعال في خلق التشابك بين القطاعات الأخرى، دون نسيان قطاع الخدمات وما يوفره من تسهيل التنسيق بين مختلف القطاعات والشركات؛

- **تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:** حيث أن العديد من دول العالم تسعى لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، لإسهامه في توفير المزيد من مناصب الشغل، وقدرته على خلق قاعدة اقتصادية تعزز من تنويع مصادر الثروة، كما أن معظم الدول أصبحت تدرك أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في تسيير عملية التنمية، لكونه محركا أساسيا للنمو الاقتصادي؛
- **مساهمة التنويع في تحسين التنمية المستدامة:** وذلك بتحقيقه استقرارا وتوازنا يعمل على التكيف مع مختلف التغيرات العالمية، والعمل على تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، ما يساعد على تحقيق معدلات نمو لفترات معتبرة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة[1].

5. محفزات ومعوقات استراتيجية التنويع الاقتصادي

هناك عديد العوامل التي تكون بمثابة حوافز لنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي، وفي الوقت نفسه هناك عوامل أخرى تعمل على إعاقة استراتيجية التنويع الاقتصادي.

1.5. محفزات استراتيجية التنويع الاقتصادي

هناك ثلاث مجالات رئيسية تلعب دورا هاما في تحفيز استراتيجية التنويع الاقتصادي، وهي كالتالي[2]

1.1.5. لوائح الأعمال وسياسة الاستثمار:

يعتبر إيجاد أنظمة تجارية شفافة والتي تمنح فرصا متكافئة بين المستثمرين (صغارا وكبارا، أجانبا ومحليين) ضرورية للتنويع الاقتصادي، وتشكل القواعد التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية – كقواعد سوق الائتمان، ومعايير الجودة، واجراءات ولوج الأعمال التجارية– مركبا أساسيا لتشجيع الاستثمارات الجديدة. حيث تؤكد التجارب البسيطة أن البلدان التي تعمل شركاتها ضمن بيئة تنظيمية فعالة تظهر أكثر تنوعا. ومن أهم هذه اللوائح خفض تكاليف الاستثمارات الجديدة، إصلاحات النظام الضريبي والنظام المصرفي وسوق العمل، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل شفافة والتي تعمل على الحد من المخاطر المرتبطة بدخول منتجات أو أسواق الجديدة.

2.1.5. السياسات التجارية:

[1] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مجلد 19، عدد 1، 2018، صفحات 75 – 98، ص 78

[2] OECD/World Trade Organization, "Economic diversification: lessons from practice", in Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, OECD Publishing, 2019, Paris. p145, Retrieved: 15/10/2023, https://www.oecd-ilibrary.org/development/aid-for-trade-at-a-glance-2019_f61d8ce8-en;jsessionid=Nh3dIntI5530hz9iH4cNUUE5H88mhCIolVwa4feh.ip-10-240-5-85

يشكل أسلوب الحماية فرص لتنويع صادرات البلدان النامية. خاصة إذا كانت الحماية الخارجية متحيزة نحو المنتجات التي تتميز فيها الدولة بميزة نسبية. فإن التحدي المهم الذي تواجهه البلدان النامية، وخاصة المنخفضة الدخل منها، هو كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الميزات التجارية لدفع تنويع الصادرات، إضافة إلى أن التكامل الإقليمي يعتبر آلية فعالة لزيادة فرص الشركات المصدرة، والمساهمة في تنويع الصادرات.

3.1.5. سياسة المنافسة

تلعب سياسة المنافسة دوراً هاماً في توسيع نطاق القطاع الخاص بشكل فعال ومتنوع. حيث يتجاوز تنفيذ الإطار القانوني لمعالجة مشكل هيمنة أطراف معينة، أو المنافسة غير العادلة، وتحقيقات مكافحة الاحتكار لتغطية الإنفاذ القانوني والدعوة للمنافسة والفعالية المؤسسية والسلوك المناهض للمنافسة.

من الضروري وجود قوانين تعمل على مكافحة الاحتكار والمنافسة غير العادلة كونها تحد من التنويع والابتكار. الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى رفع الأسعار ونفور الشركات عن الاستثمار في منتجات جديدة. حيث أن تشجيع المنافسة يعمل على تشجيع "ابتكار منتجات جديدة". كما يمكن لسياسة المنافسة أيضاً أن تلعب دورا هاما في زيادة كفاءة الصناعات المحلية التي تقوم بتوريد المدخلات ودعم زيادة الروابط الخلفية والأمامية التي تعزز التنويع. حيث أن الإصلاحات التي تعزز المنافسة في أسواق المدخلات لها آثار غير مباشرة على الشركات النهائية.

2.5.معوقات التنويع الاقتصادي

إن أي عراقيل أو معوقات تحد من سرعة إنجاز عملية التنوع الاقتصادي ونجاحها في الدول أحادية الاقتصاد، كالدول النفطية، ستكون حتما وبشكل مباشر معوقات تحد من تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول، لذا يقع على عاتقها بذل جهود أكثر لتجاوزها، ومن هاته العراقيل والمعوقات ما يلي[1]:

- افتقار هذه الدول إلى قاعدة تكنولوجية محلية نظرا لتخلفها التكنولوجي من جهة، ولصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من العالم المتقدم من جهة أخرى؛
- تعاني عديد الدول النامية المعتمدة على النفط من موارد المياه الطبيعة التي ستؤدي حتما إلى ندرة الموارد الزراعية، الأمر الذي حد من نجاح دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- تلعب القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر في العديد من هذه الدول، وكذا افتقارها إلى مناخ ملائم للاستثمار، وغياب ضمانات قانونية لهذا الاستثمار عاملا سلبيا يفضي إلى النفور من الاستثمار في هذه الدول؛

[1] Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Economic diversification in the oil-producing countries: the case of the Gulf Cooperation Council economies**, United Nations, NEW YORK, USA, P 9. Cite web: https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar&v=pdf

- ندرة الموارد البشرية المحلية المؤهلة من جهة، وجملة القيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجلب العمالة الأجنبية المؤهلة من جهة أخرى؛
- تخلف أسواق رأس المال في العديد من هذه الدول أو انعدامها، ما يحد من دورها وامكانياتها في عملية تمويل مشاريع التنويع سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص، وتفويت فرصة وفرة رؤوس الأموال في ظلها؛
- غياب الاستقرار السياسي في معظم هذه الدول، ما جعل من مسألة الحفاظ على الأمن العام وتأمين حدودها تستنزف موارد مالية ضخمة من ميزانيات هذه الدول، والتي كان من الممكن استغلالها في عملية تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي وكذا العملية التنموية؛
- تعاني العديد من هذه الدول قلة التوافق بين نوعية وكمية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من هذه العمالة؛
- قلة التنسيق التنموي بين هذه الدول خاصة القريبة من بعضها، ما يؤدي إلى ظهور منافسة غير مبررة في مشاريع التنويع كالتصنيع، المناطق الحرة، الخدمات المالية والمصرفية، الأمر الذي قزم حجم هذه المشاريع ومن مكاسبها.

6. أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي:

اهتمت العديد من الدول بتنويع اقتصادياتها لتفادي وقوعها في سلبيات تركيزها على قطاع واحد أو منتج واحد أو ...إلخ، سواء بالنسبة لصادراتها، أو وارداتها، أو مداخيلها ...إلخ، وعليه سعت العديد من هذه الدول إلى انتهاج استراتيجيات مختلفة لتنويع اقتصادها، ولعل أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي:

1.6. التنويع الاقتصادي من خلال استراتيجية الإنتاج الزراعي:

هي استراتيجية تنموية معروفة باسم "الثورة الخضراء"*. مرت هذه الاستراتيجية بمرحلتين من التطور، وهما "الثورة الخضراء العلمية والتقنية" و"الزراعة العضوية والزراعية البيئية". وبواسطتها يتم تلبية الطلب المحلي على الغذاء من خلال الإنتاج المحلي له قدر الإمكان. حيث أنها أنقذت دولا من المجاعة المحققة على رأسها الهند. وذلك للأسباب التالية[1]:

- الزراعة هي أساس التنمية الريفية وأهم داعم للعمالة في المناطق الريفية؛

---

* استخدم مصطلح "الثورة الخضراء" لأول مرة في عام 1968 على لسان المدير السابق للوكالة الأمريكية للتنمية وليم زينة، الذي لاحظ انتشار التكنولوجيات الجديدة، وقال: "هذه التطورات وغيرها في مجال الزراعة تحتوي على ما يؤهلها لثورة جديدة، وهي ليست ثورة عنيفة مثلها في ذلك مثل الثورة السوفييتية الحمراء، كما أنها ليست ثورة بيضاء مثلها في ذلك مثل شاه إيران، أسميها الثورة الخضراء"

[1] ماثياس هالوارت، وسيمون فونج-سميث، جون مويل، **دور تربية الأحياء المائية في التنمية الريفية**، تم الاسترداد: 2023/08/24، https://www.fao.org/3/y4490a/y4490a05.htm

- يعتبر الإنتاج الغذائي المحلي أساس التنمية المستدامة وحماية الأرض والبيئة؛
- من منظور لوجستي، لم ولن يسد الحاجة للإمدادات الغذائية توفرها في أي مكان آخر؛
- من المتوقع أن يظل توافر النقد الأجنبي يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة.

ويعتبر الاقتصاد الزراعي المزدهر والتنمية الريفية لصغار المزارعين بصفة خاصة، حجر الزاوية في أي استراتيجية إنمائية متعددة الأوجه تهدف إلى الحد من الفقر والجوع وضمان الأمن الغذائي للجميع.

1.1.6. الثورة الخضراء الأولى (الثورة العلمية والتقنية):

تم استخدام مصطلح "الثورة الخضراء" لأول مرة سنة 1968 على لسان مدير الوكالة الأمريكية للتنمية السابق وليام زينة، الذي أثار انتباهه انتشار التكنولوجيات الجديدة، وقال: "هذه التطورات وغيرها في مجال الزراعة تحتوي على ما يؤهلها لثورة جديدة، وهي ليست ثورة عنيفة مثلها في ذلك مثل الثورة السوفييتية الحمراء، كما أنها ليست ثورة بيضاء مثلها في ذلك مثل شاه إيران، أسميها الثورة الخضراء"[1].

بدأت قصة الثورة الخضراء مع عالم زراعي وأحياء أمريكي مشهور اسمه نورمان برولاوج (Norman Borlaug)، الذي اهتم في بحوثه بدراسة تطوير زراعة القمح، وبعد سنوات طويلة من العمل الجاد والدعم من منظمات غير حكومية كبيرة، كان أهمها المؤسسة الخيرية روكفلر (Rockefeller Foundation) من خلال مشاريع البحث العلمي في المكسيك، نجح في تطوير مجموعة متنوعة من أصناف القمح المتقزم عالية الإنتاجية. يتميز هذا القمح بمقاومته العالية للآفات ويتم إنتاجه في ظروف مناخية قاسية من خلال تقنيات التهجين. وبفضل هذا الابتكار الخلاق، تمكنت من إنقاذ مئات الملايين من الأرواح وزيادة إنتاج الغذاء في حدود ثلاث أضعاف، خاصة محاصيل القمح في المكسيك والهند وباكستان.

واستطاع أن يقضي على شبح المجاعة في بعض الدول المهمة كالهند، وساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في بعض الدول الكبيرة، أولها الولايات المتحدة والمكسيك، ومن ثم دول كبرى أخرى في قارة أسيا. وبفضل جهوده وابتكاره العبقري، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1970، ولقبه الكثيرون بـ "أبو الثورة الخضراء". ويُقصد بالثورة الخضراء الطفرة الهائلة في إنتاج الغذاء التي حدثت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بسبب تطور أساليب التكنولوجيا الزراعية الجديدة، مثل التكنولوجيا الوراثية الزراعية والمخصبات والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وإتباع الدورات الزراعية، واستعمال الآليات الزراعية الحديثة. كما تم تطوير تكنولوجيا البحث عن المياه واستخراجها وغيرها من التقنيات التي تساعد

[1] الموسوعة العريقة، **الثورة الخضراء – الثورة الخضراء ومشاكلها**–، تاريخ التصفح: 30-08-2023، تم الاسترداد: 2023/09/20،
https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1.html

على تطوير إنتاج الغذاء الزراعي وتنمية الموارد المائية من خلال تكنولوجيا الري الحديثة الموفرة للماء. كل هذه الطرق والأساليب والابتكارات أدت إلى زيادة إنتاجية المحاصيل، وساعدت العديد من الدول على تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء والخضراوات والفواكه، وجنب العديد منها من كوارث المجاعات المتوقعة. وزاد إنتاج الحبوب بنسبة 160%، كما زادت نسبة السعرات الحرارية التي يستهلكها انسان عادي بنسبة 25%[1].

كان لهذه الثورة جوانب سلبية أيضاً، حيث بالغت في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، واستخدمت المياه الجوفية بكثرة في عملية الري مستنزفة إياها بشكل أكبر مما يمكن تعويضه. كما أن سوء عملية إدارة عملية الري يؤدي إلى التشبع بالمياه وتراكم الأملاح، مما يحول الأراضي الخصبة إلى أراضي قاحلة. مع تقلص أنواع المحاصيل المزروعة إلى تلك التي شملها التعديل الجيني وما إلى ذلك[2]. كل ذلك أدى إلى دق ناقوس الخطر ونادى بثورة خضراء ثانية تأخذ بعين الاعتبار سلبيات الثورة الخضراء الأولى.

2.1.6. الثورة الخضراء الثانية "الثورة الزراعة العضوية والزراعية البيئية"[3]:

أطلق دوج بار كبير العلماء في منظمة السلام الأخضر على هذه الثورة، اسم "الزراعة العضوية والزراعية البيئية"، ولا تزال قيد التطوير. ووفقا لريكوا (1999)، تعتمد الزراعة العضوية على مبدأ بسيط يتمثل في الاحترام الصارم للتوازنات الطبيعية وروابطها بين التربة والنباتات والحيوانات (فالحيوانات تغذي التربة والتي بدورها توفر الغذاء للنباتات)، مع إضافة قيود حظر استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية (المبيدات الحشرية، تنظيمات النمو، الكائنات المعدلة وراثيا، وما إلى ذلك). كما أنها تطمح إلى إطعام عدد متزايد من سكان العالم بشكل مستدام دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير الطعام لأنفسهم. كما أنها تتطور من خلال العيش المنسجم مع الطبيعة، وتعزيز التنوع البيولوجي، وتشجيع الاستقلال المحلي للمزارعين في سياق عالمي حيث تكون حماية البيئة في قلب المناقشات الجيوستراتيجية (Parrott et Marsden, 2002)[4].

---

[1] عدلي عبد القوي العبسي، **الثورة الخضراء، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر**، الحوار المتمدن، العدد 7005، 2021-08-31، تم الاسترداد: 20-10-2023:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=729980#google_vignette

[2] إسراء سيد، **هل نحن بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية؟**، منصة ن بوست، 2022، تم الاسترداد: 2023/09/21، https://www.noonpost.com/44551

[3] PATERNE NDJAMBOU, Op, Cit, P.88

[4] Parrott, N., & Marsden, T, **The Real Green Revolution: Organic and Agroecological Farming in the South**. Department of City and Regional Planning, Cardiff University, 2002.

إن "البيئة الزراعية العضوية" تشجع بطبيعتها تنوع المحاصيل، في تناقض صارخ مع "الثورة التقنية والعلمية" الأولى التي راهنت على نفس التنوع في المحصول. ومن منظور الاقتصاد الكلي، تطبق "الزراعة التقنية والبيئية" مبادئ التنويع الأفقي، أي أنها تسمح للكيانات الإقليمية بتنويع القطاع الزراعي من خلال توفير مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية لسكانها.

كما أنها تطبق مبادئ التنوع البيولوجي، مع الاعتراف بقدرة النظم البيئية على التنظيم الذاتي. يعتبر النموذج الثاني من "الثورة الخضراء" قيد التنفيذ في العديد من بلدان العالم المتقدمة، حيث يطالب المستهلكون على نحو متزايد بالمنتجات العضوية المعتمدة من أجل تناول طعام أكثر صحيا. تعد كندا إحدى الدول الرائدة في هذا المجال، حيث يتم تصدير 85% من الإنتاج العضوي الكندي وفقًا لـ (Forge, 2001)، ويتزايد الطلب على بعض المنتجات مثل الحبوب والبذور الزيتية. ويؤثر هذا الاتجاه أيضاً على البلدان النامية، التي تنظم نفسها للاستفادة من المعارف والمهارات التقليدية كأدوات لرفع التنمية. ففي المكسيك مثلا يدير هنود هواستيك الكثير من الأراضي التي يزرعون فيها 300 نوع نباتي مختلف (Parrott et Marsden, 2002). وبحسب المصدر نفسه، تقدر الرابطة الدولية لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) أن ثلثي أعضائها الجدد يأتون من بلدان الجنوب. وبفضل ظهور شبكات التجارة التقليدية، وخاصة التجارة العادلة مع معايير بمعايير الشهادات الدولية مكّنت "الزراعة العضوية والزراعة البيئية" المزارعين في البلدان النامية من الحصول على دخل محترم ومنتظم.

2.6. التنويع الاقتصادي من خلال الاستراتيجيات الصناعية

هناك العديد من الاستراتيجيات الصناعية التي تقود إلى تنويع الاقتصاد سنعرض أهمها فيما يلي:

1.2.6. استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: ISI (Import Substitution Industrialisation)

تاريخيا، من أولى الدول النامية التي طبقت هذه الاستراتيجية هي دول أمريكا اللاتينية، وكان ذلك خلال العقد الخامس من القرن الماضي بسبب النقص الكبير في المنتجات الاستهلاكية وذلك راجع إلى نقص الواردات من الدول الصناعية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) التي توجهت للتصنيع الحربي في إطار الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى قناعة العديد من الدول النامية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية بمبدأ الاكتفاء الذاتي، وعليه قامت بتشجيع سياسات أنماط التصنيع التي تركز على استبدال الواردات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وحققت معظم هذه البلدان نموا جيدا في الأسواق العالمية في تلك المرحلة، فتركز اهتمام هذه الدول على المسار الاقتصادي القائم على الحد من استيراد المنتجات الصناعية وتحويل الطلب الداخلي

على هذه المنتجات إلى الإنتاج المحلي، مع السماح في نفس الوقت باستخدام الأرباح المتأتية من الصادرات في السلع الرأسمالية المستخدمة في عملية التصنيع.[1].

تتضمن استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تصنيع السلع البسيطة المستوردة وغير المعمرة كالمنتجات الغذائية والأحذية والملابس، بالإضافة إلى ذلك تصنيع مدخلات هذه الصناعات كالمنسوجات والخشب والجلود وغيرها. وتهدف استراتيجية إحلال الواردات إلى تلبية متطلبات السوق المحلية وحماية الدولة للصناعات الناشئة من أجل منع المنتجات الأجنبية من منافسة المنتجات المحلية وضمان حصول المنتجين المحليين على أرباح كافية تحفزهم للاستمرار في السوق. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول تصنيع سلع استهلاكية خفيفة ومعمرة التي تعتمد عليها الدولة من خلال الواردات الأجنبية، حيث يتم فرض حماية جمركية على هذه السلع من أجل منع استيراد المنتجات المماثلة. وهو النموذج الأكثر استخداماً في الدول العربية غير النفطية بعد حصولها على استقلالها. ومن أهم أهداف هذه الاستراتيجية[2]:

- العمل على زيادة معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار من خلال الحماية التي توفرها الدولة للصناعة الاحلالية والتي تسمح بتحقيق أرباح عالية تعمل على إغراء المستثمرين في القطاعات الأخرى للانتقال إلى قطاع الصناعة الاحلالية، وعليه تزداد الدخول المحققة في هذا القطاع، فتعمل على رفع معدل الادخار والاستثمار.
- إقامة قاعدة صناعية تتميز بتنويع أنشطتها.
- توفير العملة الصعبة التي تستعمل في استيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

2.2.6. استراتيجية احلال (ترقية) الصادرات: (Industrialisation by Export Promotion) (IEP)

تقوم استراتيجية ترقية الصادرات على اختيار عدد محدد من الصناعات وهدفها هو التركيز على السوق الخارجي بدلاً من السوق الداخلي، وبالتالي فإن العامل الذي يحدد نجاحها هو ما مدى توفر الطلب الخارجي[3]. ولهذه الاستراتيجية اتجاهان هما[4]:

---

[1] نورالدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، مجلد 6, عدد 2, 2017، صفحات 34-45، ص37.

[2] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص 102

[3] أحمد توزان، قدور بن نافلة، **الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، وإمكانية تطبيقها في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، مجلد 8، عدد 2، 2021، صفحات 112 – 128، ص 119.

[4] زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2010، صفحات 167-180، ص169.

- ⇦ تقوم الدول بإنشاء صناعات تصديرية تعمل على تحويل مواردها الأولية وإنتاج المواد الوسيطة قبل عملية التصدير، الأمر الذي عملت به الدول المنتجة للنفط (الصناعات البتروكيماوية)؛
- ⇦ استغلال الدول للعمالة الرخيصة المتوفرة لديها لإقامة مشاريع صناعية لإنتاج سلع استهلاكية ذات كثافات متفاوتة (صناعات المطاط والنسيج) مثلما حدث في بعض دول جنوب شرق آسيا.

تتلخص أسباب ضرورة الأخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير في[1]:

- تحول البلاد من مصدر للمواد الأولية إلى مصدر للمنتجات الصناعية التي أساسها المواد الأولية المصدرة حاليا، وذلك بفضل المزايا النسبية المحلية؛
- الاستفادة من عائدات الصادرات من النقد الأجنبي في العمل على تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة البلاد على عدم اللجوء إلى رأس المال الأجنبي إلا عند الضرورة؛
- التغلب على مشاكل ضيق السوق المحلي وصغر حجم وحدات الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا تمكنت الشركة المصنعة من البيع للأسواق الخارجية فيمكنها توسيع حجم وحدات الإنتاج، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج.

3.2.6. استراتيجية الصناعات المصنعة: Industrialized Industries (II)

تركز هذه الاستراتيجية على إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة، وهو تطبيق واقعي لنظرية النمو غير المتوازن، حيث تعطي هذه الاستراتيجية الأولوية للاستثمار في بناء الصناعات الأساسية والقاعدية بهدف إعداد بيئة مناسبة لحركية اقتصادية عن طريق ظهور صناعات تكاملية مع الصناعات الثقيلة. ويعتقد "ج د دبرنيس" بالاعتماد على نظرية أقطاب النمو أن الصناعة المصنعة باعتبارها قطب النمو، قادرة على توفير المعدات اللازمة للقطاعات الأخرى، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل، الأمر الذي يعيد هيكلة الاقتصاد، لما لها من تأثير في الدفع إلى الأمام وإلى الخلف[2]، ومن أهم الأمثلة عن هذه الصناعات الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية، وإنتاج الطاقة، وطبقت في العديد من الدول كالجزائر بين عامي 1966 و1977 من خلال إنشاء الصناعات الثقيلة في مجالات المحروقات، الآلات، الكهرباء، التعدين، الإلكترونيات... (لكن تم التخلي عن هذه الاستراتيجية في 1981-1982 وتم التخلي عنها بشكل نهائي عام 1988 وفقا لإعادة

[1] لبنى ناصر، **الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020، ص 52.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص79.

هيكلة الاقتصاد الوطني، ثم تبني برامج التكييف الهيكلي في وقت لاحقا)، تميزت هذه الاستراتيجية بما يلي[1]:

- هذه الصناعات كثيفة رأس المال، وبالتالي فهي ضعيفة خلق فرص شغل؛
- الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الأجنبية؛
- التوجه إلى طلب الدعم المالي من الدولة ما يفاقم المديونية الخارجية بسبب تجاوز القدرة الإنتاجية الذي يعمل على تضخيم التكاليف ويسبب في سوء استخدام الموارد.

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين استراتيجيات التصنيع

الاستراتيجية	إحلال الواردات (ISI)	تشجيع الصادرات (IPE)	الصناعات المصنعة (III)
الأهداف	تقليل الاستيراد وتثمين الموارد المحلية	تعظيم حصيلة الصادرات	ضمان الاستقلال
القاعدة	المواد الأولية المتنوعة المتاحة	اليد العاملة الجيّدة، المؤسسات الخاصة والعامة	الثروة الطاقوية والمنجمية
التمويل	الأموال الوطنية أو الدولية: المؤسسات الخاصة	رؤوس الأموال الأجنبية	التراكم الداخلي لرأس المال؛ الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة
الخصائص	انتشار جغرافي للصناعات؛ قليلة الاحتياج لرأس المال؛ كثيرة خلق مناصب العمل؛ ضعيفة أمام المنافسة الخارجية؛ التبعية التكنولوجية والضعف الإستراتيجي.	تركيز الأقطاب في المناطق الحرة؛ التبعية للاستثمارات الأجنبية؛ التبعية للأسواق الخارجية؛ تنوع الأنشطة.	تركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة؛ تكلفة عالية لرأس المال؛ ضعيفة خلق مناصب العمل؛ التضحية بالسلع الاستهلاكية والزراعية؛ مؤسسات عمومية كبرى؛
الانتشار	أمريكا اللاتينية، إفريقيا	آسيا، المكسيك وبعض البلدان الإفريقية	الدول الكبرى الاشتراكية

المصدر :عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص79.

يمكن لأي دولة تطبيق احدى هذه الاستراتيجيات بشكل منفرد، كما يمكنها أن تجمع بين استراتيجيتين أو أكثر وذلك راجع للأهداف المسطرة من جهة، ولإمكانيات الدولة المتوفرة، ولظروفها الاقتصادية والسياسية وغيرها من جهة أخرى.

3.6. استراتيجية التنويع الذي يقوده الطلب "التنويع المرتبط بالطلب" (DLRD) [2]

[1] نفسه.

[2]Sami Mahroum, Yasser Al-Saleh, **Economic Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies**, 1st Edition, by Routledge, London, United Kingdom, 2017, p 2.

ينص نموذج DLRD على أن استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتجديد الصناعي الناجح لها فرص أكبر للنجاح إذا توفرت الشروط التالية:

- تستند إلى طلب السوق الحالي أو المتوقع، سواء محليًا أو عالميًا؛
- يمكن توفيرها – جزئيًا على الأقل – من خلال القدرات المحلية القائمة؛
- تهدف إلى تطوير القدرات التكميلية التي تتوافق – جزئيًا على الأقل – مع القدرات المحلية الحالية.

تعتبر عملية زيادة الطلب على السلع والخدمات أمرًا ضروريًا لتحقيق أي نمو الاقتصادي. يتم تحقيق ذلك من خلال النشاط الاقتصادي والابتكار لتلبية احتياجات السوق. يظهر التنافس في تلبية احتياجات السوق فرصًا للابتكار والتنويع الاقتصادي. لذلك، اختارت العديد من الحكومات في الدول النامية استخدام الطلب كمحرك للتنمية الاقتصادية المحلية، على سبيل المثال من خلال سياسات "استبدال الواردات". تتطلب هذه السياسة تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج المحلي، ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير حوافز للإنتاج المحلي وفرض رسوم جمركية على الواردات. ومع ذلك، بعد فشل العديد من سياسات استبدال الواردات في الستينيات، بدأت الحكومات تتجه نحو استراتيجيات عالمية تعتمد على الطلب وتشجع سياسات تحرير السوق. تم إزالة معظم الحواجز أمام الواردات واعتماد استراتيجية تعتمد بشكل أساسي على الطلب العالمي كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والنمو. ومن المتوقع أن تشارك الصناعات المحلية في سباق عالمي لتلبية الطلب العالمي الكبير، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد المحلي. ولضمان تحقيق هذه الديناميكية، كان من الضروري فتح الأسواق والصناعات المحلية للمنافسة العالمية أيضًا.

وعن كيفية استخدام الطلب المحلي أو العالمي لتحفيز التنمية الاقتصادية شغل هذا الموضوع العديد من المهتمين في مجال التنمية الاقتصادية كـ (Amsden 1989)؛ (Rodrik 2007)؛ (Wade 1990). فكثير من الأحيان ما يُقال، أن الاقتصادات الصغيرة قد تعتمد أكثر من غيرها على الطلب العالمي وبالتالي على التجارة الدولية والصادرات، بينما نجد أن الاقتصادات الكبيرة غالبًا ما يغذيها الطلب المحلي. ومع ذلك، يمكن تصنيف الطلب إلى ثلاثة أنواع عند النظر إليه من منظور الابتكار وخلق أسواق جديدة كالتالي:

- الطلب الأول يمكن تصنيفه كـ "الطلب الحالي والمستوف"، وهو الطلب الذي يتم تلبيته بشكل كامل في الوقت الحالي.
- الطلب الثاني، فيمكن وصفه بأنه "الطلب الحالي ولكن لم يتم تلبيته"، ويشير إلى الطلب الذي لا يتم تلبيته بشكل كامل أو جزئي في الوقت الحالي.
- أما الطلب الثالث، فيمكن وصفه بأنه "الطلب الخامل غير المستوفى"، ويشير إلى الطلب الذي لا يتم تلبيته ولا يظهر بشكل واضح في الوقت الحالي.

عند النظر في فكرة (Hausmann and Rodrik, 2003) حول "اكتشاف الذات" للدول، يمكن أن يكون من المفيد أيضًا النظر في الأنواع الثلاثة من طلبات السوق. حيث يبحث رواد الأعمال في مختلف الاقتصادات باستمرار عن فرص جديدة لخلق قيمة جديدة. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذه العملية تكون مكلفة دائمًا، حيث تتطلب استثمارات جديدة ومكلفة.

فالنوع الأول من الطلب هو المكان الذي تحدث فيه معظم التجارة والمنافسة الدولية، حيث تميل السلع والخدمات إلى أن يكون لها مستهلكون وموردون محددون (أي أسواق). وهنا يُتوقع من الحكومات في كثير من الأحيان ألا تلعب أي دور، أو أن تلعب دوراً صغيراً للغاية. ومع ذلك، كما يقول (Hausmann and Rodrik, 2003) ، حتى في الأسواق الناضجة حيث تكون تقنيات إنتاج التكنولوجيا راسخة، ستكون هناك تكلفة للتعلم بالنسبة لأي وافد جديد. ومع ذلك، لا ينبغي للحكومات أن تشجع أنشطة ريادة الأعمال التي تنطوي على اعتماد التكنولوجيا والتكيف معها من خلال التقليد، لأن عائد الاستثمار في مثل هذه الأنشطة التعليمية سيكون منخفضا.

النوع الثاني من الطلب يتمحور حول ريادة الأعمال والسعي وراء الابتكارات الجذرية، بهدف تحقيق اختراق في السوق. يحدث ذلك عندما يكون هناك طلب موجود في السوق على سلع وخدمات معينة، ولكن لا يتم تلبيته بسبب ضعف التكنولوجيا أو فشل السوق عموما. في هذا السياق، يقترح بعض الباحثين (من بينهم (Hausmann and Rodrik, 2003)) والحكومات بوجوب دعم الحكومات للاستثمارات المسبقة اللازمة لبناء القدرات المحلية لتلبية هذا الطلب المتوقع. تتباين طرق دعم الحكومات لهذه الاستثمارات، بما في ذلك توفير البنية التحتية اللازمة للشركات وتوفير الموارد على طول سلسلة التوريد لتعزيز الإنتاج والتسويق.

النوع الثالث من الأسواق يتمثل في المجالات المعروفة بـ "الحقول الخضراء" و "المحيط الأزرق". في هذه النوعية من الأسواق، يتم تحفيز الطلب بشكل أساسي من خلال توفر العرض. يتعلق الأمر هنا بالسلع والخدمات التي لا يكون لديها طلب مسبق، حتى يدرك الناس وجودها وأهميتها. على سبيل المثال، في مراحل مبكرة، لم يكن هناك طلب أو توقعات للطلب على سلع كأجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف المحمولة أو خدمات الواي فاي. تظهر هذه الاحتياجات وتزيد أهميتها بمجرد إتاحة تلك الابتكارات للجمهور.

4.6. استراتيجية جذب الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاعات غير الاستخراجية:

تشمل هذه الاستراتيجية العديد من الإجراءات الحكومية التي يجب أن يقوم بها البلد المضيف كالحوافز الضريبية، ومناطق تجهيز الصادرات، وبناء البنية التحتية كالموانئ وخطوط السكك الحديدية، وتشجيع

الملكية الأجنبية، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية[1]... وحسب منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة "أونكتاد" فإن الاستثمار الأجنبي هو ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة أو الوحدة الإنتاجية في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%. أما صندوق النقد الدولي فاشترط أن تتعدى نسبة مشاركة هذا المستثمر الأجنبي نسبة 25%[2]. وفي الجزائر أصدرت عدة قوانين تخص الاستثمار الأجنبي كان أهمها أول قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمار أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي، وفي 05 أكتوبر 1993 أصدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 بمثابة أول النصوص القانونية التي منحت حرية تامة للاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا. وشهد الاستثمار الأجنبي ارتفاعا في الجزائر خاصة مع إصدار الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار وآلياته ثم الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، الذي يعدل ويتمم الأمر 01-03 بمزيد من الحوافز والضمانات وتقليص للإجراءات الإدارية إلى 72 ساعة بعدما كانت في حدود 30 يوم، إضافة لإعفاء ضريبي على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة عشر سنوات.

وتلعب استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هاما وحيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنويع الاقتصادي، وفيما يلي بعض الجوانب الهامة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر[3]:

- **نقل التكنولوجيا والخبرات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية والتسويقية، مما يزيد من إمكانية استخدام أساليب حديثة في مجال الإنتاج والإدارة ما يعمل على توسيع الأسواق المحلية، وانفتاحها على الخارج؛
- **زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة وتطوير القدرات التنافسية للصناعات المحلية والسياسات المالية والإدارية والأساليب التسويقية الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة فعالية الصناعات المحلية.

[1] Akram Esanov, **Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues**, natural resource governance institute, 2012, P 6, Retrieved, 30-07-2023, https://resourcegovernance.org/publications/diversification-resource-dependent-countries

[2] حمدي فلّة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، مجلد 9، عدد 1، 2014، صفحات 331-345، ص333.

[3] الطيب سلسبيل، شريبط وسيلة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –واقع وتحديات–**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد 6، عدد 1، 2022، صفحات 30-43، ص33.

- **تحسين ميزان المدفوعات:** من خلال زيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات، يمكن للفرص الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر تحسين ميزان المدفوعات للدول المستضيفة، وخاصة بالنسبة للدول النامية.
- **دعم الصناعات الجديدة المساعدة:** الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يشجع على إنشاء صناعات محلية مساعدة تلبي احتياجات المشروع الأجنبي في مجال الصيانة والإصلاح، وبالتالي يساهم في الحد من هجرة الأدمغة وبالتالي الحفاظ على مختلف عوامل الإنتاج.
- **رفع مستوى الأجور:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في رفع مستوى أجور العمال وتحسين ظروف العمل.
- **تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاستهلاك:** يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مستوى الرفاهية للمجتمع وتحسين الأنماط الاستهلاكية للأفراد؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً مهمًا للتمويل:** وذلك من خلال التخلي عن الاقتراض الخارجي، حيث يتيح للدولة المضيفة الحصول على التمويل والاستثمارات دون الحاجة للالتزام بإعادة السداد بالطرق التقليدية التي تصاحب الديون الخارجية[1].

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على التقليل من نسبة البطالة، مع المساهمة في توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة وفي وقت أقصر، ويزيد من إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم على المستثمرين الأجانب.

- **آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن تلخيصها كما يلي[2]:
  - **الآثار الإيجابية:**

- **زيادة وتطوير صادرات الدول النامية:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز صادرات الدول النامية عن طريق توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية عبر شركات متعددة الجنسيات؛
- **زيادة تدفقات رؤوس الأموال:** يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية جلب رؤوس الأموال والاستثمارات من الخارج، ما يمكنها من تمويل مشروعات تنموية وتحسين البنية التحتية؛

[1] مراد ناصر، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، مجلد 45، عدد 1، 2008، صفحات 77-97، ص79.

[2] طوير أمال، مختاري عبد الجبار، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة الاغواط، الجزائر، مجلد 4، عدد 2، 2020، صفحات 125-142، ص 128.

- **تقليص حجم وفوائد الديون:** من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للدول النامية تقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، مما يساهم في تخفيف العبء المالي.

▪ **الآثار السلبية:**

- **تنافس الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية:** حيث تعمل هذه الدول على تقديم مزايا وإعفاءات ضريبية كبيرة لجذب الاستثمارات، ما يؤدي إلى منافسة غير صحية بين الدول النامية ما يؤثر سلبا على اقتصادياته؛
- **محدودية مساهمة المشروعات الأجنبية في تحقيق أهداف النامية:** يمكن أن يؤدي تملك المشروعات من قبل الشركات الأجنبية إلى مساهمة أقل في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر المحلي؛
- **الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية:** قد تسهم الشركات الأجنبية في تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية لبعض الشركات على حساب الشركات المحلية، وتتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف بسبب قوتها الاقتصادية.

من المهم أن تؤخذ هذه الآثار بعين الاعتبار عند وضع سياسات استثمارية وتنموية في الدول النامية، ويجب أن يكون هناك توازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية وحماية مصالح الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: محددات، مستويات وأنماط استراتيجية التنويع الاقتصادي

في هذا المطلب سنتناول محددات استراتيجية التنويع الاقتصادي، وكذا أنماطه المختلفة.

1. محددات استراتيجية التنويع الاقتصادي

قسمنا محددات استراتيجية التنويع الاقتصادي إلى مجموعة تتكون من محددات عامة، وأخرى تقوم على القطاع الخاص، كما يلي:

1.1. محددات عامة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتأثر استراتيجية التنويع الاقتصادي في أية بلد بمقومات وأسس تعمل على المساهمة الفعالة للوصول إلى الأهداف المسطرة، فنجد أن تقرير للأمم المتحدة عن التنويع الاقتصادي سنة 2011 ذكر ما يلي[1]:

1.1.1. الموارد الطبيعية

[1] OECD/United Nations, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, OECD Publishing, Office of the Special Adviser on Africa, 2011, P 15.

تكتسب الموارد الطبيعية المتاحة في البلد أهمية بالغة. حيث أنه يمكن استغلالها لزيادة حجم الصادرات والمنتجات التي ينتجها البلد، ما يمكّن من إنشاء قيمة مضافة إضافية من تلك الموارد، مع السعي إلى استخدام هذه الموارد استخداما مستداما. وعليه فإن التدفقات الاستثمارية والتجارية ستعمل على تغذية الاقتصاد لتحقيق مزيد من التنويع الاقتصادي، وستتكون سلع متداولة بشكل متزايد من المنتجات الزراعية والصناعية غير التقليدية.

2.1.1. القدرات المؤسساتية والإمكانيات البشرية:

إن من أهم عوامل عملية التنويع الاقتصادي الإمكانيات البشرية والقدرات المؤسساتية، حيث تعمل كعوامل تمكين، والمساهمة في إطلاق العنان لإمكانات عملية التنويع في القطاعات القائمة على الموارد وغيرها من القطاعات. فعلى المستوى الإقليمي، تعد القدرات المؤسساتية والتنسيق أمرًا أساسيًا لإنشاء أطر تنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية. كما أن أهمية الموارد البشرية لا تقل عنها لتعزيزها للابتكار في أي اقتصاد كان، وذلك من خلال تشجيع مهارات البحث والتطوير والإدارة التي من شأنها خلق منتجات وعمليات اقتصادية أحسن. كما أنه يمكن للدعم الذي تقدمه الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء أن يشجع الموارد البشرية لكي تساهم بشكل إيجابي في عملية التنويع الاقتصادي. ويحتوي ذلك تعزيز التعليم العالي ودعم عمليات البحث والتطوير في القطاعات التي تعرف نموا مرتفعا.

3.1.1. التكامل الإقليمي:

يعمل التكامل الإقليمي كاستراتيجية مهمة لتسهيل عمليات التبادل التجاري التي تقوم بين الاقتصاديات المتقاربة (والتي تجمعها أنهار أو بحيرات مثلا) خاصة في حالة صغر حجم السوق المحلي، فيصبح التكامل الإقليمي مهماً في أي استراتيجية للنمو والتنويع الاقتصاديين والذي يُدفع من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي قد تضع أسس للتنويع الاقتصادي بإنشاء أسواق مشتركة، وتجميع الموارد، وكذلك توفير أطر للقيام بتنسيق الإدارة الإقليمية للبنية التحتية كالطاقة وممرات النقل والموارد الطبيعية. كما يمكنها أن تساعد أيضًا على تعزيز قدرات الموارد البشرية الإقليمية والأمن والصحة والبيئة، ويشمل ذلك أيضا إصلاح أنظمة إدارة الجمارك للتسهيل على رواد الأعمال عملية نقل السلع والبضائع بحرية عبر الحدود.

4.1.1. الإدارة الحكومية الرشيدة

تعتبر شرطا أساسيا لإنشاء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي، وذلك عن طريق تصميم سياسات وتنفيذها تهدف إلى تعزيز نمو القطاعات الحديثة وتطويرها بما يسمح بازدهارها وإسهامها بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني، كما أن للحكومة دورا هام في إقامة إطار تنظيمي يناسب النشاط الاقتصادي ويدعمه، مع توفير

بيئة أعمال مناسبة وذلك من خلال تعزيز الإجراءات التنظيمية التي تخص التجارة الخارجية بما يساعد في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

5.1.1. إطار التعاون الدولي

يكتسب السياق الدولي أهمية كبيرة بإقامة شراكات مع اقتصاديات كبيرة كالهند والصين وبأشكال مختلفة بما في ذلك المشاريع الانتاجية المشتركة، واتفاقيات الاستثمار والتجارة، والعمل على نقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات لتحسين مناخ الأعمال. فمثلا نجد أن مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" تشكل عاملاً رئيسياً يدعم التنويع في هذه الاقتصادات، والتي تسمح لمعظم الصادرات من البلدان الأقل نمواً باستثناء الأسلحة، بأن تصل وبدون رسوم جمركية.

2.1. أسس ومحددات يقودها القطاع الخاص:

بالإضافة للمقومات السابقة نجد ما تم مناقشته في إطار تحدي التنويع الاقتصادي على نطاق واسع بين موظفي وخبراء مجموعة البنك الدولي، وممثلو القطاعين العام والخاص، والأكاديميون بخبراتهم في متابعة استراتيجيات التنويع. وأكدت المناقشات أنه لا توجد وصفة سحرية لتحقيق التنويع، لكنهم حددوا عددًا من العوامل التي توفر الأساس للتنويع والذي يقوده القطاع الخاص. وشملت التالي[1]:

1.2.1. إقامة إطار عمل تحفيزي مناسب قائم على مناخ أعمال واستثمار واضح وشفاف:

تشمل الخطوات الرئيسية مراجعة السياسات التجارية لإزالة التحيز ضد التصدير، مع ضمان المنافسة الفعالة في أسواق المنتجات والخدمات الرئيسية كالنقل والطاقة والاتصالات.

2.2.1. الاستثمار في البنية التحتية وإصلاح السياسات المنسقة لخفض تكاليف التجارة الخارجية:

حيث كان انخفاض تكاليف التجارة واللوجستيات التجارية ذات الكفاءة المتزايدة في صميم نجاح بلدان شرق آسيا في الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي وتحقيق اقتصادات أكثر تنوعًا.

3.2.1. خلق سياسات فعالة لدعم إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية للأنشطة الجديدة:

تتسم سياسات سوق العمل والحصول على التمويل بأهمية خاصة، حيث تحدد مدى التوافق بين العمال والوظائف، وتساعد أيضا على إبعاد الاقتصاد عن القطاعات المتدهورة وعن النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ونجاح ذلك يكون من خلال التغلب على قيود التنقل بين الوظائف المناسبة، بما في ذلك الحواجز التي تمنع دخول المرأة إلى عالم الشغل.

4.2.1. التدخلات الحكومية التي تستهدف اخفاقات أسواق معينة ومعالجتها:

[1] CECILE FRUMAN, Director, Regional Integration and Engagement, South Asia, Economic diversification: A priority for action, now more than ever, world bank, 2017, Retrieved: 01-03-2022, https://blogs.worldbank.org/psd/economic-diversification-priority-action-now-more-ever

على سبيل المثال من المرجح أن يكون نقص المعلومات وعدم تناسقها، كنقص المعرفة بمعايير الأسواق الخارجية يشكّل عاملاً رئيسياً لبقاء معدل تدفقات الصادرات الجديدة منخفضا نسبياً في البلدان النامية.

2. مستويات وأنماط التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي استراتيجية تنتهجها الدول لزيادة معدلات النمو وحماية اقتصادها من المخاطر المترتبة عن أحادية القطاع، وعليه فإن للتنويع الاقتصادي مستويات مختلفة، وكذا أنماط عديدة.

1.2. مستويات التنويع الاقتصادي في الهيكل الاقتصادي الكلي:

يمكن التمييز بين مستويين رئيسيين للتنويع الاقتصادي على المستوى الكلي، مع إضافة مستويات أخرى لا تقل عنهم هما:

1.1.2. تنويع القاعدة الإنتاجية:

يُقصد بها توزيع الإنتاج المحلي على مجموعة من القطاعات المختلفة، وما يرتبط بها من عملية إعادة توزيع الموارد، وقد يتم إنجاز عملية تنويع الموارد سواء من خلال تبني التنويع الأفقي أو التنويع العمودي، وهذا على مستوى مختلف القطاعات والأنشطة في الدولة. ويُعتبر تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين مختلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وكذا تطوير حصص أهم المنتجات المكونة للناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات التي تدل على مدى تنويع الاقتصاد[1].

2.1.2. تنويع التجارة الخارجية:

يرتبط تنويع التجارة الخارجية بشكل كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في مكوناتها الرئيسية، المتمثلان في الهيكل السلعي للصادرات، والهيكل السلعي للواردات[2].

فمن خلال تحليل التنويع السلعي للصادرات يمكننا معرفة مدى الاعتماد على تصدير منتج واحدة عن طريق قياس نسبته إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذا المنتج من جهة. فإن شدة هذا الاعتماد ستؤثر حتما على إمكانية استمرار التنمية الاقتصادية. وعليه فإن تنويع هيكل الصادرات سيمثل الحل الأنسب لاستمرارها، ومنه فإن القصد من عملية تنويع الصادرات هو توسيع أصنافها، ولا يتم ذلك بتزويد الأسواق الخارجية بالمواد الأولية الخام فقط، بل يجب معالجتها وتحويلها وتصنيعها.

---

[1] نصير عبد الله. حفيظ عبد الحميد، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة (2000-2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد 7، العدد 2، 2022، صفحات 410-430، ص414.

[2] محمد كريم قروف، **التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقارنة للقواعد والدلائل**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 5, عدد 3, 2011، صفحات 117-134، ص120.

ومن جهة أخرى يمكننا أيضا تحليل التنويع السلعي للواردات، حيث أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم تركيزها على نوع واحد أو مجموعة معينة من المنتجات، سيؤثر أيضا على مسار التنمية الاقتصادية ويقلل من استقلاليتها. وعليه فإن تنويع الواردات، يعني تقليل أصنافها على العكس من الصادرات، وذلك من خلال شطب البلد المعني أبواب معينة من قائمة الواردات، كباب الأغذية مثلا. ثم يمنع تدريجيا أصناف أخرى من المنتجات بقدر ما يستطيع إنتاجها على أراضيه، والتركيز على المنتجات الصناعية ذات التقنية العالية والمعقدة.

ومنه فإن النظرة المتكاملة لتنويع الأسواق والتنويع الإنتاجي معاً يعكس مدى المخاطر المحدقة بالهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات لبلد ما، فوجود هيكل إنتاجي متنوعا بشكل أكبر أفضل بكثير من نظيره الذي يعتمد على عدد محدود من المنتجات، خاصة المواد الأولية. كما أن اعتماد البلد في صادراته على عدد كبير من المنتجات، وتنوع وجهات التصدير (الأسواق) سيكون حتما أفضل من التركيز على عدد قليل منها[1]

3.1.2. مستويات أخرى للتنويع الاقتصادي في الهيكل الاقتصادي الكلي:

بالإضافة إلى المستويين الرئيسيين للتنويع الاقتصاد هناك مستويات أخرى كالتالي[2]:

1.3.1.2. تنويع مصادر الإيرادات العامة:

للإيرادات العامة رابطة قوية مع هيكل الإنتاج ومن ثم بمستوى التجارة، هذا لأنهما يكونان الوعاء الأساسي للجباية الضريبية وشبه الضريبية، حيث أنه كلما تركزت القاعدة الإنتاجية والتجارية للدولة على عدد قليل ومحدود من المنتجات والأنشطة، كلما تراجع عدد المصادر والأوعية المالية، وبالتالي قد تتعرض الموازنة العامة للدولة للاختلالات، أما إن كان العكس فإن الميزانية ستحقق الموازنة؛

2.3.1.2. تنويع الأسواق الخارجية:

إضافةً إلى تنويع سلة منتجات محفظة الصادرات، فإن عملية استهداف أسواق دولية متنوعة وواسعة ضرورية، وهي من ضمن الاستراتيجيات الحديثة لعمليات التصدير، خاصة لما تتسم به الأوضاع الاقتصادية في الوقت الحالي من تذبذبٍ وعدم استقرار، فيصبح لعملية التعامل مع أسواق محدودة والتي قد تتعرض

---

[1] موسى باهي، كمال روابنية، **استراتيجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد 25، العدد 3، 2019، صفحات304-327، ص 308.

[2] نصير عبد الله. حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

لاضطرابات وانعكاسات خطيرة على الدول المصدرة لها، وأكبر مثال على ذلك ما يحدث في أسواق النفط، ولذلك تصبح عملية إقامة شبكة واسعة مع الأسواق الدولية من أهم الخيارات المتاحة.

3.3.1.2. تنويع مصادر الموارد الأولية:

تعتبر الموارد الأولية أساسية لإنتاج أي منتج كان، وقد تكون هذه الموارد في الدول النامية متاحة محليا أو يتم استيرادها (أو جزء منها)، وتعتبر عملية توفير هذه الموارد سواء من مصادر محلية أو مصادر أجنبية بطريقة منتظمة ومستمرة عملية ضرورية ضمن سلسلة الإنتاج، ولهذا فإن ضمان توفر هذه الموارد بطريقة منتظمة هو الآخر يتطلب استهداف مصادر (أسواق) تموين متنوعة.

شكل رقم:(01-02) مخطط مستويات التنويع الاقتصادي

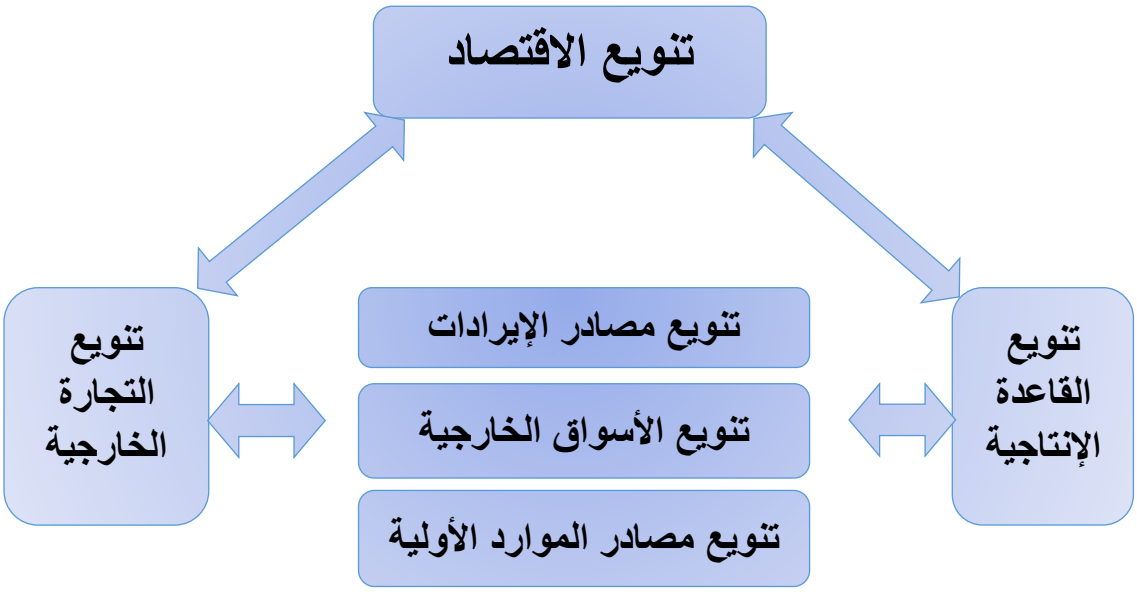

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

نصير عبد الله. حفيظ عبد الحميد، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة (2000 – 2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد 7، العدد 2، 2022، صفحات 410 -414، ص414.

2.2. أنماط التنويع الاقتصادي

يجمع الكثير من الكتاب في مجال التنويع الاقتصادي بأن أنماط التنويع الاقتصادي على المستوى الكلي تتمثل في التنويع الأفقي، والتنويع الرأسي حيث أن[1]:

1.2.2. التنويع الأفقي:

[1] Martin Hvidt, Op. Cit, P4.

يحدث هذا النوع بالبحث عن فرص جديدة لإنتاج منتجات جديدة داخل نفس القطاع. أي زيادة حصة الدولة من هذه المنتجات لزيادة عائداتها عند تصديرها، أو إضافة منتجات جديدة لسلة صادراتها الحالية داخل نفس القطاع، ذلك لمساعدتها على التقليل من آثار تقلب أسعار السلع العالمية، ما يعمل على تحقيق الاستقرار في عائدات قطاعات التصدير[1].

2.2.2. التنويع العمودي: (نحو قطاعات جديدة)

هذا النوع يستلزم إضافة المزيد من مراحل معالجة المدخلات المحلية أو المستوردة. وبالتالي، فإن التنويع العمودي (الرأسي) يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلاً لنشاط آخر، وبالتالي الإرتقاء بالقيمة المضافة المنتجة محليًا. وعموما من القطاعات الأولي والثاني والثالث. ومثال ذلك، قد يتوسع اقتصاد ما من نشاط التعدين من مجرد استخراج النحاس للانخراط في معالجته أو نقله أو بيعه. فينتقل الاقتصاد من الاستخراج (القطاع الأولي)، إلى التصنيع كإنتاج الكابلات الكهربائية (القطاع الثاني)، وأخيراً إلى النقل والتوزيع (القطاع الثالث).

3.2.2. أنماط أخرى للتنويع الاقتصادي:

وهناك من يقدم أنواع ومزايا التنويع بطريقة تركيبية دون التمييز بين أبعاد الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، حيث أن المبادئ الأساسية قابلة للتطبيق في كلتا الحالتين استنادًا إلى أنماط التنويع لكل من (Ansoff; 1957)، و(Salter and Weinhold; 1979)، و(Porter; 1998)، والعديد من المؤلفين الآخرين، فإننا نميز بين ستة أشكال من التنويع التي يمكن أن يستخدمها صانعي السياسات الاقتصادية والاختيار بينها بهدف ضمان إعادة تموضعها أو إعادة انتشارها أو... (من بينها طبعا التنويع الرأسي والأفقي اللذان تم ذكرهما أعلاه)، ومن الواضح أن هذه الأشكال المختلفة للتنويع لها بالتأكيد دلالة قوية على الاقتصاد الجزئي، لكن تطبيقاتها من منظور الاقتصاد الكلي والاقتصاد المتوسط كاستراتيجية تنمية عديدة[2]. وهي كالتالي:

1.3.2.2. التنويع المالي:

يهدف هذا الشكل من التنويع إلى الحد من مخاطر الاستثمار، وذلك بتوزيع رؤوس الأموال على مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المتنوعة (مثلما اتبع صندوق الثروة السيادي للتقاعد النرويجي) والتي من المستبعد

---

[1] هويدا محرز، **تنويع الصادرات واستدامة النمو في أفريقيا**، مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مصر، المجلد33، العدد33، 2022، صفحات803 –822، ص807.

[2]PATERNE NDJAMBOU, **Op, Cit**, P84.

أن تخسر كلها في وقت واحد، ويمكن أن يمتد التنويع المالي أيضا إلى الاستثمار في أسواق مختلفة لتجنب آثار أي انكماش اقتصادي قد يصيب البعض منها[1].

2.3.2.2. التنويع الجانبي:

يعني توسيع النشاط بالدخول إلى مجال جديد، وذلك عن طريق إنتاج منتجات أو خدمات جديدة، ليس لها علاقة بالمنتجات الحالية وتعمل على استهداف أسواقا جديدة، وعملاء جدد[2].

3.3.2.2. التنويع الجغرافي:

يقصد به الاستثمار في مناطق جغرافية جديدة والتي تتميز بتوفر عوامل نجاح متاحة كتصدير المنتجات، وحتى تتحقق الغاية المنشودة يجب التكيف مع التغيرات في البيئة الجديدة[3].

4.3.2.2. التنويع المركز:

في هذا النمط من التنويع يتم السعي فيه إلى زيادة عدد المنتجات التي تُقدم للزبائن العاديين، هذا في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية فيتم فيها محاولة الوصول إلى زبائن جدد ومغايرين للمنتجات التقليدية[4].

شكل رقم: (01-03) مخطط أنماط التنويع الاقتصادي

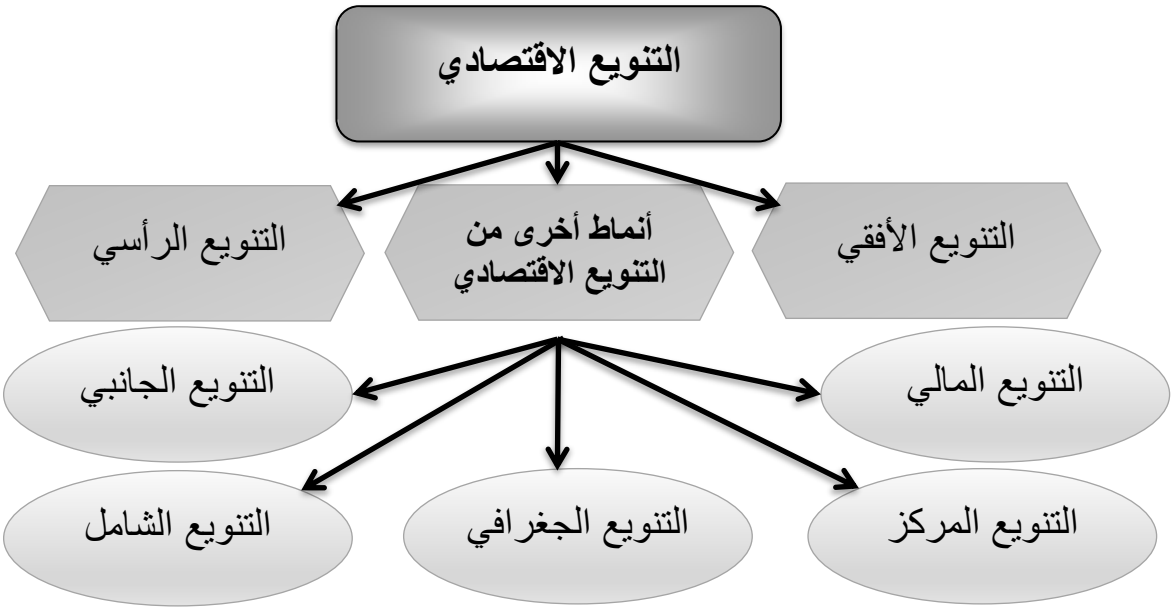

[1] نورالدين شارف، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] منصوري حاج موسى، بوشرى عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، مجلد 2، عدد 7، 2018، صفحات 243-256، ص246.

[3] عليلي عبد الحكيم، **واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية – دراسة اقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، الجزائر، مجلد 11، عدد 1، 2022، صفحات 203-214، ص205.

[4] مجلخ سليم، بشيشي وليد، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019**، Revue algérienne d'économie et gestion، جامعة وهران 2، الجزائر، مجلد 16، عدد 1، 2022، صفحات 46-60، ص50.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

PATERNE NDJAMBOU, **LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE, TERRITORIALE AU GABON : ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES,** THÈSE DE DOCTORAT PRÉSENTÉE À L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À CHICOUTIMI, OCTOBRE 2013. P84

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

في هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف المؤشرات المستخدمة لقياس التنويع الاقتصادي، سواء تلك المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، أو المتعلقة بدرجة التنويع والتركيز الاقتصادي.

1. مؤشرات التنويع الاقتصادي المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التي تم تطبيقها لقياس درجة التنويع الاقتصادي المنجز في بلدان مجلس التعاون الخليجي لتقييم نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وتقدمها[1]:

1.1. **معدل ودرجة التغير الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي:** يدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية، مقابل القطاعات غير النفطية، في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ويقيم التغيير على أساس الظروف الأولية؛

2.1. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار سعر النفط:** يعتبر مؤشرا ذو حساسية كبيرة لاستقرار الاقتصاد من تذبذب أسعار النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

3.1. **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** أي تقليل الاعتماد على إيرادات المحروقات، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

4.1. **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** وبصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغييرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط – حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

5.1. تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع: يشير هذا المؤشر إلى توزيع العمالة على قطاعات الاقتصاد المختلفة كالزراعة، والصناعة، والخدمات، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس مدى تنويع هيكل الاقتصاد، وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

6.1. تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي: لأن التنويع الاقتصادي يفترض، نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

7.1. الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت وإلى معدلات تغير هذا الإسهام، حسب القطاع: يتم قياس هذا الإسهام عن طريق نسبة الاستثمار الثابت للقطاع الخاص وللقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة تغير هذا الإسهام يمكن أن تعكس التغيرات في كل من سياسات الاستثمار وسياسات التنمية ودور الحكومة والقطاع الخاص في الاقتصاد؛

8.1. توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة والاختبار وتعزيز صلاحية قياسات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي؛

9.1. مقاييس الإنتاجية: حيث أنه بالإمكان تطبيق هذه المقاييس على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص بالذات، لتقييم مدى تنميته وتحديثه.

2. مؤشرات قياس درجة التنويع والتركيز الاقتصادي:

تُقاس درجة التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، فمنها ما يعتمد على التركيز أو على التنوع، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة أهمها ما يلي:

1.2. مؤشر الأنتروبيا (Entropy Index)

يقارن مؤشر انتروبي، الذي يسمى أيضًا مؤشر انتروبي شانون (SEI)، النشاط الاقتصادي الحالي يمكن أن يكون حصة من العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي. توزيع النشاط الاقتصادي بين الصناعات في دولة ذات توزيع نسبي، ويتم حسابه على النحو التالي[1].:

$$Entropy\ index = \sum_{i=1}^{n} Si\ ln\left(\frac{1}{Si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} Si\ ln(Si)$$

حيث:

n عدد القطاعات؛

[1]Secretariat framework convention on climate change, **The concept of Economic diversification in the context of response measures**, Technical paper, United Nations, 2016, p 26.

Si حصة النشاط الاقتصادي i

ln هو اللوغاريتم الطبيعي.

بالنظر إلى أن النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي يعتبر أكثر تنوعًا، تشير قيم مؤشر انتروبي الأعلى إلى تنوع نسبي أكبر، بينما تشير القيم الأقل إلى تخصص نسبي أكبر. فإذا تم استخدام العمالة كمؤشر على النشاط الاقتصادي، فإن التوزيع المتساوي للعمالة بين جميع الصناعات سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر انتروبي. قد تحدث القيمة الدنيا للصفر إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة (أي التخصص الأقصى).

2.2. مؤشر مستوى التنويع الاقتصادي (Diversification Index)

ويعرف بمؤشر الأونكتاد (UNCTAD)، والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية حيث[1]:

$$Sj = \frac{\sum_{i=1} \left| h_{ij} - h_j \right|}{2}$$

(hij): تمثل حصة السلعة (i) من جملة صادرات وواردات البلد (j)

(hi): حصة السلعة (i) من جملة صادرات وواردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة (i) من إجمالي الصادرات مثلا.

3.2. مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindal-Hirshman):

يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا وشيوعا، يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات (1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[1] حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص143.

(UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان بالصيغة التالية[1]:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج مثلا) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس؛

Xi: قيمة المتغير في النشاط i (الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i)؛

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات)؛

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان ما بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H.H.I \leq 1$) فإذا كان:

HHI = 0 (تنوع كامل): يعني تنوعا كاملا أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة؛ أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير في الصادرات مثلا؛

HHI = 1(تركز كبير): يدل على أن مقدار التنوع يكون معدوما، أي أن الناتج أو الصادرات متمركزة في قطاع واحد، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز قطاع أو نشاط أو سلعة واحدة أو في عدد محدود منها، ولا تسهم باقي النشاطات أو القطاعات أو السلع بأي حصة في الصادرات أو الناتج المحلي ...إلخ؛

كما تدل القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال هيرشمان على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها[2].

4.2. مؤشر اوقيف:(Ogive index)

[1] زروق بن موفق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص28.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير، 2014، ص10.

يقيس هذا المؤشر التنوع الاقتصادي عن طريق توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما بحيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب على النحو التالي[1]:

$$ogive\ index = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(Si - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد القطاعات في البلد؛

Si: يمثل حصة القطاع من النشاط الاقتصادي بحيث يمثل التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنويع اقتصادي أعلى ويعني التوزيع المتساوي أن Si تساوي 1/N أي الحصة المثالية لكل قطاع بحيث تتراوح قيمته بين 1 و0 مثل معامل هرفندال- هرشمان والتي تفضي إلى نفس التفسير.

5.2. مؤشر جيني (Gini index):

يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، تعتمد فكرة مؤشر جيني على منحنى لورانز (هو عبارة عن منحنى التكرار النسبي المتجمع الصاعد الذي يقيس العلاقة بين التراكم النسبي للأفراد مع التراكم النسبي للدخل)، ويتمثل في حساب المساحة (A) المحصورة بين منحنى لورانز وقطر المثلث (BD) وقسمتها على مساحة المثلث قائم الزاوية (BCD) [2]. والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، **الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2020، صفحات 51 – 67، ص55.

[2] ناظم عبد الله عبد المحمدي، مهند خليفة عبيد المحمدي، **قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990 –2014)**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، فلسطين، مجلد 24، عدد 4، 2016، صفحات 154–170، ص159.

الشكل رقم (01-04): شرح معامل جيني

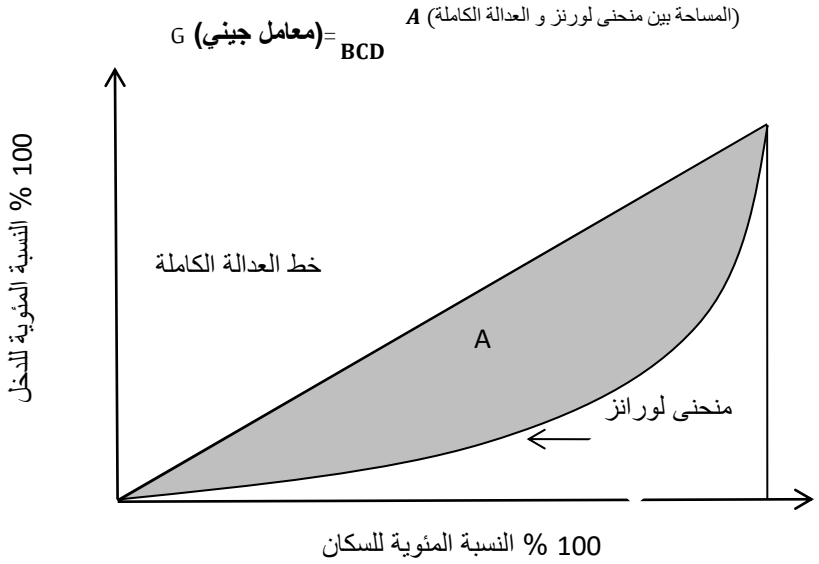

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

ناظم عبد الله عبد المحمدي، مهند خليفة عبيد المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990- 2014) مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، فلسطين، مجلد 24، عدد 4، 2016، صفحات 154 -170، ص 159.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة والعدالة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل حالة عدم المساواة التامة)[1]. ومعنى ذلك أنه كلما كبرت قيمة مساحة البسط زادت قيمة معامل جيني واقتربت من الواحد، وازداد بذلك تفاوت التوزيع، والعكس كلما صغرت قيمة مساحة البسط تراجعت قيمة معامل جيني واقتربت من الصفر، وقل بذلك تفاوت التوزيع[2].

6.2. مقياس فلاديمير كوسوف:

من الأدوات التحليلية التي تُستخدم لقياس التنويع الاقتصادي مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث يأخذ الصيغة التالية:

$$cos = \frac{\sum ai \times bi}{\sqrt{\sum ai^2} \times \sqrt{\sum bi^2}}$$

حيث:

ai: يُمثل هذا المقدار الأهمية النسبية لكل قطاع ضمن مجموع القطاعات، في فترة الأساس؛

[1] زروق بن موفق، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] يونس علي أحمد، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل فى مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، عدد 83، 2010، صفحات: 278-307، ص289.

bi: يُمثل هذا المقدار الأهمية النسبية لكل قطاع ضمن مجموع القطاعات، في فترة المقارن؛

Cos: يُمثل هذا المقدار مؤشر فلاديمير كوسوف، بحيث أنه كلما أصبحت قيمة Cos=0، أو اقتربت من الصفر فإن ذلك يعني حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، أما في حالة العكس، أي عند الابتعاد الكبير عن الصفر يدل على نقص التغيرات الهيكلية.

عند تقييم طرق القياس وجد (Palan; 2010) أن مؤشر HHI يفي بالغرض، ويليه مؤشر انتروبي باعتباره ثاني أفضل مؤشر يستجيب لمتطلبات الدراسة[1].

المطلب الرابع: عرض تجارب بعض الدول في مجال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي

بعد أن مر العالم بالعديد من الأزمات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بتقلب أسعار النفط، كشف ذلك وقوع العديد من الدول التي تقتصر على إنتاج أو تصدير منتوج واحد أو عديد قليل من المنتجات أبرزها المحروقات في مشاكل اقتصادية، لذلك نجد أن العديد من هذه الدول انتهجت استراتيجيات مختلفة لتنويع منتجاتها أو مداخيلها أو صادراتها ولعل من أهم هذه التجارب ما يلي:

1. تجربة النرويج:

النرويج هي احدى الدول الاسكندنافية، شهد اقتصادها نموا سريعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية اثر ازدهار عدة أنشطة فيها خاصة التجارة البحرية، والتصنيع والشحن البحري والمعالجة الغذائية وبناء السفن وصناعة المعادن والكيماويات والتعدين والصيد والمنتجات الورقية من الغابات. وبحلول عقد السبعينات زاد ازدهارها من خلال الاستثمار في مجال المحروقات التي تم اكتشافها في حقل نفطي كبير في بحري الشمال والنرويج سنة 1969، والذي كان من أحد أكبر حقول النفط البحرية في العالم. وفجأة أصبحت لدى النرويج مدخول إضافي ضخم، ونمى اقتصاد البلاد بشكل كبير، وبذلك أصبحت من أغنى الدول، ومن أكثرها ارتفاعا من حيث نصيب الفرد من الاحتياطي، حيث تساهم الصناعات البترولية بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، مع امتلاك النرويج لموارد طبيعية غنية من الطاقة الكهرومائية والغابات والمعادن.

كما كانت من أكبر مصادر المأكولات البحرية من حيث القيمة. وقد تقرر في وقت مبكر أن عائدات النفط والغاز يجب أن تستخدم بحذر لتجنب الاختلالات في الاقتصاد وتجنب الوقوع في مستنقع لعنة الموارد الذي وقعت فيه العديد من الدول أهمها هولندا، لذلك سعت حكومة النرويج دائما إلى تنويع اقتصادها والنأي به عن الاعتماد على الصناعات الاستخراجية، وتعزيزا لمسعاها عمدت إلى إنشاء الصندوق السيادي أو صندوق النفط الذي يهدف إلى ضمان الإدارة المسؤولة وطويلة الأجل للإيرادات من موارد النفط والغاز في

[1] Secretariat framework convention on climate change, Op, Cit, p 26.

البلد، بحيث تعود هذه الثروة بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية، وعلى الرغم من تحويل إيرادات إنتاج النفط والغاز إلى الصندوق، إلا أن هذه الودائع تمثل أقل من نصف قيمة الصندوق، وقد تم الحصول على معظمها من خلال الاستثمار في الأسهم والدخل الثابت والعقارات والبنية التحتية للطاقة المتجددة. يعد الصندوق الآن واحدا من أكبر الصناديق في العالم، حيث يمتلك ما يقرب من 1.5 في المائة من جميع الأسهم في الشركات المدرجة في العالم. وهذا يعني أن لديه حصصًا في حوالي 9000 شركة حول العالم، مما يمنحه الحق في الحصول على حصة صغيرة من أرباحها كل عام.

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الصندوق مئات المباني في بعض المدن الرائدة في العالم، والتي تدر عليه إيرادات الإيجار. ويتلقى الصندوق أيضًا تدفقًا ثابتًا للدخل من الإقراض للدول والشركات. ومن خلال نشر استثماراته على نطاق واسع، فسوف يقلل ذلك من مخاطر خسارة الصندوق لأمواله[1].

فبتاريخ 22 جوان 1990 أقر البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بتأسيس صندوق النفط الحكومي النرويجي (سمي لاحقا في سنة 2006 بصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي) تتمثل مداخيله في صافي التدفقات النقدية للحكومة من الأنشطة النفطية، إضافة لعوائد استثمارات الصندوق، يخضع هذا الصندوق لرقابة البرلمان في سياسته الاستثمارية ما أضفى عليه طابع الشفافية سواء في إدارته أو في استثماراته، حيث أن الصندوق مخول له استثمار أمواله خارج النرويج فقط (حيث توزعت استثماراته جغرافيا بـ 50% في أوروبا، و 30% في أمريكا وإفريقيا، ووزع الباقي آسيا وأوقيانيا) وفي مجالات مختلفة بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية فكانت نسب تنويع الاستثمار في فترة ما 60% أسهم، 35% سندات، 5% في مجال العقارات، مع سعييه لتحقيق أعلى الأرباح في مشاريع شبه مضمونة، والاستثمار في مشاريع لا تسيئ للبيئة أو لحقوق الإنسان محافظة على سمعة النرويج.

ولعل من أهم أسباب إنشاء هذا الصندوق حصول الحكومة النرويجية على مداخيل كبيرة جرّاء ارتفاع أسعار النفط سنتي 1973، 1974 ما أدى لانخفاض قدرة تنافسية صادراتها، وبشكل عكسي انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 ما جعل الحكومة تتخبط في اعداد ميزانيتها العامة، وبمناسبة تنفيذ هذا القانون قالت رئيسة الوزراء النرويجية غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland والتي تعتبر من أبرز الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة " لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي

[1] الموقع الرسمي لصندوق التقاعد الحكومي العالمي، تم الاسترداد: 10-10-2023، https://www.nbim.no/

أن تستفيد أجيالنا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، واعلموا جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بأن النفط والغاز هي من المصادر المستنفدة التي لن تبقى للأبد"[1]

فالنرويج بذلك قدمت درسا لجميع دول العالم حيث أنها حمت نفسها من الأزمات الاقتصادية العالمية التي وقعت فيها مختلف دول العالم الصناعي بامتلاكها احتياطات ضخمة ساعدتها على ذلك، كما أنها لم تعتمد على النفط كمصدر أساسي لتغطية نفقاتها كما في معظم مختلف الدول النفطية بل سعت ببرامجها وخططها المستقبلية لتنويع اقتصادها ومداخيله وصادراتها.

2. تجربة الإمارات العربية المتحدة:

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة واحدة من أغنى دول العالم، والأغنى في الشرق الأوسط، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والخامسة عالميا في مؤشرات مستويات الرضا عن المعيشة، ضمن تقارير مؤشر الرخاء العالمي الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني (Legatum Institute) لعام 2016.

كما حقّقت دولة الإمارات أعلى معّدل لمؤشّر التنمية البشرية بين الأقطار العربية، حيث بلغت قيمة مؤشرها 0.911 (سنة 2021)، كما حلّت في المرتبة 26 عالميا من بين 191 دولة ومنطقة. كما تعتبر دولة الإمارات دولة حديثة إذ تأسست بعد اتحاد إماراتها السبع سنة 1971، أُكشف النفط في أراضيها سنة 1960 وبدأ تصديره سنة 1963، الأمر الذي شكل نقطة تحول كبرى في مسارها الاقتصادي، وكان اقتصاد دولة الإمارات يعتمد قبل اكتشاف النفط على الزراعة في الواحات، وتجارة التمور، وصيد المنتجات البحرية وتجارة اللؤلؤ، وبذلك أصبحت دولة الإمارات دولة نفطية بامتياز، ففي سنة 1971 بلغت نسبة عائدات النفط 90% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها حرصت باستمرار على تطوير اقتصادها بإعطاء الأولوية لقطاعات استراتيجية كالتعليم، وبناء بنية تحتية متطورة كوسيلة لدعم المناخ الاقتصادي والاستثماري مع تبني استراتيجيات مبنية على التنويع الاقتصادي والانفتاح على العالم، وتطبيق نسبة ضرائب منخفضة جدا ما دفع الإمارات إلى تخفيض نسبة عائدات النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 30% سنة 2012 والذي كان أمرا صعبا نظرا لمحدودية البدائل، ونجحت الإمارات على المحافظة على هذا الرقم تقريبا إلى غاية سنة 2020 بنسبة 28.7%.

ركزت الإمارات في تنويع اقتصادها المحلي، على إنشاء أصول جديدة، وإقامة بنية تحتية صلبة، وتقديم خدمات ذات جودة عالية بهدف توفير قطب جهوي للخدمات المالية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة

[1] حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، **تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، وجدة، المغرب، عدد 7، 2019، صفحات 413 – 429، ص 417.

والنقل والسياحة الثقافية. أنشأت لهذا الهدف أيضا منطقة تجارة حرة لتطوير قدراتها التصديرية خاصة في إمارة دبي. ولاستمرارية نهجها، أدرجت الإمارات عدة استراتيجيات تمثلت في رؤية الإمارات 2021، ورؤية أبو ظبي 2030، وخطة دبي 2015، كل هذا لتحقيق هدفها الاستراتيجي وهو أن تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وكذا العمل على استقطاب أكبر قدر من المستثمرين في مجالات معينة كالسياحة والعقارات وذلك من خلال توفير دعم حكومي للمشاريع الكبيرة، إدارة فعالة، واقتصاد سوق يساعد حركة الأموال والمعاملات بكل يسر، مع منح ترخيص للأجانب بامتلاك العقارات[1].

3.2.محاور الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التنوع الاقتصادي:

تحقيق تنوع اقتصادي شامل ركزت الإمارات على محاور معينة أهمها[2]:

- **تطوير القطاعات غير النفطية:**

حيث ركزت على تطوير قطاع الصناعة بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي خاصة في السلع الضرورية بإقامة منشآت صناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، والعمل على تشجيع الاستثمار الصناعي عن طريق منح حوافز مختلفة كإعفاء المشاريع الصناعية من الضرائب المختلفة مع تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء، وأخذ قطاع الزراعة نصيبه من اهتمام الإماراتيين فأحدثت تنمية زراعية وذلك بالنهوض بقطاع الزراعة، فعملت على توفير المستلزمات المائية وحسن استغلالها، وإقامة مشاريع المشاتل التي تعتبر أساس الزراعة، الأمر الذي حقق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتصدير الفائض منها، كما أن دولة الإمارات سعت إلى استغلال مصادر طاقة بديلة كالطاقة النووية والطاقة المتجددة، وهذا لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة دون المساس بأهداف التنمية المستدامة؛ أما في قطاع السياحة والطيران فإن دولة الإمارات عملت على تطوير هذه القطاعات وزيادة مساهمتهما في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لارتباط السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ولتقليلها من نسب البطالة وتنشيطها لحركة الاستثمار في الفنادق والبنية التحتية من جهة، ولدور قطاع الطيران مستقبلا من جهة أخرى.

- **الاستثمار في اقتصاد المعرفة:**

أعطت الإمارات العربية المتحدة أهمية بالغة للاستثمار في اقتصاد المعرفة وذلك أنه من القطاعات التي لها فرص كبيرة للنجاح، ما أدى إلى تحسن قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة بـ 6.94، ومؤشر المعرفة بـ 7.09

---

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره.

[2] بوفنش وسيلة، **اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، عدد 5، 2017، صفحات 213-240، ص 217.

سنة 2014، مما أكسبها مكانة متقدمة في التنافس العالمي. محققة بذلك تصنيفًا متقدمًا في 27 مؤشراً عالمياً، وفق تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015 – 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum).

- **الاستثمار في المشروعات الكبرى:**

أعطت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير بنيتها التحتية وذلك بإنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحية الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكبر البنى التحتية تطورا في العالم.

- **تحسين بيئة الأعمال:**

بهدف توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص لكي يكون شريكا في عملية التنمية بتطوير الإطار التشريعي وتحديثه حتى يتم رفع مستوى الأداء الاقتصادي كقانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تنويع النشاط الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري، كما اعتمدت دولة الإمارات على سعر صرف مربوط بالدولار الأمريكي منذ سنة 2002، ما جعل دولة الإمارات تتميز بانخفاض التكاليف بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا)، كما تم إنشاء مناطق حرة تحولت إلى مراكز لتجار التجزئة والجملة، ومن أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة، حيث أصبحت دولة الإمارات مقرا إقليميا لأكثر من 20% من الشركات الكبرى في العالم، وهذا كله بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.

4.2. النظرة المستقبلية للإمارات:

من المتوقع أن تستمر دولة الإمارات في تعزيز تنويع اقتصادها والابتعاد عن اعتمادها الكبير على قطاع النفط وذلك عبر عدة نقاط أهمها[1]:

- العمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتعزيز المزايا التنافسية المستقطبة للاستثمارات. وذلك من خلال تطبيق أفضل التقنيات في مجالات الاتصالات وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، كما تسعى الإمارات إلى تحقيق المزيد من التقدم، ما يدعم مركزها في الريادة العالمية.
- السعي إلى تطوير أسواق المال وجعلها مركزًا ماليًا عالميًا ما يعكس رغبة الإمارات في توفير أدوات مالية متقدمة، بما في ذلك التمويل الإسلامي.

[1] الكتاب السنوي لدولة الامارات 2016، المجلس الوطني للإعلام، دولة الامارات،2016، ص 7.

- تعزيز دور القطاع الخاص الرائد في تقديم الخدمات الأساسية في الدولة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، خاصة في تنفيذ المشروعات الكبيرة. كما يُتوقع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص اقتصادية للشباب وتوفير مناصب عمل جديدة.
- فيما يتعلق بتطوير المهارات والتعليم، تركز الإمارات على تحسين نظم التعليم وتنمية المهارات والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية.
- التنسيق أيضًا مع دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير السوق الخليجية المشتركة، وتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون في استراتيجيات المستقبل، وذلك بمنح حرية حركة رؤوس الأموال والسلع، وكذا المواطنين.

كل هذه الجهود المتكاملة تعكس التصميم الجاد للإمارات على تعزيز التنويع الاقتصادي والاستعداد لمستقبل بعيد عن اعتمادها الكلي على النفط.

3. تجربة ماليزيا:

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، مناخها مداري، تشكلت ماليزيا كدولة اتحادية حديثة عام 1963، تتكون من أربعة أقاليم (سراوق، وبورنيو الشمالية البريطانية، اتحاد مالايا، سنغافورة). ما جعلها بلد متنوع من حيث الأعراق والثقافات واللغات، انفصلت سنغافورة عن الاتحاد عام 1965.

كان الاقتصاد الماليزي بسيط جداً اذ أُكتشف القصدير فيها في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية، وباشروا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منو المطاط الطبيعي) وشجر النخيل (لاستخراج زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة، كان النظام الذي ورثته ماليزيا عن بريطانيا باستقدامها للعمال من الصين والهند يقسم الشعب الى ثلاثة أقسام [1]:

- **الصينيون:** الذين يمتهنون الزراعة والصناعة وهم أغنى طبقة في المجتمع الماليزي.
- **الهنود:** ويمتهنون الزراعة والطب والتعليم وهم أقل مستوى من الصينين.
- **الشعب الأصلي أو أبناء الأرض (البوميبوترا** – Bumiputera**):** وكانوا يعيشون في قرى شعبية ومهنتهم الزراعة وهم الأكثر فقراً.

وكان للدكتور مهاتير محمد (المتأثر بأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي) الذي شغل منصب رئيس الوزراء للفترة من 1981 إلى 2003 –من أطول فترات الحكم في آسيا ككل– دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير، إذ انتقلت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى مصاف الدول الصناعية

[1] سميرة لطرش، **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة**، مجلة المعيار، جامعة العلوم الاسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، مجلد 26، عدد 4، 2022، صفحات 614–629، ص 618.

المتقدمة حيث يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الاجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة حوالي 85% من اجمالي الصادرات. كان خلال فترة حكمه من أكثر القادة تأثيراً في آسيا حث الماليزيين إلى "سياسة النظر شرقا" ويقصد بذلك اتباع قيم العمل السائدة في اليابان، والتي اعتمدت على الانضباط الشديد، والإخلاص التام لجهة العمل والحرص على اختيار المدربين المتميزين ليكونوا قدوة لموظفيهم، احتل الاقتصاد الماليزي المرتبة 35 كأكبر اقتصاد في العالم، واحتل المرتبة 25 ضمن أكثر دولة تنافسية في العالم وذلك بين عامي 2018 و2019، وتُعد ماليزيا أيضًا أكبر مركز مالي ومصرفي إسلامي في العالم.

شهد الاقتصاد الماليزي تطورًا عبر عدة مراحل وخطط، حيث كان يتميز في بداياته بالانكماش بعد الاستقلال، وكانت المنتجات المحلية قليلة، وكان الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا. ولكن مع تنفيذ مخططات التنمية المحلية المسطرة، حقق الاقتصاد الماليزي قفزة نوعية بمعدلات نمو هائلة، واستمرت عملية تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية، وفي بناء اقتصاد تنافسي يعتمد على المعرفة مما سمح له بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوسع نحو الأسواق الخارجية. ويمكن إيجاز أهم مراحل هذا التطور من خلال النقاط التالية[1]:

- **المرحلة الأولى (من الستينات – أوائل السبعينات):**

خلال هذه المرحلة قامت حكومة تانكو بوضع أول خطة للاقتصاد الماليزي، وكانت السياسات خلال هذه الفترة ترتكز بشكل أساسي على دعم الصناعات الاحلالية كبديل للسلع المستوردة (احلال الواردات)، كصناعة المنتجات الغذائية والمواد الكيميائية.

- **المرحلة الثانية (السبعينات إلى أوائل الثمانينات):**

هدفت السياسات الاقتصادية في تلك الفترة، إلى القضاء على الفقر وتعزيز النمو مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، واركزت بشكل رئيسي على دعم الصناعات ذات التوجه التصديري وذلك من خلال التحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية تعزيز الصادرات (ترقية الصادرات)، كصناعة المنسوجات والإلكترونيات، وذلك بهدف إعطاء ماليزيا فرصة لتوسيع أسواقها وتمكينها من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية.

- **المرحلة الثالثة (أوائل الثمانينات – أوائل التسعينات):**

[1] سامي فؤاد براك، **واقع إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا *رؤية* 2020**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، باتنة، الجزائر، مجلد 5، عدد 2، 2022، صفحات 179-197، ص 183.

خلال هذه الفترة، كانت السياسات الحكومية تركز بشكل كبير على دعم الصناعات الثقيلة التي تعتمد على المعرفة، مع زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وكذلك استغلال الموارد المحلية، مثل صناعة السيارات الوطنية وزيت النخيل والحديد والإسمنت.

- **المرحلة الرابعة (من منتصف التسعينات – إلى سنة 2010):**

اهتمت السياسات الحكومية خلال هذه الفترة وبشكل كبير على دعم الصناعات ذات التقنية العالية، كصناعة الكيميائية والبتروكيميائية، وصناعة الأدوية. وكان الاهتمام بدرجة ثانية على دعم الصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع، كالمختبرات والتوزيع، وعملتي التسويق والإمداد.

والشكل التالي تطور نسبة الصادرات الصناعية والزراعية من اجمالي الصادرات السلعية في ماليزيا.

شكل رقم (01-05): نسبة الصادرات الصناعية والزراعية من اجمالي الصادرات السلعية في ماليزيا.

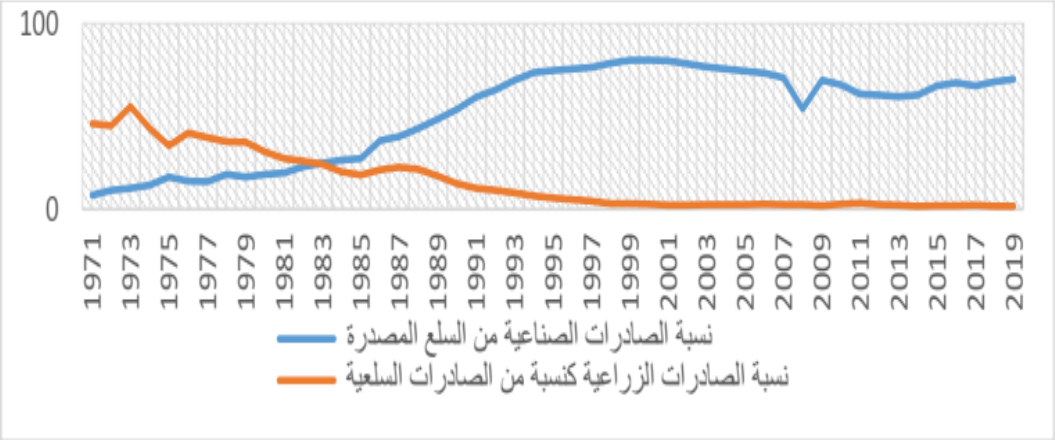

SOURCE: Data from data base: World Development Indicators (22 /01/2021)

1.3. رؤية 2020:

تقدم رؤية ماليزيا 2020، التي قدمها رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير محمد، خلال طرحه لخطة ماليزيا السادسة في عام 1991، رؤية طموحة تسعى لتطوير البلاد. حيث هدفت هذه الرؤية إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2020، مع التركيز على جوانب الحياة المتعددة كتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ومستوى تعليمي عالمي، استقرار سياسي، وكذلك التوازن النفسي. بحيث يكون الاقتصاد الماليزي في سنة 2020 أقوى بثمانية أضعاف مما هو عليه في 1990. تشمل الأهداف التي وردت في رؤية 2020:

- **القومية الماليزية:**

تركز الرؤية على تعزيز القومية الماليزية وتعزيز الشعور بالدولة لدى جميع الأعراق في المجتمع الماليزي. الهدف من ذلك توحيد الجميع حول وعي مشترك بالعيش المشترك بين مختلف عرقيات المجتمع الماليزي.

- **تقديم نموذج التنمية الرأسمالية:**

يعمل هذا النموذج على تشجيع المشروعات الخاصة مع التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية، مع التحول نحو قطاع التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات.

- **دور الإسلام في التنمية:**

تولي هذه الرؤية الاهتمام الخاص لدور الإسلام باعتباره قوة دافعة للتنمية في ماليزيا، ويسعى إلى تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة من خلال تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

- **الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة:**

أكدت رؤية 2020 على أن التوجه نحو القطاع الخاص لا يعني حجب دور الدولة من النشاط العام لأن دورها حيوي ولا يمكن الاستغناء عنه، بل تشير إلى تحول دورها لتكون دولة رشيدة قادرة تقوم بمهمة التخطيط، مما يتماشى مع مفهوم الدولة التنموية.

2.3. المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية في ماليزيا:

يجب الإشارة إلى أن جهود التنمية الاقتصادية في ماليزيا ركزت على عدة محاور أساسية، أهمها[1]:

- **البعد الإسلامي في التجربة الماليزية:**

حيث تم التركيز على دمج القيم الإسلامية في السياسات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة.

- **الاهتمام بالتعليم والصحة:**

تخصيص اهتمام كبير لرفع مستوى التعليم والرعاية الصحية لضمان تحسين جودة حياة المواطنين.

- **القضاء على الفقر:**

حيث أنّ مكافحة الفقر من الأهداف الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة للسكان.

- **القضاء على البطالة:**

وُضعت استراتيجيات لتوفير فرص العمل وتحسين فرص العمل لدى السكان.

- **جذب الاستثمارات الأجنبية:**

تكثيف الجهود لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات من الخارج لتعزيز النمو الاقتصادي.

---

[1] أحمد محيي الدين محمد التلباني، **التجربة الاقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، المجلد 4، العدد 7، 2019، صفحات 7-80، ص29.

- **الاهتمام بالتصنيع والتركيز على التصنيع الموجه للتصدير:**

تعزيز قطاع التصنيع باعتباره محورًا أساسيًا لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق المزيد من الصادرات (ترقية الصادرات) لتعزيز الاقتصاد.

3.3. مبادئ التجربة الماليزية للنظام الاقتصادي وفق الرؤية الإسلامية:

قد قامت فلسفة التجربة الماليزية للنظام الاقتصادي وفق الرؤية الإسلامية على عدد من المبادئ أهمها[1]:

- **الملكية المزدوجة:**

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على الجمع بين الملكتين العامة والخاصة، حيث يجمع بين حماية الملكية الخاصة والرعاية الشاملة لها، شريطة أن تكون هذه الملكية مشروعة. وتكون الملكية العامة من مصلحة الدولة (ولي الأمر) في سياق مصلحة الجماعة أو المصلحة العامة.

- **الحرية الاقتصادية:**

الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص مكفولة في ممارسة النشاط الاقتصادي، مع التأكيد على ضرورة أن يكون هذا النشاط متسقًا مع المصلحة العامة ويعمل ضمن إطار تعزيز المصلحة العامة للمجتمع. وعلى الدولة القيام بتوفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص ومراقبة نشاطه، مع الحرص على أن يتناسب هذا النشاط مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- **العدالة الاجتماعية:**

تقوم العدالة الاجتماعية على مبادئ التكافل الاجتماعي والتوازن العام، حيث يسعى المجتمع إلى تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة بين جميع أفراده، دون أي تمييز بينهم بناء على الجنس أو اللون أو الدين أو السن، أو لأي سبب آخر.

- **الوصول بنسبة الفائدة إلى الصفر:**

وهذا ما يتوافق مع مبدأ تحريم الربا في الشريعة الإسلامية، حيث يتم تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد دون اللجوء إلى الفوائد الربوية، مما يساهم في تعزيز المبادئ الإسلامية في النظام المالي والاقتصادي.

4.3. تحديات وصعوبات تجربة التنمية الماليزية:

[1] المرجع السابق، ص23.

بالرغم من اتباع هذه الفلسفة المستنيرة نحو تحقيق التنمية المرجوة، واجه رئيس الوزراء "مهاتير محمد" تحديات كبيرة وصعوبات خلال رحلته. فقد كان عليه مكافحة المشاكل التقليدية الشائعة في الشعوب المتخلفة والنامية. والتي عان منها الشعب الماليزي وخاصة السكان الأصليين، ومن أبرز التحديات ما يلي[1]:

- **انتشار الجهل والأمية:** واجهت ماليزيا تحديات كبيرة في مجال التعليم والتصدي لانتشار الجهل والأمية بين السكان خاصة الأصليين.
- **الميل إلى الكسل:** كان هناك تحدي كبير لتغيير العادات السلبية وتعزيز ثقافة العمل الجاد والمثابرة.
- **الهزيمة النفسية وانعدام الطموح:** التغلب على مشاعر الهزيمة وانعدام الطموح عبر بناء روح التحفيز وتعزيز الرغبة في التعلم والتقدم.
- **انعدام المهارات الإنتاجية:** كان هناك حاجة ماسة لتطوير المهارات الفنية والإنتاجية لدى السكان لتحسين الإنتاجية والابتعاد عن الأنشطة القديمة.
- **غياب روح الإبداع والمغامرة:** العمل على تحفيز روح الإبداع والمغامرة لدى الأفراد، بتشجيع المبادرات الشخصية ودعم المشاريع الريادية.

بالرغم من هذه التحديات وغيرها، استمرت ماليزيا في مسيرتها نحو الوصول إلى تنمية شاملة، حيث قادتها الجهود المستمرة نحو تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

ولعل من بين نقاط القوة في تجربة ماليزيا التنموية استمرارية السياسات الاقتصادية، وذلك بتنفيذ مشاريع مهمة كبرنامج السياسة الاقتصادية الجديد ورؤية 2020، على الرغم من تباين الفرق الحاكمة واتخاذ صانعي القرار مسارات مختلفة، فإن استمرارية هذه السياسات تعكس التزام الحكومة بدعم مشاريعها والمضي قدمًا في تحقيق أهدافها.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي كمؤشر للنشاط الاقتصادي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي

في هذا المبحث سنستعرض عموميات حول النمو الاقتصادي بصفته مؤشرا عن النشاط الاقتصادي، ثم التعرض إلى علاقته بالتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي كمؤشر للنشاط الاقتصادي

تعج الحياة البشرية بالأنشطة والأعمال المتنوعة والمتعددة، في شتى المجالات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الرياضية، وغيرها. ومن هذه المجالات ما لا يمكنه الاستغناء عنه في كل الظروف،

[1] المرجع السابق، ص24.

فنجد أن النشاط الاقتصادي الذي يعتبر أحد أسس ركائز حياة الإنسان، والمتمثل في مختلف الجهود والمساعي في شتى المجالات الاقتصادية المختلفة التي يقوم بها أفراد المجتمع لتلبية حاجاتهم المختلفة والمتعددة وذلك بإنتاج السلع والخدمات وبيعها وشرائها.

1. ماهية النشاط الاقتصادي ومجالاته

1.1. ماهية النشاط الاقتصادي

يوضح العلامة ابن خلدون مفهوم النشاط الاقتصادي في مقدمته الشهيرة كالتالي: "لو فرضنا منه – أي الفرد – أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصل عليه إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري، وهب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير"[1].

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه "مجموعة من الأفعال والمجهودات التي يبذلها كل فرد في المجتمع في شتى الوحدات الاقتصادية التي تتكون منها القطاعات الاقتصادية المختلفة: الزراعية، والصناعية، والتجارية، والتعدينية، والخدمية، ... وغيرها من القطاعات؛ وذلك فيما يخص: الإنتاج – التوزيع – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار؛ وذلك بهدف إشباع حاجات الفرد ومن يعول، أو الحصول على الأموال والخدمات"[2]، ويتم ذلك بشراء المواد الأولية وتصنيعها، أو شراء سلعة أو بيعها على حالها، أو تقديم خدمات سوقية، إذن هو عملية يتخللها كلا من الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك، وعليه فإن المدخلات الأساسية لأي نشاط اقتصادي تتمثل في الطاقة واليد العاملة، ورؤوس الأموال والموارد.

ويشار له أيضا بأنه "المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات كما يعبر عن الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الإنتاج، المبادلة، التوزيع، الاستهلاك"، كما يعتبر النشاط الاقتصادي أحد النظم الاقتصادية المعاصرة، والتي تستند إلى مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج المنتجات (سلع وخدمات) وتوزيعها وتداولها، والتي تستعمل لإشباع حاجات الأفراد والجماعات، كما أنه يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي إلى قطاعات اقتصادية كالقطاع

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري، **جوهر علم الاقتصاد والنشاط الاقتصادي**، المستشار الاقتصادي، تم الاسترداد: 2023/08/15، https://almustshar.sy/archives/9726#_ftn1

[2] عبد الفتاح محمد صلاح، **عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، تم الاسترداد: 2023/08/24، https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/999

الزراعي، قطاع النقل، قطاع المحروقات، أو على شكل وحدات اقتصادية تتمثل في المؤسسات الاقتصادية التي تختص بنشاط اقتصادي معين كإنتاج منتج معين، أو تقديم خدمة ما، ولتحقيق أهدافه يستعمل النشاط الاقتصادي مجموعة من الوسائل، كالعمل والموارد الطبيعية والآلات ...إلخ[1].

2.1. مجالات النشاط الاقتصادي:

مجالات النشاط الاقتصادي شاسعة، وسبله ووسائله متنوعة، متعددة، ومداخله كثيرة، فالزراعة بجميع أنواعها، وطرقها وكل ما ينتج عنها، وما يتصل بها من الأعمال والممارسات الاقتصادية. والصناعة وعلى اختلاف أنواعها وأنماطها وملاكها، وعلى تعدد وسائلها ومصادرها، وكل ما يرتبط بها من تموين وتسويق وتنظيم تمثل جزء أيضا من النشاط الاقتصادي. والتجارة بشتى أنواعها وأسمائها وما يتفرع عنها، وما يترتب عليها من عمليات لتداول رؤوس الأموال بمختلف الطرق والوسائل، وكل ما يتعلق بها من ضمانات والتزامات، وارتباطات، تمثل أحد أهم مظاهر النشاط الاقتصادي. وسوق العمل باختلاف أنواعه والوسائل المستعملة فيه يمثل أيضا نشاطا اقتصاديا، وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية تحت مسميات وعناوين مختلفة تعتبر الدعائم الهامة في حياة المجتمعات والأمم، وإن كانت تتفاوت قيمتها، وأثرها، وتأثيرها في حياة تلك الأمم تبعا لمدى تقدمها، وتأخرها، وتفاعلها مع أهمية هذا النشاط أو ذاك[2].

2. ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدول تحقيقها وخاصة النامية منها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ولا يكون هناك نمو اقتصادي حقيقي إلا بتظافر عوامل الانتاج من رأسمال مادي وبشري وعمالة...

1.2. تعريفات النمو الاقتصادي:

تعرض العديد من المفكرين والاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي بطرق مختلفة فنجد أن:

سيمون كوزنت (Kuzent Simon) عرفه بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[3]

---

[1] معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 8، 2013، صفحات 135 – 158، ص 136.

[2] صالح كميل شريف، **النشاط الاقتصادي لغير المسلمين في الدولة الاسلامية –دراسة فقهية–**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، نابلس. فلسطين. المجلد 15، 2001، صفحات 89–142، ص91.

[3] فضيلة ملواح، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2018**، Revue d'économie et de statistique appliquée، الجزائر، مجلد 17، عدد 2، 2020، صفحات 126–141، ص128.

كما عرفه شومبيتر Schumpeter بأنه" تغير جذري منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد"[1].

ونجد تعريفات أخرى[2] كتعريف فيليب بيرو بأنه: "الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي". أما بونيه فعرف النمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حديثة". وذهب ساموبلسن ونوردوس إلى أنه "العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل"، وعرفه فرنسوا بيرو بأنه "الظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت"

وعُرف أيضا على أنه عبارة عن "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[3].

وبأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو إجمالي الدخل القومي (GNI)* مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد**"[4]

---

[1] دينماوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، **أثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1970-2019)**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، مجلد 12، عدد 01، 2022، الصفحات 10-25، ص15.

[2] قندوسي طاوش. خراز الأخضر. زقاي دياب، **دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970-2012)**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 4، عدد 2، 2013، صفحات 8-25، ص4.

[3] محمود جاسم عباس، **النمو الاقتصادي ... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970- 2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27، 2011، الصفحات 57-86، ص65.

* إجمالي الدخل القومي GNI: يقيس إنتاج العوامل الاقتصادية الوطنية (داخل + خارج).

إجمالي الناتج المحلي GDP: يقيس إنتاج العوامل الموجودة على المحيط الوطني = القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الداخلية (محلية أو أجنبية) + الرسم على القيمة المضافة TVA + الحقوق الجمركية على السلع المستوردة – الاستيراد.

GNI = GDP + المداخيل المتأتية من المهاجرين – المداخيل المتأتية من الأجانب.

القيمة المضافة = القيمة النهائية – الاستهلاك الوسيط (وسائل الإنتاج).

** نصيب الفرد من الدخل القومي = الناتج الوطني ÷ عدد السكان أو حاصل قسمة الناتج الوطني على عدد السكان في الدولة.

[4] كريمة جباري، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2020-2021، ص6.

وتم تعريفه أيضا بأنه[1] "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم"، أو هو "الزيادة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج"، وبأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي".

من خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يتمثل في الزيادة المستمرة والمستقرة ولمدة طويلة من الزمن (بعد استبعاد آثار التضخم) الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي (أي زيادة في الإنتاج بأنواعه)، والتي تفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2.2. خصائص النمو الاقتصادي

من خلال هذه التعاريف السابقة، يمكن تحديد خصائص النمو الاقتصادي كالتالي[2]:

- يكون النمو الاقتصادي ذو طابع كمي ويشمل جميع القطاعات الاقتصادية؛
- يجب أن تتجاوز نسبة الزيادة في الإنتاج المحلي نسبة النمو الديمغرافي لضمان رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي أي أن معدل النمو الاجمالي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني وعليه يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي على النحو التالي:

  معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل نمو السكان؛
- يجب استبعاد تأثير التضخم عند حساب الزيادة في دخل الفرد من الدخل ولا تعتبر هذه الزيادة نقدية بل هي زيادة حقيقية، ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي على النحو التالي:

  معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم؛
- ينبغي أن تكون الزيادة في الناتج مستمرة على مدى عدة سنوات متتالية، حتى في حالة وجود مرحلة ركود اقتصادي قصيرة.

3.2. أنواع النمو الاقتصادي:

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص36.

[2] كريمة جباري، مرجع سبق ذكره، ص7.

للنمو الاقتصادي عدة أنواع أهمها[1]:

1.3.2. النمو المخطط:

يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، وإمكانياته، وتعتمد إمكانية هذا النوع من النمو على خبرة المخططين وموضوعية الخطط المرسومة، مع التركيز على دقة عملية التنفيذ والمتابعة، كما أن لمشاركة المجتمع في عملية التنفيذ والتخطيط وعلى جميع المستويات الموضوعة دورا كبير في نجاح العملية.

2.3.2. النمو التلقائي أو الطبيعي:

هو نمو ذاتي، يحدث بشكل تلقائي من خلال القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي والعملي، يتسم هذا النوع من النمو بالبطء والتدرج والتتابع، على الرغم من أنه قد يتعرض في بعض الأحيان لتقلبات دورية قصيرة المدى، شهدت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا النوع من النمو منذ الثورة الصناعية، حيث يتطلب هذا النوع من النمو مرونة كبيرة لمرتكزاته الأساسية من إطار اجتماعي وثقافي، ويمكن لشرارة النمو الانتقال بسرعة فائقة من قطاع إلى قطاع.

3.3.2. النمو العابر أو غير المستقر:

هو ذلك النوع من النمو الذي يكون غير مستدام ولا يتصف بالثبات، ويأتي كانعكاس لظروف طارئة أكثرها خارجية، ويمكن أن يتلاشى هذا النوع من النمو بسرعة عندما تزول هذه الظروف. يكون هذا النوع من النمو استجابة لأحداث وتطورات في تجارة البلدان النامية، وتأثيره يكون محدودًا على التنمية الشاملة.

4.2. مصادر النمو الاقتصادي:

إن عملية إنتاج السلع والخدمات المتعددة من قبل أي اقتصاد تتم عبر تفاعل عدة مصادر مع بعضها البعض، وبذلك يرتفع الدخل الوطني، ومن ثمّ حدوث عملية النمو الاقتصادي، ومن أهم المصادر التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي نجد[2]:

1.4.2. كفاءة التنظيم الاقتصادي:

يعتبر هذا العنصر وسيلة للرفع من معدل النمو الاقتصادي، حيث أن استخدام التقنية في الإنتاج وتوفر المهارات والخبرات الإنتاجية، واستغلال الموارد الطبيعية استغلالا أمثلا غير كاف لإحداث عملية النمو

---

[1] مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990 – 2014)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، عدد 42، 2018، صفحات 219–235، ص 225.

[2] فقير كمال، **أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي، دراسة حالة بعض الدول النامية للفترة 1990 – 2018**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة احمد دراية–أدرار، الجزائر، 2022، ص 50.

الاقتصادي ما لم يكن هناك تنظيم اقتصادي ذو كفاءة، يعمل على تحويل عناصر الإنتاج من أوجه الاستخدام ذات الكفاءة الإنتاجية الأقل إلى أوجه الاستخدام ذات الإنتاجية الأكثر، مع استخدام التقنية الإنتاجية المتطور استخداما أمثلا، كما أنه وللوصول بالاقتصاد إلى الوضع الأمثل يجب تقويم كفاءة الوحدات الاقتصادية بمعنى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين ما أُتيح من موارد مع كفاءة استخدامها من طرف هذه الوحدات ومدى تطور هذه العلاقة عبر فترات زمنية متتابعة عن طريق المقارنة بين المنجز فعلا وما تم تسطيره من أهداف.

2.4.2. الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية تمثل الهبات التي منحتها الطبيعة لأي اقتصاد، ولا قيمة لها إلا إذا استغلها الإنسان لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتعتبر من العناصر الأساسية لأي عملية إنتاج أو نمو اقتصادي، وتعتبر كمية ونوعية هذه الموارد الطبيعية كوفرة الأراضي الزراعية وخصوبتها، ووفرة والمياه والغابات والمعادن وغيرها من المرتكزات التي يعتمد عليها أي اقتصاد أو نموه، أو أي عملية إنتاجية، وعند استغلال هذه الموارد تفقد تسميتها بالطبيعية، وتصبح كأنها من صنع الإنسان.

3.4.2. الموارد البشرية:

بما أن البشر هم أداة التنمية الأساسية وغايتها ووسيلتها فتتبلور أهمية العنصر البشري في عملية النمو الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق مستويات عالية تضمن الرقي بالمستوى المعيشي للمواطنين ويعتمد ذلك على كفاءة عنصر العمل ومدى تفاعله مع عناصر الإنتاج الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية كالمواد الأولية، وتوفر التطورات التكنولوجية الحديثة. ومع ذلك لا تكفي هذه الإمكانات ولا تتحقق إلا عبر وجود العنصر البشري الذي يكون قادرا على استغلال واستعمال الإمكانيات المتوفرة بالطريقة المناسبة والفعالة.

4.4.2. التقدم التكنولوجي:

نعني بالتكنولوجيا اختصارا المعرفة الفنية لكيفية القيام بالإنتاج، هذه المعرفة تعتمد على المعرفة العلمية، أي أنّ التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية التي تقوم على التجارب وعلى النظرية العلمية التي تزيد من قدرة المجتمع على تغيير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بشكل أفضل، وتعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج التي لا غنا عنها، فهي بذلك تلعب دورا مهما في نمو الإنتاج والتقدم الاقتصادي للبلد.

5.4.2. تراكم رأس المال:

ما يعزز من طاقة أي بلد على إنتاج السلع والخدمات، ويمكنه من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، هو تراكم رأس المال، ونجد أن السلع الرأسمالية تتوزع بأشكال مختلفة ومتعددة فقد تأخذ شكل آلات ومصانع والتي تكون منافعها غير مباشرة، ولكنها تنتج السلع والخدمات الاستهلاكية، وهناك أيضا

استثمارات البنى التحتية كخدمات المواصلات، والاتصالات، أما النوع الثاني فيتمثل في الإنفاق على البحوث والتطوير التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال، بالإضافة إلى وجود نفقات اجتماعية أخرى توفر منافع مباشرة كالإنفاق على التعليم والصحة وغيرها من النفقات التي تجعل من أفراد المجتمع أكثر إنتاجية.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تعرضت العديد من المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين للنمو الاقتصادي مشكلين بذلك نظريات عبر التاريخ. في هذا المطلب سنستعرض منها التالي:

1. النظرية الكلاسيكية للنمو[1]:

تتناول نظرية النمو عند الكلاسيك، والتي تشمل آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل حول الأسواق، وآراء روبرت مالتوس حول السكان، دور التراكم الرأسمالي كمفتاح أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم. وأكدوا على أهمية زيادة معدلات الأرباح في تحفيز التكوين الرأسمالي والاستثمار، ويشيرون إلى أن التنافسية المتزايدة تؤدي إلى تراجع الأرباح. واعتقدوا أن نهاية عملية التراكم الرأسمالي تؤدي في النهاية إلى حالة الاستقرار، حيث وبمجرد تحقيق معدلات منخفضة أو صفرية من الأرباح يتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، وتصل معدلات الأجور إلى مستوى الكفاف. وفي نهاية المطاف، يرى الكلاسيك أن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، والذي ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، مما يفرض قيودًا على عملية التراكم ويسبب حالة من السكون الرأسمالي، واستقرار عدد السكان.

2. النظرية الكنزية[2]:

تمت صياغة نظرية كينز بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي تسببت بحالة كساد عالمي، حيث قدم جون مينارد كينز مجموعة من الأفكار لمواجهة تلك الأوضاع الصعبة. انتقد كينز المدرسة الكلاسيكية لفشلها في تقديم تفسيرات وحلاً للأزمة، وقد جعل تحليله يركز على فهم الأزمة على أنها ناجمة عن قلة في الطلب، لا عن فائض في العرض.

[1] فضيلة ملواح، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] بايزيد كمال، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020، ص7.

وفقًا لكينز، أنه لتحريك مستويات العرض يجب التحرك لتحفيز الطلب من أجل استعادة النمو الاقتصادي. وشدد على أهمية تحديد محددات الطلب الكلي الوطني، والذي يشمل الدخل الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.

أحد الأفكار الرئيسية لكينز هو أن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط، على عكس ما يعتقد الكلاسيك. ويشمل الطلب الكلي الفعال، وفقًا لكينز، الطلب على الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل، ويتزايد (بدرجة أقل من تزايد الدخل) مع زيادة الدخل. والطلب الآخر هو الطلب على الاستثمار الذي يستثمر كلما كان معدل الربح أعلى من سعر الفائدة المطبق.

بالإضافة إلى ذلك، جعل كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد عن طريق الطلب على النقود وعرضها. وأدرج كينز في نظريته ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة، وهي دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

3. النظرية النيو كلاسيكية للنمو[1]:

النظرية النيو كلاسيكية هدفت إلى تحسين التحليل الكلاسيكي في مجال التراكم الرأسمالي، مما يجعلها أكثر ملائمة للهياكل الاقتصادية في الفترة الزمنية الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كان الكلاسيكيون يعتقدون أن كل مبلغ مدخر يتحول إلى استثمار طالما كان معدل الربح إيجابيًا. ومن جانبهم، اعتبر النيوكلاسيك أن هناك إمكانية للإحلال بين المال والعمل، مما يعني أنه يمكن تكوين المال دون الحاجة إلى زيادة العمل. كما أنه ليس من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر، بل يمكن لرجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام مبالغ مقترضة، كما يمكن للأفراد الادخار من خلال شراء السندات بدلاً من الأصول العينية.

تشير النظرية أيضًا إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع، بما في ذلك الأرض والعمل ورأس المال والتكنولوجيا.

ففيما يتعلق بالعمل، يربط النيوكلاسيك بين التغييرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التأكيد على أهمية تناسب زيادة السكان أو القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

---

[1] صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، غير منشورة، 2019، ص84.

وفيما يتعلق برأس المال، فإن النيوكلاسيك اعتبروا أن عملية النمو ناتجة عن التفاعل بين التراكم الرأسمالي وزيادة السكان. فزيادة التكوين الرأسمالي، وفقًا للنظرية، تؤدي إلى زيادة عرض رأس المال، مما يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة. في ظل هذه الظروف، يزيد الاستثمار ويزيد الإنتاج، مما يحقق النمو الاقتصادي.

كما تشير النظرية إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، حيث يعتبر النيوكلاسيك أن الادخار يلعب دورًا هامًا في تحفيز الاستثمارات، وفي سوق رأس المال، يُعتبر سعر الفائدة هو الثمن الذي يتم تداوله، حيث يلتقي عرض المدخرات بالطلب عليها. وينتقد أنصار النظرية النيوكلاسيكية بشدة أهمية سعر الفائدة في تحديد مستوى الاستثمارات، حيث يُقارنونه بمعدل العائد المتوقع.

أما فيما يخص عنصر التنظيم، يرى أنصار هذه النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بطريقة تمنع أي تعثر في العملية التطويرية، مشددين على أنه دائمًا يكون قادرًا على التجديد والابتكار.

تؤكد المدرسة النيوكلاسيكية كما وصف ألفريد مارشال أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تدريجي، مما يتسم بالتناغم والتراكم، ويعزز في هذه العملية الفرص والفوائد للعمال وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وملاك الأراضي. ويزيد التقدم التكنولوجي من الطلب الإجمالي عن العمل، على الرغم من أنه قد يتسبب في بعض الحالات بالبطالة المؤقتة لبعض فئات العمال. وأن الآثار الإيجابية للنمو في إحدى الصناعات تنعكس على الصناعات الأخرى، مما يسهم في دعم تكامل عملية النمو. إذ يعتبر كل مشروع صغير جزءً من الكل، ينمو بشكل تدريجي ومتسق، ويتداخل بتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

ونجد أن ألفريد مارشال أشار إلى أن النمو في قطاع اقتصادي ما يتسبب في ظهور الوفورات الخارجية في قطاعات أخرى. على سبيل المثال، مع توسع صناعة معينة، يزيد الطلب على المواد الخام والخدمات من قبل الصناعات الأخرى. يعني هذا أن النمو الاقتصادي ليس مجرد مجموعة من العلاقات البسيطة بين متغيرات قليلة، بل كل نمو في مشروع أو صناعة يتسبب في سلسلة من ردود الأفعال (الاتساق والتشابك) التي تؤثر بشكل إيجابي على العديد من المشروعات والصناعات (الوفورات الخارجية). وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث نمو اقتصادي في الاقتصاد الكلي الوطني ككل. ببساطة، يمثل النمو الاقتصادي عملية تفاعل متكاملة ومترابطة، حيث يحدث نمو في قطاع معين دفعًا لقطاعات أخرى لتحقيق النمو أيضًا، مما يبرز مفهوم مارشال للوفورات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم الناتج القومي في زيادة دخل مجموعات مختلفة من خلال الأجور والأرباح.

وحسبهم يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل، وتعتبر الحرية في التجارة أمرًا حيويًا. فالحرية في التجارة تضمن التناغم وتوزيع العمل على الصعيدين الوطني والعالمي.

ونجد أن النيوكلاسيك يرفضون فكرة سيطرة حالات الركود الاقتصادي، ويرجعون ذلك لسببين رئيسيين. يكمن السبب الأول في أن التقدم التكنولوجي يحدث بسرعة كافية للتغلب على أي ضغوط ركودية قد تنتج عن ندرة الموارد الطبيعية. يظل التطور التكنولوجي مستمرًا بشكل يؤدي إلى ظهور مشروعات استثمارية ذات عوائد مرتفعة. أما السبب الثاني، فيرى النيوكلاسيين أن أي انخفاض طفيف في سعر الفائدة يجعل العديد من الفرص الاستثمارية مربحة. معتبرين أن مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة، مما يعني أن حدوث حالات الركود يتطلب وقتًا طويلاً، حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي.

4. نظرية النمو الجديدة الداخلية[1].

تعتبر نظرية النمو الداخلي من النظريات التي تشترك في العديد من العناصر مع النظرية النيوكلاسيكية، ولكنها تتميز ببعض الاختلافات. على سبيل المثال، ففي عنصر العمل نجد أن هذه النظرية تربط بين قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك من خلال الاستثمار في تطوير مهارات رأس المال البشري بالتعليم والتكوين والتدريب، بالإضافة إلى الرأس المال العيني.

تتميز نماذج النمو الداخلي عن النماذج النيوكلاسيكية بأنها:

- تعتمد نماذج النمو الداخلي على تجاوز فرضيات النظرية النيوكلاسيكية حول تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر. حيث تسمح هذه النماذج بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، مع التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر. يُفترض أيضًا أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى تحسينات خارجية تؤثر بالتناقص على اتجاه العوائد.
- تسعى نظرية النمو الداخلي إلى شرح وتفسير الزيادة في عوائد الحجم وتفاوت نماذج النمو الاقتصادي على المدى الطويل بين الدول.
- تؤكد نظريات النمو الداخلي على أهمية التكنولوجيا، وعلى أنها لاعبًا أساسيًا، حيث لم يعد هناك حاجة لشرح النمو الاقتصادي طويل الأجل.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

هناك مؤشرات عديدة تستخدم لقياس النمو الاقتصادي أهمها:

1. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP):

[1] فقير كمال، مرجع سبق ذكره، ص 60.

عادة ما يُستخدم إجمالي الناتج المحلي كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد دولة ما، أي ما تم إنتاجه من سلع وخدمات، أما إجمالي الناتج المحلي السوقي فيمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في بلد ما مضاف إليها الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك، وإجمالي الناتج المحلي غير السوقي الذي يقيّم إنتاج الإدارات العمومية، وذلك عن طريق إرجاع قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه. وعليه، فإن إجمالي الناتج المحلي يعبر عن مجموع إجمالي الناتج المحلي السوقي وإجمالي الناتج المحلي غير السوقي خلال فترة زمنية معينة (غالبا سنة). وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي نحصل على الدخل الوطني الخام أو الناتج الوطني الخام، هذا المؤشر يستخدم خاصة في المحاسبة الوطنية، وكذا من طرف بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، كالبنك العالمي، يكون مبلغ الدخل الوطني الخام، في الغالب، قريبا من إجمالي الناتج المحلي. أما الفرق بينهما، فيتمثل في أن الدخل الوطني الخام يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الأولية المدفوعة أو المتحصل عليها من بقية العالم (بمفهوم المحاسبة الوطنية)[1].

2. مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita (GDPPC:

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأكثر توضيحا من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُعتبر قبل كل شيء مؤشر للإنتاج. وهدفه ليس قياس رفاهية المجتمع، بل قياس الإنتاج الاقتصادي (لكنه ناتج عن نشاط اقتصادي رسمي وقابل للقياس)، يتم حسابه خلال فترة معينة. ومن المعتاد الإشارة إليه –ضمناً على الأقل– عندما يتعلق الأمر بمقارنة أوضاع بلدين، أو الأوضاع داخل الدولة خلال فترتين مختلفتين. إن توحيد حساب الناتج المحلي الإجمالي، بين الفترات وعلى المستوى الدولي، وبساطة القياس الإجمالي الذي يوفره يفسر نجاحه في تقييم الأداء الاقتصادي. حيث أن الكثير من علماء الاقتصاد يرون أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أنسب المعايير دلالة على تقدم الدول اقتصاديا أو تخلفها لعدم إهماله عامل عدد السكان. ويُحسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي السكان[2].

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1] دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2012**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، وجدة، المغرب، مجلد 4، عدد2، 2015، الصفحات 136–169، ص143.

[2] Gérard Cornilleau, **croissance économique et bien-être** Revue de Observatoire français des conjonctures économiques (OFCE), n96, Janvier, 2006, P13.

كما أن أغلب الأبحاث التطبيقية تستخدم مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في دراسة اتجاهات النمو الاقتصادي ومحدداته، ويمكن حساب النمو (GDP per capita growth (annual %)) عن طريق مقارنة متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية بالسنوات السابقة، وذلك باستخدام المعادلة التالية[1] :

$$G = \frac{RGDPPCAPt - RGDPPCAPt - 1}{RGDPPCAPt - 1}$$

حيث:

G: معدل النمو الاقتصادي

RGDPPCAPt : متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في السنة t.

RGDPPCAPt-1: متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في السنة t-1.

3. إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (GDP Purchasing Power Parities (GDPPPP):

قبل التطرق إلى هذه الطريقة لا بد من التعرض إلى نظرية سعر صرف السوق مقارنة مع تعادل القوة الشرائية.

جاء بهذه النظرية السويدي جوستاف كاسل (Gustav Cassel) سنة 1920، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن قيمة العملة المتعادلة في الأجل الطويل تتحدد بالنسبة بين أسعار السلع المحلية وأسعار السلع الخارجية، أي أن سعر صرف عملة ما يتم تحديده على أساس ما تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج[2]، ومثال ذلك إذا كان ثمن كيلوغرام من الطماطم في الولايات المتحدة الأمريكية 2 دولار، ويبلغ 1 باوند في بريطانيا، فإن سعر الصرف (R) للدولار مقابل الباوند هو:

$$(R) = \frac{2 \text{ دولار}}{1 \text{ باوند}} = 2$$

أما برنامج المقارنات الدولية فيعود إلى أواخر الستينات، حيث بدأ كمشروع صغير يتكون من 10 دول. تلتها انعقاد جولات أخرى في السنوات 1975 و1980 و1985 و1990 جزئيا فقط و1993، ومع

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 104.

[2] مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، **دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، مجلد 4، عدد4 (7)، 2016، صفحات 109-133، ص115.

انعقاد آخر جولة سنة 2017 نشرت نتائجه عام 2020، أصبح البرنامج عالميا بتغطيته 176 دولة متوزعة على مختلف مناطق العالم[1].

وتنشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مجموعات جديدة من تعادلات القوة الشرائية المرجعية كل ثلاث سنوات، استنادا إلى مقارنات الأسعار الدولية المفصلة. وفي كل مرة يتم فيها إصدار مجموعة جديدة من تعادلات القوة الشرائية المرجعية، يؤدي ذلك أيضا إلى ظهور مجموعة جديدة من المقارنات الدولية لمستويات الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية. وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يعرف تعادل القوة الشرائية بأنه "الأسعار النسبية، والتي تُظهر نسبة الأسعار بالعملات الوطنية لنفس السلعة أو الخدمة في بلدان مختلفة"[2]. أي هو معامل يعبر عن عدد وحدات عملة دولة ما لشراء سلعة أو خدمة في السوق المحلية، كما يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. حيث تُمكّن النسبة (PPP) من مقارنة تكلفة السلع التي تشكل إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان[3].

ويُحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة تعادل القوة الشرائية عن طريق تحديد التكلفة الحقيقية لشراء كل سلعة في دولة ما عبر مقارنتها بتكلفة شرائها في الولايات المتحدة، ويضاف فرق التكلفة إلى إجمالي السلع والخدمات المُنتجَة في هذه الدولة في سنة محددة.

كما يُتيح تعادل القوة الشرائية عملية مقارنة اقتصاد دولتين بدقة كبيرة؛ فهو يعمل على تعويض تغيّرات أسعار صرف العملات بصفة مستمرة، كما أنه يساهم في تلافى تأثير تلاعب بعض الحكومات في أسعار الصرف، ولاستخدام هذه الطريقة في قياس الناتج المحلي الإجمالي للدول، يجب أن تُقيم كل منتجات الدولة بقيمة الدولار. ولن يكون هذا ممكنا طبعا خاصة بالنسبة للمنتجات التي لا تُنتج أو تسوق في الولايات المتحدة كالعربات التي تجرها الثيران. وتكمن فائدة هذه الطريقة عند مقارنة أسواق الدول النامية بأسواق الدولة المتقدمة، ففي سنة 2018 مثلا، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الصيني باستخدام طريقة قياس تعادل القوة الشرائية بلغ حوالي 25,2 تريليون دولار. وعليه فإن الصين تحل كأكبر اقتصاد في العالم محل الولايات المتحدة باستخدام طريقة القياس هذه[4].

---

[1] استعراض برنامج المقارنات الدولية، جولة عام 2005، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2007

[2] Paul Schreyer and Francette Koechlin, **purchasing power parities –measurement and uses**, STATISTICS BRIEF, N3, OECD, March 2002, P1.

[3] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص103-106.

[4] موقع أرقام، **3 طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي للدول**، تم الاسترداد: 2023/08/20: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1593671

المطلب الرابع: علاقة استراتيجية التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي:

اتجاهان فكريين يميزان العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو سنستعرضهما في هذا المطلب كالآتي:

1. الاتجاه الأول التخصص الاقتصادي (انخفاض درجة التنويع) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي:

كانت محاولة أدم سميث (1776) من أولى المحاولات العلمية لتفسير التجارة الخارجية في كتابه "ثروة الأمم"، فانتقد بذلك حجج ونظرة التجاريين التي تركزت على الاهتمام بالتجارة الخارجية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري ومن ثَمَّ تكديس المعادن النفيسة وجعلها هدفا أساسيا للدولة بزيادة صادراتها والتقليل من وارداتها، فمن وجهة آدم سميث الذي من خلال نظرية الميزة المطلقة أُعتبر منطلقا للتفكير الكلاسيكي، حيث أنه اِعتبر أن العمل يُعتبر مقياسا على قدرة الإنتاج، وأن قيمة السلع تحدد بما يُنفق عليها من وحدات عمل، فالعمل بذلك هو أساس الطاقة الإنتاجية، ويمثل التكلفة الحقيقية للسلع، وتقاس السلع بمقدار العمل المبذول فيها. ودعت هذه النظرية أيضا إلى حرية التجارة الخارجية لزيادة الدخل وذلك بأن بتقسيم العمل وتتخصص كل دولة بإنتاج المنتجات التي تتميز بها وتمتلك فيها ميزة مطلقة في إنتاجها، أي تلك التي تتميز بأكثر كفاءة وأقل تكلفة من الدولة الأخرى، والتي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها لعدم توفر الطاقات والقدرات لديها، وعليها البحث عن إنتاج سلع أخرى تمتلك فيها طاقات وقدرات مميزة، الأمر الذي يجعل كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ما يحسّن من مستوى المعيشة في كلا الدولتين[1].

لكن دافيد ريكاردو وبعد حوالي أربعة عقود لم ينفي نظرية الميزة المطلقة لكنه وجه لها بعض الانتقادات في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817، وذلك بإعلانه عن نظرية الميزة النسبية، فأوضح أنه ليس باستطاعة كل الدول أن تمتلك ميزة مطلقة في الإنتاج لأن العديد من الدول وخاصة الناشئة منها قد لا يكون لديها ميزة مطلقة في أي من السلع التي تنتجها، لأسباب مختلفة كأن لا تمتلك مشاريع ضخمة، أو بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج، وعليه لا يمكنها استخدام طريقة الميزة المطلقة، وأن شروط توفر ميزة مطلقة لدولة ما في سلع ما ليس ضرورياً كي تحقق هذه الدولة مكاسب من دخولها في التجارة الدولية بإحدى السلع، بل يكفي للدولة أن يتوفر لديها ما أسماه دافيد ريكاردو (بالميزة النسبية) في واحدة أو في بعض السلع التي تنتجها، هذه الطريقة تقوم على أساس مقارنة تكاليف الإنتاج بين بلدين، وعليه ينبغي على كل بلد أن يتخصص في الإنتاج الذي له فيه أكبر كفاءة أو أقل تكلفة نسبية من غيره ويستورد الإنتاج الذي يكون له فيه تكلفة نسبية أكبر من غيره، وبالتالي فإن قيام التجارة الخارجية التي تدر أرباحا على البلد يعتمد على الاختلاف في التكاليف النسبية للسلع عبر الدول، وليس عن طريق التكاليف المطلقة، ولذلك

[1] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2017، عمان، الأردن، ص75.

يمكن لهذه الدولة أن تحقق مكاسب من التجارة الخارجية وإن كانت تتميز بتكاليف حقيقية أكبر في مختلف السلع التي تنتجها بالمقارنة مع شركائها التجاريين[1].

لم تسلم نظرية القيمة النسبية لريكاردو من الانتقاد أيضا كسابقتها، ومن أهم النظريات التي جاءت بعدها نظرية الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين (Heckscher-Ohlin) في عشرينيات القرن العشرين والتي يطلق عليها نظرية هكشر–أولين للتجارة الخارجية (نظرية نسب عوامل الإنتاج)، فوفقا للمؤلفين، فإن التكاليف النسبية بين الدول ترجع بالأساس إلى الاختلاف في الموارد الاقتصادية بين هذه الدول، حيث أن الدولة ستصدر فقط السلعة التي تتطلب لإنتاجها الاستخدام المكثف للعامل الأكثر وفرة من عوامل الإنتاج في البلد بتكلفة أقل (سعر جيد) كالعمالة مثلا، وستستورد السلعة المتوفرة بتكلفة أقل بالنسبة لدولة أخرى كوفرة الأراضي. وقد لاحظا أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عامل إنتاجي معين ستتمتع بسعر توازني منخفض نسبيا لهذا العامل، وعليه فإن السلع التي تستخدم نسبيا هذا العامل بكثرة في إنتاجها ستتمتع بأسعار منخفضة نسبيا وسيكون للدولة ميزة نسبية فيها. واعتبرا أن تأثير عوامل أخرى كالتكنولوجيا والأذواق غير هامة مقارنة بتأثير وفرة عوامل الإنتاج[2].

ثمّ طُورت نظرية هيكشر–أولين إلى ما يُعرف الآن بالنظريات الحديثة لرفض البعض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محليا وبإدخال عوامل أخرى من غير الموارد المتاحة، بما في ذلك تكاليف النقل، واقتصاديات الحجم، والسياسة العامة التي تؤثر أيضًا على الميزة النسبية. وعلى هذا الأساس ظهرت نظريات أخرى قدمت تفسيرا للتجارة الدولية على أساس الطلب.

تعرضت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية لانتقادات كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية كصعوبة تأكيد أن العرض ينشئ الطلب قانون ساي (Say's Law)، فجاءت الأفكار الكينزية (1936) بمفاهيم جديدة أكدت أهمية الطلب الفعال في إعادة توازن الاقتصاد الرأسمالي، ما جعلها منفذا لتجاوز البلدان الرأسمالية لأزمتها الاقتصادية، فالأساس النظري للعلاقة بين القدرة التنافسية والتجارة الخارجية، ومدى انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في إطار التحليل الكينزي، يتمثلان في أن جزء من النمو الذي يتحقق في الناتج القومي الإجمالي يسببه صافي الصادرات، وعليه ستنعكس الطبيعة التنافسية بين الدول في نمو ذلك الناتج، ولا سيما أن هذا الناتج يتحقق نتيجة للطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري). ولأن الصادرات جزء مهما من ذلك الطلب،

[1] بن أحمد الحاج، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص28.

[2] المرجع السابق، ص33.

فإن زيادة القدرة التنافسية للبلدان سوف تنمي ذلك الجزء من الطلب الكلي، وبالتالي نمو الناتج القومي الإجمالي[1].

استخدم " ليندر" سنة 1961 في نظريته التي قدمها "تداخل الطلب"، تحليلا ديناميكيا للتجارة الخارجية، فيرى أن وجود الطلب المحلي سواء على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية أمرا ضروريا، لكنه ليس كافيا لجعل هذه السلع صادرات محتملة مستقبلا، كما أن " ليندر" يدعم مبدؤه الأساسي حول وجود الطلب المحلي، والمتمثل في فكرة أساسية واحدة، وهي أن الإحاطة بظروف السوق المحلية أكبر من الإحاطة بظروف السوق الخارجية[2].

مما سبق يتضح أن الاهتمام الأساسي لنظريات التجارة الخارجية ومنذ بداياتها عملت على البحث عن إنتاج منتج واحد (أو مجموعة محددة من المنتجات) دون غيره، الذي ستعتمد عليه الدولة لتحقق على إثره نموا اقتصاديا مهما اختلفت النظرية المتبعة، وهو ما تم انتقاده وبشدة، نظرا لوقوع العديد من الدول في أزمات اقتصادية كبيرة ولعل أهمها ما حدث لدولة هولندا والتي أُطلق على أزمتها الاقتصادية "العلّة الهولندية" وما تبعها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية، وعدم قدرة الدول النامية على تطبيقها لغياب صناعات قوية قادرة على الصمود في وجه المنافسة الشرسة من جهة، ولأن صادرات تلك الدول أساسا ترتكز على المواد الأولية أو الاستخراجية والتي تتعرض أسعارها وعوائدها لتقلبات مستمرة بسبب الأزمات العالمية –خاصة أسعار النفط– من جهة أخرى، ما دفع العديد من المفكرين إلى البحث عن طرق أخرى تأخذ باقتصاد هذه الدول إلى بر الأمان. ومع ذلك اعتمدت بعض التجارب الدولية في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية بالاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج وفقا لنظرية هكشر–أولين، فعند توفر عوامل الإنتاج الزراعي من أراض خصبة ومناخ ومياه، عند ذلك يمكن التوسع في القطاع الزراعي والتعويل عليه في إسهامه في مداخيل الاقتصاد، وعند توفر عوامل التوسع في الإنتاج الصناعي من مواد أولية وبد عاملة مؤهلة وتقنية فيمكن حينها التوسع باتجاه الإنتاج الصناعي. ونجد دول أخرى يعتمد تنويع قاعدتها الصناعية على منشآت صغيرة الحجم أو متوسطة، أو على قطاع كالسياحة أو الخدمات المالية. ونجد أن الدول النفطية تسعى بشكل عام إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية بتوسعها في الصناعات البتروكيماوية، أو الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الألمنيوم والحديد والاسمنت والخزف[3].

---

[1] أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، **القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2022، ص68.

[2] محمد أحمد المغربي، **استراتيجية التسويق وتحديات المنافسة الدولية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص208.

[3] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص6.

2. الاتجاه الثاني التنويع الاقتصادي (انخفاض درجة التركيز) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي:

كما أيد الاتجاه الأول الكثير من الاقتصاديين والمفكرين ممن نادى بالتخصص والتركيز كسبيل لتحقيق نمو اقتصادي، فنجد أن العديد من الاقتصاديين والباحثين يرى في التنويع الاقتصادي مصدرا وحافزا للنمو الاقتصادي، سنحاول فيما يلي رصد مجموعة من هذه الآراء.

أشار في هذا الصدد، كل من كوزنتس وروستو (Rostow & Kuznets; 1956) إلى أن كلا من التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي يعتبران ممرين ضروريين لأجل تحقيق النمو والتنمية، إذ يحدث التنويع بحسبهما من خلال سلسلة من العناصر التي تعتبر أساسية لتعزيز الأنسجة الإنتاجية في البلدان النامية، لكن العنصر الرئيسي يرتبط بالقدرة الاستثمارية أو التراكم الرأسمالي للبلدان النامية بحسب افتراضهما. وذكر الاقتصادي الروسي "سيمون كوزنتس" (Simon Kuznets) في نص محاضرته عند تسلمه جائزة نوبل عام 1971 أن: "النمو الاقتصادي لبلد ما يتضمن الزيادة الطويلة المدى في المقدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة على نحو متزايد لسكانه"[1]

وركز (Pual Romer, 1986) الرائد في نظرية النمو الداخلي في نموذجه على التأثير الذي يُحدثه تنويع المدخلات على النمو، وعليه فإن تنوع المنتجات يساهم أيضا في تنويع الاقتصاد، وعليه فإن الاقتصاد الذي بإمكانه إنتاج سلع بشكل كبير ومتنوع سيؤدي إلى ارتفاع عوائده ما سيقود إلى النمو الاقتصادي والتطور، وقد أظهرت عديد الدراسات التجريبية أن النمو والإنتاجية من العوامل المرتبطة بشكل ايجابي وكبير بالتنويع الاقتصادي[2].

وخلص هيس (Hesse, 2008) إلى أن تنويع الصادرات يمكن أن يؤدي إلى نمو أعلى وأن هذا التأثير قد يكون غير خطي حيث تستفيد البلدان النامية من تنويع صادراتها على عكس البلدان الأكثر تقدمًا التي تعمل بشكل أفضل مع التخصص في التصدير[3].

وذهب كلا من (Solow, 1956; Romer, 1990; Noko, 2016b) إلى أن إحدى الطرق التي يتم بها نقل رأس المال والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يمكن أن يكون ممكنًا إلا من خلال التنويع الاقتصادي، ولذلك يصبح التنويع الاقتصادي ضرورة للنمو المستدام في البلدان النامية التي تعتمد إلى حد كبير على إنتاج واستخدام وتصدير نوع معين

---

[1] نفسه.

[2] نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 12، عدد 3، 2018، صفحات 180-194، ص 182.

[3] Hesse Heiko, **Export Diversification and Economic Growth**, Working Paper No. 21, the International Bank for Reconstruction and Development, 2008, p 12.

من المنتجات[1]. كما أبرز كل من (Brainard and Cooper 1968) أن التخصص الاقتصادي المبالغ فيه – أي التنويع القليل– يعتبر اتجاها محفوفا بالمخاطر[2]،

صاغ الاقتصادي النمساوي – الأميركي الشهير جوزف شومبيتر (Joseph Shumpeter) كلمات في كتابه الصادر سنة 1942 "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية": "... الحافز الأساسي الذي يفعّل الآلة الرأسمالية ويبقيها متحركة مصدره سلع المستهلكين الجديدة، وطرائق الإنتاج والنقل الجديدة، والأسواق الجديدة، وأشكال التنظيم الصناعي الجديدة التي يخلقها المشروع الرأسمالي... إن افتتاح أسواق جديدة، أجنبية أو محلية، والتطور التنظيمي بدءً من دكان الحرفي والمعمل إلى مؤسسات مثل مؤسسة الفولاذ الأميركي (U.S Steel) يوضحان عملية التغير الصناعي ذاتها – هذا إذا سُمح لي باستعمال مصطلح التغير البيولوجي – التي عملت على التثوير المستمر للبنية الاقتصادية من الداخل، والتدمير المستمر للبنية القديمة، والخلق المستمر لبنية جديدة. إنّ عملية "التدمير الخلاق" هذه هي الحقيقة الجوهرية للرأسمالية، وهي التي علينا أن نتعايش معها..."[3]. ويشير شومبيتر هنا إلى أن الرأسمالية عبارة عن سلسلة مترابطة من التدمير الخلاق؛ وما التغيير والتجديد إلا وقود لنجاحها واستمرارها[4].

ويرى الكثير من الباحثين أن التنويع الاقتصادي يقود الى النمو الاقتصادي للأسباب التالية:

- **تقليل الاعتماد على قطاع واحد**

تتعرض الدول التي تعتمد على قطاع واحد، أو سلعة واحدة، أو مورد واحد للدخل لتقلبات خارجية كتغير أسعار السلع الاستراتيجية في الأسواق العالمية (النفط، المعادن، إلخ). فيعمل التنويع على التقليل من المخاطر المرتبطة بهذه التقلبات الاقتصادية، وذلك عن طريق توزيع الدخل على عدة قطاعات[5].

- **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا**

---

[1] Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi, **Economic diversification in Nigeria: The Role of Agriculture and Manufacturing Sector**, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN ELECTRONICS AND COMPUTER ENGINEERING, IJRECE VOL. 7 ISSUE 3 JULY. -SEPT 2019, pp. 916-926.

[2] باهي موسى، شعابنية سعاد، **التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط –عرض تجارب رائدة–**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، تاريخ الانعقاد: 25-03-2017، ص9، https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/8922

[3] جوزيف أ. شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2011، ص 23.

[4] عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، **اقتصاد العملات المشفّرة ومستقبل النقود**، الطبعة 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2022 ص59.

[5] *Auty, R. M. (1994).* ***Industrial policy reform in six large newly industrializing countries: The resource curse thesis****. World Development, 22(1), 11-26.*

يعمل التنويع الاقتصادي على المساعدة في تحفيز الابتكار والتكنولوجيا، وذلك من خلال تشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية على الاعتماد على تكنولوجيات وابتكارات جديدة تعمل على تحسين الإنتاجية. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثلا تُساهم في تعزيز الإنتاجية في قطاعات أخرى، ما يساهم في تحسين النمو الاقتصادي الشامل[1].

- **زيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية**

يعزز التنويع الاقتصادي قدرة الدولة على المنافسة في مختلف الأسواق العالمية، وذلك من خلال إنتاج مجموعة من السلع والخدمات يمكن تصديرها إلى الخارج. بدلاً من الاعتماد فقط على تصدير المواد الخام، يمكن للبلاد أن تبدأ بتصدير السلع المصنعة أو الخدمات ذات القيمة المضافة، مما يزيد من الإيرادات[2]

- **جذب الاستثمارات الأجنبية**

بإمكان الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها أن تصبح أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، ذلك أن معظم المستثمرين يبحثون عن بيئة اقتصادية أكثر استقرارا، وتنوعا للاستثمارات. يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية في تعزيز ثقة المستثمرين في إمكانية تحقيق نمو مستقبلي، يعمل على ضخ عوائد جيدة[3].

- **تعزيز المرونة الاقتصادية**

يتمتع الاقتصاد المتنوع بمرونة أكبر في مواجهة مختلف الصدمات الخارجية. بمختلف أنواعها، سواء كانت هذه الصدمات طبيعية كالكوارث الطبيعية، أو الجفاف. أو كانت مالية أو اقتصادية أو سياسية، فبتنويع القطاعات الاقتصادية يعطي ذلك ثباتا وصلابة للاقتصاد ما يساعده على الحفاظ على استقرار الاقتصاد وتحقيق النمو[4].

- **تحسين الاستقرار الاقتصادي**

يجعل التنويع الاقتصادي اقتصاد الدول أكثر استقرارًا في مجابهة مختلف الأزمات الاقتصادية. فعوض تأثر الدولة بتقهقر أسعار السلعة الأساسية كالنفط، يجعل اعتمادها على قطاعات أخرى كالصناعة، الزراعة، والخدمات عاملا لتخفيف التأثيرات السلبية[5].

- **تنمية رأس المال البشري**

---

[1] *Hausmann, R., & Rodrik, D. (2003).* ***Economic development as self-discovery****. Journal of Development Economics, 72(2), 603-633.*

[2] *Lederman, D., & Maloney, W. F. (2007).* ***Natural resources: Neither curse nor destiny****. Stanford University Press.*

[3] *Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S. (2004).* ***FDI and economic growth: the role of local financial markets****. Journal of International Economics, 64(1), 89-112.*

[4] *Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003).* ***Stages of diversification****. American Economic Review, 93(1), 63-86.*

[5] *Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1999****). The big push, natural resource booms and growth****. Journal of Development Economics, 59(1), 43-76.*

يتطلب التنويع الاقتصادي تطوير رأس المال البشري، ويكون ذلك بإصلاح قطاع التعليم والتكوين المهني، والجامعي لكي يتماشى مع احتياجات المشاريع من اليد العاملة. حيث أنه كلما زاد التنويع في القطاعات الاقتصادية، كلما زادت الحاجة إلى مهارات متنوعة وجديدة، الأمر من شأنه أن يعزز من مستوى كفاءة اليد العاملة، ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي[1].

- **خفض تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي:**

وذلك أن التركيز على منتج أو قطاع واحد، وضعف التنويع الاقتصادي يؤديان حتما إلى تذبذب واضح في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي[2].

- **تعزيز التنمية المستدامة:**

أقرت عديد الدراسات بأن هناك ثلاثة أسباب رئيسية أفضت إلى تقلبات على مستوى معدلات النمو، وعدم تمكن عديد الدول النامية لتحقيق تنمية مستدامة، تتمثل في[3]:

- تركيز الإنتاج وتخصصه في انتاج منتج واحد (أو قطاع) وتصديره، أو عدد محدود من المنتجات؛
- التعرض لصدمات كلية بشكل شديد ومتكرر؛
- تعمل الصدمات التي تتعرض لها القطاعات المتخصصة على زيادة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي، ما يعني أنه كلما زادت درجة التنويع الاقتصادي أدت إلى الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، الأمر الذي من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

---

[1] *Galor, O., & Zeira, J. (1993).* ***Income distribution and macroeconomics****. Review of Economic Studies, 60(1), 35-52.*

[2] بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، **واقع الاقتصاد الجزائري في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، مجلد 3، عدد 1، 2020، صفحات 137-154، ص139.

[3] فائزة جاوي، ياسين حفصي بونبعو، **قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال حالة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2022**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 05، عدد 02، 2022، الصفحات 801-821، ص803.

خلاصة الفصل الأول

حاولت الدراسة في هذا الفصل الوقوف على مختلف المفاهيم النظرية، فخصصت المبحث الأول للأساسيات النظرية للتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني فخصصته للنمو الاقتصادي كمؤشر للنشاط الاقتصادي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي، وأهم ما خلص له هذا الفصل ما يلي:

يتمثل التنويع في عدم الاعتماد على منتج أو خدمة أو مصدر تمويل واحد، أما التنويع الاقتصادي بالمنظور الكلي فيسعى إلى الابتعاد عن الاعتماد عن منتج أو خدمة أو قطاع واحد والتركيز عليه، والعمل على توسيع المصادر من شتى القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية بتنويع هياكل الإنتاج فيها، ما يعمل على تنويع وارداتها، وترقية صادراتها وتنويعها، الأمر الذي ينوع مداخيل الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لما يملكه من مؤهلات كي يساهم في الاقتصاد الوطني بشكل فعال لصعوبة المهمة على الدولة لوحدها.

النمو الاقتصادي هو متغير كمي يتمثل في الزيادة المستمرة والمستقرة ولمدة طويلة من الزمن (بعد استبعاد آثار التضخم) الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي (أي زيادة في الإنتاج بأنواعه)، والتي تفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

اختلفت آراء الاقتصاديين حول أي النهجين يمكن أن تتبعه الأنظمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي آمنة، حيث ذهب الرأي الأول والأقدم إلى إتباع التخصص في الإنتاج ومنه التخصص في التصدير لتحقيق معدلات نمو اقتصادي، أما الرأي الثاني فذهب إلى أن التنويع الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتحقيق رفاه اقتصادي للدولة والمجتمع، إضافة إلى النأي بالاقتصاد عن الأزمات المالية والاقتصادي العالمية، أو حتى التخفيف من حدة آثارها.

الفصل الثاني

إشكالية الدراسة

في ضوء الدراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني:

تزامنا مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، بدأت كتابات الكلاسيكيون حول النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه وانعاشه، وكان على رأس هؤلاء آدم سميث الذي كانت له المحاولات الأولى في تفسير النمو الاقتصادي ومسبباته، وإعطاء الحرية المطلقة لرجال الأعمال، وعدم تدخل الدولة، كما نادى بتقسيم العمل والتخصص اللذان يعملان على زيادة الإنتاج والانتاجية وفقا لنظريته الشهيرة المتمثلة في الميزة المطلقة، التي انتقدها وطورها في بعد الاقتصادي دافيد ريكاردو بنظريته الشهيرة أيضا الميزة النسبية والتي مثلت ولمدة طويلة حلا لمختلف الاقتصاديات، وتواصلت الكتابات في هذا الشأن وصولا للأزمة المالية العالمية سنة 1929 وما أفرزته من ركود عالمي عصف باقتصاديات دول وشركات عملاقة ودور جون مينارد كينز في إبراز دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد باستخدامها سياسات مالية ونقدية للتخفيف من الأثر الكبير للركود الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، وبعد أزمة هولندا في سبعينيات القرن الماضي والتي باتت تعرف بالعلة الهولندية، فبرز مصطلح تنويع الاقتصاد بدلا من تخصصه (تركيزه) والذي حسب العديد من الباحثين سيشكل أمانا للدولة من مختلف الأزمات التي قد تلحق باقتصادها.

سيتم في هذا الفصل التعرض إلى أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة، ومحاولة عرض أهدافها وأدواتها وأهم نتائجها، ومن خلال ذلك استطاعت الدراسة أن تستفيد من هذه الدراسات، والعمل على التطرق لجوانب جديدة إلى حد ما.

وعليه سنعمل في هذا الفصل على سرد أهم الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة وفقا لثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة مختلف الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

من الناحية التجريبية تناولت العديد من الدراسات والأبحاث العربية العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي أو النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية والتي تعاني عادة من مشكل في نموها الاقتصادي، هذه الدراسات سيتم ترتيبها زمنيا بشكل تصاعدي.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت أحد متغيري الدراسة

في هذا المطلب سنتعرض للدراسات التي شملت أحد متغيري الدراسة فقط سواء كان التنويع الاقتصادي أو النمو الاقتصادي.

1. دراسة (ناصر الدين قريبي، 2014)[1]، مذكرة ماجستير بعنوان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–، هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970 إلى 2011. استخدمت المنهج القياسي لإجراء دراسة قياسية لتقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، واعتمدت الدراسة في ذلك على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP ممثلا للنمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة الممثلة للصادرات وهي الصادرات الحقيقية REXP، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي RGFCF، وذلك باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي ودراسة دوال استجابة النبضة، وقد أظهرت النتائج معنوية الصادرات وتراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار على النمو الاقتصادي.

2. دراسة (يسعد عبد الرحمن، 2014)[2]، دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر في الفترة 1990 – 2013، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر السياسة النقدية على تفعيل النشاط الاقتصادي في فترة 1990 و2013 التي تميزت بظروف غير عادية وبإصلاحات جذرية في النظام النقدي والمالي ابتداء من سنة 1990 تاريخ صدور قانون القرض والنقد، وتخللت فترة

[1] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014.

[2] يسعد عبد الرحمن، **دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي**، حالة الجزائر في الفترة 1990 – 2013، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، مجلد 4، عدد 7، 2014، صفحات 124–154.

الدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية 2008، اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي القياسي، وعلى المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP الممثل للنشاط الاقتصادي، وعلى متغيرات مستقلة مثلت السياسة النقدية وهي المعروض النقدي بالمفهوم الواسع M2، الإنفاق الحكومي الإجمالي GEX، معدل التضخم INF، سعر الصرف الدينار مقابل الدولار TC، والمتغير الوهمي المتمثل في تأثير الأزمة المالية D، استعملت الدراسة اختبار التكامل المشترك بطريقة لأنجل وغرانجر ذات الخطوتين وطريقة جونسون للتكامل المتزامن، ثم تقدير متغيرات المعادلة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وتقدير المعادلات الديناميكية في المدى القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ، واختبار كفاءة النماذج بالطرق الإحصائية اللازمة لذلك. توصلت الدراسة من خلال نتائج البحث إلى أن هناك علاقة بين أهم متغيرات السياسة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي والأزمة المالية. كما أن تأثير الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع كان ايجابيا على النشاط الاقتصادي، وهو ما يبين أن السياسة النقدية في الجزائر تتوافق مع النظرية النقدية لفريدمان، أما تأثير الأزمة المالية كان سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

3. دراسة (صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، 2017)[1] ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذجا الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980 – 2016، هدفت الدراسة إلى تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومن ثم تحليل دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك بهدف التخلص من أحادية التصدير والتعرف على مدى فعالية الاستراتيجيات المتبعة، وتحقيقا لذلك استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة (1980– 2016)، معتمدة في ذلك على المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي PIB (متغيرا تابعا)، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي INVs، معدل التبادل التجاري الدولي TOT، الصادرات خارج مجال المحروقات EXP، سعر صرف الدولار مقابل الدينار T.C (متغيرات مستقلة)، وشملت الدراسة القياسية فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور (ADF)، ثم الكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين الناتج المحلي الاحتمالي والمتغيرات الأخرى للدراسة، أخيرا تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

[1] صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذجا الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980 – 2016**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، مجلد 2، عدد 3، 2017، الصفحة 24–60.

ARDL، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي ايجابي من الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات في للجزائر، كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، عند مستوى معنوية 5 %، وأن الخلل الذي يحدث في النمو الاقتصادي عند حدوث أي خلل في الصادرات خلال فترة الدراسة يدل على أن الصادرات خارج المحروقات لا يمكن الاعتماد عليها من أجل رفع معدلات النمو اقتصادي، كما أن سعر الصرف يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعرا في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات المحلية والتقليل من الواردات الأجنبية، وعلى الرغم من محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 95%. وأوصت الدراسة بتفعيل دور القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى إقامة نظام جمركي ملائم ومشجع لترقية الصادرات خارج المحروقات.

4. دراسة (نوي نبيلة، 2017)[1] أطروحة دكتوراه بعنوان أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر الإمارات النرويج، تمثل هدف الدراسة في الكشف عن حقيقة العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامه التنمية الاقتصادية خلال الفترة من 1995 إلى 2014 مع التعرف على الدول التي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي رغم كونها دولا غنية بالنفط والتعرف عل الاستراتيجيات الناجحة التي أدت إلى تحقيق تنوع اقتصادها فتم بناء نموذج قياسي لتتبع هذا الأثر في كل دولة فاعتمدت الدراسة على متغير تابع تمثل في النمو الاقتصادي المستدام SGDP، والمتغيرات المستقلة التالية مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي Hpib، مؤشر تنويع الصادرات Hexp، مؤشر تنويع الإيرادات الحكومية Hrev، مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت Hcf، مؤشر تنويع العمالة Hlab. وتمثلت نتائج الدراسة في أن مؤشرات التنويع الاقتصادي ضعيفة في الجزائر، وذلك نتيجة ضعف تنويع الصادرات وضعف تنويع الإيرادات الحكومية (كما أثبتته مؤشرات التنويع الاقتصادي). أثر هذا الفشل سلبا على تحقيق الاستدامة الاقتصادية (يظهر هذا من خلال مؤشرات الاستدامة الاقتصادية والدراسة القياسية). فيما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نتائج هامة في مسار التنويع الاقتصادي، يتعلق الأمر بزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج النفط في الناتج المحلي الإجمالي. أدت هذه النتائج إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، بينما في النرويج ساهم التفطن المبكر لمخاطر الاعتماد على النفط في تجنب آثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي جعل الاقتصاد النرويجي يتميز

[1] نوي نبيلة، **أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر الإمارات النرويج**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس – سطيف 1–، الجزائر، 2017.

بالتنوع الكبير الذي أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية الأولى عالميا، وجعلها تعد من النماذج العالمية الناجحة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

5. دراسة (محمد عمر باطويح، علم الدين بانقا، 2018)[1] الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي: (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنويع الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي. وقامت الدراسة بتحليل واقع اقتصاد المعرفة في دول المجلس مقارنة بالدول الصناعية الناشئة والدول المتقدمة، وقيمت الآثار والمخاطر المترتبة على عدم التنويع الاقتصادي في هذه الدول. ولمعرفة مدى صلاحية اقتصاد المعرفة كمدخل للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، قامت الدراسة بإجراء اختبار تجريبي لتقييم العلاقة بين اقتصاد المعرفة ومستوى التنويع الاقتصادي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي عن طريق تقدير نموذج انحدار يعتمد على منهجية المربعات الصغرى المعدلة تعديلا كاملا ليربط بين مؤشر التنويع الاقتصادي المتمثل في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ومؤشر لاقتصاد المعرفة كمتغير مستقل شملت: مؤشر توفر رأس المال CHS-I، مؤشر توفر رأس المال البشري HC، مؤشر يعكس أهمية اقتصاد المعرفة للصناعات التحويلية. ويقيس هذا المؤشر متوسط عدد سنوات التعليم بالإضافة إلى العائد على التعليم. وتم الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية والتي تعتبر بمثابة صدمات تؤثر على دالة إنتاج الصناعات التحويلية، تم إدراج مؤشرات اقتصادية كالتالي معدل التضخم INF، والذي يعكس مستوى استقرار الاقتصاد الكلي داخل الدولة، ومؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي VOL-RER، والذي يعكس مستوى الصدمات الخارجية على الاقتصاد كتقلبات الاقتصاد العالمي التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي، كما يعكس هذا المتغير مقدرة سياسة الدولة الخارجية على امتصاص هذه الصدمات، وللتأكيد على دور السياسة المالية، تم إدراج الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي CSH-G. تم تطبيق هذا النموذج على بيانات الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990–2015 كنموذج لدول مجلس التعاون الخليجي، استخدمت الدراسة منهجية الاحصاء الوصفي لتقييم واقع كلا من اقتصاد المعرفة، والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالبلدان الصناعية الناشئة والبلدان المتقدمة، كما استخدمت الدراسة نموذج قياسي للربط بين اقتصاد المعرفة والتنويع الاقتصادي وذلك لقياس قوة العلاقة يبنهما وتحديد المتغيرات

[1] محمد عمر باطويح، علم الدين بانقا، **الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي: (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط)، مجلد 20، عدد 2، 2018، الصفحات 43 – 77.

الاقتصادية ذات التأثير على التنويع الاقتصادي. أثبتت نتائج الدراسة التجريبية التأثير المعنوي القوي الموجب لاقتصاد المعرفة على التنويع الاقتصادي. كما أثبتت نتائج تقدير النموذج أن مؤشر رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال هي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي زيادة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد السعودي. وخلصت الدراسة إلى أن إعطاء الأولوية في الانفاق الحكومي لزيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة تؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي وأحداث التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

6. دراسة (سداوي نورة، 2019)[1] أطروحة دكتوراه جامعة وهران 2 محمد بن أحمد بعنوان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980 – 2014 دراسة حالة الجزائر، هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري القائم بالتجارة الدولية، الاستراتيجيات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق ومحاولة اسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري للفترة من 1980 إلى 2014، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد دراسة قياسية لتحديد الأثر الساكن والديناميكي للانفتاح التجاري واستراتيجياته على النمو الاقتصادي، فتم اعتماد متغير داخلي تابع يتمثل في الناتج الداخلي الخام Pib ومجموعة من المتغيرات خارجية مستقلة تتمثل في معدل الانفتاح التجاري Touv، متوسط سعر البترول Ppm، تكوين رأس المال الخام الثابت Fcbf، حصة الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام Pdcf، حصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام Prd، ولذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بالنسبة للجانب النظري، والمنهج الاستقرائي بالنسبة للدراسة التطبيقية التي تتناول تحليل الجداول الإحصائية وقراءة البيانات، إضافة الى المنهج القياسي حول أثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل تعدد متغيرات الاقتصاد الكلي، ولتقدير النموذج قيد الدراسة أُعتمد في ذلك على برنامج الاقتصاد القياسي EViews، استخدمت الدراسة في تحديد الاثر الساكن تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى العادية moindres carrés ordinaires(OLS)، فكانت النتيجة أن التغير في درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة يؤثر في التغير للناتج الداخلي الخام بشكل سلبي أي أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بدرجة واحدة فان ذلك يؤدي إلى نقص الناتج بنسبة 64 بالمئة وهذا يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL لتحديد الأثر الديناميكي، فكانت النتيجة تأثير التغير في معدل الانفتاح التجاري على التغير في النمو الاقتصادي

[1] سداوي نورة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980 – 2014 دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019.

بأثر سلبي، فكلما تغير بوحدة واحدة لفترة معينة يؤثر ذلك على التغير في الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.41 من السنة نفسها.

7. دراسة (عماري فاطمة الزهرة، 2020)[1] أطروحة دكتوراه موسومة بـ أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)، هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أثر السياسة المالية في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-**2018** التي تمثل فترة برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المخصصة لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الوطني، ولتحقيق ذلك قامت الدولتين بالعديد من التعديلات في قوانين وإجراءات السياسة المالية لتوجيهها لتحقيق التنويع الاقتصادي. لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والتنويع الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة مختلف إجراءات السياسة المالية الهادفة للتنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة ثم تطرقت لتحليل انعكاس إجراءات السياسة المالية على مؤشرات التنويع الاقتصادي من خلال مقارنتها بين الدولتين محل الدراسة، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالإطار النظري للدراسة بالتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة المالية والتنويع الاقتصادي، وذلك بتحليل السياسة المالية وتطورها من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام والسياسة الجبائية، ودورها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. وفي الأخير تم استعراض أهم الآليات التي تمكن السياسة المالية من تفعيل أدواتها لتحقيق التنويع الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري مقارنة بالإمارات فقد كان أداءها ضعيفا في تحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات ورفع نسبة صادرتها، أما الإمارات العربية المتحدة من خلال تحكمها الجيد في سياستها المالية استطاعت رفع مستويات التنويع الاقتصادي في الدولة.

[1] عماري فاطمة الزهرة، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

8. دراسة (بشير هادي عودة الطائي، 2021)[1]، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات **2003 – 2019**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كمية لأهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس التنويع وبخاصة مؤشر هيرفندال – هيرشمان HH من أجل الخروج بتقييم حقيقي لواقع التنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة من 2003 إلى 2019، المتغير التابع المعتمد للنموذج يتمثل في القيمة المطلقة لمعدلات النمو للاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة إذ أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن حاصل الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان، أما المتغير المستقل للنموذج فتمثل في مؤشر هيرفندال- هيرشمان الإجمالي للتنويع الاقتصادي والذي هو عبارة عن الوسط الحسابي لمؤشر H.H للاختلالات الهيكلية الخمسة في العراق (هيكل الناتج المحلي الإجمالي، هيكل الصادرات، هيكل إيرادات، الموازنات العامة، هيكل توزيع القوى العاملة، هيكل ملكية وسائل الإنتاج)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج التجريبي في الجانب التطبيقي حيث تم تقدير النموذج القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) مع الاستعانة برمجية EViews، وجدت الدراسة أن هناك تراجعاً كبيراً في مؤشرات التنويع الاقتصادي وعدم فاعلية البرامج التنموية المطبقة في العراق طيلة السنوات المدروسة، إذ لم يتجاوز تأثير المؤشر HH على تحفيز النمو الاقتصادي سوى 0.00019 بسبب تدني مستوى أداء الاقتصاد العراقي الذي عانى من اختلال بنيته وقد خرجت الدراسة بإعطاء سيناريو يمثل الطريق نحو معالجة الاختلالات الهيكلية ومحاولة تنويع الاقتصاد العراقي وانتشاله من مأزق المشاكل البنيوية التي يعاني منها.

9. دراسة (العربي مليكة، بن الدين نور الهدى، ملياني ياسين، 2022)[2]، المعنونة بـ العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة (2020-1995)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي بالجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين، 1995 – 2020، واعتمدت الدراسة على التنويع الاقتصادي كمتغير تابع ممثلا بمعامل هيريشمان- هيرفندال HHI، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الاستثمار الاجنبي المباشر ممثلا بالاستثمار الأجنبي المباشر، كصافي التدفقات الوافدة FDI (% من إجمالي الناتج المحلي)،

[1] بشير هادي عودة الطائي، مرجع سبق ذكره.

[2] العربي مليكة، بن الدين نور الهدى، ملياني ياسين، **العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1995-2020**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، مجلد 13، عدد 2، 2022، صفحات 471 – 481.

والقطاع الخاص ممثلا بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص CP (% من إجمالي الناتج المحلي)، والبنية التحتية ممثلا بالأفراد الذين يستخدمون الإنترنت INFR (% من السكان)، والانفتاح التجاري ممثلا بمجموع الصادرات والواردات OP (% من الناتج المحلي الإجمالي) ورأس المال ممثلا بإجمالي تكوين رأس المال الثابت K (% من الناتج المحلي الإجمالي)، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثين نموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأثر سلبي ذو دلالة احصائية لتدفقات رؤوس أموال أجنبية على التنويع الاقتصادي بالجزائر. بحيث أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو القطاع الاستخراجي.

10. دراسة (فقير كمال، 2022)[1] أطروحة دكتوراه موسومة بأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول النامية للفترة 1990–2018، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 14 دولة نامية (الأرجنتين البرازيل، الجزائر، مصر، إيران، نيجيريا، المكسيك، ماليزيا، السعودية، باكستان، تونس المغرب، الأردن وبروناي دار السلام) خلال الفترة 1990–2018 بالاعتماد على المتغيرات التالية: نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (PGDP)، والقيمة المضافة لقطاع الزراعة (VAA)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAI)، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (VAS)، إيرادات الموارد النفطي(RP)، إجمالي تكوين رأس المال (CF)، الاستثمار الأجنبي المباشر (INV) كمتغيرات مستقلة، كما اعتمدت الدراسة على نماذج البانل الساكنة والديناميكية، حيث تم استخدام طريقتي **MG** و**PMG** لتحديد استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في مصادر الدخل في الأجلين القصير والطويل، أما التحليل الساكن تم اعتماده لدراسة الفروقات الفردية بين عينة الدول محل الدراسة، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لعرض الإطار النظري لكل من النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة باستعمال نماذج البانل مع الاستعانة بالبرنامج الإحصائي **EViews**. بينت الدارسة وجود فوارق بين الدول محل الدارسة في كل مؤشرات الدارسة وهذا راجع إلى طبيعة اقتصاد كل دولة، ففي التحليل الساكن بينت الدراسة أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأكثر كفاءة مقارنة بالنماذج الأساسية الثلاث لبيانات البانل في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التنويع في مصادر الدخل. أما في التحليل الساكن بينت الدراسة وجود أثر ايجابي

[1] فقير كمال، مرجع سبق ذكره.

لمتغير الإيرادات النفطية على معدل النمو الاقتصادي لدول العينة، أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول العينة، لا يوجد اي أثر من الناحية الإحصائية لمتغيرات القيم المضافة في قطاعات الخدمات الصناعة والزراعة على معدلات النمو الاقتصادي في دول العينة، ويفسر هذا أن النسبة الكبيرة من هذه الدول لا تعتمد على القيم المضافة لهذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي؛ أما في التحليل الديناميكي فبينت الدراسة أن طريقة **PMG** هي الطريقة الأنسب لدراسة الأثر الديناميكي لمجموعة المتغيرات التفسيرية على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل الطويل توصلت الدراسة إلى أن كل من متغيرات القيمة المضافة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر لهم تأثير موجب ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة، وهذا ما يفسر الدول الذي يلعبه هذان المؤشران في دفع عجلة النمو الاقتصادي غير ان دول العينة لا تعتبر هاذين القطاعين من القطاعات المهمة في دفع النمو. أما في الأجل القصير بينت الدراسة أن المتغير التفسيري المتمثل في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان له تأثير ايجابي معنوي على معدل نمو الناتج المحلي في دول العينة.

11. دراسة (مروة الحسنين، 2021)[1]، بعنوان تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في المغرب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي (**NARDL**)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عدم التماثل أو عدم التناظر في أثر استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (2015-1971)، وقد استخدمت الدراسة منهجية قياسية حديثة بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي **NARDL** والذي طوره **Shin** وآخرون عام 2014، بالإضافة إلى اختبار سببية جرانجر **Pairwise Granger Causality Test**. حيث تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مستقل لقياس النمو الاقتصادي **GDP**، ومؤشرات مستقلة لقياس استهلاك الطاقة المتجددة تمثلت في واستهلاك الطاقة المتجددة **REC**، وانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون **CO2**، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت **GFCF**، والانفتاح التجاري **TO** (إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، كما تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي **EViews 10** للقيام بكافة الاختبارات والتقديرات المطلوبة. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل أي علاقة تكامل مشترك بين

[1] مروة الحسنين، **تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في المغرب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021، الصفحة 7-34.

استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في المغرب. كذلك أوضحت النتائج وجود عدم تناظر أو عدم تماثل في تأثير استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي في المغرب، كما توصل اختبار السببية إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي تتجه من استهلاك الطاقة المتجددة إلى النمو الاقتصادي، مما يعني أن استهلاك الطاقة المتجددة له أثر مهم جدًا على النمو الاقتصادي في المغرب.

12. دراسة (شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون، 2022)[1]، بعنوان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري 1990- 2019، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الصادرات وأهميتها وتحليل تطور هيكل الصادرات في مصر خلال فترة الدراسة والتعرف على مشاكل التصدير التي تواجه الدولة للتعرف علي كيفية دعم قطاع التصدير، وأيضا توضيح دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحليل تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، وقد قامت الدراسة علي فرضية زيادة الصادرات تؤدي الي تحفيز النمو الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر بالإضافة إلى استخدام التحليل الكمي القائم علي النماذج القياسية وذلك بهدف تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، وعليه استخدمت الدراسة نموذج **ARDL** من برنامج **EVIEWS 10** لاختبار هذه الفرضية، وتم استخدام متغير الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع معبرا عن النمو الاقتصادي، وبعض المتغيرات المستقلة المعبرة عن الصادرات (الصادرات – الاستثمار الاجنبي المباشر – سعر الصرف – المعروض النقدي) وذلك لتوضيح أثر هذه المتغيرات علي المتغير التابع، وشملت الدراسة جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين (1990 – 2019)، وتوصلت نتائج الاختبار الي وجود تأثير طردي في الأجل الطويل للصادرات على النمو الاقتصادي وهو ما يؤيد فرضية الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة صادرات الدولة بشكل عام، والصادرات الصناعية بشكل خاص.

[1] شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري 1990-2019**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2022، الموقع الالكتروني:(https://democraticac.de/?p=84333)

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت متغيري الدراسة معا

في هذا المطلب سنتعرض للدراسات التي شملت متغيري الدراسة معا، التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

1. دراسة (ممدوح عوض الخطيب، 2011)[1]، بعنوان أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، هدفت الدراسة إلى إيجاد أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة 1970 – 2008. حيث تم تقدير التنويع الاقتصادي اعتماداً على مؤشر جيني، ومعامل هيرفندال – هيرشمان. أظهرت نتائج التقدير زيادة درجة التنويع في الاقتصاد السعودي، حيث بلغ معدل التناقص السنوي لمعامل هيرشمان – هيرفندال ولمؤشر جيني (−2,987) و(− 1,147) على التوالي. ودرست أثر التنويع على النمو الاقتصادي وذلك بربط معدل النمو في القطاع غير النفطي بوصفه متغيراً تابعاً بمعدلات نمو كل من مخزون رأس المال، وقوة العمل، وسعر برميل النفط، إضافة إلى درجة التنويع الاقتصادي، ومتغير صوري. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير. وبينت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة، وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي. وبذلك فقد صاحب تزايد درجة التنويع في الاقتصاد السعودي نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي. وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي، فإن بعض المؤشرات الإحصائية مازالت تعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الحكومية الفعلية، وارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية، وهو الأمر الذي يتطلب تحقيق التنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات السلعية إلى جانب التنويع في بنية الإنتاج، ومن ثم التوصية بضرورة تنويع الإيرادات الحكومية والصادرات السلعية، والتركيز على النشاطات الاقتصادية التي تشكل الطاقة مدخلاً إنتاجياً مهماً فيها، والتوسع في نشاطات الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة.

2. دراسة (محمد داودي، 2016)[2]، بعنوان التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية، هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر

[1] ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، عدد 2، 2011، الصفحات 203 – 231.

[2] محمد داودي، **التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، مجلد 2، عدد 2، 2016، صفحات 54–66.

ومدى تأثيره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وعلى استعمال أدوات الاقتصاد القياسي من خلال الاعتماد على متغير تابع تمثل في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي **gdp**، ومتغيرات مستقلة تمثلت في الانتاجية **pro** (حيث الانتاجية = **rgdp** الحقيقي ÷ **L**عدد العمال في الاقتصاد)، مخزون رأس المال ks، سعر البرميل من البترول **oil**، صادرات الجزائر من المحروقات **Xoil**، صادرات الجزائر خارج المحروقات X، وأظهرت نتائج الدراسة القياسية هيمنة قطاع المحروقات على زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أبرزت الدور الكبير الذي يلعبه سعر برميل البترول في التأثير على ذلك، كما بينت النتائج مدى محدودية الصادرات خارج المحروقات في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الأمر الذي أكد مدى مراهنة الجزائر في مداخيلها على قطاع المحروقات من جهة والنقص الكبير في درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى. لذا يتطلب على الجزائر تفعيل الصادرات خارج المحروقات من خلال الاهتمام أكثر بالقطاعات الحيوية الأخرى وعلى رأسها الصناعة والفلاحة والعمل على تنويع الاقتصاد والتخفيف من حدة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات.

3. دراسة (قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، 2017)[1] بعنوان أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وعليه اعتمدت متغير تابع تمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات مستقلة تمثلت في القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات إضافة إلى متغيرات الصادرات والواردات، وذلك باستعمال البرنامج القياسي **EViews**، ومعادلة الانحدار الخطي واختبار **Johanson**، مع نموذج التكامل المتزامن لتحديد العلاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة في المدى القصير، بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة مرجعة السبب للتركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق **40%** للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا

[1] قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، مجلد 7، عدد 12، 2017، صفحات 242-271.

وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

4. دراسة (بن با جلول، **2019**)[1] أطروحة دكتوراه جامعة احمد دراية –أدرار– موسومة بالتنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996– 2016، هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد سبل تحقيق نمو اقتصادي لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات)، مع إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في التأثر على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة وهي الجزائر الامارات والسعودية، للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت الدراسة على نصيب الفرد من الدخل القومي **GDP** كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، فيما تم اعتماد المتغيرات المستقلة التالية مؤشر هيرشمان هيرفندال **HH** الذي يقيس التنوع الاقتصادي للبلد، الناتج الداخلي الخام **PNB** الذي يعبر عن أهم المتغيرات التي تتحكم في اتجاه الدراسة، نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام **PR** معبرا عن درجة اهمية القطاع الخاص في الاقتصاد وكذا حجم مساهمته، نسبة الصادرات غير النفطية من الواردات **EXPO** معبرا عن مدى تنوع الصادرات في اقتصاد البلد محل الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي مع دراسة مقارنة بين الجزائر، السعودية والإمارات خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام بعض النماذج الرياضية التي تمكننا من قياس درجة التنويع القطاعي مثل مؤشر مؤشر هرفندل هيرشمان ثم في الأخير سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد في تحليل النتائج على برنامج **EViews**، أثبتت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية بين القطاعات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى أن الإمارات التي اعتمدت تلك الاستراتيجية على نحو متقدم عن باقي البلدان الاخرى قد شهدت تحسنا في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تم فيه التقليل من الاعتماد على النفط في الموازنة العامة إلى مستويات دنيا. وهو ما يجعل التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية مسألة ذات أولوية بهدف تحسين مستويات النمو الاقتصادي.

[1] بن با جلول، **التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996–2016**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.

5. دراسة (شبورو سليم، 2021)[1] أطروحة دكتوراه بجامعة جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– موسومة باقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 2018، هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة لتخلص من تبعية المحروقات، وكذا التعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع خيار التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 2018 محاولة بذلك إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي توثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، فاعتمدت الدراسة الناتج الداخلي الخام (GDP) الذي يعبر عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة التالية: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (VAGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (VIND)، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (VADE)، رأس المال البشري ممثلا بحجم الاستثمار في التكوين والتعليم (HC) المقاولاتية معبرا عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) الاقتصاد الرقمي معبر عنه بعدد مستخدمي الانترنيت (IN)، وعليه اعتمدت هذه الدراسة على منهجين هما المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، والمنهج الكمي للدراسة القياسية، كما اعتمدت الدراسة على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR (Vector Autoregression)، كما تم استعمال البرنامج الإحصائي EViews. أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في حين تبقى مساهمة القطاعات الأخرى محتشمة، واتضح من خلال اختبار Granger للسببية أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة VIND لها علاقة سببية أحادية الاتجاه مع الناتج الداخلي الخام GDP وأن المتغيرات رأس المال البشري HC والاقتصاد الرقمي INT والمقاولاتية PME والقيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر VADE والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة VAGR ليس لهم علاقة سببية مع الناتج الداخلي الخام GDP في كلا الاتجاهين. أما بالنسبة لتفسير نتائج VAR ففيما يخص تحليل مكونات التباين بينت الدراسة أن رأس المال البشري له تأثير أكبر في الناتج الداخلي الخام من المتغيرات الأخرى. وكشف اختبار دوال الاستجابة لردة الفعل أن هناك تأثير إيجابي ومفسر إحصائيا للقيمة المضافة لقطاع الصناعة VIND على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهذا موافق للنظرية الاقتصادية والتي تنص على أن قطاع الصناعة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي فهو يساهم في زيادة كفاءة الأفراد ومنه

[1] شبورو سليم، **اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.

زيادة الكفاءة الإنتاجية، أما باقي المتغيرات (رأس المال البشري HC، الاقتصاد الرقمي INT، المقاولاتية PME، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر VADE، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة VAGR فلها تأثير إيجابي ولكنه غير مفسر إحصائيا-

6. دراسة (مقران محمد، جناس مصطفى، 2021)[1] بعنوان أثر التنويع الاقتصادي والحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي، الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة للفترة الممتدة ما بين 1984 الى 2015 ببيانات سنوية مع استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM). كما تم اعتماد على اختبار السببية في المدى القصير لـ Granger واختبار السببية على المدى الطويل toda yamamoto. اعتمدت الدراسة متغير تابع واحد تمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالدولار الأمريكي gdpc، ومتغيرين مستقلين معبر عنهما بمؤشر التنويع الاقتصادي معبرا عنه بمؤشر مركب للتنويع الاقتصادي، ومؤشر الحوكمة المركب. أظهرت النتائج ان التنويع الاقتصادي والحوكمة يفسران التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنسبة 57.88%، وأنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل ما بين متغيرات الدراسة، لأن مقدرة معامل تصحيح الخطأ تختلف عن الصفر بإشارة سالبة وذات دلالة معنوية. تؤثر الحوكمة ايجابا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل أما التنويع الاقتصادي فأثره سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير ليصبح إيجابيا في المدى الطويل. كما أشارت اختبارات السببية إلى أن النمو الاقتصادي يسبب الحوكمة، وأن التنويع الاقتصادي والحوكمة يسببان معا النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مع توافق كلي لنتائج السببية لكل من اختبارات Granger وtoda yamamoto.

7. دراسة (سايح حمزة، مناد بولنوار إلياس زكرياء، نشاد حكيم، 2021)[2]، بعنوان التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بان للفترة 2000-2019)، هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى اختبار

[1] مقران محمد، جناس مصطفى، **أثر التنويع الاقتصادي والحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، مجلد 9، عدد 4، 2021، صفحات 19-38.

[2] سايح حمزة، وآخرون، **التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بان للفترة 2000-2019)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد 6، عدد 1، 2021، الصفحات 131-142.

أثرها على معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا محل الدراسة (المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر) خلال الفترة 2000–2019. وللوصول إلى نتائج تمكننا من اختبار فرضيات الدراسة تمت صياغة العلاقة التي تربط بين متغيرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في نموذج، تم تقديره من خلال استخدام نماذج بيانات بانل بالتطبيق على برنامج EViews، وذلك باعتماد متغير تابع تمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو إجمالي الناتج المحلي GDPG (% سنويًا)، ومتغير تابع تمثل في التنويع الاقتصادي معبرا عنه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لـ: القيمة المضافة لقطاع الزراعة (AGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (IND)، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات (SRV)، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من أجل التعرف على المفاهيم الاساسية المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لغرض جمع البيانات ووصفها وتحليلها، كما استخدمت الطرق القياسية لهدف الوصول إلى نتائج تمكن من اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق هدفها، حيث اعتمدت في عملية التحليل على بيانات بانل بالتطبيق على برنامج EViews. وعليه، توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب بين التنويع الاقتصادي الممثل بالقيم المضافة للقطاعات الثلاثة (قطاع الصناعة، الزراعة والخدمات) ومعدلات النمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي) لدول محل الدراسة كما يلي: وجود علاقة موجبة معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.186 وحدة. وجود علاقة معنوية موجبة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.0951 وحدة. هناك علاقة موجبة معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بـ 0.0794 وحدة.

8. دراسة (بلقاسم بن علال، مراد بركات، مفتاح غزال، 2021)[1]، بعنوان واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبي، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية لبيانات البانل خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2018، اعتمدت الدراسة على متغير تابع تمثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

[1] بلقاسم بن علال، مراد بركات، مفتاح غزال، **واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2021، صفحات 503 –519.

(مليار دولار أمريكي) وهو مؤشر للنمو الاقتصادي. والمتغيرات المستقلة التالية (كنسبة مئوية من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي) قطاع الزراعة AGR، قطاع الصناعة IND، قطاع الخدمات SER، الصادرات EXR، الواردات IMP، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج التجريبي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية اعتمدت على مجموعة من الاختبارات القياسية لبيانات البانل باستخدام برنامج EViews، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن هذه الدول تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي، كما بينت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود دلالة إحصائية لأثر القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المحركة لاقتصاديات هذه الدول على النمو الاقتصادي. وعليه، وجب على صناع القرار في هذه الدول التوجه أكثر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، والتي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي لهذه الدول.

9. دراسة (نوي نبيلة، 2022)[1]، بعنوان دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة **2003-2020**، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التنويع على الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لأثر التنويع على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003 – 2020. حيث تم بناء نموذج لتسليط الضوء على مؤشرات التنويع الاقتصادي المستقلة في النرويج باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الحكومية (Hexp)، ولتنويع الإيرادات الحكومية (Hrev)، ولتراكم رأس المال الثابت (Hcf)، وللعمالة (Hlab) كمؤشر للتنويع الاقتصادي، ثم بيان أثرها على المؤشر التابع المتمثل في الاستقرار الاقتصادي المعبر عنه بمعدل التذبذب في النمو الاقتصادي ($SGDP$)، لذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مع التحليل. كما تم استخدام طرق التحليل القياسي في اختيار المتغيرات وطرق الاختبار والتقدير وذلك باستعمال البرمجة الإحصائية EViews 9 لبناء نموذج يفسر العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، وتمثلت نتائج الدراسة من خلال النموذج القياسي إلى الأثر الايجابي للتنويع على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال فترة الدراسة، كما خلصت الدراسة إلى أن السلطات النرويجية نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط اقتصادها بالنفط.

[1] نوي نبيلة، **دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة2003-2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، مجلد 8، عدد 2، 2022، الصفحات 639 -656.

10. دراسة (هاني محمد على الدمرداش، 2023)[1]، بعنوان اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر باستخدام نموذج NARDL، هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة واختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتطبيق على بيانات الاقتصاد المصري في الفترة الممتدة من عام 1994 إلى 2021، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج الاحصائي والأساليب القياسية الكمية (باستخدام برنامج EViews) في الجانب التطبيقي، وعليه تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة غير الخطي NARDL على دالة انتاج مشتقة من نموذج سولو Solow تشتمل على المتغير التابع المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معبرا عن النمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة، التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لرأس المال، مؤشر التنمية البشرية Human Development Index كمؤشر لرأس المال البشري، نسبة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا من اجمالي الصادرات السلعية كمؤشر للتكنولوجيا، مؤشر هيرفندال- هيرشمان (HHD) Herfindahl–Hirschman Index كمؤشر للتنويع الاقتصادي، معبرة عن التنوع الاقتصادي. وقد أكدت نتائج اختبار عدم التماثل Asymmetry Test وجود علاقة غير متماثلة أو غير خطية طويلة الأجل أو تكامل مشترك Cointegration بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر، حيث إن الصدمات الموجبة في مؤشر HHI أي انخفاض التنويع الاقتصادي لها تأثير سلبي على النمو في حين أن الصدمات السالبة، أي زيادة التنويع الاقتصادي، يكون تأثيرها على النمو ايجابياً.

[1] هاني محمد على الدمرداش، **اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر باستخدام نموذج NARDL**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 43، العدد 2، 2023، الصفحات 809-847.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

بحثت العديد من الدراسات والأبحاث الأجنبية في العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي أو النمو الاقتصادي خاصة بعد الأزمة الهولندية بداية سبعينيات القرن الماضي، ألمت الدراسة بمجموعة من هذه الدراسات والتي سيتم ترتيبها زمنيا بشكل تصاعدي أيضا.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت أحد المتغيرين

في هذا المطلب سنتعرض للدراسات الأجنبية التي شملت أحد متغيري الدراسة، التنويع الاقتصادي أو النمو الاقتصادي.

1. دراسة [1](Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier; 2008) موسومة بـ "FDI, Diversification and Growth: An Empirical Assessment for MENA Countries"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثار تنويع الصادرات على النمو في ثمانية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **(MENA)** خلال الفترة من 1995 إلى 2004، هذا بعد أن أصبح تنويع الصادرات هدفا ذا أولوية لاستراتيجيات التنمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اعتمدت الدراسة على ثلاث مجموعات من المتغيرات التي يمكن أن تفسر النمو. تمثلت المجموعة الأولى من المتغيرات "**X**" في المؤشرات الأساسية للبلدان وهي تراكم رأس المال المادي، ونمو القوى العاملة، والتعليم. أما مجموعة المتغيرات الثانية "**Z**" تضمنت البنية التحتية والتي يتم استخلاص بعضها من نماذج النمو الداخلي. في حين شملت المجموعة الثالثة متغير تابع واحد، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن أن يكون بمثابة عامل مكمل في ذلك، وفي إطار نموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره بطريقة نظام **GMM**، قدمت الدراسة أدلة قوية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له بالضرورة نفس التأثير على النمو وفقًا لمستوى التنويع. كما بينت أنه على الرغم من ذلك فللاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي وهام على نمو بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنه يرتبط على الأرجح بالتأثير المباشر على القيمة المضافة والتوظيف أكثر من ارتباطه بالآثار غير المباشرة لنقل التكنولوجيا، هذا الأمر اعتبرته الدراسة مجرد فرضية تحتاج إلى مزيد من التأكيد.

[1] Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier, **FDI, Diversification and Growth: An Empirical Assessment for MENA Countries**, Cahiers du GREThA n° 22, 2008, Université Montesquieu, Bordeaux, FRANCE, 2008, pp. 01-23.

2. دراسة (Arip, Mohammad Affendy and all Yee, Lau Sim and AbdulKarim, Bakri 2010)[1] بعنوان Export Diversification and Economic Growth in Malaysia، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تنويع الصادرات الممثل بالمتغيرات DSD (درجة التخصص والتنويع)، EMP (العمالة)، CAP (الإنفاق الرأسمالي). والنمو الاقتصادي المعبر عليه بـGDP (الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا. مستخدمة في ذلك البيانات السنوية من 1980–2007 وتقنيات السلاسل الزمنية للتكامل المشترك واختبارات سببية جرانجر Granger–causality لفحص العلاقة طويلة المدى والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن GDP وEMP فقط هما اللذان يتحملان العبء الأكبر من التعديل على المدى القصير للعودة إلى التوازن على المدى الطويل. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى من DSD وEMP وCAP إلى GDP. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا علاقة سببية طويلة المدى تمتد من GDP وDSD وCAP إلى EMP. هناك أيضا العديد من التفاعلات الديناميكية قصيرة المدى بين المتغيرات. مع تسجيل علاقة سببية أحادية الاتجاه من EMP إلى GDP، ومن EMP إلى DSD. كما أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين EMP وCAP. تماشيا مع Rowthorn (1995)، وعموما أشارت هذه النتيجة إلى أنه من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي المستقبلي في ظل التأثير الثابت لتحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف، ينبغي لماليزيا أن تنوع سلعها التصديرية وأن تطور تعاونًا اجتماعيًا واقتصاديًا أكبر مع بقية العالم. كاقتصاد موجه للتصدير، على المدى الطويل، يمكن لاستراتيجية تنويع الصادرات أن تساعد في استقرار عائدات الصادرات الماليزية.

3. دراسة (Anwesha Aditya, Rajat Acharyya; 2011)[2] بعنوان (Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis)، هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تنويع الصادرات على مستويات تفصيلية – تفصيل على مستوى الدولة وعلى مستوى الصادرات – والنمو الاقتصادي مع التركيز على التنويع وتكوين صادرات البلدان. وذلك في عينة مكونة من 65 بلدا للفترة 1965–2005، وذلك باعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2000) كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2000)، وإجمالي تكوين رأس المال (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2000)، ومتغيرات البنية

[1] Arip, Mohammad Affendy and Yee, Lau Sim and Abdul Karim, Bakri, Export Diversification and Economic Growth in Malaysia, MPRA Paper No. 20588, posted 09 Feb 2010, online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/20588/

[2] Anwesha Aditya, Rajat Acharyya, **Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis**, The Journal of International Trade & Economic Development, Vol. 22, No. 7, 2013, PP 959–992.

التحتية، وصادرات الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من صادرات السلع. حيث كشف تقدير بانل الديناميكي (the GMM dynamic panel) أن كل من تنويع الصادرات وتكوينها هما محددان مهمان للنمو الاقتصادي بعد التحكم في تأثيرات المتغيرات الأخرى مثل الدخل والاستثمار والبنية التحتية، علاوة على ذلك، فقد وجدت الدراسة أن العلاقة غير خطية. كما أن هناك مستوى حرج من تركيز الصادرات تؤدي بعده زيادة التخصص في التصدير إلى زيادة النمو. وتحت هذا المستوى الحرج، يشكل تنويع الصادرات أهمية كبيرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي. كما يساهم نمو صادرات التكنولوجيا المتقدمة في نمو الإنتاج؛ وتصبح العلاقة أقوى بالنسبة للبلدان التي تزيد حصة صادراتها الصناعية في إجمالي صادراتها عن المتوسط العالمي. كما أوصت الدراسة في المستقبل بتوسيع البحث ليشمل بعض المتغيرات الإضافية كالدين العام كمقياس للإنفاق الحكومي، وجودة المؤسسات، والنظام السياسي.

4. دراسة [1](PATERNE NDJAMBOU OCTOBRE, 2013) أطروحة دكتوراه بجامعة الكيبك موسومة بـ: LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE AU GABON: ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES، تمثلت أهداف الدراسة في تحليل تطور التنويع في الغابون من 1980 إلى 2010، وتحديد المحددات الداخلية والخارجية لتطور هذه الظاهرة، تحديد واستراتيجية للتنويع الاقتصادي الإقليمي، وتحديد الجهات الفاعلة، والطرائق، وشروط وأحكام تنفيذ استراتيجية التنويع المناسبة. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على ثماني متغيرات مستقلة (مستوى التنمية، الاستثمار العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، سعر الصرف، إدارة المالية العامة، الانفتاح التجاري وريادة الأعمال) ومتغير تابع واحد (مؤشر هيرشمان –هيرفندال الموحد–). استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لإيجاد محددات التنويع الاقتصادي في الغابون من 1980 إلى 2010، انتهجت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والكمي القياسي في الجانب التطبيقي. ومن خلال الاستدلال الإحصائي والتحليل الوصفي اتضح أن التنويع الاقتصادي للبلد قد تأثر بالانفتاح التجاري وسعر الصرف والتضخم. إذا كان تطور السياق الاقتصادي العالمي قد ساهم في فهم تأثير هذه المتغيرات بوضوح على التنويع الاقتصادي في الغابون، فإن السياق الإقليمي للغابون ساعد بشكل أكبر من ذلك. وبالفعل، فإن دمج البعد الإقليمي في دراسة ظاهرة التنويع الاقتصادي جعل من الممكن ملاحظة أن السياق الخاصة بالغابون (بلد ساحلي به عدد قليل من السكان وغني بالموارد الطبيعية) قد لعبت دورًا في شرح تطور هذه الظاهرة.

[1] PATERNE NDJAMBOU, **Op, Cit**.

5. دراسة (Mohammed Dhannoon Mohammed, Hassnain Raghib Talab, Oday Salim; 2018)[1] بعنوان Economic Diversification and Government Sustainable Supply Chain Governance: An Empirical Approach on Government Expenditure of Iraq هدفت هذه الورقة إلى تحليل الأدلة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وإدارة سلسلة التوريد المستدامة الحكومية في إنفاق الحكومة العراقية من عام 2004 إلى عام 2016. واختبار إلى أي مدى أدركت الحكومة أهمية التنويع الاقتصادي. والحوكمة المستدامة لسلسلة التوريد في عملية نمو الإيرادات الحكومية، وبالتالي ما هي التدابير المعتمدة التي تهدف إلى تحسين الإيرادات الحكومية. وبناء على الأدلة، استخدمت هذه الورقة نظريات النمو الحديثة والتقنيات الإحصائية لإجراء اختبار تجريبي للارتباط بين التنويع الاقتصادي الممثل بالمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد والتصدير وإجمالي تكوين رأس المال الثابت)، والحوكمة الممثلة بالمتغيرات (الاستقرار السياسي، وتنظيم الجودة، والحكومة الفعالة، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون والمساءلة والإنفاق الحكومي) وذلك باستخدام مؤشر الإنتروبيا(مؤشر شانون للإنتروبيا (SEI)) الذي يقارن بين توزيع النشاط الاقتصادي الحالي بين الصناعات في بلد ما بتوزيع متساوٍ. أشارت النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل البيانات إلى وجود علاقة قوية بين التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي. ومع ذلك، كشفت العلاقة بين الحكم العراقي والإنفاق الحكومي عن وجود علاقة هامة تدل على أن الزيادة في موازنة الحكم الفعال لم تؤد على ما يبدو إلى تحسين جودة الإنفاق الحكومي. يتمتع العراق، باعتباره عضوًا في دول مجلس التعاون الخليجي، بسمات اقتصادية هيكلية محددة. تعتمد البلاد بشكل كبير على قطاع المحروقات رغم الفائض المالي الضخم المتراكم واستثمار الحكومة في الاقتصاد؛ ولم ترق النتائج إلى مستوى الأهداف المحددة للرؤى الوطنية، في حين لا تزال تحديات التنويع الاقتصادي والحوكمة مستمرة. وسيكون التركيز الشامل على تحديات التنويع من حيث التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات والتنفيذ وأفضل الممارسات العالمية. وكشفت هذه الدراسة أنه لتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الحكومات في العالم كله إلى تحسين والحفاظ على الإنفاق الحكومي من خلال التنويع في الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي والاستيراد والتصدير وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

[1] Mohammed Dhannoon Mohammed, Hassnain Raghib Talab, Oday Salim, **Economic Diversification and Government Sustainable Supply Chain Governance: An Empirical Approach on Government Expenditure of Iraq**, International Journal of Supply Chain Management, London, UK, Vol 7, No 6, 2018.

6. دراسة (Siham. Matallah; 2020)[1] بعنوان Economic Diversification and Governance Challenges in MENA Oil Exporters: A Comparative Study (التنويع الاقتصادي وتحديات الحوكمة لمصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة مقارنة) هدفت هذه الدراسة من جهة، إلى اختبار تأثير ريع النفط على النمو الاقتصادي ودراسة الأعراض الرئيسية لظاهرة لعنة الموارد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالنفط، ومن جهة أخرى، التحقق في دور الحوكمة في تجنب لعنة الموارد وتحويل ريع النفط إلى أداة للتنويع الاقتصادي في 11 دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن) خلال الفترة 1996 –2018. هدفت هذه الدراسة أيضًا إلى مقارنة تجربة التنويع في كندا والنرويج وماليزيا بتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام مَقَدِّرات المربعات الصغرى المجمَّعة والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وطريقة اللحظات المعممة (GMM). أشارت النتائج الرئيسية إلى أن التنويع والحوكمة الرشيدة وعائدات النفط تضع الأساس للنمو المستدام في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالمثل، تم تشخيص هذه الاقتصادات على أنها تعاني من لعنة الموارد. تكشف النتائج أيضًا أن الحوكمة هي عنصر أساسي في وصفة التنويع، في حين أن ريع النفط يحبط التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع أنشطة البحث عن الريع. يشير مصطلح التفاعل المضاعف بين مؤشر الحوكمة وعائدات النفط إلى أن التأثير المشترك لهذين المتغيرين في تعزيز التنويع، وبعبارة أخرى، فإن تعزيز وضع حوكمة البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسمح لريوع النفط بالعمل كمصدر أساسي للتمويل العديد من القطاعات الأخرى وتعزيز التنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن معدل التحسن في التنويع الذي تجلبه الحوكمة أعلى في دول مجلس التعاون الخليجي منه في مجموعة CNM (كندا والنرويج وماليزيا) لأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود من دول مجلس التعاون الخليجي للحاق بمستويات حوكمة مجموعة CNM؛ يحدد سد فجوة الحوكمة مدى السرعة التي يمكن أن تعزز بها دول مجلس التعاون الخليجي التنويع الاقتصادي.

7. دراسة (Bahajji Said; Chahdi Ouazzani Aicha; 2021)[2]، بعنوان Evaluation d'impact de la diversification des exportations sur la croissance économique au Maroc: Application

[1] Siham Matallah, **Economic Diversification and Governance Challenges in MENA Oil Exporters: A Comparative Study**, ERF 26th Annual Conference, 2020.

[2] Bahajji Said, Chahdi Ouazzani Aicha, **Evaluation d'impact de la diversification des exportations sur la croissance économique au Maroc: Application économétrique**, African Scientific Journal, Vol: 3, Numéro 4, 2021, PP: 632-647.

économétrique، الهدف الرئيسي للدراسة تمثل في التقييم التجريبي لتأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في المغرب من سنة 1985 إلى 2019، بناء على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) اعتمدت الدراسة على النمو الاقتصادي كمتغير تابع ممثلا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB). والمتغيرات المفسرة للنموذج وهي درجة تنويع الصادرات (DIV)، ودرجة الانفتاح التجاري للبلد (OUV)، ورأس المال (K)، والعمالة (L). وبالتالي، يرمز DIV إلى مؤشر تنوع الصادرات المغربية حسب المنتوج؛ وتحدد القيمة العالمية الاستثنائية نسبة الانفتاح، أي درجة الاعتماد على التجارة الخارجية؛ يحدد GFCF إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي تستثمره الهيئات العامة؛ تحدد PA النسبة المئوية للسكان النشطين، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن زيادة تنويع الصادرات المغربية لإفريقيا بنسبة 1% تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المغرب بنسبة 0,27%. كما أنه يمكن للمغرب الاستثمار في تنويع الصادرات من أجل مواصلة تحفيز نموه الاقتصادي في السنوات المقبلة.

8. دراسة [1](Dahmani, Mounir; 2021)، بعنوان Impact of export diversification on economic growth: case of Tunisia، تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل العلاقة بين تنوع الصادرات – على مستويات تفصيلية سواء على مستوى الدولة وعلى مستوى الصادرات – والنمو الاقتصادي في تونس وتوجيه القرارات العامة في صياغة السياسات التجارية، وذلك من خلال تحليل التكامل المشترك القائم على منهجية اختبار حدود الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، ومن أجل فهم هذه العلاقة استخدمت الدراسة البيانات التي غطت الفترة 1965–2017، وتمثلت المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (Y) كمتغير تابع معبرا عن النمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة التي تعبر عن تنويع الصادرات وهي إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K)، مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI)، عدد المنتجات المصدرة (NPX)، الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي (DF)، متوسط العمر المتوقع منذ الولادة (بالسنوات) (EV)، أظهرت نتائج الدراسة الاقتصادية القياسية أن الأداء العام للنموذج مرضٍ، حيث أن الاستثمار وتنويع الصادرات وزيادة المنتجات المصدرة ونوعية الحياة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير، في حين أن القروض المحلية كان لها تأثير سلبي يرجع سببه حسب الدراسة إلى الثورة التونسية التي أحدثت عدة اضطرابات مالية مما أثر على عرض القروض من قبل النظام المالي وإلى عدم نضج الأخير. ومع ذلك، فإن تأثير تنويع الصادرات على المدى القصير كان أكثر محدودية. وللنتائج آثار

[1] Dahmani, Mounir, **Impact de la diversification des exportations sur la croissance économique : Cas de la Tunisie** ; International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 33, No. 3, 2021, pp. 502-514.

على السياسة الاقتصادية بالنسبة لواضعي السياسات الذين يسعون إلى تعزيز وتحسين تنويع الصادرات والاستقرار والنمو الاقتصادي لاقتصاداتهم. ومن أهم توصيات الدراسة إعادة هيكلة القطاع المالي وتحريره بهدف تعزيز الاستثمار من خلال خفض أسعار الفائدة ومنح القروض، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز النمو.

9. دراسة (Abang, Samuel Oweh, Omang, Nkechi Stella; 2022)[1] بعنوان Impact of Monetary Policy on Economic Diversification in Nigeria: Further Empirical Analysis، تمثل هدف الدراسة في دراسة تأثير السياسة النقدية على التنويع الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات الفترة من 1991 إلى 2021 وطريقة اختبار حدود الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، كما طبقت الدراسة اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)، واختبار فيليب بيرون (PP)، ومنهج حدود الانحدار الذاتي للتأخر الموزع (ARDL)، واختبار سببية جرانجر، وتقنية تحليل الانحدار لنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكي الجديد. كما استخدمت الدراسة مؤشر التنويع لهيرفندال هيرشمان (DIVX) كمتغير تابع لتحليله الشامل لجميع القطاعات في الاقتصاد وتحديد ما إذا كان الاقتصاد يوفر منافسة صحية أو ينحرف لهيمنة قطاع واحد أو عدد قليل جدًا من قطاعات الاقتصاد، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في عرض النقود (M2)، وسعر الصرف الحقيقي (REER)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF(%))، والقوى العاملة (F). وبناء على النتائج التي تم الحصول عليها، أظهر اختبار السببية جرانجر أن هناك علاقة سببية بين متغيرات سياسة الاقتصاد الكلي والتنويع الاقتصادي. وأظهرت النتائج على المدى الطويل أن السياسات النقدية لها آثار كبيرة على التنويع الاقتصادي، وهو ما يعكسه تأثير متغيرات مثل عرض النقود وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. وأظهرت النتائج أيضا أن زيادة عرض النقود يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار مما يساعد على توسيع وتنويع الاقتصاد. كما أظهرت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي له علاقة عكسية مع التنويع. وفي حين أن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يحفز النمو والتنويع، فقد أثبتت النتائج أن ارتفاع قيمة العملة سوف يؤدي أيضاً إلى تثبيط الصادرات والتنويع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على سلة ضيقة من المنتجات الأولية المخصصة للتصدير واستيراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات أثر سلباً أيضاً على التنويع. أوصت الدراسة بضرورة تشجيع

[1] Abang, Samuel Oweh, Omang, Nkechi Stella, **Impact of Monetary Policy on Economic Diversification in Nigeria: Further Empirical Analysis**, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Volume 22 [Issue23], 2022, PP: 225-247.

السلطات النقدية على زيادة المعروض النقدي لأن ذلك له فائدة مماثلة تتمثل في زيادة الاستهلاك الخاص. علاوة على ذلك، ينبغي للسلطات النقدية أن تسعى إلى الحفاظ على احتياطيات خارجية مواتية.

10. دراسة (BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia; 2022)[1] بعنوان Diversification and economic growth: an econometric analysis for South Korea، هدفت هذه الدراسة لدراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي، والقيمة المضافة الصناعية، والقيمة المضافة الزراعية، والقيمة المضافة للخدمات، ومؤشر هيرفيندال–هيرشمان والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1990–2019. وذلك باستخدام نهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث أثبتت أنه بالفعل هناك دليل على التكامل المشترك بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة. علاوة على ذلك، يكشف التحليل على المدى القصير والطويل أن القطاع الصناعي عامل مهم يؤثر بشكل إيجابي على النمو في كوريا الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر نتيجة نموذج ARDL على المدى الطويل أن القيمة المضافة الصناعية على المدى الطويل تحفز الإنتاج الاقتصادي بشكل كبير في كوريا الجنوبية. ولمثل هذه النتائج آثار على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والتنويع ولكن ليس على نفس المستوى.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت المتغيرين معا

في هذا المطلب سنتعرض للدراسات الأجنبية التي شملت متغيري الدراسة معا، أي التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

1. دراسة (R. Abu Wadi, A. Bashayreh, 2018)[2] موسومة بـ Economic Diversification in Bahrain، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في البحرين للفترة (1980–2014) ويتوافق هدف هذه الدراسة مع رؤية البحرين 2030 التي تركز على تنويع مصادر الدخل وتغيير النموذج الاقتصادي الحالي إلى نموذج قوي وتنافسي يعتمد بدرجة أقل على قطاع النفط. لهذا الغرض، قام الباحثين بتطوير العديد من المؤشرات باستخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman وخمسة متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وتكوين رأس المال الثابت. أظهرت نتائج الدراسة ضعف التنويع في الاقتصاد البحريني من جهة، حيث أظهر تقدير المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي انخفاضاً من (0.537) عام 1980 إلى (0.457) عام 2014 بنحو

[1] BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia, **Diversification and economic growth: an econometric analysis for South Korea**, May 2022, الملتقى الدولي الافتراضي الموسوم بـ: التنويع الاقتصادي وجدلية التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي – واقع وآفاق وتحديات جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، تاريخ الانعقاد 17-18 مارس 2022

[2] Rami Mohammad Abu Wadi, Ala' G. Bashayreh, **Economic Diversification in Bahrain,** International Journal of Economics and Financial Issues, 8(4), 2018, PP: 120-125.

(0.08) نقطة. وبلغ الانخفاض السنوي (0.4٪) وهو ما يشير إلى زيادة طفيفة في التنويع الاقتصادي في البحرين، ومن جهة أخرى استخدمت الدراسة نموذج Solow الذي يشير إلى أن النمو لا يتأثر بالإجراءات التي يتخذها صانعو السياسات ولكن بالمتغيرات الخارجية كالتكنولوجيا مثلا. كشفت النتائج عن تأثير إيجابي للعمل ورأس المال وإنتاج النفط على النمو الاقتصادي في البحرين، بينما كشفت عن علاقة سلبية بين مؤشر Herfindahl (التنويع الاقتصادي) والنمو الاقتصادي والتي تتوافق مع (Hvidt، **2013**). أي حقق التنويع الاقتصادي نتائج ضعيفة في البحرين بسبب النطاق الواسع للسلع المدعومة إلى جانب المنح المقدمة للأفراد البحرينيين والتي لا تتعلق بإنتاجيتهم أو كفاءتهم. فأظهر التأثير الإيجابي للتنويع على النمو الاقتصادي في البحرين. ولم تتوصل الدراسة لوجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر Herfindahl ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. دراسة لـ (Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi; 2019)[1] بعنوان (التنويع Economic diversification in Nigeria: The Role of Agriculture and Manufacturing Sector الاقتصادي في نيجيريا: دور قطاع الزراعة والتصنيع) تمثل هدف هذه الدراسة في البحث عن دور قطاع الزراعة والتصنيع كأداة للتنويع الاقتصادي في نيجيريا، مع التركيز على كيف يمكن لزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة وتحديثه أن يحسن النمو الاقتصادي لنيجيريا. لتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الدراسة نموذج التأخير الموزع التلقائي (ARDL) للتحقيق في تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي لنيجيريا، ودور الاستثمار في قطاع الزراعة وتوافر الائتمان في قطاع التصنيع في دفع النمو الاقتصادي، على المدى القصير والطويل. مستخدمة في ذلك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير مستقل للتنويع الاقتصادي والمتغيرات التابعة التالية الصادرات غير النفطية، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، سعر الفائدة، كشفت نتيجة السلسلة الزمنية أن الصادرات غير النفطية وهي المتغير الرئيسي في النموذج المحدد لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي لنيجيريا في كل من المدى القصير والطويل، حيث أن زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 1 % ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 3 %، كما كشفت نتيجة المدى الطويل للنموذج الثاني، أن إقراض البنوك التجارية للزراعة والإنفاق الحكومي على الزراعة لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعني أن القطاع الزراعي، الذي كان في يوم من الأيام القاعدة الاقتصادية للبلاد ومصدرًا رئيسيًا للنقد الأجنبي، لا يزال قادرا لعب دور قيادي كان يلعبه في السابق فيما يتعلق بتوظيف اليد العاملة، وجلب العملات الأجنبية، وتحقيق الأمن الغذائي،

[1] Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi, **Op, Cit.**

كما يؤثر استخدام قدرات قطاع التصنيع تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي. وهذا أكد أن الاستثمار في قطاع الزراعة والتصنيع كوسيلة نحو تنويع الاقتصاد النيجيري بعيدًا عن النفط لديه إمكانات متأصلة لوضع اقتصاد البلاد على طريق النمو المستدام.

3. دراسة (Valentine Joseph Owan, Victor Chijioke Ndibe, Chidera Catherine Anyanwu; 2020)[1] بعنوان Diversification and Economic Growth in Nigeria (1981–2016): An Econometric Approach Based on Ordinary Least Squares (OLS)، هدفت الدراسة إلى التحقق في تأثير تنويع الاقتصاد على النمو الاقتصادي في نيجيريا. فتم الاعتماد على متغير تابع تمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمؤشر لتنويع الناتج المحلي الإجمالي، والتصدير غير النفطي كمؤشر لتنويع الصادرات والاستثمار وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، بين عامي 1981 و2016، في هذه الدراسة تم اعتماد نهج اقتصادي قياسي للمربعات الصغرى العادية (OLS) للتحليل التجريبي للبيانات المجمعة وكشفت النتائج بأن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد أثر بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، بينما كان لسعر الصرف علاقة عكسية ولكن مهمة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة التي تغطيها الدراسة. ومع ذلك، فقد أثرت الصادرات غير النفطية والاستثمار بشكل إيجابي ولكن بشكل ضئيل على النمو الاقتصادي في نيجيريا. أوصت الدراسة بتشجيع زيادة الإنتاجية في القطاع الحقيقي وكذلك تبني الحكومة لسياسات سعر صرف مستقرة ومواتية من أجل تسريع النمو الاقتصادي في نيجيريا.

4. دراسة (Pierre ClaverKouakou, Felix Fofana N'Zué; 2020)[2] تحت عنوان Has Export Diversification Impacted Economic Growth in Cote d'Ivoire? Evidence from an econometric analysis، بحثت هذه الدراسة بشكل تجريبي عن العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في كوت ديفوار بين عامي 1995 و2018. اعتمدت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($GDPh\ t$) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المستخدم كبديل للاستثمار ($GFCFt$) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل مشاركة السكان في سن العمل ($Empt$) حيث استخدم كبديل لمتغير العمل، ومؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) (DIVEXP.t) المستخدم لقياس تنويع

[1] Valentine Joseph Owan, Victor Chijioke Ndibe, Chidera Catherine Anyanwu, **Diversification and Economic Growth in Nigeria (1981–2016): An Econometric Approach Based on Ordinary Least Squares (OLS)**, European Journal of Sustainable Development Research, 4(4), 2020.

[2] Pierre ClaverKouakou and Felix Fofana N'Zué, **Has Export Diversification Impacted Economic Growth in Cote d'Ivoire? Evidence from an econometric analysis**, Journal of Economics and Finance, Volume 11, Issue 3, 2020, PP 01-12.

الصادرات. قامت الدراسة بتحليل خصائص السلاسل الزمنية للبيانات واختارت نموذج ARDL(**2,4,4,4**) لتصحيح الأخطاء. وباستخدام اختبار الحدود وجدت الدراسة تأثيرا طويل المدى بين المتغيرات، كما وجدت علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى القصير. في حين كانت العلاقة في المدى الطويل سلبية. فخلصت الدراسة إلى أن التخصص سيكون مفيدا للأداء الاقتصادي للبلاد. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار على المدى الطويل سيؤثر بشكل إيجابي على النمو في حين أن معدل مشاركة العمالة سيكون له تأثير سلبي على النمو.

5. دراسة (E, Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva; 2021)[1] موسومة بـ Diversification of the economy in the context of globalization (case of Azerbaijan) للفترة من سنة 1990 سنة استقلال جمهورية أذربيجان إلى سنة 2019، هدفت الدراسة في تقييم ودراسة خصائص تنويع اقتصاد دولة أذربيجان، وتحليل اعتماد التنمية الاقتصادية للبلاد على درجة تنوع اقتصادها وصادراتها، وتقييم مستوى التنويع الاقتصادي لهذا البلد، وتميزت الدراسة حسب الباحثين في الكشف عن عدد من المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الأذربيجاني والتي تؤثر على النمو الاقتصادي على أساس تحليل الارتباط والانحدار وطرق الاقتصاد القياسي الأخرى. فاعتمدت النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في فعالية الإدارة العامة (Ge)، فعالية الحكومة (R)، سعر صرف الدولار (U)، الاستثمارات المحلية والأجنبية بمليون مانات (Ii) و(Ie)، مستوى التشغيل (L)، تجارة التجزئة بآلاف مانات (T)، صافي الضرائب بآلاف مانات (Tx)، مستوى الصادرات الذي يعني الانفتاح على التجارة الخارجية (Ex)، بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي القياسي، ومن أجل تحديد مستوى التنويع الاقتصادي، وتركيز الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، تم إجراء حسابات مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI). أظهرت نتائج الدراسة أن هناك حاجة إلى تنويع أعمق للاقتصاد، نظرا لتأثر الاقتصاد الأذربيجاني بشدة بمتغيرات كأسعار النفط وسعر الصرف، والتي يكون لها تأثير شامل على الناتج المحلي الإجمالي، أم مجموعة المؤشرات الثانية (الثانوية) والتي أثرت أيضًا على التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي لكن تأثيرها كان ضئيل، وهي التصدير، الاستثمار الأجنبي، كفاءة الإدارة العامة وغيرها، وللتغلب على الاعتماد على النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي الفعال، من الضروري تطوير الصناعات التحويلية، وتوسيع إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المالية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي في القطاع غير النفطي.

[1] Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva; **Diversification of the economy in the context of globalization (case of Azerbaijan)**, The 20th International Scientific Conference Globalization and its Socio-Economic Consequences 2020, SHS Web of Conferences Volume 92, 2021.

6. دراسة (Augusto Umba Manuel MARIA; 2022)[1] بعنوان ECONOMIC DIVERSIFICATION AS A TOOL FOR ECONOMIC RECOVERY IN ANGOLA، هدفت الدراسة إلى تحليل مسألة التنويع الاقتصادي كأداة للانتعاش الاقتصادي في أنغولا، وتسعى إلى إظهار مدى أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي بالنسبة للانتعاش الاقتصادي لبلد نامي يعاني من أزمات اقتصادية. تم إجراء تحليل للوضع الاقتصادي في أنغولا بناء على نقطتي تحليل من أجل تحقيق الهدف العام المحدد. في النقطة الأولى، يتم تحليل التطور الاقتصادي الوطني في أنجولا، بناءً على البيانات الاقتصادية للفترة 2009–2019، وذلك لبيان مدى تأثير الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية على الاقتصاد الانغولي، حيث أن اقتصاد أنجولا يعتمد بقوة على قطاع النفط. وفي النقطة الثانية، تم تحليل الهيكل الاقتصادي لأنجولا لعام 2019 من أجل إظهار مدى مشاركة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، بناء على بيانات الأنشطة الاقتصادية لعام 2019. وبعد عملية تحليل البيانات، تم التوصل إلى أن اقتصاد أنغولا يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط. وللحد من الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، ينصح باعتماد سياسات استراتيجية موجهة نحو تنويع الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تنويع موارد خلق الثروة الوطنية.

7. دراسة (Bitat Selma; Djellit Tahar; 2022)[2] تحت عنوان The Impact of Economic Diversification on Economic Growth: Econometric Study Using Panel Data Model on the Arab Countries from 1999 to 2020، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج بيانات البانل على ستة دول عربية نفطية وغير نفطية: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس والمغرب، مصر خلال الفترة (2020–1999)، وعليه اعتمدت الدراسة على متغيرات تمثلت في النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا) كمتغير تابع (GDP)، ومتغيرات مستقلة مثلت التنويع الاقتصادي، وهي القيمة المضافة في القطاع الزراعي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، (AGR)، القيمة المضافة في القطاع الصناعي (% من الناتج المحلي الإجمالي) (IND)، القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) (SRV)، معتمدة على المنهجين الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، والكمي القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام برنامج Eviews 9. أكدت نتائج الدراسة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب لاختبار هذا التأثير،

[1] Augusto Umba Manuel MARIA, **ECONOMIC DIVERSIFICATION AS A TOOL FOR ECONOMIC RECOVERY IN ANGOLA**, Akdeniz Havzası ve Afrika Medeniyetleri Dergisi, Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi 4(2), 2022, PP: 38-44.

[2] Bitat Selma, Djellit Tahar, **Economic Growth Econometric Study Using Panel Data Model On The Arab Countries From 1999 To 2020**, Finance and Business Economies Review, Volume 6, Issue 4, 2022, Pages 278-289.

وأظهرت نتائجه وجود تأثير إيجابي بين التنويع الاقتصادي ومتغيرات النمو وأن التأثير النسبي لقطاع الخدمات أكبر من تأثير الصناعة والزراعة، في حين أظهرت نتائج التكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج، وأوصت الدراسة أنه لنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في هذه الدول العربية لا بد من الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة في مختلف القطاعات لتنويع قاعدتها الإنتاجية والاهتمام بالقطاع الخاص وفتح المجال أمام جذب الاستثمار الأجنبي من مختلف الجنسيات الأجنبية

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة مختلف الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

في هذا المبحث سيتم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة المعروضة في المبحثين السابقين، وتوضيح مدى اتفاقها، أو اختلافه مع الدراسة الحالية، وما ستحاول تقديمه هذه الدراسة من مساهمة علمية.

المطلب الأول: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات التي احتوت على متغير واحد من متغيرات الدراسة

سنحاول في هذا المطلب مقارنة الدراسات السابقة والتي احتوت على متغير واحد من متغيرات الدراسة سواء التنويع الاقتصادي أو النمو الاقتصادي، سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية بالدراسة الحالية، وستتم عملية المقارنة باستخدام مجموعة من المعايير كما في الجدول التالي:

1.ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت على أحد متغيرات الدراسة

جدول رقم (02-01): ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت أحد متغيرات الدراسة

الدراسة	الهدف	المتغيرات		عينة وفترة الدراسة	طريقة معالجة الدراسة	أهم النتائج
		المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة			
(ناصر الدين قريبي؛ 2014)	تحليل وتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر مع إبراز أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية في دفع معدلات النمو الاقتصادي	الصادرات الحقيقية REXP؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي RGFCF.	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP ممثلا للنمو الاقتصادي،	الجزائر الفترة: 2011-1970	تقنية نماذج الانحدار الذاتي ودراسة دوال استجابة النبضة	– أظهرت النتائج معنوية الصادرات وتراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار على النمو الاقتصادي.
(يسعد عبد الرحمن؛ 2014)	اختبار أثر السياسة النقدية على تفعيل النشاط الاقتصادي في فترة 1990 و2013	المعروض النقدي بالمفهوم الواسع M2؛ الإنفاق الحكومي الإجمالي GEX؛ معدل التضخم INF، سعر الصرف الدينار مقابل الدولار TC، – متغير وهمي تمثل في تأثير الأزمة المالية D،	الناتج المحلي الإجمالي GDP ممثلا بالنشاط الاقتصادي	الجزائر الفترة: 2013-1990	تقدير متغيرات المعادلة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وتقدير المعادلات الديناميكية في المدى القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ	– هناك علاقة بين أهم متغيرات السياسة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي والأزمة المالية. – هناك تأثير الكتلة النقدية كان ايجابيا على النشاط الاقتصادي، وهو ما يبين أن السياسة النقدية في الجزائر تتوافق مع النظرية النقدية لفريدمان، أما تأثير الأزمة المالية كان سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة

(صاولي مراد، عبد الرحماني فارس؛ 2017)	تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومن ثم تحليل دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من INVs GDP؛ معدل التبادل التجاري الدولي TOT؛ الصادرات خارج مجال المحروقات EXP، سعر صرف الدولار مقابل الدينار T.C	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الجزائر الفترة: 2016-1980	تم تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	– هناك تأثير معنوي ايجابي من الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات في للجزائر؛ – وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، عند مستوى معنوية 5 %، – يساهم سعر الصرف في ترقية الصادرات خارج المحروقات بجعل المنتجات المحلية أقل سعرا في الأسواق الأجنبية
(نوي نبيلة؛ 2017)	الكشف عن حقيقة العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامه التنمية الاقتصادية	مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي Hpib؛ مؤشر تنويع الصادرات Hexp؛ مؤشر تنويع الإيرادات الحكومية Hrev؛ مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت Hcf؛ مؤشر تنويع العمالة Hlab.	النمو الاقتصادي المستدام SGDP.	الجزائر الفترة: 2014-1995	معادلة الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بالنمو الاقتصادي	– أن مؤشرات التنويع الاقتصادي ضعيفة في الجزائر، وذلك نتيجة ضعف تنويع الصادرات وضعف تنويع الإيرادات الحكومية، هذا الفشل أثر سلبا على تحقيق الاستدامة الاقتصادية – حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نتائج هامة في مسار التنويع الاقتصادي، يتعلق الأمر بزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج النفط في الناتج المحلي الإجمالي. – أدت هذه النتائج إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية؛

						– في النرويج تميز الاقتصاد بالتنوع الكبير الذي حقق استدامة اقتصادية هي الأولى عالميا.
(محمد عمر باطويح، علم الدين بانقا؛ 2018)	بيان العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنويع الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي.	مؤشر توفر رأس المال CHS-**I**، مؤشر توفر رأس المال البشري HC، – مؤشر يعكس أهمية اقتصاد المعرفة للصناعات التحويلية. ويقيس هذا المؤشر متوسط عدد سنوات التعليم بالإضافة إلى العائد على التعليم معدل التضخم INF سعر الصرف الحقيقي VOL– RER الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي CSH–**G**	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	المملكة العربية السعودية الفترة: 1990–2015	منهجية المربعات الصغرى المعدلة تعديلا كاملا	– هناك تأثير معنوي قوي موجب لاقتصاد المعرفة على التنويع الاقتصادي. كما أثبتت نتائج تقدير النموذج أن – أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي زيادة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد السعودي هما مؤشر رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال. – وخلصت الدراسة إلى أن إعطاء الأولوية في الانفاق الحكومي لزيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة تؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي وإحداث التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي في المملكة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.
دراسة (سداوي نورة؛ 2019)	توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري القائم بالتجارة الدولية، الاستراتيجيات التجارية المتبعة من قبل	معدل الانفتاح التجاري Touv، متوسط سعر البترول Ppm،	الناتج الداخلي الخام Pib	الجزائر الفترة 1980–2014	طريقة المربعات الصغرى العادية	– أن التغير في درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة يؤثر في التغير للناتج الداخلي الخام بشكل سلبي أي أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بدرجة

	الدول والنمو الداخلي المحقق ومحاولة اسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري	تكوين رأس المال الخام الثابت Fcbf، حصة الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام Pdcf، حصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام Prd				واحدة فان ذلك يؤدي إلى نقص الناتج بنسبة 64 % وهذا يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، – تأثير التغير في معدل الانفتاح التجاري على التغير في النمو الاقتصادي بأثر سلبي، فكلما تغير بوحدة واحدة لفترة معينة يؤثر ذلك على التغير في الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.41 من السنة نفسها.
(عماري فاطمة الزهرة؛ 2020)	مقارنة أثر السياسة المالية في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001 2018	– السياسة المالية	التنويع الاقتصادي	الجزائر والإمارات الفترة 2001–2018	دراسة تحليلية مقارنة	– السياسة المالية في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري مقارنة بالإمارات فقد كان أداءها ضعيفا في تحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات ورفع نسبة صادرتها، أما الإمارات العربية المتحدة من خلال تحكمها الجيد في سياستها المالية استطاعت رفع مستويات التنويع الاقتصادي في الدولة.
(بشير هادي عودة الطائي؛20 21)	دراسة كمية لأهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس التنويع وبخاصة مؤشر هيرفندال – هيرشمان HH من أجل الخروج بتقييم حقيقي	– مؤشر هيرفندال– هيرشمان الإجمالي للتنويع الاقتصادي الذي يمثل الوسط الحسابي لمؤشر H.H للاختلالات الهيكلية الخمسة في العراق (هيكل كلا من GDP،	القيمة المطلقة لمعدلات النمو للاقتصاد العراقي	العراق الفترة 2003–2019	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)	– هناك تراجع كبير في مؤشرات التنويع الاقتصادي وعدم فاعلية البرامج التنموية المطبقة في العراق طيلة السنوات المدروسة، إذ لم يتجاوز تأثير المؤشر HH على تحفيز النمو الاقتصادي سوى 0.00019 بسبب

	لواقع التنويع في الاقتصاد العراقي	الصادرات، الإيرادات، الموازنات العامة، توزيع القوى العاملة، ملكية وسائل الإنتاج)				تدني مستوى أداء الاقتصاد العراقي الذي عانى من اختلال بنيته.
(العربي مليكة وآخرون؛ 2022)	قياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي بالجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الدراسة.	– الاستثمار الاجنبي المباشر ممثلا بصافي التدفقات الوافدة FDI ؛ – القطاع الخاص ممثلا بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص CP؛ – البنية التحتية ممثلا بالأفراد الذين يستخدمون الإنترنت INFR – الانفتاح التجاري ممثلا بمجموع الصادرات والواردات OP – رأس المال ممثلا بإجمالي تكوين رأس المال الثابت K	التنويع الاقتصادي كمتغير تابع ممثلا بمعامل هيريشمان– هيرفندال HHI	الجزائر الفترة 2020–1995	نموذج مقاربة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة ARDL	– وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، – وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على التنويع الاقتصادي بالجزائر. بحيث أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو القطاع الاستخراجي.
(فقير كمال؛ 2022)	قياس أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 14 دولة نامية (الأرجنتين البرازيل، الجزائر، مصر، إيران، نيجيريا، المكسيك، ماليزيا، السعودية، باكستان، تونس	– القيمة المضافة لقطاع الزراعة (VAA)؛ – القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAI)؛ – القيمة المضافة لقطاع الخدمات (VAS)؛	نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (PGDP)	14 دولة نامية الفترة 2018–1990	نماذج البانل الساكنة والديناميكية، باستخدام طريقتي MG وPMG لتحديد استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في	– وجود فوارق بين الدول محل الدارسة في كل مؤشرات الدارسة وهذا راجع إلى طبيعة اقتصاد كل دولة؛ – في التحليل الساكن بينت الدراسة وجود أثر ايجابي لمتغيري الإيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي لدول العينة،

	المغرب، الأردن وبروناي دار السلام) خلال فترة الدراسة	– إيرادات الموارد النفطي(RP)، إجمالي تكوين رأس المال (CF)، الاستثمار الأجنبي المباشر (INV)			مصادر الدخل في الأجلين القصير والطويل، أما التحليل الساكن تم اعتماده لدراسة الفروقات الفردية بين عينة الدول محل الدراسة	– لا يوجد اي أثر من الناحية الإحصائية لمتغيرات القيم المضافة في قطاعات الخدمات الصناعة والزراعة على معدلات النمو الاقتصادي في دول العينة؛ – أما في التحليل الديناميكي في الأجل الطويل توصلت الدراسة إلى أن كل من متغيرات القيمة المضافة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر لهم تأثير موجب ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة، – في الأجل القصير بينت الدراسة أن متغير إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان له تأثير ايجابي معنوي على معدل نمو الناتج المحلي في دول العينة.
(مروة الحسنين؛ 2021)	تحليل عدم التماثل أو عدم التناظر في أثر استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي في المغرب خلال فترة الدراسة	– استهلاك الطاقة المتجددة REC، – انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون CO2؛ – إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF؛ – الانفتاح التجاري TO (إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مستقل لقياس النمو الاقتصادي GDP	المغرب الفترة 2015-1971	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي NARDL بالإضافة إلى اختبار سببية جرانجر	– هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل أي علاقة تكامل مشترك بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في المغرب؛ – وجود عدم تماثل في تأثير استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي في المغرب، – توصل اختبار السببية إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من استهلاك الطاقة المتجددة إلى النمو الاقتصادي ما يعني أن

						استهلاك الطاقة المتجددة له أثر مهم جدًا على النمو الاقتصادي في المغرب.
(شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون؛20 22)	توضيح دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحليل تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.	– الصادرات؛ – الاستثمار الاجنبي المباشر؛ – سعر الصرف؛ – المعروض النقدي.	الناتج المحلي الاجمالي	جمهورية مصر العربية الفترة 2019–1990	نموذج مقاربة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة ARDL	– وجود تأثير طردي في الأجل الطويل للصادرات على النمو الاقتصادي وهو ما أكد فرضية الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة صادرات الدولة بشكل عام، والصادرات الصناعية بشكل خاص.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما تم عرضه من دراسات سابقة باللغة العربية والتي تحتوي على أحد متغيرات الدراسة

2.ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت على أحد متغيرات الدراسة

جدول رقم (02–02): ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت أحد متغيرات الدراسة

الدراسة	الهدف	المتغيرات		عينة وفترة الدراسة	طريقة معالجة الدراسة	أهم النتائج
		المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة			
(Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier; 2008)	قياس آثار تنويع الصادرات على النمو في ثمانية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)	المجموعة "X" تضم مؤشرات تراكم رأس المال المادي، ونمو القوى العاملة، والتعليم. المجموعة "Z" تضم البنية التحتية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عامل مكمل في إطار نموذج النمو الداخلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	ثمانية دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الفترة 2004–1995	نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM	قدمت الدراسة أدلة قوية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له بالضرورة نفس التأثير على النمو وفقًا لمستوى التنويع. على الرغم من ذلك بينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي وهام على نمو بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنه يرتبط على الأرجح بالتأثير المباشر على القيمة المضافة والتوظيف أكثر من

						ارتباطه بالآثار غير المباشرة لنقل التكنولوجيا، هذا الأمر اعتبرته الدراسة مجرد فرضية تحتاج إلى مزيد من التأكيد.
(Arip, Mohammad Affendy and all Yee, Lau Sim and AbdulKarim, Bakri 2010)	البحث في العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال فترة الدراسة.	درجة التخصص والتنويع DSD؛ العمالة EMP؛ الإنفاق الرأسمالي CAP	الناتج المحلي الإجماليGDP.	ماليزيا 2007–1980	تقنيات السلاسل الزمنية للتكامل المشترك واختبارات سببية جرانجر Granger-causality	أظهرت النتائج أن GDP وEMP فقط يتحملان العبء الأكبر من التعديل على المدى القصير للعودة إلى التوازن على المدى الطويل. أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى من DSD وEMP وCAP إلى GDP. هناك أيضًا علاقة سببية طويلة المدى تمتد من GDP وDSD وCAP إلى EMP. هناك العديد من التفاعلات الديناميكية قصيرة المدى بين المتغيرات. مع تسجيل علاقة سببية أحادية الاتجاه من EMP إلى GDP، ومن EMP إلى DSD. كما أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين EMP وCAP.
(Anwesha Aditya, Rajat Acharyya; 2011)	إيجاد العلاقة بين تنويع الصادرات على مستويات تفصيلية – تفصيل على مستوى الدولة وعلى مستوى الصادرات – والنمو	الصادرات؛ إجمالي تكوين رأس المال؛ متغيرات البنية التحتية؛ صادرات الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من صادرات السلع.	الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2000	عينة مكونة من 65 بلد الفترة 2005–1965	تقدير بانل الديناميكي (The GMM dynamic panel)	كل من تنويع الصادرات وتكوينها هما محددان مهمان للنمو الاقتصادي بعد التحكم في تأثيرات المتغيرات الأخرى مثل الدخل والاستثمار والبنية التحتية؛

	الاقتصادي مع التركيز على التنويع وتكوين صادرات البلدان	(المتغيرات 1 و2 و3 بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2000)				وجدت الدراسة أن العلاقة غير خطية. كما أن هناك مستوى حرج من تركيز الصادرات تؤدي بعده زيادة التخصص في التصدير إلى زيادة النمو. وتحت هذا المستوى الحرج، يشكل تنويع الصادرات أهمية كبيرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي. يساهم نمو صادرات التكنولوجيا المتقدمة في نمو الإنتاج؛ وتصبح العلاقة أقوى بالنسبة للبلدان التي تزيد حصة صادراتها الصناعية في إجمالي صادراتها عن المتوسط العالمي.
(PATERNE NDJAMBOU OCTOBRE, 2013)	تحليل تطور التنويع في الغابون من 1980 إلى 2010، وتحديد المحددات الداخلية والخارجية لتطور هذه الظاهرة، تحديد واستراتيجية للتنويع الاقتصادي الإقليمي، وتحديد الجهات الفاعلة، والطرائق، وشروط وأحكام تنفيذ استراتيجية التنويع المناسبة.	مستوى التنمية؛ الاستثمار العام؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التضخم؛ سعر الصرف؛ إدارة المالية العامة؛ الانفتاح التجاري؛ ريادة الأعمال.	مؤشر هيرشمان هيرفندال الموحد	الغابون الفترة 2010-1980	طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)	اتضح أن التنويع الاقتصادي للبلد قد تأثر بالانفتاح التجاري وسعر الصرف والتضخم. إذا كان تطور السياق الاقتصادي العالمي قد ساهم في فهم تأثير هذه المتغيرات بوضوح على التنويع الاقتصادي في الغابون، فإن السياق الإقليمي للغابون ساعد بشكل أكبر من ذلك. وبالفعل، فإن دمج البعد الإقليمي في دراسة ظاهرة التنويع الاقتصادي جعل من الممكن ملاحظة أن السياق الخاصة بالغابون (بلد ساحلي به عدد قليل من السكان وغني بالموارد الطبيعية) قد لعبت دورًا في شرح تطور هذه الظاهرة.

(Mohammed Dhannoon and all; 2018)	تحليل الأدلة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وإدارة سلسلة التوريد المستدامة الحكومية في إنفاق الحكومة واختبار إلى أي مدى أدركت الحكومة أهمية التنويع الاقتصادي. والحوكمة المستدامة لسلسلة التوريد في عملية نمو الإيرادات الحكومية	التنويع الاقتصادي ممثلا بالمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي؛ الاستيراد والتصدير؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت.	الحوكمة ممثلة بالمتغيرات (الاستقرار السياسي، وتنظيم الجودة، والحكومة الفعالة، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون والمساءلة والإنفاق الحكومي)	العراق الفترة 2004–2016	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	وجود علاقة قوية بين التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي. ومع ذلك، كشفت العلاقة بين الحكم العراقي والإنفاق الحكومي عن وجود علاقة هامة تدل على أن الزيادة في موازنة الحكم الفعال لم تؤد على ما يبدو إلى تحسين جودة الإنفاق الحكومي. تعتمد البلاد بشكل كبير على قطاع المحروقات رغم الفائض المالي الضخم المتراكم واستثمار الحكومة في الاقتصاد لم ترق النتائج إلى مستوى الأهداف المحددة للرؤى الوطنية، في حين لا تزال تحديات التنويع الاقتصادي والحوكمة مستمرة.
Siham. Matallah ; 2020	هدفت الدراسة من جهة، إلى اختبار تأثير ريع النفط على النمو الاقتصادي ودراسة الأعراض الرئيسية لظاهرة لعنة الموارد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالنفط، ومن جهة أخرى، التحقق في دور الحوكمة في تجنب لعنة الموارد وتحويل ريع النفط إلى أداة للتنويع	التنويع؛ الحوكمة الرشيدة؛ عائدات النفط.	النمو المستدام	11 دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفترة 1996–2018	مقدرات المربعات الصغرى المجمَّعة والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وطريقة العزوم المعممة (GMM).	إن التنويع والحوكمة الرشيدة وعائدات النفط تضع الأساس للنمو المستدام في البلدان محل الدراسة؛ تم تشخيص هذه الاقتصادات على أنها تعاني من لعنة الموارد؛ تعتبر الحوكمة عنصر أساسي في وصفة التنويع، في حين أن ريع النفط يحبط التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع أنشطة البحث عن الريع.

	الاقتصادي. كما هدفت أيضًا إلى مقارنة تجربة التنويع في كندا والنرويج وماليزيا بتجربة دول مجلس التعاون الخليجي					تسمح تعزيز وضع حوكمة البلدان المصدرة للنفط لريوع النفط بالعمل كمصدر أساسي لتمويل العديد من القطاعات الأخرى وتعزيز التنويع الاقتصادي.
(Bahajji Said; Chahdi Ouazzani Aicha; 2021)	التقييم التجريبي لتأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في المغرب من سنة 1985 إلى 2019	درجة تنويع الصادرات المغربية حسب المنتوج (DIV)؛ درجة الانفتاح التجاري للبلد (OUV)؛ رأس المال (K)؛ العمالة (L)؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي تستثمره الهيئات العامة GFCF ؛ تحدد PA النسبة المئوية للسكان النشطين.	النمو الاقتصادي كمتغير تابع ممثلا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB).	المغرب الفترة 2019-1985	نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)	أظهرت نتائج الدراسة أنه وعلى مستوى كل متغير، يعتبر كل متغير في النموذج مهم؛ ومن المؤكد أنه من خلال تحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي وجدت الدراسة أن تنويع الصادرات له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. فزيادة تنويع الصادرات المغربية بنسبة 1% تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المغرب بنسبة 0,27%. كما أنه يمكن للمغرب الاستثمار في تنويع الصادرات من أجل مواصلة تحفيز نموه الاقتصادي في السنوات المقبلة.
(Abang, Samuel Oweh, Omang, Nkechi Stella; 2022)	دراسة تأثير السياسة النقدية على التنويع الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة الدراسة	عرض النقود (M2)؛ سعر الصرف الحقيقي (REER)؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF %) القوى العاملة (F)	مؤشر التنويع لهيرفندال هيرشمان (DIVX) لتحليله الشامل لجميع القطاعات في الاقتصاد	نيجيريا خلال الفترة من 1991 إلى 2021	منهج حدود الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، واختبار سببية جرانجر، وتقنية	أظهر اختبار السببية لجرانجر أن هناك علاقة سببية بين متغيرات سياسة الاقتصاد الكلي والتنويع الاقتصادي؛ أظهرت النتائج على المدى الطويل أن السياسات النقدية لها آثار كبيرة على التنويع الاقتصادي؛

					تحليل الانحدار لنموذج تصحيح الخطأ (ECM).	أظهرت النتائج أيضا أن زيادة عرض النقود يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار مما يساعد على توسيع وتنويع الاقتصاد؛ كما أظهرت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي له علاقة عكسية مع التنويع. وفي حين أن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يحفز النمو والتنويع، فقد أثبتت النتائج أن ارتفاع قيمة العملة سوف يؤدي أيضاً إلى تثبيط الصادرات والتنويع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على سلة ضيقة من المنتجات الأولية المخصصة للتصدير واستيراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات أثر سلباً أيضاً على التنويع.
(BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia; 2022)	دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي، والقيمة المضافة الصناعية، والقيمة المضافة الزراعية، والقيمة المضافة للخدمات، ومؤشر هيرفيندال–هيرشمان والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة.	القيمة المضافة الصناعية؛ القيمة المضافة الزراعية؛ القيمة المضافة للخدمات.	النمو الاقتصادي	كوريا الجنوبية الفترة 1990–2019	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)	هناك دليل على التكامل المشترك بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة؛ كشف التحليل على المدى القصير والطويل أن القطاع الصناعي عامل مهم يؤثر بشكل إيجابي على النمو في كوريا الجنوبية؛ تظهر نتيجة نموذج ARDL على المدى الطويل أن القيمة المضافة الصناعية على المدى الطويل تحفز الإنتاج الاقتصادي بشكل كبير في كوريا الجنوبية.

						نفس النتائج بالنسبة للقطاع الزراعي وقطاع الخدمات والتنويع ولكن ليس على نفس المستوى.
(Dahmani, Mounir; 2021)	تحليل العلاقة بين تنوع الصادرات –على مستويات تفصيلية سواء على مستوى الدولة وعلى مستوى الصادرات – والنمو الاقتصادي في تونس وتوجيه القرارات العامة في صياغة السياسات التجارية	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K)؛ مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI)؛ عدد المنتجات المصدرة (NPX)؛ الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي (DF)؛ متوسط العمر المتوقع منذ الولادة (بالسنوات) (EV).	الناتج المحلي الإجمالي (Y) معبرا عن النمو الاقتصادي	تونس الفترة 2017–1965	تحليل التكامل المشترك القائم على منهجية اختبار حدود الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)	الأداء العام للنموذج مرضٍ، حيث أن الاستثمار وتنويع الصادرات وزيادة المنتجات المصدرة ونوعية الحياة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير؛ للقروض المحلية تأثير سلبي يرجع سببه حسب الدراسة إلى الثورة التونسية التي أحدثت عدة اضطرابات مالية مما أثر على عرض القروض من قبل النظام المالي وإلى عدم نضج الأخير. تأثير تنويع الصادرات على المدى القصير كان أكثر محدودية وللنتائج آثار على السياسة الاقتصادية لواضعي السياسات الذين يسعون إلى تعزيز وتحسين تنويع الصادرات والاستقرار والنمو الاقتصادي لاقتصاداتهم

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما تم عرضه من دراسات سابقة باللغة الأجنبية والتي تحتوي على أحد متغيرات الدراسة

3. مقارنة ملخصات الدراسات السابقة التي احتوت على متغير واحد بالدراسة الحالية

من خلال ملخصات الدراسات السابقة والتي تضمنت أحد متغيري الدراسة في الجدولين أعلاه، حاولنا إجراء مقارنة مع الدراسة الحالية من عدة جوانب كالتالي:

- **من ناحية المتغير التابع** نجد أن دراسة كلا من (Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier; 2008)، و(Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier; 2008) استخدمت مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما تطابق مع الدراسة الحالية. أما دراسة كلا من (ناصر الدين قريبي، 2014)، (يسعد عبد الرحمن، 2014)، (صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، 2017)، (سداوي نورة، 2019)، (مروة الحسنين، 2021)، (شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون، 2022)، (Arip Mohammad Affendy and all; 2010)، (Anwesha Aditya, Rajat Acharyya; 2011)، (Dahmani, Mounir; 2021) فقد استخدمت مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. في حين استخدمت دراسة (فقير كمال، 2022)، ودراسة (Bahajji Said; Chahdi Ouazzani Aicha; 2021)، (BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia; 2022) نمو الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية تعبر عن النمو الاقتصادي.
- **من ناحية المتغيرات المستقلة** التي تعبر عن التنويع الاقتصادي استخدمت الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات أُستخدمت من طرف الدراسات السابقة كما يلي:

– أُستخدمت متغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات من طرف دراسة كلا من (فقير كمال؛ 2022)، (BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia; 2022)

– أُستخدم متغير الإيرادات الجبائية العادية من طرف دراسة كلا من (R. Abu Wadi, A)،

– أُستخدم متغير الصادرات من طرف دراسة كلا من (ناصر الدين قريبي؛ 2014)، (صاولي مراد، عبد الرحماني فارس؛ 2017)، (نوي نبيلة؛ 2017)، (بشير هادي عودة الطائي؛2021)، (شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون؛2022)، (Anwesha Aditya, Rajat Acharyya; 2011)،

– أُستخدم متغير القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل دراسة (العربي مليكة وآخرون؛ 2022)، ودراسة (Dahmani, Mounir; 2021).

- **من ناحية عينة الدراسة** تمثلت عينة الدراسة في الدراسة الحالية في الجزائر، وبذلك اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات (ناصر الدين قريبي؛ 2014)، (يسعد عبد الرحمن؛ 2014)، (صاولي مراد، عبد الرحماني فارس؛ 2017)، (نوي نبيلة؛ 2017)، دراسة (سداوي نورة؛ 2019)، (العربي مليكة وآخرون؛ 2022) واختلفت مع باقي الدراسات.

- **من ناحية فترة الدراسة** انفردت الدراسة الحالية بدراسة العينة خلال الفترة من 1987 إلى 2020.
- **من ناحية المنهجية القياسية** استخدمت الدراسة الحالية منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وهو ما تم استخدامه من طرف دراسة كلا من (صاولي مراد، عبد الرحماني فارس؛ 2017)، (العربي مليكة وآخرون؛ 2022)، (شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون؛2022)، (Abang, Samuel Oweh, Omang, Nkechi Stella; 2022)، و (BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia; 2022)، و (Dahmani, Mounir; 2021). واختلفت مع باقي الدراسات الأخرى.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة التي احتوت على متغيري الدراسة

سنحاول في هذا المطلب مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية والتي احتوت على متغيري الدراسة معا، سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وستتم عملية المقارنة باستخدام مجموعة من المعايير كما في الجدول التالي:

1. ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت على متغيري الدراسة معا

جدول رقم (02-03): ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي احتوت على متغيري الدراسة معا

الدراسة	الهدف	المتغيرات		عينة وفترة الدراسة	طريقة معالجة الدراسة	أهم النتائج
		المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة			
(ممدوح عوض الخطيب، 2011)	إيجاد أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال فترة الدراسة	- نمو كل من: - مخزون رأس المال؛ - قوة العمل؛ - سعر برميل النفط؛ - درجة التنويع الاقتصادي.	النمو في القطاع غير النفطي	المملكة العربية السعودية الفترة 1970-2008	تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية	- الأثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة، وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي. وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي، فإن بعض المؤشرات الإحصائية مازالت تعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الحكومية الفعلية، وارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية.
(محمد داودي؛ 2016)	معالجة إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثيره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر،	- الانتاجية pro (حيث الانتاجية = rgdp الحقيقي ÷ Lعدد العمال في الاقتصاد)؛ - مخزون رأس المال ks؛	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي gdp	الجزائر الفترة 1970-2013	نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR	- هيمنة قطاع المحروقات على زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أبرزت الدور الكبير الذي يلعبه سعر برميل البترول في التأثير على ذلك،

		– سعر البرميل من البترول oil؛ – صادرات الجزائر من المحروقات Xoil؛ – صادرات الجزائر خارج المحروقات X.			اختبار السببية لقرانجر	– بينت النتائج مدى محدودية الصادرات خارج المحروقات في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الأمر الذي أكد مدى مراهنة الجزائر في مداخيلها على قطاع المحروقات من جهة والنقص الكبير في درجة التنويع الاقتصادي من جهة أخرى.
قريجيج بن علي، 2017	إبراز أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي	– القيمة المضافة لقطاع الزراعة؛ – القيمة المضافة لقطاع الصناعة؛ – القيمة المضافة لقطاع الخدمات؛ – الصادرات؛ – الواردات.	الناتج المحلي الإجمالي	الجزائر الفترة: 1980–2014	معادلة الانحدار الخطي واختبار Johanson،	– ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة مرجعة السبب للتركيز على الاقتصاد الريعي؛ – وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل وذلك أن تنويع المتغيرات المستقلة يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 40% للقطاعات المعنية بالتنويع.
(بن با جلول، 2019)	إيجاد سبل تحقيق نمو اقتصادي لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات)، مع إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في التأثر	– مؤشر هيرشمان هيرفندال HH؛ – الناتج الداخلي الخام PNB؛ – نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام PR؛ – نسبة الصادرات غير النفطية من الواردات EXPO.	نصيب الفرد من الدخل القومي GDP	الجزائر، الإمارات والسعودية الفترة 1996–2016	استخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس درجة التنويع القطاعي.	– وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية بين القطاعات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

	على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة				ونموذج قياسي لقياس أثر التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي	– توصلت الدراسة إلى أن الإمارات التي اعتمدت تلك الاستراتيجية على نحو متقدم عن باقي البلدان الاخرى قد شهدت تحسنا في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تم فيه التقليل من الاعتماد على النفط في الموازنة العامة إلى مستويات دنيا. وهو ما يجعل التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية مسألة ذات أولوية بهدف تحسين مستويات النمو الاقتصادي.
(شبورو سليم، 2021)	الوقوف على واقع اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات، وكذا التعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع خيار التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي	– القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى GDP (VAGR)؛ – القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى GDP (VIND)؛ – القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى GDP (VADE)؛ – رأس المال البشري ممثلا بحجم الاستثمار في التكوين والتعليم (HC)؛	الناتج الداخلي الخام (GDP) الذي يعبر عن النمو الاقتصادي	الجزائر الفترة 1990– 2018	نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR اختبار Granger للسببية	– لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في حين تبقى مساهمة القطاعات الأخرى محتشمة، واتضح من خلال اختبار Granger للسببية أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة VIND لها علاقة سببية أحادية الاتجاه مع الناتج الداخلي الخام GDP وأن المتغيرات رأس المال البشري HC والاقتصاد الرقمي INT والمقاولاتية PME والقيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي

	على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 2018 محاولة بذلك إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي توثر في النمو الاقتصادي في الجزائر	– المقاولاتية معبرا عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)؛ – الاقتصاد الرقمي معبر عنه بعدد مستخدمي الانترنيت (IN).				المباشر VADE والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة VAGR ليس لهم علاقة سببية مع الناتج الداخلي الخام GDP في كلا الاتجاهين؛ – بالنسبة لتفسير نتائج VAR ففيما يخص تحليل مكونات التباين بينت الدراسة أن رأس المال البشري له تأثير أكبر في الناتج الداخلي الخام من المتغيرات الأخرى. وكشف اختبار دوال الاستجابة لردة الفعل أن هناك تأثير إيجابي ومفسر إحصائيا للقيمة المضافة لقطاع الصناعة VIND على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهذا موافق للنظرية الاقتصادية والتي تنص على أن قطاع الصناعة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي فهو يساهم في زيادة كفاءة الأفراد ومنه زيادة الكفاءة الإنتاجية، أما باقي المتغيرات فلها تأثير إيجابي ولكنه غير مفسر إحصائيا
(مقران محمد،	تحليل العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي، الحوكمة والنمو	– مؤشر التنويع الاقتصادي معبرا عنه بمؤشر مركب للتنويع الاقتصادي؛	النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج	الجزائر الفترة	نموذج تصحيح الخطأ	– التنويع الاقتصادي والحوكمة يفسران التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنسبة

جناس مصطفى، (2021	الاقتصادي في الجزائر من خلال اختبار التكامل المشترك بين متغيرات	– مؤشر الحوكمة المركب.	المحلي الإجمالي مقاسا بالدولار الأمريكي gdpc	1984– 2015	المتعدد (VECM). اختبار السببية في المدى القصير لـ Granger اختبار السببية على المدى الطويل toda yamamoto.	57.88%، وأنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل ما بين متغيرات الدراسة؛ – تؤثر الحوكمة ايجابا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل أما التنويع الاقتصادي فأثره سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير ليصبح إيجابيا في المدى الطويل؛ – أشارت اختبارات السببية إلى أن النمو الاقتصادي يسبب الحوكمة، وأن التنويع الاقتصادي والحوكمة يسببان معا النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مع توافق كلي لنتائج السببية لكل من اختبارات Granger وtoda yamamoto.
(سايح حمزة وآخرون؛ 2021)	التعرف على المفاهيم الأساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى اختبار أثرها على معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال	– التنويع الاقتصادي معبرا عنه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لكل من: – القيمة المضافة لقطاع الزراعة (AGR)، – القيمة المضافة لقطاع الصناعة (IND)،	النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو إجمالي الناتج المحلي GDPG (% سنويًا)	المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر الفترة	نماذج بيانات بانل	– وجود علاقة موجبة معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.186 وحدة.

	إفريقيا محل الدراسة خلال فترة الدراسة	– القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SRV).		2019-2000		– وجود علاقة معنوية موجبة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.0951 وحدة. – هناك علاقة موجبة معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بـ 0.0794 وحدة.
(بلقاسم بن علال وآخرون 2021)	إبراز واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، خلال فترة الدراسة	– المتغيرات المستقلة (كنسبة مئوية من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي) – قطاع الزراعة AGR؛ – قطاع الصناعة IND؛ – قطاع الخدمات SER؛ – الصادرات EXR؛ – الواردات IMP.	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	تونس، الجزائر، المغرب الفترة 1990-2018	مجموعة من الاختبارات القياسية لبيانات البانل	– تعاني الدول محل الدراسة من ضعف التنوع الاقتصادي؛ – كما بينت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود دلالة إحصائية لأثر القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المحركة لاقتصاديات هذه الدول على النمو الاقتصادي. وعليه، وجب على صناع القرار في هذه الدول التوجه أكثر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، والتي أصبحت ضرورة ملحة

						للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي لهذه الدول.
(نوي نبيلة، 2022)	بيان أثر التنويع على الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لأثر التنويع على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال فترة الدراسة.	– مؤشر هيرفندال هيرشمان كمؤشر للتنويع الاقتصادي لكل من: – تنويع الصادرات الحكومية (Hexp)؛ – تنويع الإيرادات الحكومية (Hrev)؛ – تراكم رأس المال الثابت (Hcf)؛ – العمالة (Hlab).	الاستقرار الاقتصادي المعبر عنه بمعدل التذبذب في النمو الاقتصادي $(SGDP)$	النرويج الفترة 2003– 2020	طريقة المربعات الصغرى واختباراتها أسلوب الانحدار الخطي المتعدد	– الأثر الايجابي للتنويع على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال فترة الدراسة، كما خلصت الدراسة إلى أن السلطات النرويجية نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط اقتصادها بالنفط.
(هاني محمد الدمرداش، 2023)	دراسة واختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتطبيق على بيانات الاقتصاد المصري في الفترة الممتدة من عام 1994 إلى 2021	– التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من GDP كمؤشر لرأس المال؛ – مؤشر التنمية البشرية كمؤشر لرأس المال البشري؛ – نسبة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا من اجمالي الصادرات السلعية كمؤشر للتكنولوجيا؛ – مؤشر هيرفندال– هيرشمان (HHD) للتنويع، معبر عن التنوع الاقتصادي.	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معبرا عن النمو الاقتصادي	مصر الفترة 1994– 2021	نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة غير الخطي NARDL على دالة انتاج مشتقة من نموذج سولو Solow	– أكدت نتائج اختبار عدم التماثل Asymmetry Test وجود علاقة غير متماثلة أو غير خطية طويلة الأجل أو تكامل مشترك Cointegration بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر، حيث إن الصدمات الموجبة في مؤشر HHI أي انخفاض التنويع الاقتصادي لها تأثير سلبي على النمو في حين أن الصدمات السالبة، أي زيادة التنويع الاقتصادي، يكون تأثيرها على النمو ايجابياً.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما تم عرضه من دراسات سابقة باللغة العربية والتي تحتوي على متغيري الدراسة معا.

2. ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت على متغيري الدراسة معا

جدول رقم (02-04): ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي احتوت على متغيري الدراسة معا

الدراسة	الهدف	المتغيرات		عينة وفترة الدراسة	طريقة معالجة الدراسة	أهم النتائج
		المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة			
(R. Abu Wadi, A. Bashayreh, 2018)	تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في البحرين للفترة (1980-2014)	- النموذج الأول: - الصادرات؛ - الواردات؛ - الإيرادات الحكومية؛ - تكوين رأس المال الثابت. - النموذج الثاني: - إقراض البنوك التجارية للزراعة؛ - الإنفاق الحكومي على الزراعة؛ - قدرة قطاع التصنيع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)،	البحرين الفترة 1980-2014	نموذج سولو مؤشر Herfindahl-Hirschman	- هناك تأثير إيجابي للعمل ورأس المال وإنتاج النفط على النمو الاقتصادي في البحرين، - هناك علاقة سلبية بين مؤشر Herfindahl (التنويع الاقتصادي) والنمو الاقتصادي والتي تتوافق، أي حقق التنويع الاقتصادي نتائج ضعيفة في البحرين بسبب النطاق الواسع للسلع المدعومة إلى جانب المنح المقدمة للأفراد البحرينيين والتي لا تتعلق بإنتاجيتهم أو كفاءتهم. فأظهر التأثير الإيجابي للتنويع على النمو الاقتصادي في البحرين. ولم تتوصل الدراسة لوجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر Herfindahl ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi; 2019)	البحث عن دور قطاع الزراعة والتصنيع كأداة للتنويع الاقتصادي في نيجيريا، مع التركيز على كيفية زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة وتحديثه لكي يحسن النمو الاقتصادي لنيجيريا	– الصادرات غير النفطية؛ – سعر الصرف؛ – الإنفاق الحكومي؛ – سعر الفائدة.	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نيجيريا الفترة 1981–2016	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	– الصادرات غير النفطية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي لنيجيريا في كل من المدى القصير والطويل، حيث أن زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 1 % ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 3 %، – كما كشفت نتيجة المدى الطويل للنموذج الثاني، أن إقراض البنوك التجارية للزراعة والإنفاق الحكومي على الزراعة لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
(Valentine Joseph Owan And all; 2020)	التحقق في تأثير تنويع الاقتصاد على النمو الاقتصادي في نيجيريا.	– الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمؤشر لتنويع الناتج المحلي الإجمالي؛ – التصدير غير النفطي كمؤشر لتنويع الصادرات؛ – الاستثمار؛ – سعر الصرف.	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي	نيجيريا الفترة 1981–2016	المربعات الصغرى العادية (OLS)	– الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أثر بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي؛ – كان لسعر الصرف علاقة عكسية ولكن مهمة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة التي تغطيها الدراسة؛ – أثرت الصادرات غير النفطية والاستثمار بشكل إيجابي ولكن بشكل ضئيل على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

(Pierre ClaverKouakou, Felix Fofana N'Zué; 2020)	بحث تجريبي في العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في كوت ديفوار خلال فترة الدراسة.	– إجمالي تكوين رأس المال الثابت المستخدم كبديل للاستثمار $(GFCFt)$ كنسبة مئوية من GDP؛ – معدل مشاركة السكان في سن العمل $(Empt)$ حيث استخدم كبديل لمتغير العمل؛ – مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (DIVEXP.t) (HHI) المستخدم لقياس تنويع الصادرات.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $(GDPh\ t)$	كوت ديفوار الفترة 1995–2018	نموذج ARDL لتصحيح الأخطاء	– هناك تأثيرا طويل المدى بين المتغيرات، كما وجدت علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى القصير. في حين كانت العلاقة في المدى الطويل سلبية. فخلصت الدراسة إلى أن التخصص سيكون مفيدا للأداء الاقتصادي للبلاد. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار على المدى الطويل سيؤثر بشكل إيجابي على النمو في حين أن معدل مشاركة العمالة سيكون له تأثير سلبي على النمو.
(E, Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva ; 2021)	تقييم ودراسة خصائص تنويع اقتصاد دولة أذربيجان، وتحليل اعتماد التنمية الاقتصادية للبلاد على درجة تنوع اقتصادها وصادراتها، وتقييم مستوى التنويع الاقتصادي لهذا البلد.	– فعالية الإدارة العامة (Ge)؛ – فعالية الحكومة (R)؛ – سعر صرف الدولار (U)؛ – الاستثمارات المحلية والأجنبية بمليون مانات (Ii) و(Ie)؛ – مستوى التشغيل (L)؛ – تجارة التجزئة بآلاف مانات (T)؛ – صافي الضرائب بآلاف مانات (Tx)؛	الناتج المحلي الإجمالي	جمهورية أذربيجان الفترة 1990–2019	انحدار بواسون، Poisson regression دالة النمذجة الخطية المعممة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI)	– هناك حاجة إلى تنويع أعمق للاقتصاد، نظرا لتأثر الاقتصاد الأذربيجاني بشدة بمتغيرات كأسعار النفط وسعر الصرف، والتي يكون لها تأثير شامل على الناتج المحلي الإجمالي؛ – مجموعة المؤشرات الثانية (الثانوية) والتي أثرت أيضًا على التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي لكن تأثيرها كان ضئيل، وهي التصدير، الاستثمار الأجنبي، كفاءة الإدارة العامة وغيرها، ولتحقيق التنويع الاقتصادي الفعال، من الضروري تطوير الصناعات

		– مستوى الصادرات الذي يعني الانفتاح على التجارة الخارجية (Ex)				التحويلية، وتوسيع إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المالية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي في القطاع غير النفطي.
(Augusto Umba Manuel MARIA; 2022)	تحليل مسألة التنويع الاقتصادي كأداة للانتعاش الاقتصادي في أنغولا، وتسعى إلى إظهار مدى أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي بالنسبة للانتعاش الاقتصادي لبلد نامي يعاني من أزمات اقتصادية	– التنويع الاقتصادي	الانتعاش الاقتصادي	دراسة نظرية تحليلية لدولة أنغولا للفترة 2009–2019		– خلصت الدراسة إلى أن اقتصاد أنغولا يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط. وللحد من الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، ينصح باعتماد سياسات استراتيجية موجهة نحو تنويع الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تنويع موارد خلق الثروة الوطنية.
(Bitat Selma; Djellit Tahar; 2022)	دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج بيانات البانل على ستة دول عربية نفطية وغير نفطية خلال فترة الدراسة.	– القيمة المضافة في القطاع الزراعي (% من GDP) (AGR)؛ – القيمة المضافة في القطاع الصناعي (% من GDP) (IND)؛ – القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من GDP) (SRV)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا) كمتغير تابع (GDP)	الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس	نماذج البانل	– أكدت نتائج الدراسة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب لاختبار هذا التأثير، وأظهرت نتائجه وجود تأثير إيجابي بين التنويع الاقتصادي ومتغيرات النمو وأن التأثير النسبي لقطاع الخدمات أكبر من تأثير الصناعة والزراعة، في حين أظهرت نتائج التكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج، وأوصت الدراسة أنه

						لنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في هذه الدول العربية لا بد من الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة في مختلف القطاعات لتنويع قاعدتها الإنتاجية والاهتمام بالقطاع الخاص وفتح المجال أمام جذب الاستثمار الأجنبي من مختلف الجنسيات الأجنبية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما تم عرضه من دراسات سابقة باللغة الأجنبية والتي تحتوي على متغيري الدراسة معا.

3. مقارنة الدراسات السابقة التي احتوت على متغيري الدراسة معا بالدراسة الحالية

من خلال ملخصات الدراسات السابقة والتي تضمنت متغيري الدراسة في الجدولين أعلاه، نستطيع مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، وذلك وفق الخطوات التالية:

- **من ناحية المتغير التابع** والذي عبرت عنه الدراسة الحالية بالنمو الاقتصادي، نجد:

- استخدمت دراستي (بن با جلول، 2019)، و (Pierre ClaverKouakou, Felix Fofana N'Zué; 2020) نصيب الفرد من الدخل القومي GDP، وهو ما أخذت به الدراسة الحالية.
- استخدمت الدراسات (محمد داودي؛ 2016)، (قريجيج بن علي، 2017)، (شبورو سليم، 2021)، (مقران محمد، جناس مصطفى، 2021)، (بلقاسم بن علال وآخرون 2021)، (R. Abu Wadi, A. Bashayreh, 2018)، (Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi; 2019)، (E, Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva; 2021)، متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP للتعبير عن النمو الاقتصادي.
- استخدمت دراسة كلا من (سايح حمزة وآخرون؛ 2021)، (هاني محمد على الدمرداش، 2023)، (Valentine Joseph Owan And all; 2020)، (Bitat Selma; Djellit Tahar; 2022)، معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDPG (% سنويًا)،
- استخدمت دراسة (نوي نبيلة، 2022) متغير الاستقرار الاقتصادي المعبر عنه بمعدل التذبذب في النمو الاقتصادي $(SGDP)$.
- استخدمت دراسة (Augusto Umba Manuel MARIA; 2022)، متغير الانتعاش الاقتصادي للتعبير عن النمو الاقتصادي.

- **من ناحية المتغيرات المستقلة** المعبر عنها بالتنويع الاقتصادي استخدمت الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات أُستخدمت من طرف الدراسات السابقة كما يلي:

- أُستخدمت المتغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات من طرف الدراسات (قريجيج بن علي 2017)، (شبورو سليم، 2021)، سايح حمزة وآخرون؛ 2021)، (بلقاسم بن علال وآخرون 2021)، (Bitat Selma; Djellit Tahar; 2022)،
- أُستخدم متغير الإيرادات الجبائية العادية من طرف دراسة كلا من (R. Abu Wadi, A. Bashayreh, 2018)، و (E, Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva; 2021)،
- أُستخدم متغير الصادرات من طرف دراسة كلا من (بلقاسم بن علال وآخرون 2021)، و (R. Abu Wadi, A. Bashayreh, 2018)، و (Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi;

(E, Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva; ،(Valentine Joseph Owan And all; 2020) ،2019)
،2021)

– انفردت الدراسة الحالية باستخدام متغير القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

- **من ناحية عينة الدراسة** فقد اعتمدت الدراسة الحالية على دولة الجزائر شأنها في ذلك شأن دراسة كلا من: (محمد داودي؛ 2016) (قريجيج بن علي، 2017) (شبورو سليم، 2021) (مقران محمد، جناس مصطفى، 2021)، واختلفت الدراسة الحالية مع باقي الدراسات الأخرى.

من ناحية فترة الدراسة اعتمدت فيها الدراسة الحالية على الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى غاية سنة 2020، حيث انفردت الدراسة الحالية باعتماد هذه الفترة.

- **من ناحية المنهجية القياسية** استخدمت الدراسة الحالية منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وهو ما تم استخدامه من طرف دراستي كلا من (Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi; 2019)، (Pierre ClaverKouakou, Felix Fofana N'Zué; 2020)، واختلفت مع باقي الدراسات الأخرى.

- **من جانب نتائج الدراسة** في هذه الجزئية سنقوم بمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع مختلف الدراسات السابقة، وذلك كالتالي:

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج أغلب الدراسات السابقة من ناحية التأثير الإيجابي للتنويع الاقتصادي عموما على النمو الاقتصادي، حيث أكدت دراسة (قريجيج بن علي، 2017) على أن تنويع المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الصادرات) يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، لكنها رصدت ضعف النشاط الاقتصادي بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وتوصلت دراسة (بن با جلول، 2019)، إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، مؤكدة على أن الاهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية يؤدي قطعا إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي ما يحسن من معدل النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة استخدمت متغيرات مغايرة للدراسة الحالية تمثلت في مؤشر هيرشمان هيرفندال HH، الناتج الداخلي الخام PNB، نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام PR، نسبة الصادرات غير النفطية من الواردات EXPO. وتوصلت دراسة (سايح حمزة وآخرون؛ 2021) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين القيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات من جهة ونمو إجمالي الناتج المحلي من جهة أخرى بنسب متفاوتة. أما دراسة (بلقاسم بن علال وآخرون 2021) فأكدت أن دول عينة الدراسة تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي، واتفقت مع الدراسة الحالية في مجموعة من المتغيرات المستقلة كالقيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والصادرات، لكنها اختلفت

مع الدراسة الحالية في نتائج الدراسة القياسية التي توصلت إلى عدم وجود أي دلالة إحصائية لأثر القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المحركة لاقتصاديات هذه الدول على النمو الاقتصادي. وخلصت دراسة (نوي نبيلة، 2022) إلى دولة النرويج نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط اقتصادها بالنفط، الأمر الذي اختلف مع الدراسة الحالية التي أقرت تبعية الاقتصاد الجزائري للموارد النفطية. وتوصلت دراسة (هاني محمد على الدمرداش، 2023) إلى وجود علاقة غير خطية بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر، وكان للصدمات الموجبة في مؤشر HHI (انخفاض التنويع الاقتصادي) تأثير سلبي على النمو، في حين كان للصدمات السالبة (زيادة التنويع الاقتصادي) تأثيرا ايجابياً على النمو الاقتصادي. وأكدت دراسة (R. Abu Wadi, A. Bashayreh, 2018) عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر Herfindahl للتنويع ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين مرجعة ذلك إلى النطاق الواسع للسلع المدعومة إلى جانب المنح المقدمة للأفراد البحرينيين والتي لا تتعلق بإنتاجيتهم أو كفاءتهم عكس الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة إحصائية موجبة بين متغيرات التنويع الاقتصادي (ما عدا متغيرة الإيرادات الجبائية العادية) والنمو الاقتصادي. وبينت دراسة كلا من (Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi; 2019) و (Valentine Joseph Owan And all; 2020) أن الصادرات غير النفطية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي النيجيري في الأجلين القصير والطويل وهو ما تطابق مع نتائج الدراسة الحالية. وأكدت دراسة (Pierre ClaverKouakou, Felix Fofana N'Zué; 2020) وجود تأثيرا سلبي طويل المدى بين التنويع والنمو الاقتصادي وهو ما يتنافى مع نتائج الدراسة الحالية، في حين كان التأثير إيجابيا في المدى القصير وهو ما تطابق مع نتائج الدراسة الحالية. وأكدت نتائج دراسة (Bitat Selma; Djellit Tahar; 2022) وجود تأثير إيجابي بين التنويع الاقتصادي ومتغيرات النمو وأن التأثير النسبي لقطاع الخدمات أكبر من تأثير الصناعة والزراعة، وأظهرت نتائج التكامل المشترك عدم وجود أي علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات في النموذج. واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (ممدوح عوض الخطيب، 2011) التي أثبتت الأثر السلبي للتنويع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة السعودية، وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي. أما من ناحية دراسة علاقة السببية، نجد أن دراسة (شبورو سليم، 2021) أقرت بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة مع الناتج المحلي الإجمالي GDP، وعدم وجود أي علاقة سببية لباقي المتغيرات الأخرى مع النمو الاقتصادي، في حين أثبتت دراسة (مقران محمد، جناس مصطفى، 2021) أن التنويع الاقتصادي يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي الخطوة التالية سنقوم وبشيء من التفصيل بمقارنة كل متغير مستقل على حدى بالمتغير التابع في الأجلين القصير والطويل، وذلك بمقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة، وكذا مقارنتها بدراسات تجريبية أخرى تناولت أحد متغيرات الدراسة، وذلك كما يلي:

✓ **في الأجل القصير** في هذه الخطوة سنقارن نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة والتجريبية في الأجل القصير، والتي سنتناولها حسب كل متغير كالتالي:

⇦ **تحليل تأثير القيمة المضافة لقطاع الفلاحة على النمو الاقتصادي:**

تقدم الدراسات التجريبية نتائج مختلطة، مما يعكس مدى تعقيد العلاقة بين القيمة المضافة الفلاحية والنمو الاقتصادي. حيث يُشير (Johnston., Mellor, 1961) أن تأثير القيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي يختلف باختلاف مرحلة التنمية التي يمر بها البلد، حيث أنها في المراحل المبكرة، تلعب دورًا حاسمًا[1]، وبحسب (Byerlee et al., 2009) فإن دور الزراعة في التنمية يعد محوريًا خلال المراحل الأولية[2]. ويرى (Kuznets. s, 1971) أن هذه الأهمية تنخفض مزاياها النسبية في مراحل متقدمة، يحدث من خلال ما يُعرف بنموذج التحول الهيكلي[3]. ويُبيّن (Johnston., Mellor, 1961) أنه في المراحل الأولى من التنمية، تلعب الزراعة دورًا حاسمًا في النمو الاقتصادي من خلال توفير الغذاء وفرص العمل والفائض للاستثمار الصناعي. كما يُؤكّد (Timmer, 1988) على الدور المتغير للزراعة مع تطور مسارات النمو في الاقتصادات، مشيرًا إلى أن أهمية القطاع الزراعي النسبية تنخفض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي[4].

وتتوافق النتائج المتوصل إليها في هذه الأطروحة مع نتائج مجموعة من الدراسات التجريبية من ذلك ما توصل إليه (Sebki., 2023) حيث يُشير أن للقيمة المضافة الزراعية تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[5]. أما (Zaman et al., 2021) فقد استخلص أن الزيادة بنسبة 1% في القيمة المضافة الزراعية الحقيقية تُؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 0.35%.[6] أما (Sharmiladevi ., 2023) فقد توصل أن للقيمة المضافة الزراعية علاقة ذات دلالة إحصائية مع النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الهند على المدى القصير والطويل[7]. ويُفصّل (Meyer., 2019) في مداخل تأثير القطاع الزراعي حيث يُشير أن القطاع الزراعي يتمتع بالقدرة على مساعدة الاقتصاد المتعثر على تحقيق معدلات نمو أعلى وتوفير فرص العمل لعدد

[1] Johnston, B. B. F. & Mellor. J. W, **The role of agriculture in economic development**, *The American Economic Review, 51*(4), (1961), 566-593.

[2] Byerlee. D, De Janvry. A & Sadoulet. E, **Agriculture for development: Toward a new paradigm**. Annual Review of Resource Economics, V 01, (2009), 15-31.

[3] Kuznets, S. "**Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure**". Harvard University Press; (1971).

[4] Timmer. C. P, **The agricultural transformation**. In H. Chenery & T. N. Srinivasan (Eds.), Handbook of Development Economics (Vol. 1, pp. 275-331), (1988). Elsevier.

[5] Sebki. W, **Impact of Agricultural Sector on Economic Growth in MENA Countries: Evidence from Panel FMOLS and DOLS Estimators**. *Studies of Applied Economics*, Vol 41, N° 01, (2023).

[6] Zaman. S, Ishaq. M, & Niazi. M, **Contribution of Agriculture Sector in Economic Growth of Pakistan: An Empirical Analysis**, Journal of Applied Economics and Business Studies, 5(2), PP:103-120

[7] Sharmiladevi. J, **Impact study of agricultural value added on foreign direct investment, economic development, trade openness for India following ARDL approach**, Cogent Economics & Finance, 11, PP: 01-20, (2023).

أكبر من الناس، وخاصة العمال ذوي المهارات المنخفضة[1]. كما يُشير (Boussedra, & Saoudi, 2019) إلى أن القطاع الزراعي في الجزائر يلعب دورا بارزا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة[2]. وأكد (Hadouga, 2023) أن الإصلاحات الزراعية تؤثر بشكل إيجابي على تطوير الزراعة في الجزائر، مما يساهم في زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي[3].

⇦ **تحليل تأثير القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات على النمو الاقتصادي:**

حسب دراسة (Hamilton, J. D, 1983)، للصدمات الخارجية كارتفاع أسعار النفط أو ما يحدث من أزمات مالية عالمية يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج الصناعي أو إلى الانخفاض في الطلب على الصادرات الصناعية. ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى القصير[4]. وحسب (Bernanke, B. S., & Blinder, A. S. 1992) قد تؤدي السياسات النقدية كرفع أسعار الفائدة إلى تقليل الاستثمار خاصة في قطاع الصناعة مرد ذلك يعود إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض. كما أن السياسات المالية التقشفية تؤدي أيضًا إلى انكماش الطلب على المنتجات الصناعية. كل هذا سيؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى القصير[5]. وناقشت ورقة بحثية لكل من (Sachs, J.D., & Warner, A.M. 1995)[6] العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية (وخاصة النفط) والنمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث زعمت أن البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تميل نمو قطاعاتها غير المرتبطة بالموارد إلى البطء، والركود. وكباقي القطاعات غير الاستخراجية يتأثر القطاع الصناعي، على وجه الخصوص، بسبب الحوافز المشوهة، وغير الحقيقية، ونقص الاستثمار في الصناعات الإنتاجية التحويلية الأخرى.

⇦ **تحليل تأثير القيمة المضافة لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي:**

تتوافق النتائج المتوصل إليها في الأطروحة ما تم توصلت إليه الدراسات التجريبية السابقة. حيث توصل الباحثان (Ekanayake and Long, 2012)[7] في دراستهما حول العلاقة بين عائدات قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي في 140 دولة نامية في الأجل القصير للفترة من 1995 إلى 2009، إلى أن التوسع في قطاع الخدمات، خاصة في مجال السياحة والخدمات المالية، له الأثر الإيجابي

[1] Meyer. D, **AN ASSESSMENT OF THE IMPORTANCE OF THE AGRICULTURAL SECTOR ON ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT IN SOUTH AFRICA**, *Proceedings of the 52nd International Academic Conference, Barcelona*, PP: 240-255 (2019).

[2] Boussedra, F, & Saoudi. A, **Reflection of the agricultural sector on economic growth and employment rates In Algeria for the period (2001-2018)**. *Milev Journal of Research and Studies*, VoL 5, N° 2, PP: 360-381, (2019).

[3] Hadouga. H, **Leadership in Agriculture: Artificial Intelligence for Modelling and Forecasting Growth in the Industry**, *Business Ethics and Leadership*, 7(3), PP: 13-19, (2023).

[4] Hamilton. J. D, **"Oil and the Macroeconomy since World War II",** Journal of Political Economy 91(2), PP:228-48, (1983).

[5] Bernanke, B. S., & Blinder, A. S. **"The Federal Funds Rate and the Channels of Monetary Transmission."** The American Economic Review Vol. 82, No. 4 (Sep., 1992), pp. 901-921 .

[6] Sachs, J.D., & Warner, A.M. "**Natural Resource Abundance and Economic Growth**." NBER Working Paper Series, Paper No. 5398. (1995)

[7] Ekanayake, E. M., & Long, A. E. "**Tourism Development and Economic Growth in Developing Countries**." *The International Journal of Business and Finance Research*, 6(1), (2012). 51-63.

على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ويجب على حكومات البلدان النامية التركيز على السياسات الاقتصادية لتعزيز قطاع السياحة كمصدر محتمل للنمو الاقتصادي. وبحثت دراسة كلا من (Mattoo. A, Rathindran. R, and Subramanian. A, 2006)[1] في الآثار الإيجابية لتحرير قطاع الخدمات خاصة الخدمات المالية وقطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول. ووجد الباحثون أن زيادة الانفتاح في قطاع الخدمات أدى إلى تحسين النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك من خلال زيادة الكفاءة والتنوع في تقديم الخدمات. وفي تحليل لدراسة (Ghani. E and Kharas. H, 2010)[2] حول الاقتصادات الناشئة كالهند وغيرها من بلدان جنوب آسيا، توصل الباحثون أن قطاع الخدمات يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، والحد من الفقر في الأجل القصير، حيث أن نمو الخدمات في مجال اقتصاد المعرفة، والتقنية قد دعم القطاعات الأخرى في تحفيز النمو الاقتصادي.

⇦ **تحليل تأثير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي:**

تظهر عديد الدراسات التجريبية عبر الدول عن وجود علاقة إيجابية ثابتة بين الائتمان المحلي للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، ومن ذلك ما أكدته دراسة (Magaji & Musa, 2023) أن للائتمان المصرفي التجاري تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل والقصير، مما يعزز النمو الاقتصادي[3]. وتشير دراسة (Kharel et al,. 2024) إلى أن ائتمان القطاع الخاص يلعب دورا حاسما في تحفيز النمو الاقتصادي[4]. أما ما تعلق النتائج التي عُنيت بفحص العلاقة في حالة الجزائر، فقد تباينت نتائجها، تكشف نتائج دراسة (FAHSI,CHIBI, 2019) أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر لا تختلف بشكل كبير عما لوحظ بشكل عام في الاقتصادات المعتمدة على النفط. وتبين أن العلاقة بين التمويل والنمو في الجزائر إيجابية إلى حد كبير، وتشير هذه النتائج إلى الحاجة الماسة للإصلاحات المالية في الجزائر من أجل تحسين كفاءة القطاع المالي وتحفيزه[5]. كما أظهرت نتائج دراسة (Haguiga, M. and Amani, 2019) تأثيرا إيجابيا على تطور القطاع المالي في تحفيز النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة. هذا التأثير ينعكس كذلك على القطاع المصرفي من خلال حجم الأصول ونسبة الائتمان، والتسهيلات الممنوحة للقطاع

[1] Mattoo, A., Rathindran, R., & Subramanian, A. "**Measuring Services Trade Liberalization and Its Impact on Economic Growth: An Illustration.**" *Journal of Economic Integration*, 21(1), (2006). 64-98.
[2] Ghani, E., & Kharas, H. "**The Service Revolution**." *Economic Premise*, No. 14, The World Bank. (2010).
[3] Magaji, S. and Ibrahim, Op.Cit.
[4] Kharel, K. R., Poudel, O., Upadhyaya, Y. M., & Nepal, P. **Effect of Private Sector Credit on Economic Growth in Nepal**. Financial Markets, Institutions and Risks, 8(1), (2024), PP: 142-157.
[5] FAHSI, Zineb; CHIBI, Abderrahim. **FINANCIAL SECTOR DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: AN ARDL ANALYSIS 1980-2017**, Roa Iktissadia Review, Vol 9, N° 1, (2019), PP: 53-64.

الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو الاقتصادي، مما يعكس دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص ويدعم فرضية وجود أثر للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر[1].

⇦ **تحليل حجم الصادرات على النمو الاقتصادي**

وتتوافق النتائج المتوصل إليها في الأطروحة ما تم توصلت إليه الدراسات التجريبية السابقة، حيث أن الصادرات مفيدة للنمو الاقتصادي، حيث خلصت جميع الأعمال التجريبية تقريبًا إلى أنها تساهم في النمو الاقتصادي من خلال آليات مختلفة. حيث يُؤكّد (Balassa.B, 1978)[2] أن البلدان التي تتمتع بأنظمة تجارية متحررة حققت معدل نمو للناتج القومي الإجمالي أعلى من غيرها حتى بعد أخذ الاختلافات في أداء الصادرات في الاعتبار. يُشير (Ram.R, 1985)[3] للصادرات علاقة إيجابية بمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، خاصة بالنسبة للبلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 300 دولار أو أكثر في عام 1972. وبحسب (Ram.R, 1985) ويحفز ارتفاع الصادرات زيادة في النمو الاقتصادي الإجمالي، لأنه يوفر الموارد اللازمة لزيادة الواردات ويشجع التكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية. وقد أكّد (August, 1990)[4] أن نمو الصادرات له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية الأقل نموا. كما خلصت دراسة إلى أن للصادرات تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في روسيا، وهناك تطورات إيجابية في المستقبل. وبحسب(Kulu., 2023)[5] وتشكل الصادرات محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في بلدان غرب أفريقيا، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفرص العمل، والتحويلات المالية، ومساحة الأراضي، والبنية التحتية أدواراً مهمة.

أما فيما يخص النتائج التجريبية ذات الصلة المباشرة بحالة الجزائر، فقد توصلت دراسة إلى أن (Ningsih, & Harningtias, 2023)[6] حجم الصادرات له تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في الجزائر. يرتبط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات، مما يؤدي إلى تراكم حجم كبير من النقد الأجنبي، ما يعزز النمو الاقتصادي. أما دراسة (Touitou et al., 2018)[7] فتُؤكّد نتائجها على الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على القطاع الخارجي وفرضية النمو القائم على التصدير. وبالتالي، ينبغي اعتبار الصادرات والتجارة

[1] Haguiga, M. and Amani, L, **"The Impact of Financial Development on Economic Growth"**, Journal of Applied Management and Investments, Vol. 8, N° 2, 2019, PP: 107-116.

[2] Bela Balassa. "**Exports and Economic Growth: Further Evidence**." Journal of Development Economnics 5 (1978) 181-189.

[3] Ram, R. "**Exports and Economic Growth: Some Additional Evidence**." Economic Development and Cultural Change, 33(2), (1985), 415-425.

[4] Augustin Kwasi Fosu, "**Export Composition and the Impact of Exports on Economic Growth of Developing Countries**", Economics Letters 34(1), 1990, :67-71

[5] Evans Kulu, "Relationship Between Export and Economic Growth: Evidence from West African Countries", Journal indexing and metrics, Volume 72, Issue 2, 2023, :287-302

[6] S. S. Ningsih. A. Harningtias, "**The Effect of International Trade (Export and Import) on Indonesia Economic Growth 2015 – 2019**", Indonesian Journal of Accounting and Financial Technology (CRYPTO)Vol. 1(21), 2023, :13 -24

[7] Touitou. M. Djellit. T. Boudeghdegh.A, "T**HE ROLE OF EXPORT AND TERMS OF TRADE FOR AN ECONOMY WITH RESOURCE DEPENDENCE, CASE OF ALGERIA**", European Journal of Sustainable Development, 7(1), 2018, 218-228.

الخارجية مصدرًا للنمو الاقتصادي للبلاد، ومن المهم أخذ القطاع الخارجي في الاعتبار عند بناء توقعات النمو الاقتصادي ونمذجة السياسة الاقتصادية. كما إن لسعر النفط الخام وحجم الصادرات وحجم الواردات تأثيرات إيجابية وكبيرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- ✓ **في الأجل الطويل** نجد أن الدراسة الحالية اتفقت مع مجموعة من الدراسة، والتي سنتناولها حسب كل متغير كالتالي:

⇦ **القيمة المضافة لقطاع الفلاحة:**

ومن الدراسات التي توصلت إلى نفس نتائج هذه الأطروحة دراسة لـ [1](Xavier. Irz, Tiffin. R, 2006) التي بحثت في دور الزراعة كمحرك للنمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية. وباستخدام البيانات عبر خمس وثمانون دولة، وجد المؤلفان أن النمو الزراعي له تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. أن قدرة القطاع الفلاحي على توليد الدخل وحده من الفقر أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. وأقرت دراسة (سايح حمزة وآخرون؛ 2021)[2] بوجود علاقة موجبة معنوية في الأجل الطويل بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة والنمو الاقتصادي في كل من المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر، حيث تؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.186 وحدة. كما توصلت دراسة (BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia; 2022)[3] إلى أن للقيمة المضافة للقطاع الزراعي علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لكنها ليست على نفس المستوى بالقطاع الصناعي في كوريا الجنوبية.

⇦ **القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات:**

من الدراسات التي توافقت مع نتائج هذه الأطروحة ما توصلت له دراسة (Corden, W. M., & Neary, J. P, 1982)[4] أن المرض الهولندي هو عبارة عن ظاهرة اقتصادية تشير إلى تقهقر في قطاع الصناعات التحويلية نتيجة للازدهار في قطاع الموارد الطبيعية. حيث أن زيادة الثروات من الموارد الطبيعية يؤدي إلى الارتفاع في قيمة العملة المحلية، ما يجعل الصادرات الصناعية للبلد أقل تنافسية ويؤثر سلبًا على قطاع الصناعة. ومن جهة أخرى تشير دراسة (Rodrik, D, 2016)[5] إلى أن الصناعات التقليدية والخفيفة تكون أقل إنتاجية مقارنةً بقطاعات أخرى كالتكنولوجيا والخدمات. حيث أنه إذا استمر الاستثمار في هذه الصناعات منخفضة الإنتاجية، سيؤدي ذلك حتما إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في

[1] Xavier. Irz, Tiffin. R, "**Is agriculture the engine of growth?**", Agricultural Economics, 35(1), 2006, :79-89.

[2] سايح حمزة، وآخرون مرجع سبق ذكره.

[3] BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia, Op.Cit.

[4] Corden, W. M., & Neary, J. P, "**Booming Sector and De-industrialisation in a Small Open Economy**", The Economic Journal, the University of Oxford, Oxford, United Kingdom, 1982, PP: 825-848.

[5] Rodrik, D, "**Premature Deindustrialization**", Journal of Economic Growth, , 21(1), 2016, PP:1-33.

الآجال الطويلة، وإلى إظهار العلاقة العكسية بين القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي.

⇦ **القيمة المضافة لقطاع الخدمات:**

على مستوى الدراسات التي توصلت لنفس نتيجة هذه الأطروحة الورقة البحثية لكل من (Mattoo. A, Rathindran. R, and Subramanian. A, 2006)[1] التي تسلط الضوء على كيفية مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وبالخصوص من خلال تحرير التجارة وعملية الاستثمار في قطاعات كالتمويل والنقل والاتصالات. ووجد المؤلفون أن الدول التي تتميز بانفتاح أكبر في قطاع الخدمات تميل إلى تحقيق نمو أعلى في ناتجها المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

نجد دراسة (قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، 2017)[2] أثبتت عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة والتي من بينها قطاع الخدمات في الأجل الطويل في الجزائر، حيث أن الاهتمام بتنويع المنتجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في عملية التنويع. كما أظهرت دراسة[3] (Bitat Selma; Djellit Tahar; 2022) نتائج النموذج المعتمد وجود تأثير إيجابي طويل المدى بين التنويع الاقتصادي ومتغيرات النمو الاقتصادي، وأن التأثير النسبي لقطاع الخدمات أكبر من تأثير الصناعة والزراعة، وذلك في ست دول عربية نفطية وغير نفطية تمثلت في الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس والمغرب، مصر.

⇦ **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص:**

وتتوافق النتائج المتوصل إليها في هذه الأطروحة مع نتائج دراسات سابقة عُنيت بفحص العلاقة التجريبية، فبحثت دراسة (Malarvizhi et al., 2019) فيما إذا كانت التنمية المالية بمستوياتها العليا ترتبط بشكل كبير وقوي بمعدلات النمو الاقتصادي سواء الحالية أو المستقبلية، وتراكم رأس المال المادي وتحسينات الكفاءة الاقتصادية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التنمية المالية في المستوى المذكور لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي[4]. وتشير نتائج دراسة (Kharel et al,. 2024) إلى أن ائتمان القطاع الخاص يلعب دورا مهما وحاسما في تحفيز النمو الاقتصادي[5]. وأن الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، كما أظهرته دراسة (Magaji, Ibrahim., 2023)[6]. وأقرت دراسة (Ebele et al., 2023) أن النتائج على المدى الطويل تحمل

[1] Mattoo, A., Rathindran, R., & Subramanian, A. Op.Cit.,

[2] قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، صفحات 242-271.

[3] Bitat Selma, Djellit Tahar, Op.Cit.

[4] . Malarvizhi, C. A. N., Zeynali, Y., Mamun, A. A., & Ahmad, G. B. (2019). **Financial Development and Economic Growth in ASEAN-5 Countries.** Global Business Review, 20(1), 2018, PP: 57-71.

[5] Kharel, K. R., Poudel, O., Upadhyaya, Y. M., & Nepal, P, Op.Cit.

[6] Magaji, S. and Ibrahim, M.. **Analysis of the impact of banking sector credit on the real sector**. Asian Journal of Economics and Empirical Research, 10(1), (2023), PP: 11-19.

أهمية أكبر من المدى القصير، حيث تظهر النتائج التجريبية أن ائتمان القطاع الخاص له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى القصير، والمدى الطويل[1]. وكشف نتائج دراسة (FAHSI, CHIBI, 2019) أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر لا تختلف بشكل كبير عما لوحظ بشكل عام في الاقتصادات المعتمدة على النفط. وتبين أن العلاقة بين التمويل والنمو في الجزائر إيجابية إلى حد كبير، وتشير هذه النتائج إلى الحاجة الماسة للإصلاحات المالية في الجزائر من أجل تحسين كفاءة القطاع المالي وتحفيزه[2].

⇦ **مؤشر حجم الصادرات** (LEXPIN):

ومن الدراسات السابقة التي توصلت إلى نفس نتائج الدراسة الحالية دراسة [3] (Krueger, AO, 1997) التي وجد فيها أن توسيع الصادرات إلى الخارج يلعب دوراً مهماً في تعزيز زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في البلدان النامية من خلال توفير الوصول إلى الأسواق الدولية، وتعزيز المنافسة، وتسهيل نقل التكنولوجيا والابتكار. وركزت دراسة (Awokuse, T.O. 2007)[4] على الاقتصادات النامية كالأرجنتين وكولومبيا وبيرو، ووجدت أن النمو القائم على التصدير شكل عاملاً حاسماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. كما أكدت الدراسة أن الارتفاع في الصادرات يعمل على زيادة الأرباح من النقد الأجنبي والاستثمار، مما يؤدي إلى نمو في الأمد الطويل. كما توصلت نتائج دراسة (ناصر الدين قريبي، 2014)[5] إلى معنوية متغيري الصادرات وتراكم رأس المال الثابت كممثلين للاستثمار وكمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي، كما توصلت دراسة (صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، 2017)[6] إلى أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، لكن الصادرات خارج المحروقات لا يمكن الاعتماد عليها من أجل رفع معدلات النمو اقتصادي.

[1] Ebele, O., Amali., Nargiza, Alymkulova., Solomon, Ejila. **Banks' credit to the private sector and economic growth in Nigeria: The moderating role of digitalization**. Journal of Global Economics and Business, Vol. 4 No. 13 (2023).

[2] FAHSI, Zineb; CHIBI, Abderrahim, Op.Cit.

[3] Anne O. Krueger, "**Trade Policy and Economic Development: How We Learn**", National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper Series, Paper No 5896, 1997.

[4] Awokuse, T.O. "**Trade Openness and Economic Growth: Is Growth Export-Led or Import-Led?**" Applied Economics, 40(2), 2007, 161-173.

[5] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره.

[6] صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، مرجع سبق ذكره، الصفحة 24-60.

خلاصة الفصل:

بعد اكتمال عملية سرد وتحليل بعض الدراسات والأبحاث السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية والمتمثلة في علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي، والتي ساعدت الدراسة الحالية في عديد الجوانب كالوصول إلى المنهج الملائم والأدوات المستخدمة في عملية التقدير لهذه الدراسة، والعمل على الأخذ بأهم توصيات الدراسات السابقة لدعم الدراسة الحالية ومواصلة عملية التسلسل في عملية البحث العلمي، وكذا محاولة إظهار الفجوة العلمية بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الدراسة الحالية عالجت فجوة علمية لموضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي المتمثلة في تفسير هذه العلاقة بالموازاة مع نموذج النمو الجديد خلال الفترة 1990-2020 والذي انتهجته الجزائر منذ سنة 2016 والذي يمتد إلى آفاق سنة 2030 دون إغفال ما سطرته النظرية الاقتصادية في هذا المجال، وتعدد استخدام الدراسة الحالية لمزيج من مناهج البحث العلمي كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي والقياسي، وكذا استخدام الدراسة الحالية للأدوات الاحصائية والقياسية المناسبة، والتي من بينها أدوات استقرارية السلاسل الزمنية، ومتجه الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

الفصل الثالث

تحليل وتفسير نتائج
أثر التنويع الاقتصادي على النشاط
الاقتصادي بالجزائر ومناقشتها

تمهيد الفصل الثالث:

تعاني معظم الدول الريعية، –والنفطية خاصة– اضطرابا في معدلات نموها الاقتصادي، وهذا راجع لاعتمادها أساسا على منتجات معينة، أو قطاعات محددة، والتي تكون عادة عرضة لتذبذب أسعارها في الأسواق العالمية لأسباب مختلفة قد تكون سياسية، أو اقتصادية، أو مالية وغيرها، وعليه نجد أن العديد من الباحثين حاولوا إيجاد تفسيرات وحلول لهذه الظاهرة، فمنهم من سماها بالعلة الهولندية نسبة للمعضلة الاقتصادية التي وقعت فيها هولندا بعد اكتشافها لحقول كبيرة من النفط، واعتمادها عليها بشكل كبير، ومنهم من أطلق على هذه الموارد مصطلح لعنة الموارد، التي اعتبرها البعض هبة الإله وأطلق عليها نعمة الموارد.

وفي الجزائر وتحديدا مع منتصف ثمانينيات القرن الماضي وبسبب انهيار أسعار البترول إلى ما يقارب 10 دولار للبرميل، الأمر الذي أضر بالاقتصاد الوطني، وقلل من إيرادات الميزانية العامة التي تعتمد بالأساس على الإيرادات النفطية، ما اضطر السلطات حينها إلى اللجوء إلى الديون الخارجية والتي لم تُمنح إلا بشروط زادت من حدة الأزمة، كتسريح عدد كبير من العمال بسبب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وخصخصة العديد منها أو تصفيتها، وانخفاض قيمة الدينار ورفع الدعم عن العديد من السلع وغيرها من التبعات. بناء على ذلك تبنت الجزائر سلسلة من الإصلاحات منذ أواخر سنوات الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات مست العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية المالية والنقدية.

كما يعتبر هذا الفصل بمثابة المحطة الأخيرة من محطات الدراسة، حيث وبعد مراجعة أدبيات كلّا من التنويع الاقتصادي، والنشاط والنمو الاقتصادي، وكذا عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي كان لها صلة بالدراسة الحالية، وإجراء المقارنات اللازمة بينها وبين الدراسة الحالية، سيتم في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة وذلك باختبار مدى تطابق ما تم عرضه في الجانب النظري والتحليلي مع جانب الدراسة التطبيقية، يتم ذلك من خلال طرح نماذج إحصائية رياضية تعمل على تقدير البيانات الفعلية.

وعليه وعلى الرغم من تعدد الأدوات والمناهج القياسية التي تُستخدم في عملية تقدير النماذج القياسية، آثرت هذه الدراسة العمل بمتجه الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL باعتبارها الأنسب في بلوغ الهدف المتوخى من وراء هذه الدراسة، وعليه تم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ونتائج تقدير النموذج.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل التنويع الاقتصادي

في هذه المرحلة ستتم عملية تحديد مجتمع الدراسة الذي يعتبر أساس الدراسة الميدانية والتطبيقية، وذلك من خلال جمع البيانات اللازمة، التي تستعمل في عملية تحليل وقياس الظاهرة المراد دراستها وتحديد الآثار المترتبة عن الدراسة. حيث تمثل مجتمع الدراسة في دراستنا هذه في الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير سيتم التعرف على أهم محطاته، ومختلف الإصلاحات التي استفاد منها، وهل كانت كافية لتحقيق تنويع ونمو في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

في هذا المطلب سنتناول وضع الاقتصاد الجزائري، وأهم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري، والجهود التي بذلتها السلطات لتقليل الاعتماد على موارد قطاع المحروقات، وذلك من خلال محاولة خلق اقتصاد متوازن بتنويع الاقتصاد الوطني بين مختلف القطاعات، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأكثر مرونة ليصبح أكثر تكيفا مع مختلف التغيرات العالمية، مع التعريج على أهم المحطات منذ الاستقلال إلى سنة 1990.

1. نظرة على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 1990

استقلت الجزائر بعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسي، وبعد 7 سنوات ونصف من الكفاح المسلح بإقامة الثورة التحريرية الكبرى وتقديم ما يزيد عن مليون ونصف مليون من الشهداء الأبرار، ورثت الجزائر اقتصادا وطنيا منهارا بفعل عمليات التدمير والتخريب خاصة في سنتي 1961 و1962 على يد منظمة الجيش السري بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة كإجراء انتقامي، وكي لا تنتفع الجزائر بأي انجاز بعد الاستقلال، وكان الاقتصاد الوطني بعمومه موجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وبعد الاستقلال حتى بداية فترة الدراسة مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل أهمها:

1.1. مرحلة الانتظار 1962 – 1966:

كانت السمة المميزة لهذه المرحلة المشاكل التسييرية للجهاز الإنتاجي، كنتيجة حتمية لمغادرة المعمرين الأوروبيين ما أدى بتولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشاريع الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). ما ولّد وجود قطاعات يتم تسييرها من طرف العمال بجانب القطاع الخاص الصناعي والفلاحي والتجاري. كانت هذه العملية بمثابة أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد الوطني عقب الاستقلال بالرغم

من عدم وضوح أي نموذج للتنمية الاقتصادية. وأقدمت السلطات الجزائرية على تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، تلتها المناجم سنة 1966. ثم بدأت الشركات الوطنية تحل محل اللجان التسييرية[1].

2.1. مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979):

كان توجه الجزائر التنموي نحو استراتيجية "الصناعات المصنعة" واضحا، فاعتمدت في تطبيقها على بعض النظريات الاقتصادية كان أهمها نظرية الاقتصادي الفرنسي دي بريس De Bernis الذي رأى أن الجزائر تمتلك إمكانيات كافية من حيث الثروات، وأن باستطاعتها أن تحقق أهدافها وأنه ليس من الجيد أن تضيع هذه الثروات. فنمط التنمية الذي اقترحه De Bernis يعتمد إنشاء ثلاثة أنواع من الصناعات سميت مجتمعة "بالصناعات المصنعة"، والتي تعني الصناعات التي من شأنها تطوير المسار التصنيعي في البلاد[2]، شملت هذه المرحلة مجموعة من المخططات التنموية تمثلت فيما يلي[3]:

1.2.1 المخطط الثلاثي 1967-1969

يعتبر أول مخطط بدأت به الجزائر عهد التخطيط لإدارة العملية الاقتصادية، فحدد له غلاف مالي قدر بـ 9,16 مليار دج، تركز معظمه على المجال الصناعي بنسبة 49% من مجمل الاستثمارات لإقامة قاعدة صناعية متكاملة تساهم في تحقيق تنمية صناعية، تلاه القطاع الزراعي بنسبة 17%، ما أبان نية السلطات باتباع أسلوب إنمائي تمثل في سياسة التصنيع بغرض إرساء قاعدة صناعية تتمركز عليها أهداف المخططات التنموية اللاحقة.

2.2.1 المخطط الرباعي الأول 1970-1973

تطابقت أهداف هذا المخطط مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها السلطات، فصبت اهتمامها للتقليل من البطالة ضمن إطار عملية التصنيع، بالإضافة إلى عصرنة قطاع الموارد الزراعية والمنجمية. فتم تحديد معدل نمو سنوي 9%، وبلغ حجم الاستثمارات مبلغ 36,7 مليار دج مواردها وطنية. واستحوذت الصناعة على حصة الأسد بنسبة 45% من إجمالي حجم قيمة الاستثمارات المخططة، ما أكد استمرارية الاعتماد على استراتيجية التصنيع. وكانت النسبة العظمى من نصيب قطاع المحروقات بنسبة 36%، ويليه قطاع الحديد والصلب بنسبة 15% من إجمالي مخصصات قطاع الصناعة.

---

[1] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلد 5، عدد 8، 2005، صفحات 53-71، ص62.

[2] مراد مولاي حاج، **واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة**، دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلد 2، عدد 2، 2015، صفحات 45-53، ص47.

[3] عرقوب نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد 5، العدد 1، 2011، صفحات 162-186، ص166.

3.2.1 المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

يعتبر هذا المخطط كتكملة للمخطط السابق فتماثلت أهدافه معه، وذلك بمواصلة تمويل المشاريع الضخمة كالحديد، المحروقات، الكهرباء... إلخ، واهتمامه ببعض القطاعات غير الاقتصادية، مع تركيزه أكثر على زيادة الإنتاج والعمل على توزيع التنمية عبر مختلف أقطار الوطن، وكانت التوقعات تفيد برفع الناتج الوطني الإجمالي بنسبة أقلها 46% أي بنسبة سنوية تقارب 10%، وبلغت المخصصات المالية لهذا المخطط ما يقارب 110 مليار دج ما عادل 12 مرة المخطط الثلاثي، و4 مرات المخطط السابق.

4.2.1 المرحلة التكميلية 1978-1979

تعتبر هذه المرحلة انتقالية بين المخططات الرباعية والمخططات الخماسية التي تم تأجيلها إلى سنة 1980، تميزت باستكمال الاستثمارات ذات الحجم الكبير من المخطط الرباعي الثاني بقيمة 190,07 مليار دج، مع تسجيل برامج استثمارية تنموية جديدة فبلغ حجم الاستثمار في هاتين السنتين ما يقارب مبلغ 107,43 مليار دج[1].

3.1. التصحيح الهيكلي الثاني (مرحلة التنمية اللامركزية) (1980-1989):

شملت هذه المرحلة المخططين الخماسي الأول، والثاني، وكان هدفهما مواصلة تحسين فعالية الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي، والذي يمثل المحور الأساسي لجميع الأنشطة، سواء ما كان منها بصدد التنفيذ، أو الذي ينتظر بداية التنفيذ[2]، وهما كالتالي:

1.3.1 المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تمحورت الأهداف الرئيسية لهذا المخطط في عملية توسيع الإنتاج الوطني وكذا تنويعه وتكييفه وفقا لتطورات الاحتياجات العامة، بالإضافة إلى بناء سوق وطنية تتميز بالنشاط قادرة على تعزيز عملية الاستغلال الاقتصادي بشكل دائم، تضمن هذا المخطط برنامجين من الاستثمارات، أولهما يتعلق بإتمام تنفيذ استثمارات المرحلة السابقة بقيمة بـ 196,9 مليار دج، أما الثاني والتي مثلت المخصصات الجديدة فبلغت ما قيمته 363,6 مليار دج، أي بقيمة إجمالية تقدر بـ 560,5 مليار دج، وأخذت الصناعة منه نصيب الأسد بنسبة 37,7%[3].

---

[1] عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية دولية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص62.

[2] موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007، ص23.

[3] شرقرق سمير، **استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014م)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، مجلد 1، عدد 38، 2016، صفحات 355-389، ص365.

2.3.1 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

تزامن هذا المخطط مع ظروف عالمية صناعية صعبة امتازت بتراجع أسعار المحروقات، ما أدى إلى بداية انخفاض عائدات المحروقات، تم رصد ما يقارب 828,38 مليار دج لهذا المخطط، خصص منها ما يقارب 197 مليار دج لإتمام البرامج المتبقية من المخطط السابق، أي بنسبة 23 % من تكاليف هذا البرنامج، خصص لقطاع الصناعة ما يقارب 251 مليار دينار لقطاع الصناعة، منها 47% لتجديد التجهيزات القديمة، كما تم تخصيص ما قيمته 362,12 مليار دج للبنى التحتية و السكن، أما نصيب قطاع الفلاحة فبلغ ما قيمته 115,42 مليار دج، كما تميزت فترة هذا البرنامج بانفجار الوضع الاجتماعي في الجزائر بما سمي بأحداث 5 أكتوبر بسبب انعكاسات انخفاض أسعار البترول بشكل كبير[1].

4.1. التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992):

واصلت السلطات إجراءات الإصلاحات كاستقلالية المؤسسات العمومية (قانون 88/01)، الذي منح للهيئات المسؤولة عنها حرية اتخاذ القرارات وكذا اختيار الاستثمارات دون الرجوع للجهة المركزية. حيث اعتبرها قانون المالية 88/03 كأشخاص اعتبارية تخضع للقانون التجاري، لكنها تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة واعتبرها مورد لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات. ومنح لبنك الجزائر (البنك المركزي سابقا) مسؤولية المراقبة المصرفية والنقدية وذلك من خلال قانون القرض والنقد 90/10، الذي أقر إمكانية إنشاء بنوك خاصة وطنية أو أجنبية. كما تم إعفاء المؤسسات العامة من جميع ديونها سواء الأجنبية أو المحلية، بالإضافة إلى تبني قوانين أخرى هدفها رفع الأجور، تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والشبكة الاجتماعية ...إلخ[2].

2. واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

عرفت الجزائر عديد التغيرات والأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الأمنية بداية من أواخر العقد التاسع، والتي كان محركها الأساسي تراجع أسعار البترول منذ السنوات الأولى لسنوات الثمانينيات، وانهيارها بشكل لافت سنة 1986 إلى ما يقل عن 12 دولار للبرميل، وبلغ متوسط سعر البرميل في هذه السنة حوالي 13 دولار، فكانت بمثابة الصدمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وبشكل واضح أظهرت هذه الانهيارات في أسعار النفط الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الوطني آنذاك والتي كان مستترة

---

[1] شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة (جامعة الجزائر سابقا)، الجزائر، 2009، ص38.

[2] بغداد كربالي، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

ولفترة طويلة وراء عائدات صادرات المحروقات[1]، وفي هذا السياق نجد تصريح لعلي الكنز عن الوضع الاقتصادي في الجزائر "في سنة 1986، دخلت الجزائر في السنة الجديدة ليس بالقرب من الأزمة ولكنها غارقة في الأزمة ... فيجب ملاحظة أنه منذ 1981، بدأ الخطاب السياسي استعمال مفهوم الأزمة من أجل تبرير عمليات واسعة من الإعادة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للدخول في نمط جديد من التنمية"[2]، وهو ما دفع الحكومة إلى اتباع مجموعة من الإصلاحات الذاتية، حيث تم طرح قانون جديد للاستثمار سنة 1988، مع تخفيض نسبة الضريبة على الأرباح من 55% إلى 50%، وتشجيع المؤسسات على التصدير، وتم طرح قانون جديد للشركات لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية باعتماد شركات ذات رأسمال مختلط باعتبارها قناة مفضلة لهذا النوع من الشركات[3]، كما استمرت السلطات في اتباع سياسة التقشف للتخفيف من آثار الأزمة كالحد من الأجور المدفوعة لعمال الأرض وجعلهم يعولون على مردوديتهم الفعلية، الأمر الذي أثر على معيشة المواطنين فحدثت اضطرابات عديدة وفُجرت على أساسها مظاهرات 5 أكتوبر 1988 ما أدت بالرئيس الشاذلي بن جديد وقتها إلى تقديم وعود بجملة من الإصلاحات منها السياسية فأُقرت التعددية الحزبية بموجب دستور في 23 فبراير 1989، بعد سيطرت حزب جبهة التحرير الوطني على الحكم منذ الاستقلال، ومنها الاقتصادية، التي أدت إلى تغيير السياسة الاقتصادية للبلاد بتحرير الاقتصاد الوطني تدريجيا، وانتهاج سياسة الخوصصة.

أيضا كان للمديونية الخارجية الأثر الكبير على المشهد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي خاصة بعد اتفاق السلطات مع المؤسسات المالية الدائنة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك العالمي (BM) لإعادة هيكلة ديونها في المرحلة الأولى (1989 – 1993)، وإعادة جدولة ديونها في المرحلة الثانية (1994 – 1998)، ما نتج عن ذلك آثار سلبية عديدة على الوضع الاجتماعي في الجزائر، وتم تسريح مئات الآلاف من العمال بإيعاز من صندوق النقد الدولي (FMI)، بداعي تحقيق النجاعة الاقتصادية للمؤسسات العمومية للدولة. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (03-01): تطور أسعار النفط والمديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

[1] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.

[2] مراد مولاي حاج، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] عبد المجيد قدي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – محاولة تقويمية**، Les cahiers du CREAD، الجزائر، مجلد 18، عدد 61، 2002، صفحات 5-26، ص8.

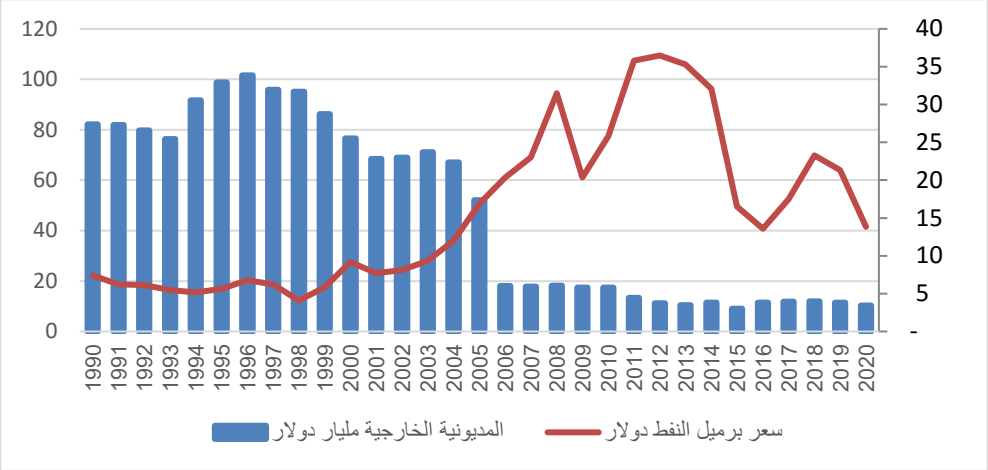

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر ومنظمة أوبيك

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه ومنذ بداية انتعاش أسعار البترول سنة 1999، بدأت المديونية الخارجية في التناقص إلى غاية وصولها مستويات دنيا قاربت 5 مليار دولار.

وتتطلب عملية دخول أي دولة لاقتصاد السوق دقة وفعالية الاختيارات الاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانياتها السياسية ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد، وكانت نية الدخول لاقتصاد السوق جلية في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللّتين وجهتهما الحكومة (وزارة الاقتصاد والمالية) في 21 أوت 1990 وتتمثل خصوصية الانتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين هما[1]:

- الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فعاليته ليس في الجزائر فقط وإنما حتى في دول العالم؛
- تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج عن انتخابات ديمقراطية تعددية.

ولا يعتبر الانتقال إلى اقتصاد السوق أمرا سهلا، حيث أنه يقوم على حرية تحرك ثلاثية عناصر الإنتاج كالتالي:

- العمل كقوة منتجة متمثلا في الأشخاص البطالين الطالبين للعمل؛
- مختلف عناصر الإنتاج كالموارد المادية الطبيعية أو الموارد الاقتصادية؛
- عنصر رأس المال الذي يعتبر محرك عملية الإنتاج وممولها.

ويمكن تقسيم هذه الفترة عبر مراحل كالتالي:

1.2. مرحلة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات المالية العالمية:

بعد فشل الاصلاحات الذاتية في تحقيق النتائج المرجوة وعلى رأسها تغطية النفقات العامة (عجز الميزانية) في ظل تهاوي أسعار النفط، وارتفاع معدل البطالة إلى ما يقارب 20%، وارتفاع معدل خدمة

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2005، ص367.

الديون الخارجية إلى ما يقارب 80% من حجم الصادرات الأمر الذي أرّق بحق مختلف طوائف المجتمع الجزائري، وأُعتبرت أزمة الديون الخارجية شكل آخر من أشكال الاستعمار. وتمثلت هذه المرحلة في:

1.1.2. اتفاقي الاستعداد الائتماني (ستاند باي SBA*) (1989 و1991)

بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، وكانت المرة الأولى التي تلتجأ فيها الجزائر منذ عضويتها في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1963 لقناعتها بأن هاذين المؤسستين يرمزان إلى الإمبريالية العالمية، ويتدخلان في السيادة الوطنية للدول النامية التي تطلب مساعدهما، ودار مضمون رسالة النية الموجهة إلى الصندوق حول مسألتين هامتين تمثلا في[1]:

- تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، والعمل على ترقية النمو الاقتصادي من خلال تفعيل دور المؤسسات العامة والخاصة بالسعي لتنويع صادراتها قصد تخفيف هشاشة التوازن المالي الخارجي؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية عن طريق العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل وفتح المجال للوكلاء المعتمدين، وتجار الجملة للتدخل في ميدان التجارة الخارجية كمرحلة أولى لتخلي الدولة عن احتكارها لها.

وانتهت المفاوضات في أفريل من نفس السنة، وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

1.1.1.2. الاتفاق الاستعدادي الأول ماي 1989:

عملت الجزائر على توقيع الاتفاق الاستعدادي الأول في 31 ماي 1989. والذي يمثل اتفاق التثبيت الذي يتم خلال مدة 18 شهرا لإنجاز سياسة اقتصادية محددة. حيث وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر 155.7 مليون وحدة سحب خاصة**، وهي ما تعادل 193 مليون دولار أمريكي، وذلك لتدعيم البرنامج الاقتصادي للحكومة. وتم استخدامها كليا في 30-05-1990، أيضا استفادت الجزائر من التسهيلات التي يمنحها الصندوق، فاستلمت من الصندوق قرضا يقدر بـ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة في 1989، أي ما يقارب 390 مليون دولار أمريكي، يرجع السبب في ذلك إلى الرصيد التعويضي بسبب الانخفاض في أسعار الصادرات من المحروقات، وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الواردات من الحبوب.

---

* اتفاق الاستعداد الائتماني يتيح مساعدات مالية قصيرة الأجل من صندوق النقد الدولي للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. وتاريخياً، كان هو الأداة الأكثر استخداماً من قِبَل البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة للحصول على قروض من الصندوق. وعلى مر السنين، تم تحسين اتفاق الاستعداد الائتماني ليكون أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات البلدان.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص5.

** حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي. ووحدة حقوق السحب الخاصة ليست عملة، وإنما تتحدد قيمتها على أساس سلة مكونة من خمس عملات – الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. (صندوق النقد الدولي)

واستخدمت الجزائر هذا التسهيل في التخفيف من أعباء المديونية وخدمتها، حيث سحبته الجزائر سنة 1989. وحُدد الاستحقاق بين ثلاثة إلى خمس سنوات، وكانت شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمنح هذه القروض والمساعدات كالتالي[1]:

- العمل على تحرير الأسعار وكذا تجميد الأجور؛
- العمل على الحد من حدة التضخم والبدء في تخفيض قيمة الدينار وتعديل سعر الصرف؛
- الانفتاح الخارجي بتحرير التجارة الخارجية، وكذا تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الأجنبي؛
- إصلاح المنظومة الجبائية والضريبية والجمركية، بغية إلغاء عجز الميزانية.

بالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن الاتفاق لم يحقق النتائج المرجوة، بل أن الوضع زاد سوء وتدهورا وذلك للتباطء الذي رافق تطبيق هذه الاصلاحات نظرا للظروف السياسية والاجتماعية مرت بها البلاد آنذاك. الأمر الذي فرض على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى، والقيام بإمضاء الاتفاق الاستعدادي الثاني.

2.1.1.2. الاتفاق الاستعدادي الثاني جوان 1991:

بدأت مفاوضات جديدة هدفها تأكيد اتفاق ثان وذلك خلال السداسي الأول لسنة 1990، ونظرا للارتفاع المحسوس لأسعار البترول في هذه الفترة الذي صاحبه التحسن في الأوضاع المالية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، لكن ومع بداية شهر جوان 1991 أعادت الجزائر مفاوضاتها مع الصندوق (بعد إرسال خطاب النوايا في أفريل 1991)، وبموجب هذا الاتفاق وافق الصندوق منح الجزائر 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي) على أربعة أقساط قيمة كل قسط 75 مليون وحدة سحب خاصة، كان آخرها في شهر مارس 1992 في مقابل التزام الجزائر بجميع الإجراءات المتفق عليها للحصول على الدعم اللازم، ونص هذا الاتفاق على بنود أهمها[2]:

- التقليص من دور الدولة خاصة في النشاط الاقتصادي مما يشجع القطاع الخاص على الابتكار؛
- العمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء لتحسين انتاجيتها وكفاءتها؛

[1] قوريش نصيرة، **دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص121.

[2] دقيش جمال، **أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2019، صفحات 13-25، ص16.

- تحرير التجارة الداخلية والخارجية بتيسير حركة السلع والخدمات وذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية؛
- تحرير الأسعار بإلغاء الدعم الحكومي عن أغلب السلع لتحقيق توازنات العرض والطلب؛
- توعية المستهلكين لترشيد استهلاكهم وتشجيعهم على الادخار وذلك عن طريق الضبط الإداري لأسعار مختلف السلع والخدمات*؛
- رفع أسعار الفائدة لتشجيع عملية الادخار؛
- العمل على إصلاح النظام الضريبي والجمركي لجعل البيئة الاقتصادية أكثر جاذبية.

وكإجراءات عملية قامت الجزائر بتطبيق العديد من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية مست الجانبين المالي والنقدي.

2.1.2. برنامج التعديل الهيكلي الموسع (1994 -1998)

لجأت الحكومة مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وطلبت هذه المرة إعادة جدولة ديونها بعد أن رفضت ذلك سابقا ظنا منها أن الاقتصاد الوطني غير مثقل بالديون بل هو يعاني من مشكل في السيولة النقدية فقط، فأزمة المديونية إذن ظرفية وليست هيكلية[1]، وطالبت بإبرام اتفاق جديد نتيجة فشل الاتفاقين السابقين، إضافة إلى الضغط المستمر للأزمة الاقتصادية والأمنية وعدم تحقيق الأهداف المسطرة سابقا ولإتمام ما بدأت به في إطار برنامج الاتفاق الموسع، هذا الاتفاق يمتد عبر مرحلتين كالتالي:

1.2.1.2. مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الاجل (أفريل 1994 - ماي 1995)

لجأت الجزائر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي وللمرة الثالثة لتجاوز الأزمة التي تفاقمت حدتها، وزادت الاختلالات التي أظهرتها البرامج السابقة، والمبالغة في استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية الضرورية كالحبوب، الأمر الذي ألحق ضررا بالغا في جهاز الإنتاج، ما دفع بالحكومة إلى تحرير رسالة القصد (النية) والتي تم على ضوئها الموافقة على الاتفاق الاستعدادي. والتي تضمنت استراتيجية جديدة يُنتظر منها تسريع عملية التحول إلى اقتصاد السوق، تمثلت في[2]:

---

* الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات هو تدخل الحكومة بغرض تنظيم الأسعار في السوق لحماية المستهلكين من الارتفاع غير المبرر في الأسعار وضمان استقرارها في السوق.

[1] بومزغيش بومدين قادري، **الاقتصاد الجزائري**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 3، عدد 4، 2013، صفحات 304-321، ص286.

[2] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص33.

- **تحقيق توازنات داخلية وخارجية:** وذلك من خلال رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين 03 و06% الأمر الذي سيعمل على تخفيض معدل التضخم؛
- **تعزيز قواعد اقتصاد السوق:** وذلك من خلال تحرير التجارة والأسعار وتشجيع الاستثمارات...
- **تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** بالعمل على تسهيل الإجراءات القانونية، مع خلق بيئة ملائمة لجلب المستثمرين الأجانب ومنحهم حوافز مختلفة؛
- **إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية للدولة:** وذلك بتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني؛
- **توفير السكن للفئات الاجتماعية:** وذلك من خلال إعطاء أولوية لقطاع البناء، والعمل عل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين؛

وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر مساندة مالية تقدر بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة، الأمر الذي أعاد ثقة المؤسسات المالية الجزائرية، وعلى إثرها تمت عدة اتفاقيات مع الصندوق لجدولة ديونها. وانطلق هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- إعادة بعث النشاط الاقتصادي الحقيقي والذي تُرجم بنسبة نمو اقتصادي بـ 5.3% مقابل نسبة نمو 1.1% للفترة (1994-1995)؛
- محاولة خفض معدل التضخم الذي وصل إلى مستويات مرتفعة بما يقارب 35.1% سنة 1994 إلى حدود 10.3%؛
- العمل على تخفيض العجز في الميزانية من 2.8% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال 1994 إلى 1.3%؛
- العمل على إعادة توازن الأسعار عن طريق مراجعتها ورفع الدعم عنها، والسماح لميكانيزمات السوق بتحديدها،
- نظرا للأزمات الاقتصادية الناتجة أساسا عن انخفاض أسعار البترول وجب تخفيض قيمة الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة هذه الأزمات؛
- ضرورة تحرير التجارة الخارجية وكذا الأسعار الأمر الذي يساعد على تخفيف عبء خدمة الدين الخارجي سواء المتوسطة منها أو الطويلة؛
- تشجيع تنويع الصادرات من خلال دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية.

2.2.1.2. مرحلة التعديل الهيكلي (ماي 1995 - ماي 1998):

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم.** مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2016، صفحات 263-289، ص273.

وافق صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة على تقديم قرض للجزائر يدخل في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، ليضم ثلاث سنوات (من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)، ومن بين أهم بنود هذا الاتفاق[1]:

- **تحسين معدل النمو خارج المحروقات:** قصد استيعاب الزيادة السكانية السنوية لفئة النشطين والتي تقدر بـ 4% حُدد معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود 5% طوال فترة البرنامج؛
- **التحكم في معدل التضخم:** محاولة مقاربة معدل التضخم إلى مستوى الدول الشريكة للجزائر؛
- **إرساء نظام صرف مستقر:** وذلك من خلال إنشاء نظام مستقر لتحديد قيمة العملة المحلية والعمل على إقامة سوق للعملات الصعبة ما بين البنوك، وفي نفس السياق وابتداء من سنة 1996 القيام بإنشاء مكاتب لصرف العملات؛
- **تخفيض عجز الميزان التجاري:** وذلك بتخفيض العجز من نسبة 6.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1995/1994، إلى حدود 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1998/1997؛
- **زيادة الادخار الوطني:** وذلك لتسهيل عملية تمويل الاستثمارات ليصل إلى نسبة 5.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بين 1995/1994 و1998/1997، والعمل على الحد من نمو الإنفاق الجاري.

في 15 أوت 1995 صدر المرسوم الرئاسي 22/95 الخاص بخوصصة المؤسسات العمومية، وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، مست العملية 200 مؤسسة عمومية محلية وصغيرة كان أغلبها في قطاع الخدمات، ومع نهاية سنة 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، حيث تم خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية في شهر أفريل 1998. أما قانون الخوصصة المعدل في مارس 1997 بالأمر 12/97، فهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال فترة 1998-1999 وكان القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ بخوصصة 54% من مؤسساته، تلاه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بخوصصة 30% من مؤسساته، الأمر الذي نتج عنه زيادة تسريح حوالي 213 ألف عامل إلى غاية جوان 1998، هذه العملية كلفت حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة من 1994 إلى 1999[2].

ويمكننا تلخيص أهم المؤشرات الاقتصادية في هذه الفترة وفق الجدول التالي:

---

[1] بوتيارة عنتر، **تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية أفاق 2017**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 7، عدد 3، 2014، صفحات 78-94، ص83.

[2] ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص 54.

جدول رقم (03-01) أهم المؤشرات الاقتصادية لمرحلة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات المالية العالمية (1990-1998)

السنة / المؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	555,8	844,5	1048,2	1166,0	1491,5	1990,6	2570,0	2780,2	2830,5
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	468,0	730,1	911,5	1029,4	1302,3	1708,4	2150,7	2369,0	2575,3
رصيد الميزانية مليار دج	16000	36800	-108267	-162678	-89148	-147886	100548	81472	-101228
معدل البطالة %	19,76	20,26	21,37	23,15	24,36	28,11	27,99	27,96	28,02
الدين الخارجي مليار دولار	27,391	27,29	26,558	25,443	30,544	32,936	33,848	31,939	31,681
خدمة الدين مليار دولار	8,8084	9,1717	9,3325	9,0957	5,1166	4,2504	4,2139	4,4180	5,1311
% خدمة الدين / الصادرات	60,55	68,90	76,78	83,60	53,38	38,85	30,16	29,67	47,16
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)	24,344	21,038	20,027	17,495	16,193	17,405	21,334	19,623	13,019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ التالي:

واصلت أسعار البترول في الانخفاض والتي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث وصل متوسط سعر البرميل سنة 1998 إلى حوالي 13 دولار (11 دولار للبرميل كأدنى حد مسجل) بسبب زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي للبترول بسبب الطقس الدافئ الذي ميز العالم في هذه السنة ما أغرق السوق العالمية بهذه المادة الحيوية، في حين سجلت سنة 1990 أعلى قيمة لمتوسط سعر البرميل بـ 24,3 دولار إثر حرب الخليج الثانية (اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت سنة 1990)، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية في الجزائر، ما فرض على السلطات إلى اللجوء لكم من مرة للهيئات المالية العالمية إما للاستدانة أو لإعادة جدولة الديون، وبسبب ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات التي بلغت مستويات قياسية سنة 1994 بنسبة تجاوزت 83% وعدم القدرة على سدادها، الأمر الذي فرض على السلطات إعادة جدولة الديون، والتي كان من أهم شروطها خوصصة المؤسسات العمومية ما أدلا إلى تسريح جماعي لمئات الآلاف من العمال ما رفع نسبة البطالة إلى حدود 30%.

3.1.2. الاقتصاد الجزائري ما بين مرحلتي الإصلاحات والتعديلات الهيكلية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي (1999 - 2000):

إن الجهود المبذولة في مرحلة الاصلاحات الهيكلية أدت إلى حد ما إلى تحقيق استقرار على المستويين السياسي والأمني وتحقيق نجاح نسبي في ضبط توازنات مالية ونقدية على المستوى الكلي مع نهاية فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، ما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في شهر مارس 2001 إلى الإقرار بأن اقتصاد الجزائر بدأ يحقق مؤشرات إيجابية على رأسها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,7% حيث انتقل من معدل 4,5% في السنتين 1998-1999 إلى 6,2% في سنة 2000. يرجع ذلك إلى ارتفاع

قيمة الصادرات الإجمالية بحوالي 10% في منتصف سنتي 2000 و2001، تمثل مصدر هذا الارتفاع في تحسن الوضعية الاقتصادية في معظم قطاعات الاقتصاد الوطني، من أهمها ارتفاع أسعار البترول من 18,12 دولار للبرميل كمتوسط لسنة 1999 إلى 28,76 دولار للبرميل سنة 2000، وارتفاع قيمة صادرات المحروقات من غاز ونفط في سنة 2000 إلى 10,6 مليار دولار، ما مثل حوالي ضعف الإيرادات بالعملة الصعبة. حيث بلغ الاحتياطي من العملة الصعبة نهاية سنة 2000 مبلغ 6 مليار دولار والذي يسمح بتغطية الواردات لمدة تزيد عن السنة[1]، وبالنسبة للإيرادات العامة لميزانية سنة 2000 حققت ارتفاعا ملحوظا بفائض قدر بـ 400 مليار دج، مقارنة بسنة 1999 التي حققت فيها الميزانية العامة عجزا قدر بـ 11.2 مليار دج وهي نفسها الوضعية التي ميزت الميزانية العامة خلال سنوات التسعينات[2]. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (03-02) أهم المؤشرات الاقتصادية لسنتي 1999 2000

المؤشر / السنة	1999	2000
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	3238,198	4123,514
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	3,2	3,8
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	2818,67	2464,29
رصيد الميزانية مليار دج	-11186	400
معدل البطالة	29,29	29,5
الدين الخارجي مليار دولار	28,723	25,46
خدمة الدين مليار دولار	5,2025	4,4744
خدمة الدين / الصادرات %	38	22,26
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)	18,12	28,768

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نستطيع تمييز الارتفاع الكبير في أسعار النفط انطلاقا من سنة 1999 بسبب اندماج عديد شركات البترول العالمية لتقليل التكاليف وحدة المنافسة، الأمر الذي انعكس على أسعار النفط بالإيجاب فمن 13 دولار للبرميل سنة 1998 قفزت الأسعار إلى حوالي 18 دولار سنة 1999، ثم 28 دولار للبرميل سنة 2000 أي بزيادة قدرت بحوالي 60%، الأمر الذي أنعش أهم المؤشرات الكلية على رأسها انخفاض الديون الخارجية بحوالي 3 مليار دولار، وانخفاض نسبة خدمة الدين الخارجي إلى مجموع الصادرات لزيادة حجم الصادرات، وعلى إثر ذلك تم تسجيل فائض في الموازنة العامة بـ 400 مليار دج سنة 2000 بعد أن سجلت عجز لسنوات عديدة.

[1] بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] جدي عبد الحليم، فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، **الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري –المداخل والحلول– ، 25 أفريل 2018، جامعة العربي التبسي–تبسة– الجزائر، ص9.

2.2. برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر

1.2.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) PSRE

أُقر هذا المخطط للفترة 2001 – 2004 وقد خصص له غلاف مالي أولي فاق مبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، والذي أُعتبر حينها برنامجا قياسيا مقارنة مع حجم احتياطي الصرف المتراكم والذي بلغ حوالي 9,1 مليار دولار وهذا ناتج عن التحسن المستمر لأسعار النفط، لكن المبلغ اتسع ووصل إلى 2216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) حيث استهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، مع التركيز على دعم الأنشطة المنتجة لمناصب شغل وكذا القيمة المضافة وتشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المحلية منها. وقد أبان برنامج الحكومة العمل الأولويات التالية[1]:

- العمل على معالجة كل أشكال الفقر، والإقصاء، والتهميش، التي يعاني منها شرائح مختلف من المجتمع، مع ضمان استمرارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- المساهمة في خلق مناصب شغل جديدة، خاصة في مجالي السكن والبناء والأشغال العمومية والتي قاربت 70 ألف منصب شغل خلال سنوات البرنامج؛
- مواصلة دعم التوازن الإقليمي، والعمل على إعادة تنشيط وتفعيل المساحات الريفية.

تركزت المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أساسا على أربعة أوجه رئيسية كالتالي:

الجدول (03-03) توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) على البرامج الرئيسية.

البرامج / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100
النسبة %	%40,58	%33,96	%21,58	%3,90	%100	

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد البرنامج الرباعي (2001 – 2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي، رئاسة الحكومة، أفريل، 2001، ص49. أنظر: زروق بن موفق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، ص107.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود توازن للإنفاق عبر سنوات البرنامج، فنجده ينطلق بمبلغين كبيرين سنتي 2001 و2002 بقيمة 205.4 مليار دج و185.9 مليار دج أي بنسبة 40.58%

[1] زروق بن موفق، مرجع سبق ذكره، ص107.

و33.96% على التوالي من قيمة البرنامج، إلى أن وصل سنة 2004 مبلغ 20.5 مليار دج أي ما يعادل 3.9% من قيمة البرنامج، وهذا راجع لاهتمام الحكومة بالبنية التحتية والتشغيل، والاهتمام بالعمران وإحياء المناطق الريفية التي هجرها السكان أيام العشرية السوداء، والحد من ظاهرة النزوح الريفي، وفي نفس السياق اهتمت الحكومة بترقية قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث خصصت له ما نسبته 12.4% من قيمة البرنامج من أجل تلبية الطلب المحلي والوصول إلى تصدير الفائض، وعملت الدولة على تخصيص ما نسبته 8.6% لدعم الاصلاحات المختلفة كتهيئة المناطق الصناعية، وتطوير قطاع الضرائب. والشكل التالي يوضح مخصصات البرنامج بشكل أفضل.

شكل رقم (03-02) توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) على البرامج الرئيسية

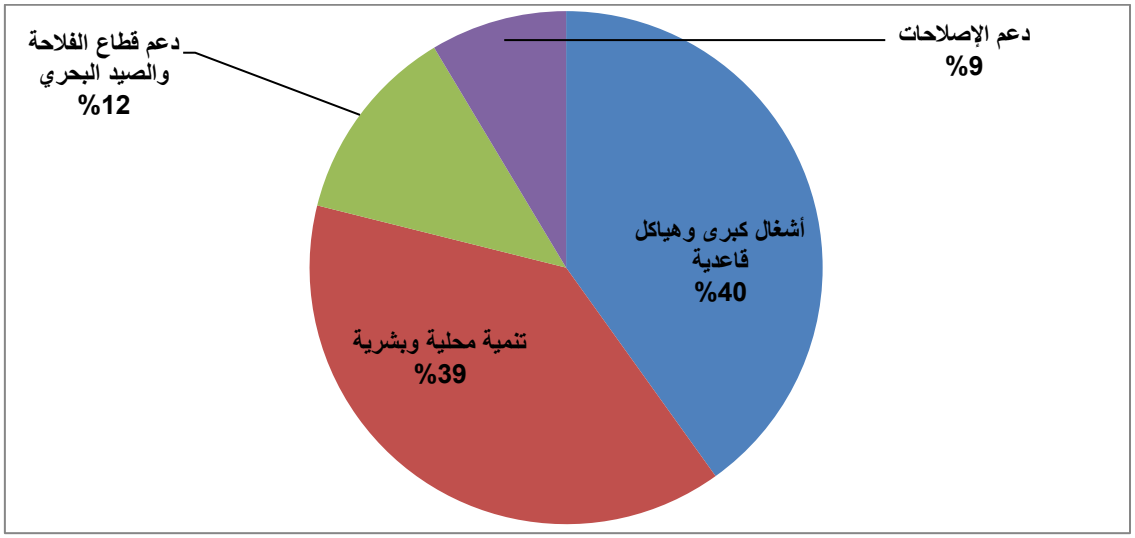

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد معطيات الجدول رقم (03-03).

من خلال الشكل يتضح سيطرة قطاعي التنمية المحلية والبشرية بنسبة 39%، وقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنفس النسبة تقريبا (40%) ما يفسر اهتمام الدولة بالتنمية البشرية والبنية التحتية كأولوية خاصة بعد سنوات التسعينات العجاف سواء من ناحية انخفاض أسعار النفط وحجم المديونية الكبير، أو حتى من خلال الوضع الأمني الذي ساد البلاد في تلك الفترة، في حين بلغت نسبة دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري ما نسبته 12% من قيمة البرنامج فقط ما يعني أن الدولة لم تعتمد على هذا القطاع اعتمادا كبيرا في تنويع اقتصادها سواء من ناحية مكونات الناتج المحلي الإجمالي، أو من ناحية الصادرات.

والجدول التالي يلخص حصيلة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالمقارنة مع سنة 2000.

جدول رقم (03-04) أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

المؤشر / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	4123,514	4227,113	4522,773	5252,321	6149,117
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	3,8	3	5,6	7,2	4,3
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	2464,29	2778,49	3020,66	3345,35	3683
نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات	3,8	6,2	6,5	6,6	5,0
رصيد الميزانية مليار دج	400	184	52	335	340
معدل البطالة	29,5	27,31	25,66	23,72	17,66
الدين الخارجي مليار دولار	25,46	22,75	23,04	23,77	22,42
خدمة الدين مليار دولار	4,4744	4,3774	4,1684	4,3084	5,744
% خدمة الدين / الصادرات	22,26	25,9	22,2	16,86	12,2
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)	28,768	24,74	24,908	28,727	38,345

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا البرنامج أفرز عدة نتائج أهمها:

- حققت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال فترة تطبيق البرنامج متزامنا مع ارتفاع محسوس في أسعار النفط حيث قاربت 50 دولار للبرميل في نهاية سنة 2004 والتي كان سببها العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، عدا انخفاض طفيف سنة 2004، ما يعني أن الاقتصاد الوطني لايزال مرتبطا بصادرات المحروقات، إلا أنها حققت معدل نمو أفضل من السنة التي سبقت البرنامج (سنة 2000).
- تحقيق تقدم في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بشكل متصاعد منذ بداية البرنامج، حيث أنه قفز من نسبة 3.8% سنة 2000 إلى 6.6% سنة 2003 مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2004 إلى نسبة 5% سنة 2004، على الرغم من هذا فلم يكن للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات أثر كبير على الصادرات.
- لأول مرة ومنذ سنوات عديدة بدأ معدل البطالة يعرف انخفاضا محسوسا حيث انتقل من معدل 30% تقريبا سنة 2000 إلى معدل 23,7% في آخر سنة من تطبيق هذا البرنامج، ويرجع ذلك إلى فتح عدد كبير من مناصب الشغل خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية.
- بالنسبة للديون الخارجية بدأت بالانخفاض بشكل طفيف لكنه متواصل، مع تسجيل انخفاض في نسبة خدمة الديون من الصادرات بشكل مستمر ما يعني تحرر نسبي من قبضتها على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

2.2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) PCSC

يعتبر هذا البرنامج مكملا لسابقه، حيث شجع تحسن أسعار النفط السلطات إلى مواصلة تكملة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ببرنامج جديد، تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي امتد عبر خمس

سنوات ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2009، وخُصصت لهذا البرنامج اعتمادات مالية أولية قدرت بحوالي 4202.7 مليار دج وتم بالموازاة تخصيص برنامجين إضافيين جهويين يتعلقان بالجنوب والهضاب العليا، للعمل على فك الضغط عن الشمال الذي وحسب الإحصاء الوطني الخامس للسكن والسكان الذي أجرته الجزائر سنة 2008 الذي وصل فيه تعداد الجزائريين إلى 34.8 مليون نسمة يقطن 80% منهم في المدن الساحلية، الأمر الذي أكد على نية الدولة لإعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، وفك العزلة عن الجنوب ومناطق الهضاب العليا، فخصصت أحدهما لمناطق الجنوب بغلاف مالي يقدر بـ 432 مليار دج، أما الآخر فخصص لمنطقة الهضاب بغلاف مالي يقدر بـ 668 مليار دج، زيادة على تخصيص مبلغ 1071 مليار دج لتكملة المشاريع المتبقية من البرنامج السابق، إضافة إلى الصناديق الإضافية بمبلغ 1191 مليار دج، وتخصيص مبلغ 1140 مليار دج للتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة، ليكون مجموع المخصصات المالية لهذا البرنامج ما يقارب 8705 مليار دج[1]، أي ما يقدر بحوالي 114 مليار دولار. ومع نهاية سنة 2009 قدر الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج عند اختتامه 9680 مليار دج، أي حوالي 130 مليار دولار، وهذا بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. سعى هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إضافةً إلى تثبيت إنجازات البرنامج السابق، تمثلت فيما يلي[2]:

- العمل على احداث تنمية في مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية لتحقيق التوازن الجهوي وذلك بتحسين الظروف المعيشة للسكان بتحسين كل ما له علاقة مباشرة بحياتهم كالسكن، وتزويدهم بالماء الشروب وربط التجمعات السكانية بشبكات الكهرباء والغاز، وإصلاح منظومة الصحة العمومية؛
- تطوير البنية التحتية والهياكل القاعدية عن طريق تجسيد مشاريع ذات طابع عمومي لتنمية قطاع النقل، والأشغال العمومية والري، بالإضافة إلى تهيئة الإقليم، والقطاعات التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية القطاع الاقتصادي الوطني العمومي والخاص وجذب الاستثمار الأجنبي.
- العمل على تطوير الخدمات العمومية وكذا تحديثها وبالأخص دعم وتطوير وتحديث الإدارة العمومية وتحسين خدماتها والتي لها علاقة مباشرة بالمواطن خاصة في قطاعات الداخلية والمالية والعدالة والتجارة، والبريد والمواصلات.

---

[1] مخالدي يحي، **برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران2، الجزائر، مجلد 16، عدد 1، 2022، صفحات 61-79 ص69.

[2] محمد بودواية، **دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014)، المفاضلة بين مدخل الطلب ومدخل العرض**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2018 ص140.

- تطوير تكنولوجيات الاتصال خصوصا خدمة الهاتف النقال، وشبكات الانترنت، والعمل توسيع نطاق استعمالها من ناحية التكلفة أو التغطية، بالنسبة للمواطنين وكذا الإدارات العمومية، سواء.
- دعم النمو الاقتصادي وذلك عن طريق تقديم الدعم المناسب للقطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة والقيمة المضافة خاصة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، قطاع السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجال ترقية الاستثمار.

وقد تركزت جملة المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03-05) توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على البرامج الرئيسية.

البرنامج	المبلغ (بالمليار دج)	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.4
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
برنامج تطوير وتحديث الخدمة العامة	203.9	%4.9
برنامج تطوير التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال	50.0	%1.2
مجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يمكننا من خلال الجدول وحسب كل برنامج قراءة ما يلي[1]:

⇦ **تحسين ظروف معيشة السكان:** عملت الحكومة على تخصيص أكثر من 45% من مخصصات هذا المخطط لدعم التنمية البشرية بكونها عامل مهم في التأثير على النشاط الاقتصادي، فواصل هذا البرنامج الاهتمام بقطاع السكن فخصص له النصيب الأكبر بتكلفة 555 مليار دج لإقامة 385 ألف وحدة سكنية، تلاه قطاع التربية بتخصيص حوالي 200 مليار دج خصص لإنجاز العديد من المنشآت أهمها 929 ابتدائية و434 ثانوية، وإعادة الاعتبار للعديد من المرافق الأخرى، كما استحوذ قطاع التعليم العالي على مبلغ 141 مليار دج بخلق 231 ألف مقعد بيداغوجي جديد، و185 ألف سرير في الإقامات الجامعية وغيرها من المشاريع.

⇦ **تطوير البنية التحتية:** احتلت المركز الثاني بنسبة 40.5 % أي ما يقارب 1703.1 مليار دج نظرا لأهميته الحساسة في خلق مناصب شغل جديدة والعمل على ازدهار الاقتصاد بتسهيلها لحركة البضائع والأشخاص والعمل على زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية فالوسيطة وصولا إلى

[1] MINISTERE DES FINANCES, **Note sur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) 2005-2009 et la loi de finances complémentaire pour 2005**, Retrieved: 05/08/2023, https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2023/01/rplfcm05.pdf

الاستهلاكية، وقد تم توزيع هذه الميزانية على أربعة قطاعات تمثلت في قطاع النقل بميزانية تقدر بـ 700مليار دج تكفلت بمد الطرق وخطوط السكك الحديدية وغيرها، وقطاع الأشغال العمومية بميزانية قدرت بحوالي 600 مليار دج خصصت لإطلاق أهم مشروع والذي تمثل في الطريق السيار شرق غرب وإنشاء وصيانة الموانئ والمطارات. أما قطاع الموارد المائية فاستفاد من ميزانية قدرت بـ 393 مليار دج خصصت لإنشاء 8 سدود جديدة وصيانة السدود القديمة، مع إنشاء وإعادة تأهيل 20 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وإحداث 6 محيطات للسقي...

⇦ **دعم التنمية الاقتصادية:** تضمن هذا البرنامج دعم للتنمية الاقتصادية شمل خمس قطاعات أساسية تمثلت في:

- **قطاع الفلاحة والتنمية الريفية:** خصص له مبلغ 300 مليار دج، ما يظهر أهمية القطاع الفلاحي لمساهمته المعتبرة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ولتحسين الأمن الغذائي للبلاد، والعمل على المحافظة على العمالة في هذا القطاع، ومكافحة التصحر؛
- **الصيد البحري:** خصص له مبلغ 12 مليار دج لتطوير الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وزيادة الإنتاج، مع تجديد وتحديث أسطول الصيد ما من شأنه خلق فرص عمل جديدة ودائمة؛
- **قطاع الصناعة:** خصص لهذا القطاع ما يقارب 13,5 مليار دج قصد تطوير الملكية الصناعية وتحسين تنافسيتها. وترقية وتحسين أدوات تنظيم وتطوير الملكية الصناعية والتقييس والمقاييس والعمل على إنشاء نظام المعلومات الصناعية؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** خصص له البرنامج مبلغ 4 مليار دج نظرا للدور الهام الذي تلعبه في ازدهار النشاط الاقتصادي وخلق مباشر للقيمة المضافة ومناصب الشغل، ولما تحوزها الصناعة التقليدية من أهمية لدى المجتمع الجزائري، فقامت الدولة باستحداث وتجهيز مركز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و36 مؤسسة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و14 حاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعملية دعم وتنمية الأنشطة الحرفية في المناطق الريفية. إنشاء 05 متاحف للحرف التقليدية، و33 بيتاً حرفياً...؛
- **السياحة:** بالرغم من الإمكانيات المتوفرة في هذا القطاع فقد خصص له البرنامج مبلغ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي، وتطوير بنيته التحتية والمعلوماتية؛
- **ترقية الاستثمار:** خصص البرامج ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير بيئة ومناخ يعملان على جلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

⇦ **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** خصص لها مبلغ 203,9 مليار دج لجعل الخدمة العمومية في مستوى التطلعات، ولتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار للظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات. فعملت الدولة في ميدان البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على فك العزلة

عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 16 محطة أرضية. وفي مجال العدالة تضمن البرنامج إنشاء 14مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية. وعلى مستوى الداخلية عمل على تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية. وفي التجارة تم إنجاز مخابر مراقبة النوعية، واقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود. وفي قطاع المالية عمل على تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع كلا من الجمارك والضرائب.

شكل رقم (03-03) توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على البرامج الرئيسية

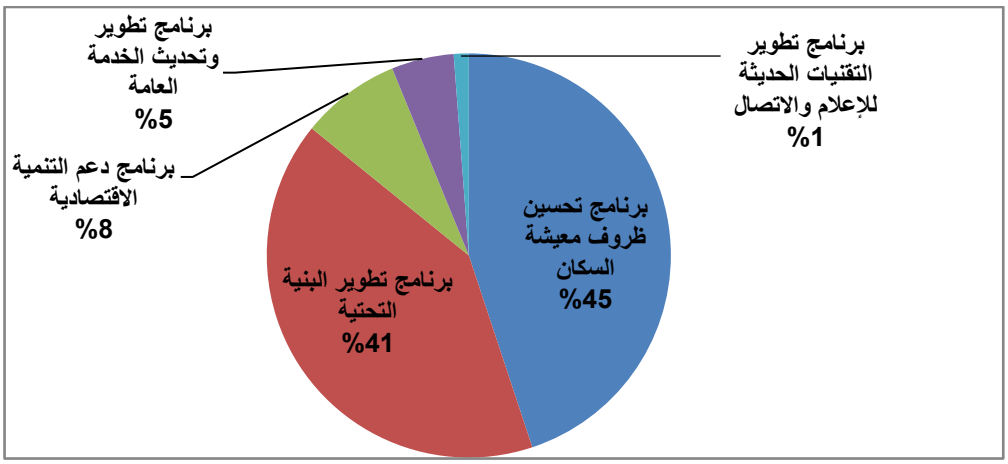

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد معطيات الجدول رقم (03-05).

من خلال الشكل السابق نلاحظ سيطرة قطاعي التنمية البشرية والبنية التحتية على اعتمادات هذا البرنامج بنسبة إجمالية بلغت حوالي 86% ما يترجم توجه الدولة للنهوض بهاذين القطاعين لما عانياه من تهميش في العقدين السابقين، وكان ذلك على حساب باقي القطاعات الأخرى وخاصة دعم التنمية الاقتصادية التي كان نصيبها حوالي 8% فقط من مخصصات البرنامج المالية.

والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو

جدول رقم (03-06) أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاع / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	7561,984	8501,636	9352,886	11043,704	9968,025
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	5451,123	5990,729	6740,933	7829,032	7983,927
نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
رصيد الميزانية مليار دج	1030.791	1186.911	579.231	-1288.605	-970.972
معدل البطالة	15,270	12,510	13,790	11,340	10,170
الدين الخارجي مليار دولار	17,348	6,027	5,915	6,045	5,792
خدمة الدين مليار دولار	5,987	13,425	1,368	1,246	1,055
خدمة الدين / الصادرات %	12,29	23,50	2,15	1,52	2,17
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)	54,64	66,05	74,66	98,96	62,35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نستطيع استخلاص بعض نتائج هذا البرنامج كما يلي:

- ⇦ مازال الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في تكوينه على صادرات النفط حيث أنه بمجرد انخفاض صادرات النفط نظرا لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بنظام حصص الإنتاج لمنظمة الأوبيك من جهة، وانخفاض أسعار النفط من 98,96 دولار للبرميل سنة 2008، إلى 62,35 دولار للبرميل سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت وقتها بأزمة الرهن العقاري، ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 11043,704 مليار دج سنة 2008 إلى 9968,025 مليار دج سنة 2009. ما انعكس على معدل النمو الاقتصادي لسنة 2009 بانخفاضه بنسبة 0.8 %؛
- ⇦ رغم تحقيق معدلات نمو معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم تؤدي إلى تحسن ملحوظ في نمو الاقتصاد الكلي بشكل كبير، وذلك نظرا لاعتبار قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فبعدما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في بداية البرنامج 4.7% سنة 2005، قفز إلى 9.6% مع آخر سنة للبرنامج 2009، وهذا راجع للأثر الإيجابي الذي تركه البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات الاقتصادية. خاصة قطاع الأشغال العمومية الذي خصص له البرنامج ما قيمته 1703.1 مليار دج أي بنسبة 40.5% من القيمة الإجمالية للبرنامج، حيث بلغ متوسط معدل نموه خلال فترة البرنامج نسبة 9.4% وبتحقيق أكبر معدل نمو سنة 2006 بنسبة 11.6% للتنفيذ السريع لما جاء في البرنامج بخصوص البنية التحتية، وذلك بفضل زيادة النفقات على البرامج الضخمة المتعلقة بالبنية التحتية التي أنجزتها الدولة خاصة في مجال السكن، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ساهم في رفع معدل النمو وذلك بسبب إعطاء هذا القطاع أهمية بالغة من خلال تحديث الخدمة العمومية التي كرسها هذا البرنامج. الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الوطني حقق إنجازات معتبرة إلا أنها غير كافية ويجب المواصلة في طريق تحقيق تنمية شاملة؛
- ⇦ واصل الاقتصاد الجزائري تعافيه من المديونية الخارجية ومن آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، نظرا لتحسن أسعار النفط ما أنتج مبالغ كبيرة من العملة الصعبة أُستعملت في تسديد جزء كبير من الديون بعد المفاوضات مع الدائنين لسداد الديون قبل آجالها، وأصبحت خدمة الدين لا تمثل إلا ما نسبته 1.52% من قيمة الصادرات سنة 2008 بعد أن وصلت سنوات التسعينيات إلى ما يقارب 80% من قيمة إجمالي الصادرات.

3.2.2. برنامج دعم (توطيد) النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) (2010 – 2014) PCCE

حافظ هذا البرنامج على مسار البرامج السابقة التي انطلقت قبل عشر سنوات، وذلك من حيث طبيعة المشاريع أو حتى من حيث الأهداف المسطرة وذلك من خلال إعطاء دفعة قوية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، والعمل على الاستجابة لمختلف متطلبات وحاجيات السكان وكذا تحسين معيشتهم. فتم رصد مبلغ21421 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار لهذا البرنامج، وعليه أُعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال. وانقسم البرنامج إلى قسمين[1]:

- **القسم الأول:** تضمن البرنامج الأول إطلاق مشاريع جديدة قُدر مبلغها الإجمالي بـ 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار؛
- **القسم الثاني:** تضمن استكمال انجاز المشاريع الكبرى التي لم تكتمل بعد كالطرق، السكك الحديدية بمبلغ قدره 9700 مليار دج، وهو ما عادل مبلغ 130 مليار دولار.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-134 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010، وتمثلت أهدافه في تحقيق ما يلي[2]:

- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد خلال سنوات تطبيق البرنامج، وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين؛
- مواصلة دعم التنمية البشرية التي تعتبر أساس للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الاهتمام بجانب السكن والبنية التحتية وتعزيز تماسك أفراد الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- مواصلة الاهتمام بالمناطق الريفية وذلك بتحسين ظروف العيش فيها من خلال توفير الماء الصالح للشرب، مع دفع قطاع الأشغال العمومية لتعبيد الطرق لفك العزلة عن كل المناطق؛
- تطوير اقتصاد المعرفة وترقيته وذلك بدعم البحث العلمي وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المرافق العمومية وقطاعات التربية والجامعات ...؛

[1] MINISTERE DES FINANCES, **PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL PCCE 2010-2014**, Retrieved: 02/06/2023, https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg146489.pdf

[2] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة "2001-2019"**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، مجلد 2، عدد 1، 2019 (اصدار خاص)، صفحات 35-68، ص47.

- مواصلة تهيئة مناخ الاستثمار والعمل على إنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك باتخاذ التدابير اللازمة؛
- مواصلة توسيع قاعدة السكن وكذا إعادة الاعتبار للنسيج العمراني، والعمل على تحسين الترقية العقارية؛
- مواصلة دعم القطاع الفلاحي والعمل على تجديده، ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي للبلاد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

وتوزعت مبالغ هذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03-07) توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014)

محاور البرنامج الخماسي	الاعتمادات المخصصة لمختلف المشاريع (مليار دج)	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية وتحسين معيشة السكان التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، التجارة، المجاهدين.	9386,60	%44,25
2- برنامج المنشآت القاعدية الأساسية الأشغال العمومية، الطرق، الموانئ، المطارات، النقل، السكك الحديدية، المحطات الجديدة، تهيئة الإقليم، المدن الجديدة.	6447,00	%30,39
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، الصناعة، السياحة.	4770,40	%22,49
4- برنامج مكافحة البطالة	360	%1,70
5- برنامج اقتصاد المعرفة	250	%1,18
إجمالي الاعتمادات	21214	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014)

MINISTERE DES FINANCES, PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL PCCE 2010-2014, Retrieved: 02/06/2023, https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg146489.pdf

ومن خلال الجدول أعلاه يمكننا حسب كل برنامج قراءة ما يلي[1]:

⇦ **برنامج تحسين التنمية البشرية:** بلغ نصيب هذا البرنامج مبلغ 9386,60 مليار دج (أي بنسبة 44,25%) أُستعمل في إنشاء حولي 5000 مؤسسة لقطاع تربية الوطنية، وحوالي 600000 مقعد بيداغوجي جامعي، و400000 سرير لإقامة الطلبة الجامعيين، و300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني، أما قطاع الصحة فاستفاد من إنشاء 1500 هيكل قاعدي للصحة منها 172 مستشفى، و377 عيادة متعددة الخدمات، وتم تخصيص مبلغ 1800 مليار دج لتحسين وسائل وخدمات

[1] MINISTERE DES FINANCES, **PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL PCCE 2010-2014**, Op.Cit

الإدارات العمومية، كما اسفاد قطاع السكن من مبلغ 3700 مليار دج لإقامة 02 مليون سكن يسلم منها 1,2 مليون سكن قبل سنة 2014، والانطلاق في إنجاز 800000 سكن قبل نهاية 2014، مع ربط مليون سكن بشبكة الغاز وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، والعمل على تحسين التزود بالماء الشروب بإنجاز 35 سد، و25 نظام لتحويل الماء، مع إتمام جميع محطات تحلية مياه البحر التي توجد في الإنجاز، إنشاء 5000 هيكل قاعدي للشباب والرياضة منها 80 ملعب، و 400 مسبح، مع إقامة مشاريع هامة بالنسبة للمجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

- **برنامج متابعة تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية:** بلغ نصيب هذا البرنامج مبلغ 6447,00 مليار دج، حيث خصص لقطاع الأشغال العمومية مبلغ 3132 مليار دج لتوسيع وعصرنة شبكة الطرق ورفع الإمكانيات المينائية، ولقطاع النقل مبلغ 2800 مليار دج لعصرنة وتوسيع شبكة السكة الحديدية، وتحسين النقل الحضري بإنجاز التورماي في 14 مدينة، والعمل على عصرنة الهياكل القاعدية المينائية، والعمل على تهيئة الإقليم والبيئة وغيرها من المشاريع.
- **برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:** خُصص لهذا البرنامج ما يزيد عن 5000 مليار دج خصصت منها حوالي 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 360 مليار دج لإنجاز مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، علاوة على القرض البنكي الذي يمكن أن يصل إلى 300 مليار دج. كما تم رصد مبلغ حوالي 2000 مليار دج لبرنامج تنمية قطاع الصناعة في شكل قروض بنكية مدعومة من قبل الدولة لإنجاز مراكز كهربائية جديدة، وتنمية الصناعة البتروكيميائية، وعصرنة المؤسسات العمومية. وفي مجال تشجيع خلق مناصب الشغل خصص البرنامج مبلغ 350 مليار دج لمصاحبة الإدماج المهني لأصحاب الشهادات الجامعية والتكوين المهني، ودعم خلق المؤسسات الصغيرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التوظيف. كما تم رصد مبلغ 250 مليار دج لبرنامج تنمية اقتصاد المعرفة، خُصصت لدعم البحث العلمي، وتعميم التعليم واستعمال المعلوماتية.

والشكل الموالي يوضح أكثر توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 – 2014)

شكل رقم (03-04): توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر (2010 – 2014) بالنسب المئوية

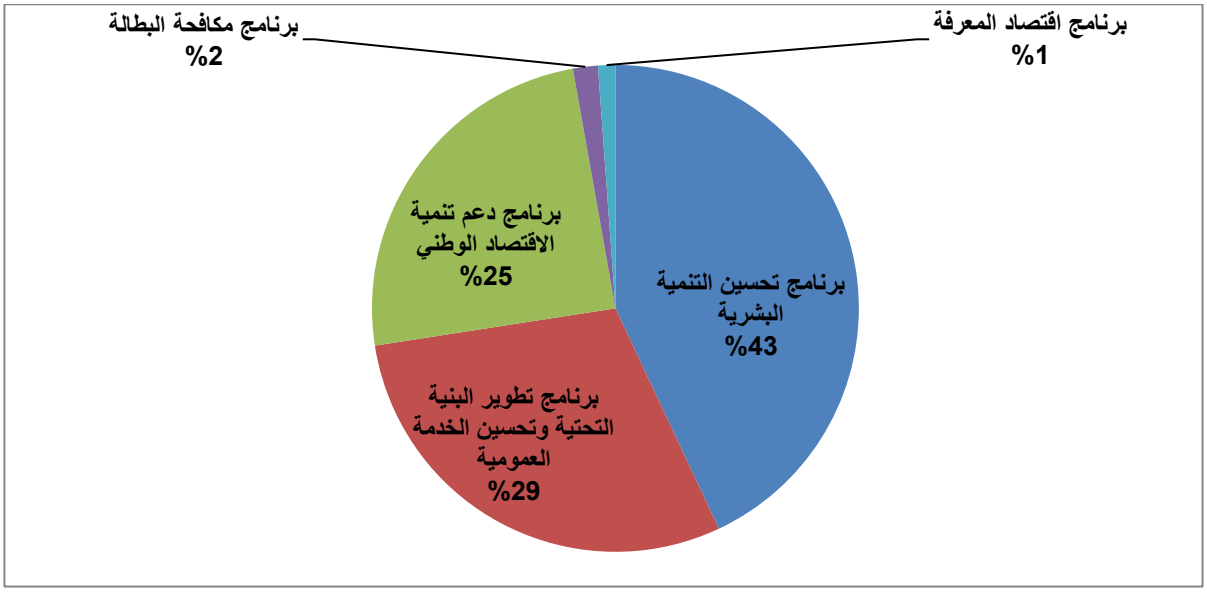

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول رقم (03-07).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النسبة الكبيرة من موارد البرنامج التي تقدر بحوالي 70% خصصت للتنمية البشرية ومتابعة تطوير الهياكل والبنى التحتية وتحسين الخدمة العمومية. ما يعني أن هذا البرنامج كسابقيه لم يولي اهتماما كبيرا لإتمام مرحلة التحول من الاقتصاد الريعي نحو اقتصاد السوق، وذلك من خلال تخصيص ما قيمته 3000 مليار دج فقط أي ما نسبته 14.14% بين قطاعي تنمية القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، وهو الأمر الذي يوضح أن الجزائر لم تغير تخصصها الدولي والمتمثل في تصدير المحروقات، كما أنه لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بعملية تعديل عميقة في بنية الناتج المحلي الإجمالي بما يسمح للاقتصاد الوطني من أن يستجيب بشكل إيجابي لسياسة دعم النمو الاقتصادي المطبقة.

أما عن أبرز الآثار الاقتصادية ضمن أهم المؤشرات الاقتصادية لهذا البرنامج يمكننا تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03-08): أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014)

القطاع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	11991,564	14588,532	16209,598	16647,919	17228,598
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	9354,139	10937,604	12545,817	13173,093	13900,596
نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات	6,3	6,2	7,2	7,1	5,6
رصيد الميزانية مليار دج	-1392296	-2363759	-3254143	-2128816	-3068021
معدل البطالة					
الدين الخارجي مليار دولار	5,803	4,443	3,741	3,458	3,796
خدمة الدين مليار دولار	0,676	0,64	0,855	0,537	0,299
خدمة الدين / الصادرات %	1,09	0,82	1,11	0,77	0,46
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)	80,35	112,92	111,49	109,38	99,68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوضع لم يتغير كثيرا مقارنة بالبرنامج السابق خاصة من ناحية سيطرة المداخيل والصادرات النفطية على الاقتصاد الجزائري وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي بالزيادة أو النقصان خلال فترة البرنامج لتأثرها بأسعار النفط في الأسواق الدولية، وعلى مدار سنوات البرنامج تم تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة بسبب ضخامة مبالغ نفقات البرنامج التي بلغت حدود قياسية بالنسبة لدولة نامية، مع استقرار مستوى الدين الخارجي عدا الانخفاض الطفيف في السنين 2009 و 2010 على التوالي، ما يعكس رغبة الدولة في التخلص من هذه الديون إلاّ أن الاتفاقات مع الدائنين التي تفرض بقاء هذه الديون إلى غاية تاريخ استحقاقها حال دون ذلك.

أما فيما يخص معدل النمو خارج المحروقات فقد شهد نوع من الاستقرار إذ تراوح خلال مدة البرنامج ما بين 5,6% و7,2% محققا متوسط بلغ حوالي 6.5% أي بأفضلية عن المتوسط للبرنامجين السابقين، اللذين قدر متوسط نموهما خارج المحروقات على التولي 6,4% و6%، وذلك للمشاريع الضخمة في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث استمر في تسجيل معدلات نمو جد مقبولة تراوحت بين 5,2 و8,9%، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاعي الفلاحة والصناعات التحويلية اللذين سجلا معدلات نمو مقبولة خلال سنوات تطبيق البرنامج. ويبقى معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات ورغم تحسنه خلال فترة البرامج غير كاف لجعل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر ينمو بشكل مقبول بمعزل عن المحروقات للاعتماد شبه الكلي على صادرات المحروقات وعدم قيام اقتصاد صلب خارج المحروقات.

4.2.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) PACE

تميز هذا البرنامج كسابقيه من برامج التنمية التي انطلقت الجزائر في اعتمادها منذ مطلع الألفية الثالثة بضخامة مخصصاته وذلك للتحسن الملحوظ في أسعار المحروقات فخصصت له الحكومة مبلغ 262 مليار دولار. وعليه سطرت أهداف رئيسية يُرجى تحقيقها من خلال تطبيق هذا المخطط الخماسي 2015-2019، تمثلت فيما يلي[1]:

- العمل على المحافظة على المكاسب الاجتماعية المحققة في البرامج السابقة، وذلك بمنح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في كل من قطاع السكن، الصحة العمومية، التربية، التكوين، ومواصلة ربط أكبر عدد ممكن من البيوت بمختلف الشبكات (الكهرباء والمياه والغاز...إلخ)، وترشيد التحويلات الاجتماعية، وتقديم الدعم للطبقات المحرومة؛
- تحقيق نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتحقيق معدل نمو سنوي بـ 7% بحلول سنة2019 ؛

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص51.

- إعطاء أهمية كبيرة لتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحقيق نمو في الصادرات خارج المحروقات، مع إيلاء الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية لمساهمتها المعتبرة في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- مواصلة مكافحة البطالة من خلال استحداث مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة وكذا مناصب العمل؛
- مواصلة الاهتمام بتحسين نوعية الموارد البشرية بتكوينها وتشجيع وترقية الإطارات، واليد العاملة المؤهلة.

إلا أن هذا البرنامج تزامن مع وضع اقتصادي صعب نتيجة لتهاوي أسعار النفط مع منتصف سنة 2014، بانخفاضها من 99,68 دولار سنة 2014 إلى 52,79 دولار سنة 2015، الأمر الذي أجبر السلطات العمومية على القيام بعديد الإجراءات والإصلاحات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، وتدارك الوضع الاقتصادي، وعليه قامت السلطات العامة في البلاد بإقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، لذلك أقتصر هذا البرنامج على سنتي 2015 و2016 فقط، وتم فتح حساب آخر تحت عنوان "برامج الاستثمارات العمومية"، والذي قُدر مبلغه بـ 300 مليار دج خلال الفترة المتبقية من البرنامج (من 2017 إلى 2019)، الأمر الذي دل على انخفاض معدل تمويل "برامج الاستثمارات العمومية"، وكذلك تم تجميد جميع المشاريع التي لم تكن قد انطلقت، مع الحفاظ على الالتزام بالعمليات الضرورية فقط، والتي لها طابع الأولوية القصوى، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى التأثير السلبي على الأهداف التي سطرها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل[1]. والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي:

جدول رقم (03-09): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	5,19	4,89	10,08	**%0,17**
الفلاحة والري	209,44	198,26	407,70	**%6,82**
دعم الخدمات المنتجة	32,66	14,90	47,56	**%0,80**
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,28	441,30	2295,58	**%38,43**
التربية والتكوين	227,8	78,64	306,44	**%5,13**
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,37	32,70	184,07	**%3,08**
دعم الحصول على سكن	234,31	24,48	258,79	**%4,33**
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760,00	**%29,46**
عمليات برأس المال	464,6	239	703,60	**%11,78**
المجموع	4079,6	1894,2	5973,82	**%100**
النسبة المئوية %	**%68,29**	**%31.71**	**%100**	

[1] العالية مناد، عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلد 16، عدد 22، 2020، صفحات 207 -222، ص212.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ص48، والقانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ص38.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أخذ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حصة الأسد من البرنامج بنسبة قاربت 40% خلال السنتين 2015 و2016، وذلك لإتمام المشاريع المبرمجة مسبقا، عكس البرامج السابقة التي كان فيها النصيب الأكبر لتنمية الموارد البشرية، وكان المبلغ الأكبر من هذا البرنامج مخصص للسنة الأولى كما في كل البرامج السابقة بقيمة 1854,28 مليار دج مقابل 441,30 مليار دج في السنة الثانية.
- نستطيع تمييز الفرق الكبير في المخصصات المالية بين سنوات البرنامج، حيث بلغت مخصصات سنة 2015 مبلغ 4079,6 مليار دج، أما مخصصات سنة 2016 فبلغ المبلغ حوالي 1894,2 مليار دج، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 54%، ويرجع سبب ذلك لسياسة التقشف التي انهجتها السلطات العليا في البلاد وتقليل الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض المداخيل التي سببها انخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم (03-05) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

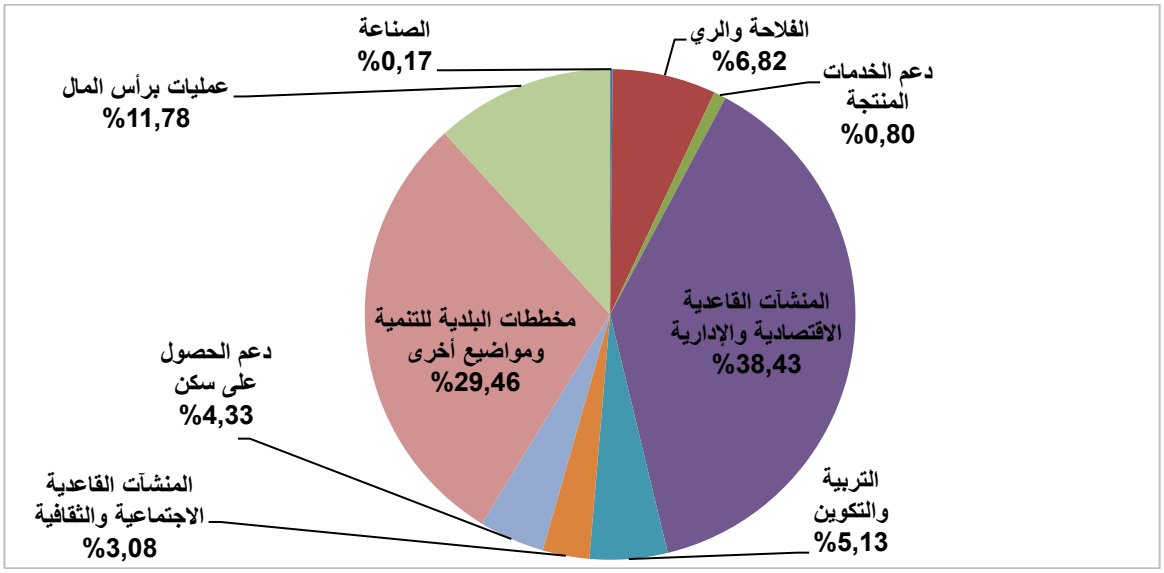

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول رقم (03-09).

أما عن أبرز الآثار الاقتصادية إثر تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكننا تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03-10): أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

القطاع / السنوات	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	17228,598	16712,686	17514,635
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	3,8	3,7	3,2
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	13900,596	14749,63008	15758,57935
نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات	5,6	2,2	2,1
رصيد الميزانية مليار دج	3068021-	3103789-	2285913-
معدل البطالة	10.60	11,21	10,50
الدين الخارجي مليار دولار	3,796	3,003	3,818
خدمة الدين مليار دولار	0,299	0,691146086	0,356653845
خدمة الدين / الصادرات %	0,46	1,797035345	1,067726553
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)	99,68	52,79	44,28

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- واصلت أسعار النفط انخفاضها بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط سنة 2016 مبلغ 44,28 دولار، الأمر الذي أثر على معدل النمو الاقتصادي المرتبط بمداخيل المحروقات، حيث واصل انخفاضه من 3,8 سنة 2014 إلى 3.2 سنة 2016.
- شهد معدل النمو خارج المحروقات انخفاضا كبيرا حيث أنه تهاوى من 5,6 في سنة 2014 إلى 2,2 سنة 2015، لكنه استقر بعد ذلك خلال سنتي تطبيق البرنامج، ويعود ذلك لتراجع الاستثمارات في جميع الميادين بسبب تراجع إيرادات الدولة؛
- بالنسبة لمعدل البطالة فقد شهد استقرارا منذ سنة 2008 حيث تراوح معدلها بين 9 و11% بعدما بلغت معدلات قياسية خلال السنوات الأولى لبداية برامج التنمية سنة 2001 بنسبة وصلت قرابة 28% وهذا راجع للمبالغ المعتبرة التي خصصتها الدولة خلال مختلف برامج التنمية لخلق مناصب شغل جديدة وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية والسكن ...إلخ.
- بالنسبة لقيمة الديون الخارجية تميزت بثباتها وقلة تأثيرها لعدم تجاوزها نسبة 2% من مجموع الصادرات.

5.2.2. نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030) NMCE:

بتراجع أسعار النفط التي فقدت نحو 60% من قيمتها بدءً من جوان 2014 عاشت الجزائر أزمة اقتصادية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى اعتماد نموذج النمو الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 26 جويلية 2016، والذي ارتكز على أساس مسار متعدد للسنوات من 2016 إلى 2019، وإلى أفاق يصبو إلى تحقيقها في غضون آفاق 2030 تتمثل في تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري. ونُشر هذا النموذج على موقع وزارة المالية في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وجعله قادر على التصدير خارج المحروقات، وإصلاحه هيكله بشكل جذري وذلك بحلول عام 2030، لما يحمل هذا النموذج من إجراءات استعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية، ويهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في

غضون نهاية العشرية القادمة، وختم النموذج الجديد بتقديم جملة من التوصيات أهمها، ضرورة تحفيز المؤسسات الجزائرية وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وإصلاح المنظومة المصرفية وتطوير سوق الأوراق المالية (البورصة) وعمليات الاقتراض الداخلية (سندات الخزانة)، وضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة، كما يهدف إلى تحقيق معدل نمو 6,5 % خارج المحروقات خلال العشرية الأولى، ومضاعفة الدخل الفردي مرّتين في آفاق 2030 حسب ما وضحته وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية. وسيم تنفيذ هذا النموذج من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي[1]:

المرحلة الأولى (مرحلة الإقلاع) 2016-2019: ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

المرحلة الثانية (المرحلة الانتقالية) 2020-2025: هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني، تليها مرحلة استقرار وتوافق.

المرحلة الثالثة (مرحلة الاستقرار والتوافق) 2026-2030: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية للحاق بالركب، والتي سيتمكن عندها بمختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ففي الشق المتعلق بالميزانية، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على أهداف محددة حتى سنة 2019

- تحسين موارد الميزانية من الجباية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- تعبئة موارد إضافية ضرورية من السوق المالية الداخلية.

أما في الشق المتعلق بتنويع وتحول الاقتصاد الوطني، فإن نموذج النمو الجديد يحدد أهدافا يتعين بلوغها في الفترة الممتدة ما بين 2020 و2030 ويتعلق الأمر بـ:

- ✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- ✓ مضاعفة الناتج المحلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)؛
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% في العام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2030؛

[1] MINISTERE DES FINANCES, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE) NMCE**, Retrieved: 30/09/2023, https://algeria-watch.org/?p=15949

- ✓ تحديث القطاع الفلاحي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات؛
- ✓ الوصول إلى تحول طاقوي يتيح خفض بمعدل النصف من معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (من +6% سنويا في عام 2015 إلى +3% سنويا بحلول عام 2030)؛
- ✓ تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ويتم ذلك عبر تفعيل دور القطاعات الصناعية خارج المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مع بلوغ حصة الصناعة خارج المحروقات نسبة 10% من القيمة المضافة الصناعية آفاق 2030، وتحقيق نمو لقطاع الفلاحة بنسبة 6.5% وتراجع حصة البناء والأشغال العمومية على حساب خدمات المعرفة من خلال نسبة نمو بنسبة 1.7% على طول مدة النموذج.

كما ركز نموذج النمو الجديد على بعد الاستثمار، مؤكدا على:

- ❖ تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات وتغييرات هيكلية دافعة ومحفزة للنمو؛
- ❖ اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات؛
- ❖ إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات خارج المحروقات لضمان تنويع الاقتصاد؛
- ❖ إعادة توجيه استثمار الإدارات إلى المؤسسات لتقليص الأعباء على الخزينة العمومية والمديونية؛
- ❖ تحسين الانتاجية الاجمالية للعوامل PGF لتقليص الجهود الرامية إلى تكدس رأس المال المادي لفائدة انتاج الإبداع والابتكار والاستثمار في العوامل المساهمة في النجاح.
- ❖ اعتماد سياسة داعمة لتطوير الطاقات المتجددة للسماح بتوفير فائض إنتاج محروقات قابل للتصدير؛
- ❖ تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحية والصناعية والخدماتية.

كما أوصت وثيقة نموذج النمو الجديد حول ست نقاط استراتيجية تتعلق بـ[1]:

- تحفيز إنشاء المؤسسات بالجزائر من خلال تطوير الشركات الناشئة، سواء في قطاع الخدمات أو القطاع الصناعي، ومراجعة وضع لجنة تقرير ممارسة الأعمال "دوينغ بيزنس"[*] وتعزيزها بباحثين وخبراء؛
- تمويل الاستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للاستثمار في المرافق العمومية وتنويع مصادر التمويل، وإقامة شراكات مبتكرة طموحة ومستدامة مع دول كالصين، مع مواصلة إصلاح النظام المصرفي وتطوير سوق رؤوس الأموال؛

[1] MINISTERE DES FINANCES, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE) NMCE**,Op.Cit.

[*] مؤشر أنشئ عن طريق لجنة مشكلة على مستوى البنك الدولي عام 2002، يتيح مقاييس موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها عبر 190 اقتصادا، حيث ينظر إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الأنظمة المطبقة عليها وعلى مدى دورة حياتها من بعث نشاطها والحصول على الكهرباء والاستفادة من القروض ودفع ضرائبها.

- تطوير القدرات الصناعية بهدف تصدير منتجاتها ومنافسة المنتجات الأخرى، وذلك بدعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية كالإلكترونيات، والصناعات السياحة، والطاقات المتجددة؛ مع إعطاء أولية لإحلال الواردات والتقليل من السلع المستوردة؛
- أقلمة التنمية الصناعية من خلال تنظيم إدارة الأراضي الصناعية، وذلك من خلال حوكمة الأراضي الصناعية، وإعادة تنظيم تسيير العقارات الصناعية تحت رعاية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، وتشجيع الحاضنات الجامعية، مع تخصيص مناطق جديدة لدعم التنمية الصناعية في الجزائر مستقبلا؛
- ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية، وذلك بإعداد برنامج للنجاعة الطاقوية، يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة (الألواح الشمسية، تقنيات طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، الكتلة الحيوية، إلخ)؛
- حوكمة نموذج النمو الجديد بضرورة مرافقته برؤية جديدة لا تقتصر فيها السياسة الاقتصادية على تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وصياغة التدابير المصاحبة فحسب، بل عبر التشاور بين السلطات العامة والشركات للتغلب عن حالات عدم اليقين، والعمل على التقليل من تكلفة المشاريع الاستثمارية، وتحسين أوقات تنفيذها، مع تعظيم أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

المطلب الثاني: مكانة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

أشارت الدراسة في جانبها النظري أن مؤشر هيرفندال هيرشمان يعتبر من بين أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التنويع الاقتصادي، وعليه سنقوم بحساب هذا المؤشر بالنسبة للمتغيرات الأساسية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، الصادرات، الواردات، والعمالة.

1. تنويع الناتج المحلي الإجمالي:

تم تقسيم مكونات الناتج المحلي الإجمالي إلى ست قطاعات رئيسية، والجدول في الملحق (01) يوضح ذلك. فمن خلال هذا الجدول يتضح سيطرة قطاعي المحروقات والخدمات على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بدءً من سنة 1990 إلى غاية 2011 حيث بلغت أكبر نسبة لإسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 بنسبة 45.9% وهي السنة التي انخفضت فيها عائدات المحروقات بسبب تهاوي أسعار البترول، في حين بلغت أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة سنة 2020 بنسبة 15,16%، في حين حقق قطاع الصناعة نسبة 22,5% سنة 1991 قبل خوصصة المؤسسات الصناعية العمومية، أما أقل نسبة فسجلت سنة 2012 بـ 4.5%، ما يوضح ضعف القطاعات خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ولتسليط الضوء أكثر على بنية الناتج المحلي الإجمالي قمنا بحساب معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين 1990 و2020، كما في الجدول أدناه.

جدول رقم (03-11): معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2020)

السنوات	معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي
1990	0,052314	2001	0,159771	2011	0,206328
1991	0,115021	2002	0,148966	2012	0,19507
1992	0,059359	2003	0,161949	2013	0,17741
1993	0,062729	2004	0,177531	2014	0,17761
1994	0,068273	2005	0,229646	2015	0,188177
1995	0,11278	2006	0,243578	2016	0,190917
1996	0,125732	2007	0,227764	2017	0,061162
1997	0,135999	2008	0,244553	2018	0,066597
1998	0,123784	2009	0,160546	2019	0,06317
1999	0,133932	2010	0,184287	2020	0,061249
2000	0,145052				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق رقم (01)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أدنى قيمة لمعامل هيرفندال هيرشمان كانت سنة 1990 بمقدار 0,052 ما يفسر بتنويع مقبول للناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في ذلك إلى تهاوي أسعار البترول إلى حدود 20 دولار للبرميل، وبذلك تآكل نصيب المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، أما أكبر قيمة لهذا المعامل فقد سجلت سنوات 2008 بمقدار 0,244، ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي تذبذب بين التركيز والتنويع، مرد ذلك يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، في حين بلغ المتوسط الحسابي لمعامل HHI قيمة 0,144 ما يعني ميول مركبات الناتج المحلي الإجمالي أكثر نحو التنويع، الأمر الذي يظهر جليا من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-06): معامل HHI لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2020)

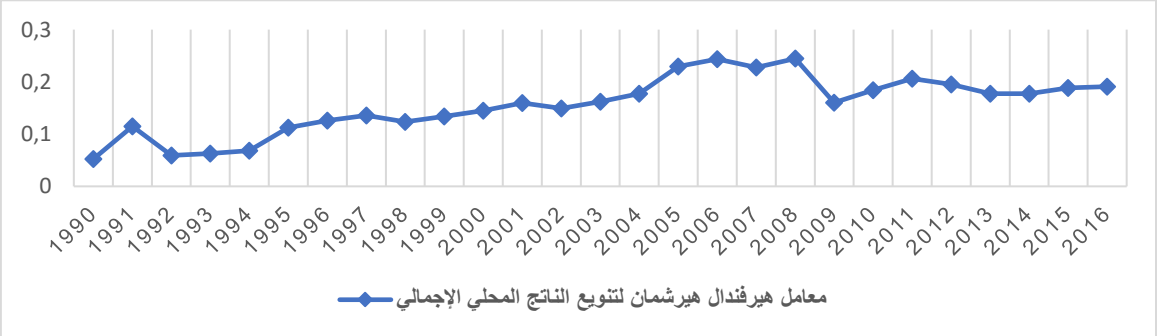

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-10)

من خلال الشكل أعلاه يتضح اتجاه تركيز الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 1992 إلى غاية سنة 2008 التي بلغ فيها التركيز قمته بمقدار 0,2445، ثم أخذت قيم المؤشر في الانخفاض التدريجي بسبب آثار الأزمة العالمية حينذاك.

2. تنويع الإيرادات الحكومية

قسمت المداخيل الحكومية في الجزائر عموما إلى قسمين رئيسية تتمثل في: الإيرادات الجبائية، وإيرادات أخرى للميزانية، والجدول في الملحق (02) يوضح ذلك. ويتبين سيطرة الإيرادات الجباية بشقيها (العادية أو على النفط) على الإيرادات الحكومية، فنجد على سبيل المثال تسجيل أكبر قيمة للجباية على النفط سنة 2005 بنسبة 73,56% ما يعني تعويل الإيرادات الحكومية على إيرادات الجباية على النفط.

ولتسليط الضوء أكثر على المداخيل الحكومية في الجزائر عملنا على حساب معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع المداخيل الحكومية في الجزائر للفترة بين 1990 و2020، كما في الجدول أدناه.

جدول رقم (03-12): معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر (1990 -2020)

السنوات	معامل HHI لتنويع للإيرادات الحكومية	السنوات	معامل HHI لتنويع للإيرادات الحكومية	السنوات	معامل HHI لتنويع للإيرادات الحكومية
1990	0,88563	2001	0,676885	2011	0,604133
1991	0,936093	2002	0,645777	2012	0,680507
1992	0,900811	2003	0,728491	2013	0,789587
1993	0,859093	2004	0,758994	2014	0,783247
1994	0,491244	2005	0,812547	2015	0,664561
1995	0,817999	2006	0,813508	2016	0,481177
1996	0,844459	2007	0,811907	2017	0,368484
1997	0,828293	2008	0,749924	2018	0,381972
1998	0,722009	2009	0,79658	2019	0,431975
1999	0,740269	2010	0,709717	2020	0,367044
2000	0,88234				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول في الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (03-12) يتضح أن أقل قيمة لمعامل HHI لتنويع لإيرادات الحكومية سُجلت سنة 2020 بمقدار 0,3670 يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الجباية على النفط بسبب انخفاض الطلب على البترول وأسعاره بسبب تداعيات الوباء العالمي "كوفيد 19"، أما أعلى قيمة فسجلت سنة 1991 بمقدار 0,9360، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية على النفط مقارنة بسنة 1990 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض إيرادات الجباية العادية بسبب تخبط معظم المؤسسات العمومية في أزمة مديونية وعدم قدرتها على تسديد ديونها، وضعف مؤسسات القطاع الخاص، أما الوسط الحسابي لمعامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية فقد بلغ 0,7085، الأمر الذي يبين عدم تنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر وتركيزها في قطاع الإيرادات الجبائية، والشكل الموالي يوضح أكثر وضعية معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية.

الشكل رقم (03-07): معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر (1990 -2020)

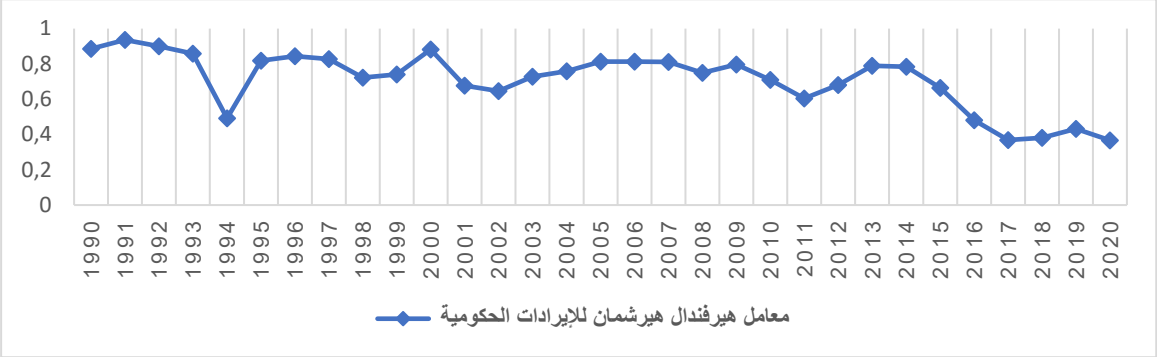

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-11)

من الشكل يتضح الميل السالب لقيم معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية عموما، لكنه تميز بالتركيز نظرا لسيطرة قطاع الإيرادات الجبائية على الإيرادات الحكومية عموما، وابتداء من سنة 2006 بدأ المؤشر في الانخفاض خصوصا من سنة 2015، باستثناء سنوات 2012 و2013 وهي الفترة التي شهدت بداية انخفاض أسعار النفط من 109,45 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 40,76 دولار للبرميل سنة 2016.

3. تنويع الصادرات

تعتبر الصادرات منبع للعملة الصعبة التي تستخدم في تموين البلد بالمواد الأساسية أو للقيام بمختلف المشاريع الاستثمارية، وفي الجزائر تقسم قطاعات التصدير إل سبعة أصناف كالتالي: المواد الغذائية، والمشروبات، التموين الصناعي، المحروقات ومواد التشحيم، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية، سلع أخرى. والجدول في الملحق رقم (03) يوضح ذلك. وما يلاحظ هو القيم الكبيرة التي استحوذ عليها قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات، ولأكثر توضيح قمنا بحساب معامل HHI لتنويع الصادرات في الجدول التالي:

جدول رقم (03-13): معامل HHI لتنويع صادرات الجزائر (1990 -2020)

السنوات	معامل HHI لتنويع الصادرات	السنوات	معامل HHI لتنويع الصادرات	السنوات	معامل HHI لتنويع الصادرات
1990	0,951936	**2001**	0,944966	**2011**	0,955481
1991	0,953568	**2002**	0,937376	**2012**	0,955338
1992	0,926814	**2003**	0,956509	**2013**	0,951336
1993	0,924324	**2004**	0,965088	**2014**	0,93316
1994	0,936624	**2005**	0,968969	**2015**	0,912163
1995	0,919314	**2006**	0,966636	**2016**	0,905095
1996	0,87594	**2007**	0,965076	**2017**	0,913954
1997	0,941856	**2008**	0,960797	**2018**	0,890863
1998	0,940058	**2009**	0,96314	**2019**	0,886125
1999	0,944628	**2010**	0,958254	**2020**	0,843945
2000	0,956558				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-12)

من خلال الجدول رقم (03-13) أعلاه يتضح أن أدنى قيمة لمعامل HHI سُجلت سنة 2020 بمقدار 0,8439 يرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية بسبب انعكاسات أزمة الوباء العالمي "كوفيد19"، وما

تبعها من إغلاق كبير للأسواق والمصانع...، أما أعلى قيمة للمؤشر فسجلت سنة 2005 بمقدار 0,9690، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول بدءَ من سنة 2001 من 23,12 دولار للبرميل إلى 94,45 سنة 2008، والشكل الموالي يوضح أكثر وضعية معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية.

الشكل رقم (03-08): معامل HHI لتنويع صادرات الجزائر (1990 و2020)

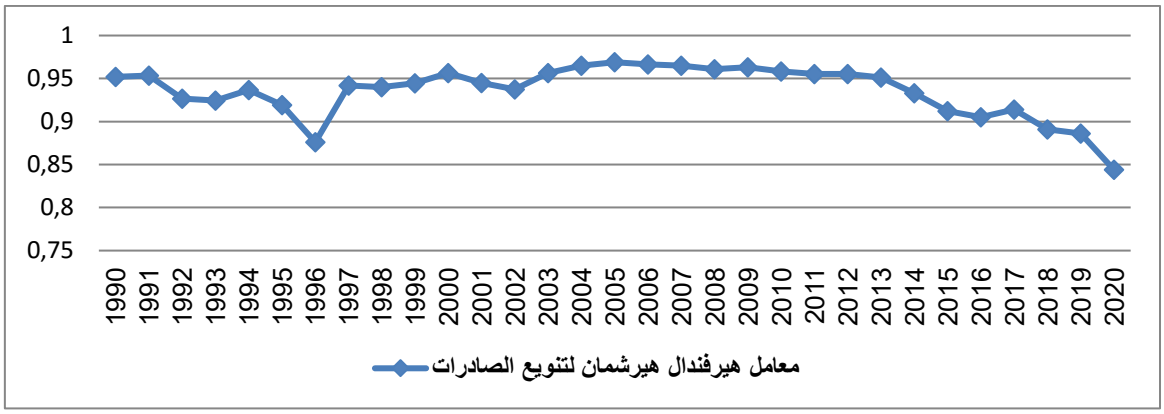

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-12)

من الشكل رقم (03-08) يتضح ثبات قيم معامل HHI بصفة عامة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2013 باستثناء الانخفاض في قيمة المؤشر سنة 1996، أين بدأت قيمة المؤشر في التراجع وصولا إلى أدنى مستوا له سنة 2020، وعموما سجل المؤشر وسط حسابي قدره 0,9357 ما يترجم تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات الأمر الذي يجعلها عرضة لصدمات أسعار النفط، فتأخذ بذلك ميزة اللاستقرارية. فعلى سبيل المثال انخفض اجمالي الصادرات من مبلغ 9835,2 مليار دج إلى مبلغ 7074,37 مليار دج أي بنسبة انخفاض بلغت 28-%، مرد هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض صادرات المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط العالمية سنة 2014 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية حينها.

4. تنويع الواردات:

تصنف واردات الجزائر بصفة عامة إلى سبعة أصناف رئيسية كالتالي: المواد الغذائية والمشروبات، التموين الصناعي، المحروقات ومواد التشحيم، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية، سلع أخرى. الموضحة في الجدول ضمن الملحق رقم (04)، كما نلاحظ القيم الكبيرة التي استحوذ عليها قطاعات كل من التموين الصناعي، الآلات والسلع التجهيزية، والسلع الاستهلاكية، ولأكثر توضيح قمنا بحساب معامل HHI لتنويع الواردات في الجدول التالي:

جدول رقم (03-14): معامل HHI لتنويع واردات الجزائر (1990 -2020)

السنوات	معامل HHI لتنويع الواردات	السنوات	معامل HHI لتنويع الواردات	السنوات	معامل HHI لتنويع الواردات
1990	0,188956033	2001	0,17029062	2011	0,157560203
1991	0,222282342	2002	0,164040446	2012	0,099316727
1992	0,285240695	2003	0,169107225	2013	0,099643142
1993	0,311394431	2004	0,157201004	2014	0,127452515
1994	0,327033511	2005	0,148908782	2015	0,14222271
1995	0,296834096	2006	0,177099144	2016	0,157325446
1996	0,182227424	2007	0,177721978	2017	0,151589112
1997	0,172685229	2008	0,183403527	2018	0,164753694
1998	0,164014074	2009	0,193592346	2019	0,169963996
1999	0,155975991	2010	0,189481697	2020	0,194789513
2000	0,154508035				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-12)

من خلال الجدول رقم (03-14) أعلاه يتضح أن متوسط معامل HHI للواردات بلغ 0,1824، في حين سُجلت أدنى قيمة له سنة 2012 بمقدار 0,09931، أما أعلى قيمة للمؤشر فسجلت سنة 1994 بمقدار 0,3270، والشكل الموالي يوضح أكثر وضعية معامل HHI لتنويع الإيرادات الحكومية.

الشكل رقم (03-09): معامل HHI لتنويع واردات الجزائر (1990 -2020)

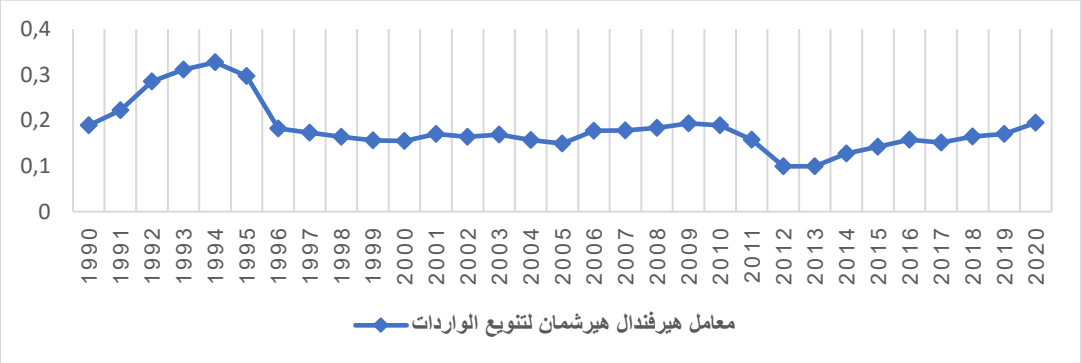

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-13)

من الشكل رقم (03-09) يتضح الثبات النسبي لقيم معامل HHI للواردات بصفة عامة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2020 باستثناء ارتفاع قيمة المؤشر في السنوات من 1992 إل 1995، والانخفاض في قيمته سنتي 2012، و2013.

5. تنويع العمالة

تتوزع اليد العاملة على ثلاث قطاعات رئيسية تتمثل في الزراعة، الصناعة، الخدمات. الجدول في الملحق رقم (05) يوضح توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وفيه نلاحظ أن نسبة العمالة في كل قطاع تميزت بميول صغيرة لكنها تختلف في الإشارة، فنجد أن قطاعي الخدمات والصناعة تمتعا بميل موجب، فنجد أن نسبتهما في بداية فترة الدراسة بلغت على التوالي 50,56% و25,65%، وأخذا في الزيادة بشكل بطيء إلى أن وصلا إلى النسبتين 58,98% و30,49% على

التوالي، وذلك على حساب قطاع الزراعة الذي اتخذت بياناته ميلا سالبا ابتداء من نسبة 23,79% في بداية الدراسة إلى غاية نسبة 10,52% في نهاية الدراسة، الأمر الذي يفسره الهجرة من الريف إلى المدينة خاصة إبان العشرية السوداء، وإلى عزوف الشباب عن ممارسة الأعمال الفلاحية وتوجهه نحو العمل في مجالي الصناعة والخدمات، ولزيادة تسليط الضوء أكثر قمنا بحساب مؤشر HHI لمعرفة مدى تنوع العمالة من تركيزها ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (03-15): معامل HHI هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر (1990 -2020)

السنوات	معامل HHI لتنويع العمالة	السنوات	معامل HHI لتنويع العمالة	السنوات	معامل HHI لتنويع العمالة
1990	0.0824	**2001**	0,1182	**2011**	0,2168
1991	0,0887	**2002**	0,1203	**2012**	0,2153
1992	0,0909	**2003**	0,1217	**2013**	0,2137
1993	0,0929	**2004**	0,1047	**2014**	0,2283
1994	0,0949	**2005**	0,1203	**2015**	0,2286
1995	0,0975	**2006**	0,1357	**2016**	0,2278
1996	0,1007	**2007**	0,1525	**2017**	0,226
1997	0,1037	**2008**	0,1693	**2018**	0,2315
1998	0,1076	**2009**	0,1856	**2019**	0,2349
1999	0,1112	**2010**	0,2014	**2020**	0,2247
2000	0,1145				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-14)

من خلال الجدول رقم (03-15) يتبين أن أدنى نسبة سجلها مؤشر HHI بلغت 0,0824 سُجلت سنة 1990 فيما سُجلت أقصى قيمة له سنة 2019 بمقدار 0,2349، وبلغت قيمة الوسط الحسابي لقيم المؤشر مقدار 0,1536 ما يعني عموما ميل العمالة إلى التنويع في الجزائر لاقتراب قيمة المؤشر من الصفر، ويرجع سبب عدم سيطرة قطاع المحروقات أو الصناعة على العمالة لعدم حاجة قطاع المحروقات لعمالة الكثيفة، وأن هجران قطاع الفلاحة أحدث زيادة في قيمة مؤشر HHI.

الشكل رقم (03-10): معامل HHI لتنويع العمالة في الجزائر (1990 -2020)

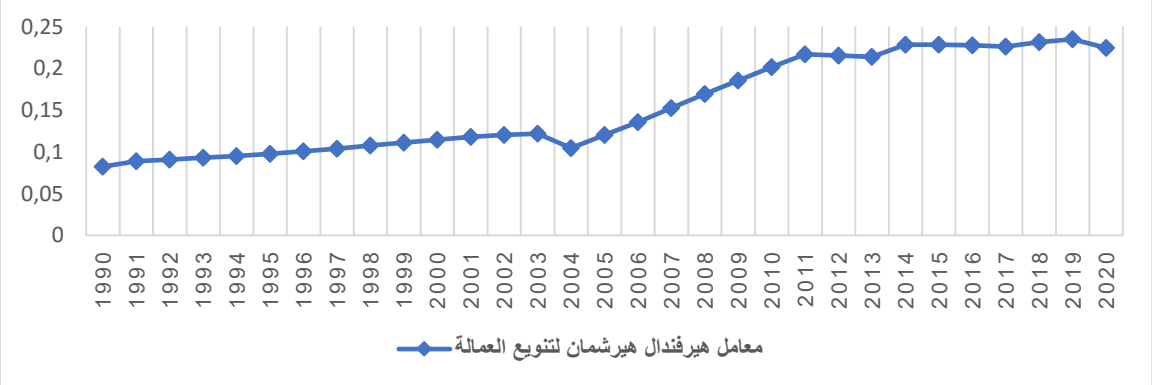

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجداول رقم (03-19)

من خلال الشكل أعلاه يتضح ثبات مؤشر HHI في السنوات الأولى نظرا للاضطرابات التي حدثت في قطاع الصناعة بتسريح عشرات الآلاف من العمال بسبب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أو تصفيتها أو خصخصتها، ومنذ سنة 2004 أخذ المؤشر في التزايد بسب برامج التنمية المختلفة التي اعتمدتها الدولة والتي ركزت على قطاع الأشغال العمومية بإنشاء السكنات للمواطنين والهياكل المختلفة لقطاع التربية والصحة وغيرهما.

6. المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي:

لابد وأن ظاهرة التنويع الاقتصادي متعددة الأبعاد، فالتنويع يشمل مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني أي بالنسبة لـ: بنية الناتج المحلي الإجمالي، مصادر الإيرادات الحكومية، بنية الصادرات، بنية الواردات، تكوين اليد العاملة. ومن هذا المنطلق سنقوم بتقدير مؤشر إجمالي للتنويع الاقتصادي يعتمد على أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال للمتغيرات المدروسة، حيث يعكس هذا المؤشر الإجمالي المركب حقيقة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (03-11): مؤشر HHI المركب للتنويع الاقتصادي (1990 -2020)

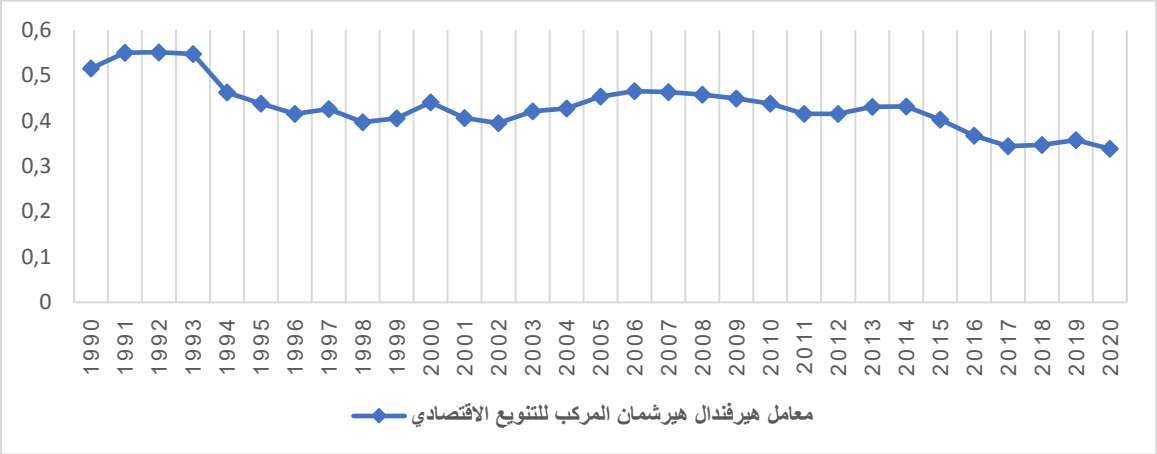

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجداول رقم (03- 11/12/13/14/15)

بعد حساب المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي اتضح أن متوسط معامل HHI بلغ قيمة 0,4313، أما أعلى قيمة لهذا المؤشر فبلغت 0,5509 سُجلت سنة 1992، أما أدنى قيمة فسُجلت سنة 2020 بمقدار 0,3383. ومن خلال الشكل أعلاه يتضح الميل السالب لمنحنى المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي انطلاق من سنة 1991 إلى غاية سنة 1996 نظرا للتراجع التدريجي لمعاملي HHI للإيرادات الحكومية والصادرات اللذان بلغت قيمة المعامل فيهما سنة 1991 قيمة 0,936093 و0,953568 على التوالي، مع ملاحظة ثبات المعامل نسبيا بين سنتي 1996 و2014.

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة

بعد تحديد مختلف متغيرات الدراسة سنركز على تحليل ووصف هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وكذا تحليل العوامل المؤثرة في الاقتصاد الوطني، وتقديم فهم شامل للواقع الاقتصادي الجزائري، من خلال تحليل البيانات والإحصاءات لفهم الاتجاهات والتحديات الرئيسية. سيساعد هذا التحليل في تحديد نقاط القوة والضعف، وتوجيه السياسات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة والنموذج المناسب لها

من خلال إشكالية الدراسة المطروحة يتضح أن المتغيرات المستقلة ستعبر عن التنويع الاقتصادي، فيما سيكون النشاط الاقتصادي معبرا عن المتغير التابع، ولتحقيق أهداف الدراسة تم أيضا اختيار الأداة والنموذج المناسب للدراسة.

1. عرض متغيرات الدراسة

من أهم مراحل البحث العلمي اختيار متغيرات الدراسة بشكل دقيق، حتى تتم عملية بناء نموذج الدراسة الذي عن طريقه نستطيع اكتشاف العلاقة بين المتغيرات. وبالاستعانة على الجانب النظري للدراسة، وما تم سرده من دراسات سابقة، وتماشيا مع نموذج النمو الاقتصادي الجديد للجزائر تم اعتماد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية بغية بناء نموذج الدراسة كما يلي:

جدول رقم (03-16): متغيرات الدراسة

المتغيرات	المؤشر	تعريفه	المصدر
المتغير التابع: الذي يدل على النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) **GDPPCKN**	إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة لجميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويقيم اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لفترات مختلفة بالنسبة لسنة أساس قاعدية معينة ومناسبة، حيث يساعد على حساب معدلات نمو حقيقية تعكس الواقع الاقتصادي بشكل سليم. أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فهو عبارة عن حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية على عدد السكان.	البنك الدولي
المتغيرات المستقلة: التي تدل على التنويع الاقتصادي	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة **AGR**	تشمل كلاً من: زراعة مختلف المحاصيل وانتاج الثروة الحيوانية، فضلا عن الحراجة، والصيد البري، وصيد الأسماك. وتُحسب القيمة المضافة لقطاع الزراعة بعد جمع كافة مخرجات هذا القطاع وطرح كل المدخلات الوسيطة. وذلك دون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهتلاك الأصول، أو بنضوب أو تدهور مختلف الموارد الطبيعية.	الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر
	القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات **MIND**	تشير إلى مختلف الصناعات على مستوى الاقتصاد ما عدا تلك الصناعات خارج المحروقات. والقيمة المضافة هي صافي ناتج هذا القطاع بعد جمع كافة مخرجاته وطرح المدخلات الوسيطة. وعند حسابها لا يتم إجراء أية خصومات تتعلق بإهتلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.	الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر
	القيمة المضافة لقطاع الخدمات **SER**	تشمل القيمة المضافة لقطاع الخدمات تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم)، والنقل، والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية. كما يتم تضمين رسوم الخدمات	الديوان الوطني

		المصرفية المحتسبة. والقيمة المضافة هي صافي ناتج هذا القطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة	للإحصاء بالجزائر
	الإيرادات الجبائية العادية **TAXR**	المقصود بها الجباية العادية أي تلك الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة بصورة دورية سنوية أهمها الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، دون احتساب الجباية البترولية.	الديوان الوطني للإحصاء
	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص. **DCPS**	يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، كالقروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والائتمانات التجارية والحسابات المستحقة القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد.	البنك الدولي
	مؤشر حجم الصادرات **EXPIN**	تُجمع مؤشرات حجم الصادرات من سلسلة مؤشرات الحجم التابعة للأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، وتمثل نسبة مؤشرات قيمة الصادرات إلى مؤشرات القيمة الوحدوية المقابلة لسنة الأساس. وتستند مؤشرات القيمة الوحدوية إلى البيانات المبلغ عنها من قبل البلدان والتي تظهر الاتساق في ظل ضوابط الجودة التي وضعها الأونكتاد.	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البنك الدولي، و الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر

2. الرسم البياني لمتغيرات الدراسة:

من خلال ملاحظة الشكل البياني يسهل معرفة اتجاه تطور مختلف السلاسل الزمنية، ومختلف التغيرات التي تطرأ عليها، وفيما يلي الشكل الذي يوضح مختلف متغيرات الدراسة.

الشكل رقم (03-12): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1987 -2020)

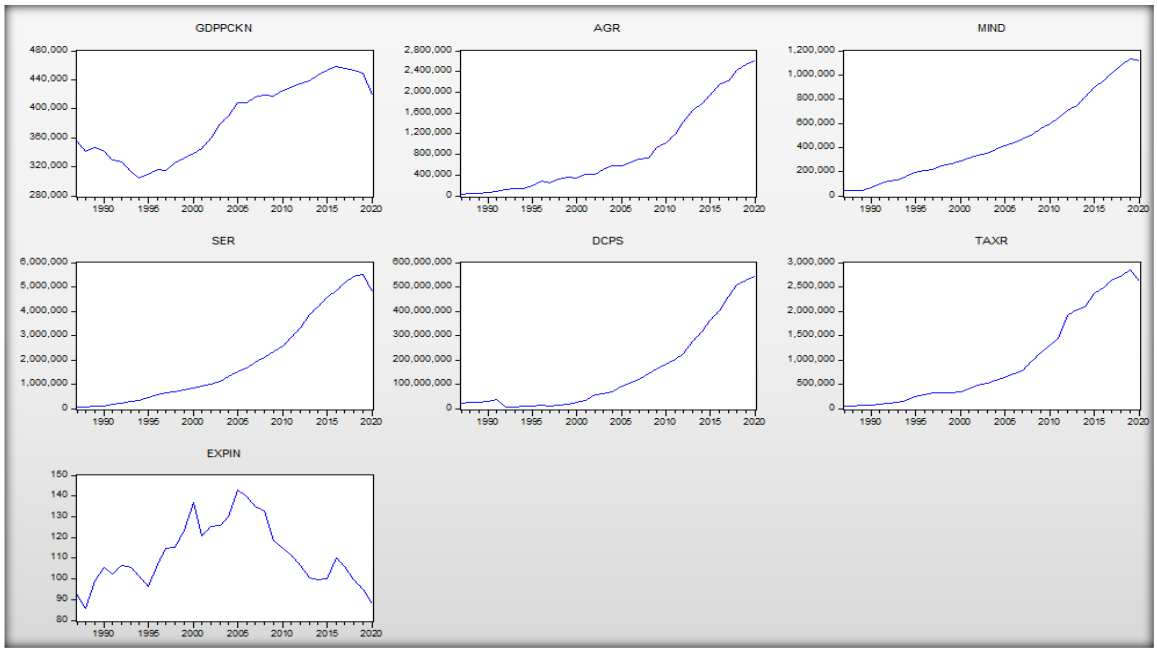

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق (06) ومخرجات برنامج EViews 10 .

3. منهجية ARDL:

1.3. تعريف منهجية ARDL:

يعد نموذج (ARDL) أحد أهم أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي يتم استخدامها مؤخرا. حيث أن هذا النموذج يقدم طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج.

حيث تم تطويره من طرف (M. H. PESARAN, and All, 2001)[1]. ومن أهم مميزاته أنه لا يشترط ان تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استعماله إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو الدرجة واحد I(1) أو مزيج بينهما خلاف لمنهج التكامل المشترك لجوهانسن، كما أنه يكون خاليا من الارتباط الذاتي. إضافة إلى أنه يقدم تحليلا اقتصاديا للأجلين القصير والطويل تبعا لنموذج تصحيح الخطأ[2].

2.3. خطوات تطبيق منهجية ARDL:

تمر منجية ARDL بمراحل أساسية كالتالي[3]:

- ✓ **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** وذلك بتحديد درجة تكاملها من خلال اختبارات الجذر الوحدوي من أجل تجنب النتائج المظللة، مع اشتراط عدم تكاملها عند الدرجة الثانية I(2).
- ✓ **الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL:** وذلك بدء بالأجل القصير بواسطة OLS.
- ✓ **اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار منهج الحدود (Bound Test):** حيث يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- ✓ **تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):** بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة.
- ✓ **اختبار سلامة واستقراريه النموذج ARDL:** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير، يُستعان بالاختبارين التاليين:
  - اختبار المجموع التراكمي للبواقي.(Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) .

---

[1] PESARAN M. HASHEM, SHIN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J, SMITH, "**BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS**"; JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, vol. 16, issue 3, 2001, 289-326.

[2] خضير عباس حسين الوائلي، **استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**، أطروحة دكتوراه، عير منشورة، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 106.

[3] عماري زهير– حافظ أمين بوزيدي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للفترة 1996–2014**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 54، 2018، ص: 22.

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM of Squares)

✓ **الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة أداء النموذج ARDL المقدر:**

ويتم ذلك من خلال إجراء ما يلي:

- اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).
- اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار: (Heteroskedasticity Test: ARCH).
- اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي{Brush-Godfrey} (Lagrange Multiplier Test of Residual (BG))
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ((Jarque Bera (JB).

المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة

اعتمادا على الشكل رقم (03-12) وبيانات الدراسة سنقوم بوصف وتحليل متغيرات الدراسة كما يلي:

1. قراءة وصفية تحليلية لتطور المتغير التابع في الجزائر خلال فترة الدراسة:

من خلال الشكل رقم (03-12) يتضح أن قيم سلسلة متغيرة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر المتكونة من 34 مشاهدة ممتدة من سنة 1987 إلى غاية سنة 2020 حُصرت قيمها ما بين 303743.1 دج كقيمة دنيا سجلت سنة 1994، و 458873.0 دج كقيمة قصوى سجلت سنة 2016، في حين بلغ مستوى متوسطها الحسابي للفترة ككل 382219.3 دج، فيما ينصف قيم المشاهدات قيمة وسطية قدرت بـ 385019.2 دج، بينما بلغ مستوى تشتت هذه السلسلة عن متوسطها الحسابي والمعبر عنه بالانحراف معياري قيمة 52956.43 دج، ومن أجل إعطاء تجانس أكثر على مستويات السلسلة تم إجراء تحويل لوغاريتمي عليها لتصبح معدلاتها بعد عملية التحويل أكثر تجانس، وليبلغ انحرافها المعياري 0.139847 والشكل الموالي يقارن بين السلسلتين.

الشكل رقم (03-13): التطورات السنوية للسلسلتين GDPPCKN وLGDPPCKN خلال فترة الدراسة

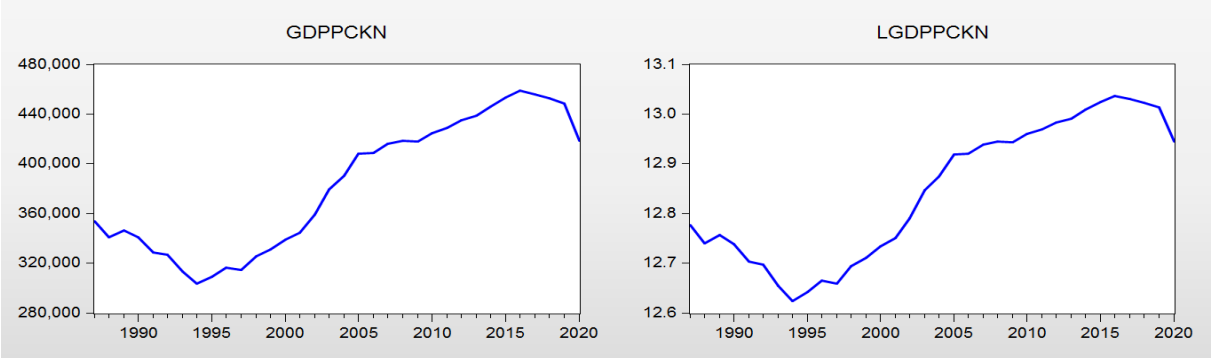

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

وعرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة من 1987 إلى 2020 تطورات وتباينات من مرحلة إلى أخرى حسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعالمية، يمكننا تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين كما يلي:

1.1. المرحلة الأولى (1987-2000):

مرت الجزائر خلال هذه المرحلة بظروف اقتصادية وأمنية وسياسية عصيبة بسبب تدهور أسعار البترول من جهة والإنفلات الأمني الذي حدث خاصة بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت أواخر سنة 1991 من جهة أخرى، ولمحاولات الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03-17): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 1987 و2000

السنة	معدل النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1987	-0,7	353893,6495
1988	-1	340861,0755
1989	4,4	346615,7614
1990	0,80	340782,4678
1991	-1,20	328759,0903
1992	1,80	326989,3679
1993	-2,10	313030,4028
1994	-0,90	303743,0593
1995	3,80	309295,5948
1996	4,10	316348,9943
1997	1,10	314496,9439
1998	5,10	325580,8287
1999	3,20	331333,408
2000	3,8	339134,9191

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبا في السنوات الأولى لهذه المرحلة فنجد أنه بدأ سالبا ليرتفع إلى حدود 4,4% سنة 1989، ثم انخفض مرة أخرى إلى ما يقارب الصفر، ثم انتعش مرة أخرى سنة 1995 ليصل إلى معدل 3,8%، وكانت آخر معدل مسجل خلال هذه الفترة 3,8% سنة 2000، والشكل الموالي يعطي توضيحا أكثر لذلك.

الشكل رقم (03 -14): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 1987 و2000

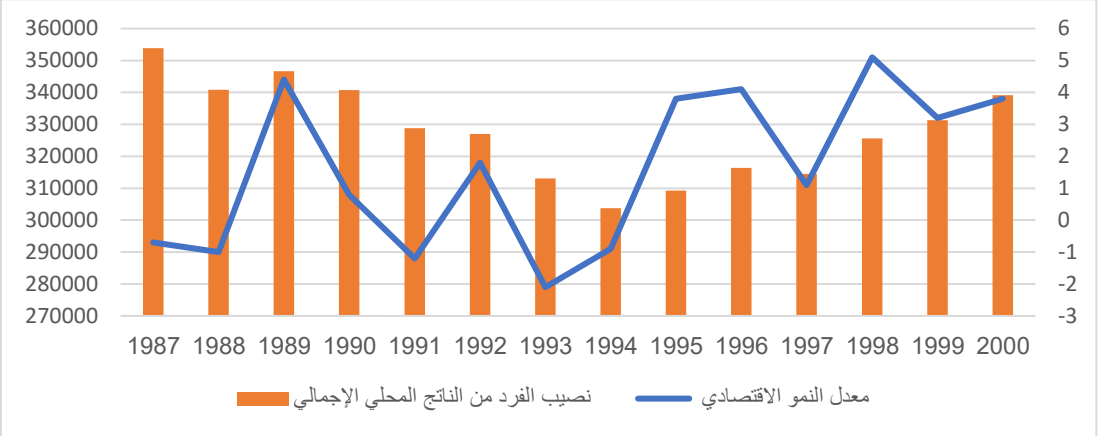

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-17)

يتضح من الشكل أعلاه أن معدلات النمو مثلما شهدت انتعاشات كالسنوات 1995 و1998 و2002 شهدت أيضا انخفاضات وذلك للظروف الأمنية العصيبة التي مرت بها البلاد، ولنهج الإصلاحات الاقتصادية الذي لجأت إليه الجزائر خاصة عقب الانخفاضات في أسعار البترول بدء من سنة 1986 إلى حوالي سنة 1996، وتفاقم المديونية الخارجية التي بلغت سنة 1990 ما يقارب 28 مليار دولار وبلغت ذروتها سنة 1996 إلى ما يقارب 34 مليار دولار، الأمر الذي ألزم السلطات إلى طلب جدولة الديون من المؤسسات مقابل القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من بينها تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترقية المؤسسات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاح المنظومة الجبائية، تشجيع الادخار برفع أسعار الفائدة، تخفيض معدلات التضخم، رفع نسب النمو ما بين 3 و6%، هذه الجهود إضافة إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط أظهرت بعض النتائج الإيجابية على مختلف المؤشرات الأساسية والتي على رأسها نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي حقق قفزة نوعية بمعدل فاق 5% سنة 1998 ومعدل 3.8% سنة 2000، الأمر الذي كان بمذابة خروج الجزائر من تلك المرحلة العصيبة خاصة بعد تطبيق السلطات لقوانين مختلفة للتخفيف من الوضع الأمني الصعب الذي عاشته البلاد كقانون الرحمة سنة 1995 وقانون الوئام المدني سنة 1999.

2.1. المرحلة الثانية (2001-2020):

بعد الاستقرار النسبي الذي وصلت له الجزائر نهاية المرحلة السابقة وبداية تحقيق معدلات نمو مرتفعة عما كانت عليه آنفا، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تزامنت أيضا مع انتعاش أسعار البترول اعتمدت فيها على مخططات تنموية بغرض تعويض ما عانته في المرحلة السابقة، والعمل على التخلص من عبء الديون الخارجية وخدماتها التي طالما أرهقت الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح التطور الملحوظ خاصة على مستوى قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم (03-18): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 2001 و2020

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2001	3	344535,6312
2002	5,6	358954,999
2003	7,2	379623,7775
2004	4,3	390414,5592
2005	5,9	407847,5261
2006	1,7	408846,2376
2007	3,4	415920,7875
2008	2,4	418686,1682
2009	1,6	417813,8286
2010	3,6	424883,9492
2011	2,9	428983,9841
2012	3,4	435033,6306
2013	2,8	438505,0589
2014	3,8	446248,8006
2015	3,7	453596,9888
2016	3,2	458872,9912
2017	1,3	455829,8777
2018	1,2	452602,8279
2019	1	448797,0869
2020	-5,1	418593,3048

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حقق تزايد مستمرا خلال هذه الفترة مع تفوات في نسبة هذه الزيادات بحسب مؤثرات الاقتصاد الوطني ماعدا سنة 2020 التي تعتبر استثناء بسبب تداعيات الوباء الذي اجتاح العالم "**كوفيد 19**"، والذي أثر على الاقتصاد العالمي ككل، والشكل التالي يعطي توضيحا أكثر لذلك.

الشكل رقم (03-15): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 2001 و2020

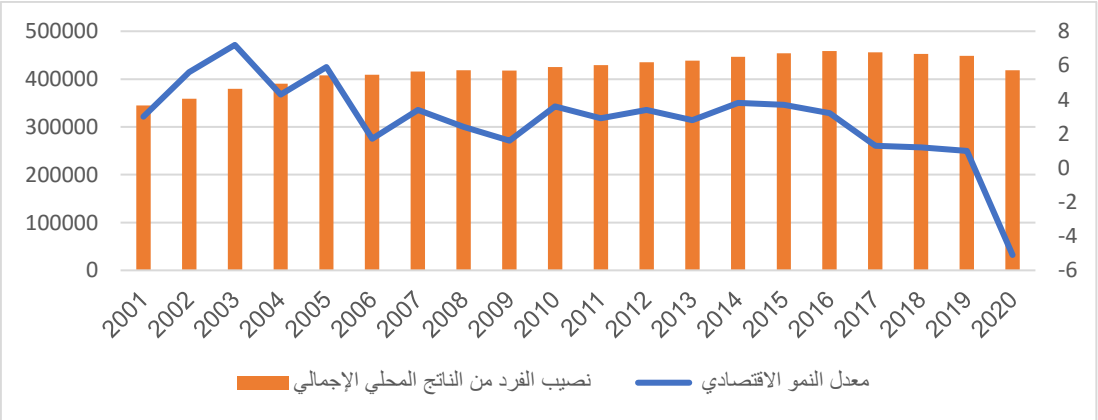

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-18)

تميزت هذه المرحلة باعتماد عديد برامج التنمية نظرا لتحسن أسعار البترول ولنية الدولة على إجراء إصلاحات عميقة على جميع المستويات باعتمادات مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل، فخصصت حوالي 7 مليار دولار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) واتسع هذا المبلغ ليصل إلى ما يعادل 16 مليار دولار عند نهاية هذا البرنامج، لتحقق بذلك قفزة في معدلات النمو من 3,8% عند بداية البرنامج وصولا إلى 7,2% مع نهاية تطبيق هذا البرنامج. في الفترة الموالية والتي صاحبت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) والذي يعتبر مكملا لسابقه، حيث تم فيه تخصيص برنامجين إضافيين جهويين يتعلقان بالجنوب والهضاب العليا لإعادة الاعتبار لهذه المناطق والحد من الهجرة نحو الشمال ونحو المدن، شهدت أسعار البترول تراجعا ملحوظا خاصة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2008 والتي بدأت بوادرها منتصف سنة 2007، الأمر الذي عرقل مواصلة المسيرة بنفس الوتيرة حيث انخفض معدل النمو من 7,2% نهاية البرنامج السابق إلى 4,3% في أولى سنوات تطبيق البرنامج الخمسة. في الفترة الموالية والتي وافقت تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي واصل ما بدأت به البرامج السابقة والذي رصد له ما يقارب 286 مليار دولار خصص منها ما يقارب 55% لمشاريع جديدة هدفت لمكافحة البطالة ودعم التنمية البشرية، الدعم الفلاحي، تهيئة مناخ الاستثمار ...إلخ، أما النسبة الباقية فخصصت لاستكمال البرنامج السابق. حافظ هذا البرنامج على استقرار معدلات النمو التي تراوحت ما بين 2,8 و3,8% والتي تم تحقيقها سنة 2015 بسبب انتعاش مداخيل المحروقات، قبل انهيارها مجددا سنة 2016 بنسبة –15,2% بعد الانخفاض الحاد سنة 2015 بنسبة –47,1% الأمر الذي قلص من معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,5% سنة 2016، مع محافظة النمو خارج المحروقات على صلابته طوال قرابة 15 سنة بمتوسط سنوي فاق 6%، لكنه شهد تراجعا واضحا سنة 2016 ليبلغ 2,3% بسبب التراجع الكبير في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، وواصل النمو الاقتصادي انخفاضه بنسبة 0,19% سنة 2017 أي بلوغه معدل 1,3%، ليستقر بعدها خلال السنتين المقبلين دون تحسن يذكر إلى غاية حلول سنة 2020 والتي مثلت الأسوأ منذ عقود بسبب تداعيات وباء "كوفيد 19"، حيث بلغت نسبة النمو في هذه السنة –5,1% بسبب الركود الحاد والإغلاق شبه الكلي لكل مناحي الاقتصاد، وحالة الحجر الصحي، وفقدت أسعار البترول أكثر من 65% من قيمتها، وكان التأثير أيضا على النمو في القطاعات خارج المحروقات والتي انخفضت من 2,4 % في 2019 إلى –3,6% في سنة 2020.

2. قراءة وصفية تحليلية لتطور المتغيرات المستقلة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

شملت الدراسة ست متغيرات مستقلة سنحاول تحليليها خلال فترة الدراسة فيما يلي:

1.2. سلسلة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة

يوضح الشكل رقم (03-12) أن قيم سلسلة متغيرة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة الدراسة من سنة 1987 إلى غاية سنة 2020 والمتكونة من 34 مشاهدة قد حُصرت قيمها ما بين 31787.40 مليون كقيمة دنيا سجلت سنة 1987، و 2598512 مليون كقيمة قصوى سجلت سنة 2020، في حين بلغ مستوى متوسطها الحسابي للفترة ككل مبلغ 847462.4 مليون، فيما ينصف قيم مشاهدات هذه السلسلة قيمة وسطية قدرت بـ 547893.7 مليون، بينما بلغ مستوى تشتت هذه السلسلة عن متوسطها الحسابي والمعبر عنه بالانحراف معياري قيمة 822408.5 مليون، وبعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها بلغت قيمة انحرافها المعياري 1.28.

الشكل رقم (03-16): التطورات السنوية للسلسلتين AGR وLAGR خلال فترة الدراسة

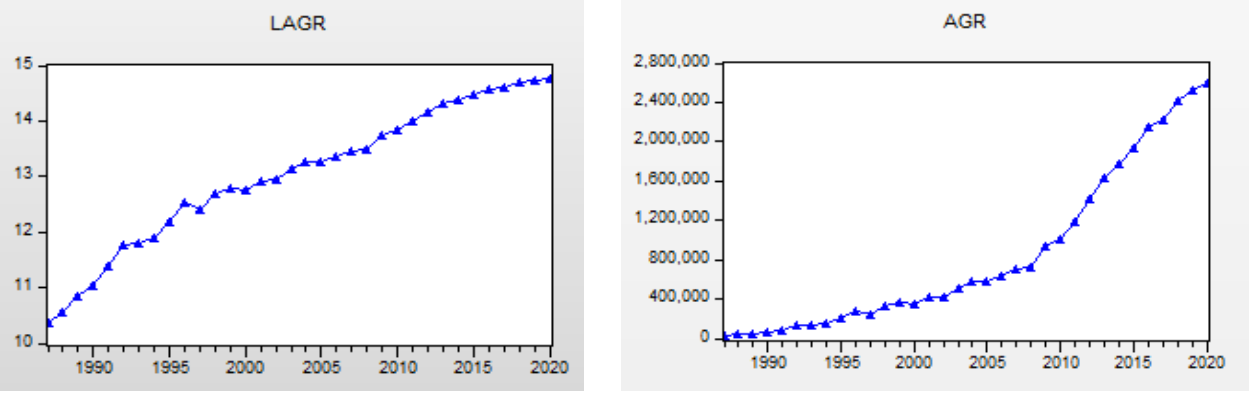

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

ويحتل قطاع الفلاحة أهمية بالغة لارتباطه بالأمن الغذائي، وتخفيض فاتورة الواردات، والجزائر ومنذ استقلالها حاولت إعطاء أهمية لهذا القطاع الحساس، بانتهاج عدة سياسات كالتسيير الذاتي غداة الاستقلال إلى سنة 1971، تبعتها سياسة الثورة الزراعية مباشرة إلى غاية سنة 1979، الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1979-1999) كل هذه السياسات لم تعطي الدفعة اللازمة للقطاع الفلاحي لكي يأخذ مكانة في الاقتصاد الوطني، حيث أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 18% فقط. والشكل الموالي يسلط الضوء على معدل نمو القيمة المضافة لهذا القطاع مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.

الشكل رقم (03-17) تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة الدراسة

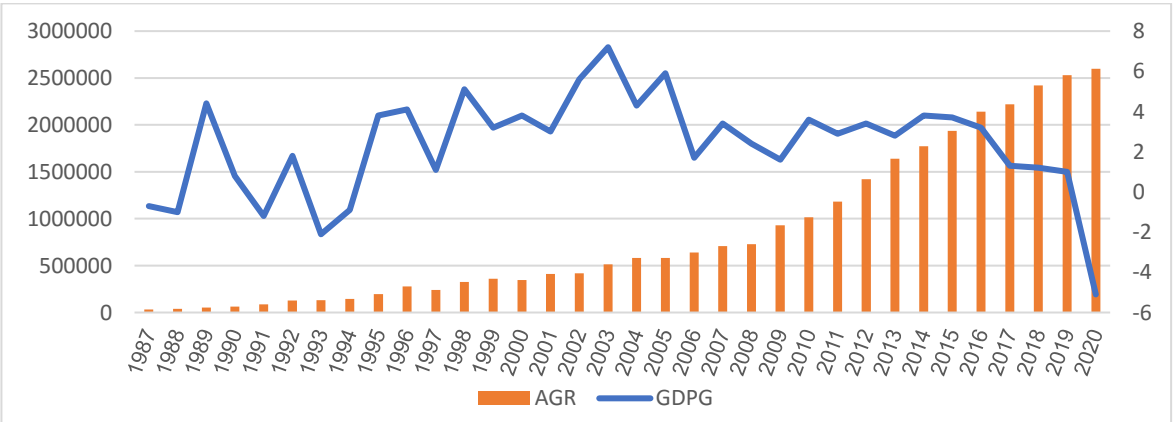

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدولين (03- 18/17) والملحق (06)

من الشكل أعلاه يظهر جليا تنامي القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، حيث ارتفت قيمتها من 31787,4 مليون دج سنة 1987، إلى 2598511,9 مليون دج أي بما يقارب 82 ضعف، وحققت الجزائر الاكتفاء الذاتي من عدة محاصيل خاصة بعد عمليات الاستصلاح الكبيرة في الجنوب، خاصة في ولايات الوادي، ورقلة، وأدرار، بل وحققت فائض عملت على محاولة تصدير جزء منه. واستقطب قطاع الفلاحة قرابة نسبة 25% من العمالة في بداية فترة الدراسة، والتي انخفضت لتصل ما يقارب 10% من حجم العمالة في نهاية فترة الدراسة، بعد هجرة اليد العاملة إلى قطاعي الصناعة والخدمات.

2.2. سلسلة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات:

يظهر الشكل رقم (03-12) أن قيم سلسلة متغيرة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر 34 مشاهدة امتدت على طول الفترة من 1987 إلى 2020، فبلغت القيمة الدنيا 41872.30 مليون سجلت سنة 1987، و1129395 مليون كقيمة قصوى سجلت سنة 2019، وبلغت قيمة وسيط هذه السلسلة 366156.5، في حين بلغ متوسطها الحسابي وانحرافها المعياري مقدار 458383.6 مليون، و340204.5 مليون على التوالي، وبعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها أصبح انحرافها المعياري قيمة 0.96، والشكل الموالي يوضح السلسلتين معا.

الشكل رقم (03-18): التطورات السنوية للسلسلتين MIND وLMIND خلال فترة الدراسة

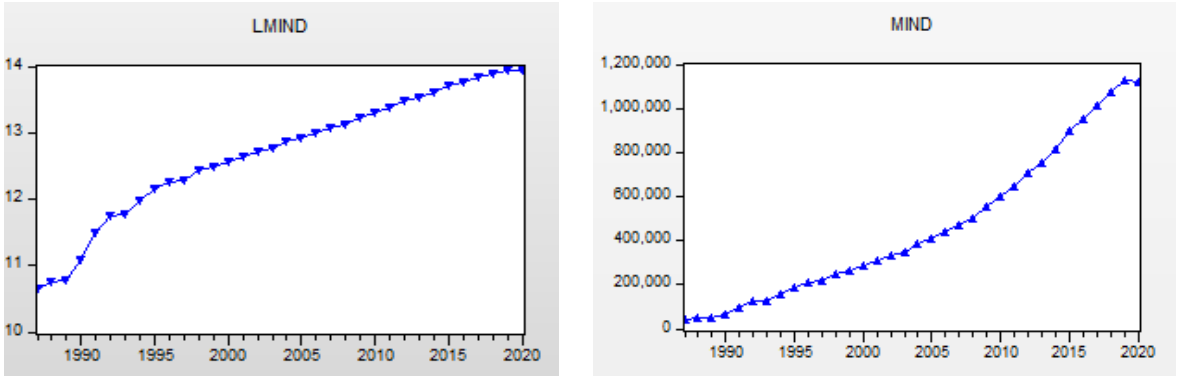

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

ويشمل هذا القطاع مجموعة من الصناعات تتمثل في: الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، مواد البناء والزجاج، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الفلاحية والغذائية، الصناعات النسيجية، صناعات الجلود والأحذية، صناعات الخشب والورق الصناعات المختلفة. بلغت نسبة مشاركة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي متوسط 7% خلال فترة الدراسة، ومنذ بدية الإصلاحات الاقتصادية بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي، لعب القطاع الخاص دوار مهم في هذه الصناعات،

وذلك وفق التسهيلات الائتمانية والجبائية التي انتهجتها الدولة، فشهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ازدهارا كبيرا. والشكل الموالي يوضح تطور هذا القطاع خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03-19) تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر ما بين 1987 و2020

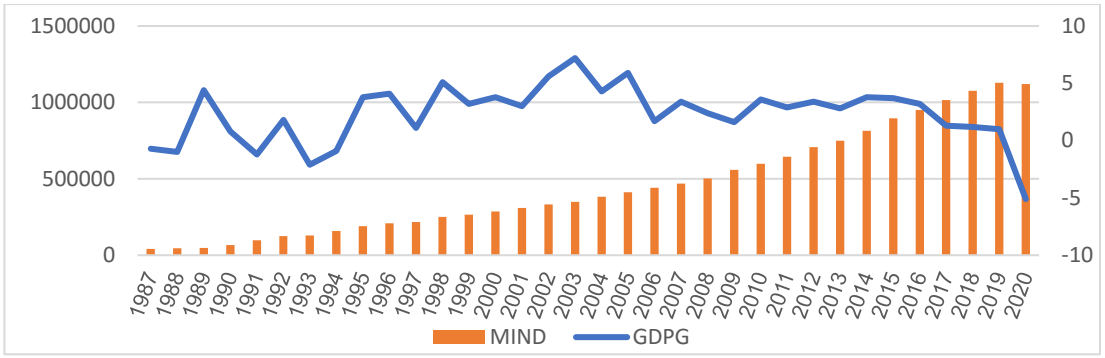

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدولين (03- 18/17) والملحق (06)

من خلال الشكل أعلاه يتضح الثبات النسبي للقيمة المضافة لهذا القطاع في السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة نظرا لسيطرة القطاع العام المتهالك على القطاع وافلاس مجموعة من الشركات الوطنية، وتناميها بشكل واضح منذ سنة 1990 وذلك نظرا للإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تبنتها الجزائر، بإنشاء عديد الهيئات لدعم القطاع الخاص، ومحاولة التبني التدريجي لنظام اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث كان معدل نمو هذا القطاع في تزايد مستمر حتى سنة 2020 أين سجلت انخفاض طفيف بسبب تداعيات وباء كورونا أي لم يرتبط بمعدلات النمو التي تتحكم فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، لكن ومع ذلك لم يُحقق هذا القطاع ما كان يُنتظر منه، حيث أن جّل المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي عملت الدولة على تدعيمها سواء بالقروض بدون فائدة، أو القروض البنكية مخفضة الفوائد توجهت نحو قطاع الخدمات، ونسبة ضئيلة فقط اتجهت نحو الصناعة، مقتصرة على الصناعات الزراعية والغذائية، كما أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يكن مناسبا للعديد من الشركات الأجنبية للولوج بقوة في الاقتصاد الجزائري، كما أن منافسة المنتجات الأجنبية لنظيرتها الوطنية منحها الأفضلية لدى المستهلك الجزائري سواء من ناحية السعر، أو الجودة الأمر الذي أضر بالصناعة المحلية، ضف إلى ذلك الغياب الكبير للصناعات الثقيلة التي تستطيع بناء هيكل اقتصادي قوي، والاكتفاء بالصناعات الخفيفة.

3.2. سلسلة القيمة المضافة لقطاع الخدمات

حسب الشكل رقم (03-12) يتبين أن سلسلة متغيرة الصناعات القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر تضم 34 مشاهدة خلال الفترة (1987 -2020)، وتراوحت قيمها ما بين القيمتين الدنيا والقصوى على التوالي 67526.40 مليون دج و5527532 مليون دج المسجلتين في السنتين 1987 و2019 على

التوالي، في حين بلغ متوسطها الحسابي لفترة الدراسة 1954453 مليون دج، وبلغت قيمة وسيط هذه السلسلة 1207698 مليون دج، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري للسلسلة 1820207دج، وبعد إجراء تحويل لوغاريتمي على السلسلة كباقي السلاسل الأخرى بلغ انحرافها المعياري 1.34، والشكل الموالي يوضح أكثر المقارن بين السلسلتين.

الشكل رقم (03-20): التطورات السنوية للسلسلتين SER وLSER خلال فترة الدراسة

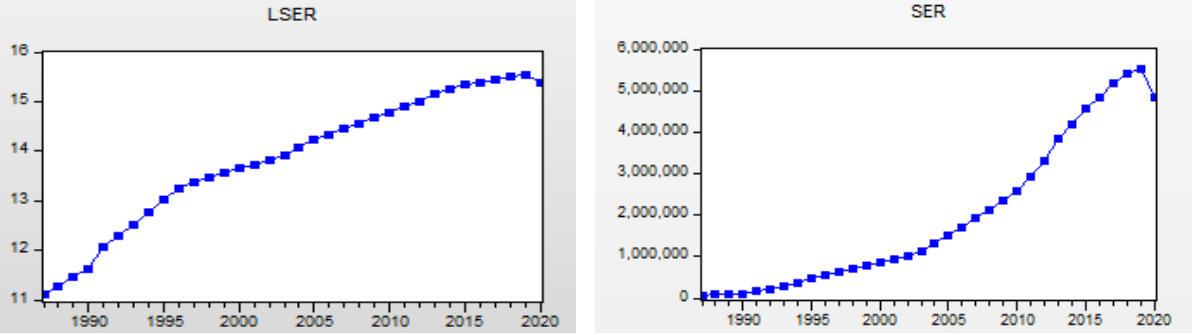

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

يضم قطاع الخدمات مجموعة من الأنشطة تتمثل في النقل والاتصالات، التجارة، الفنادق والمقاهي والمطاعم، الخدمات المقدمة للمؤسسات، الخدمات المقدمة للأسر. ويعتبر هذا القطاع أحد أهم القطاعات الاقتصادية والذي اعتمدت عليه كثير من الدول، خاصة السياحة في الدول التي تمتلك تراثا تاريخيا، أو هياكل سياحية ترفيهية، وأسواق المال ...إلخ، في الجزائر مازال هذا القطاع لم يستغل أحسن استغلال نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات ضخمة سواء الطبيعية أو الأثرية، فنجد أن أكبر مشاركة لهذا القطاع سجلت سنة 2016 بنسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي، وبمتوسط بلغ حوالي 26% خلال فترة الدراسة. والشكل الموالي يوضح تطور القيمة المضافة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03-21): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة

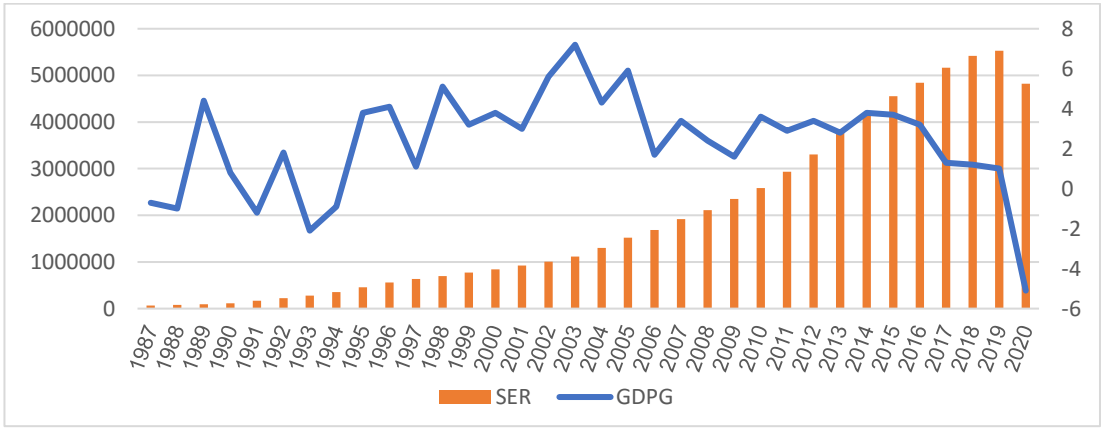

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدولين (03- 18/17) والملحق (06)

من خلال الشكل أعلاه يتضح التنامي المستمر للقيمة المضافة لقطاع الخدمات، ولم يسجل تراجعا إلا في سنة 2020 بسبب تداعيات وباء كورونا، ويعتبر قطاع الخدمات في الجزائر أكبر قطاع مستقطب لليد العاملة، حيث أن نسبة العاملين في هذا القطاع وصلت إلى قرابة 60% من إجمالي القوة العاملة وبمتوسط

بلغ 54.78% من إجمالي القوة العاملة، في حين بلغت نسبة المؤسسات التجارية 55.1% من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر، متبوعا بقطاع الخدمات بنسبة 34% من مجموع المؤسسات حيث توزعت على فروع الخدمات فكان نصيب قطاع النقل 26% مقابل 18.7% لصالح مؤسسات الإطعام، 15.2% لقطاع الاتصالات، و10.2% للنشاطات القانونية والمحاسبة، و5.4% لقطاع الصحة البشرية[1].

4.2. سلسلة الإيرادات الجبائية العادية

ومن خلال الشكل رقم (03-12) وبملاحظة قيم سلسلة متغيرة الإيرادات الجبائية في الجزائر تكونت أيضا من 34 مشاهدة الممتدة خلال فترة الدراسة من سنة 1987 إلى سنة 2020، فنجد أن أقل قيمة بلغت 58,1 مليار دج سجلت سنة 1988، وأكبر قيمة كانت 2843,465 مليار دج سجلت سنة 2019، بينما بلغ متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة قيمة 977,16 مليار دج، فيما بلغت القيمة الوسطية لهذه السلسلة مبلغ 552,668 مليار دج، أما مستوى تشتت هذه السلسلة عن متوسطها الحسابي أي انحرافها معياري فقُدر بـ 950,045 مليار دج، ولإضفاء تجانس أكثر على مستويات السلسلة تم إجراء تحويل لوغاريتمي عليها لتصبح معدلاتها بعد عملية التحويل أكثر تجانس، وليبلغ انحرافها المعياري 1,269247، والشكل الموالي يوضح أكثر المقارن بين السلسلتين.

الشكل رقم (03-22): التطورات السنوية للسلسلتين TAXR وLTAXR خلال فترة الدراسة

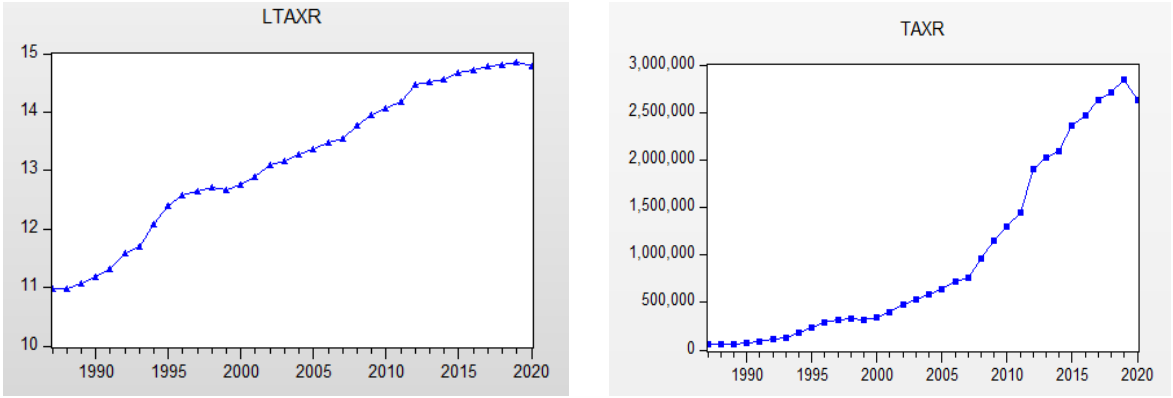

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

تعتبر الإيرادات الجبائية العادية من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وأداتها في إطار السياسة المالية، والشكل الموالي يوضح تطور كلا من الإيرادات الجبائية العادية، ومجموع الإيرادات العامة.

الشكل رقم (03-23) تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة

[1] الشروق أونلاين، **القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، تم الاسترداد: 2023/10/05، https://www.echoroukonline.com

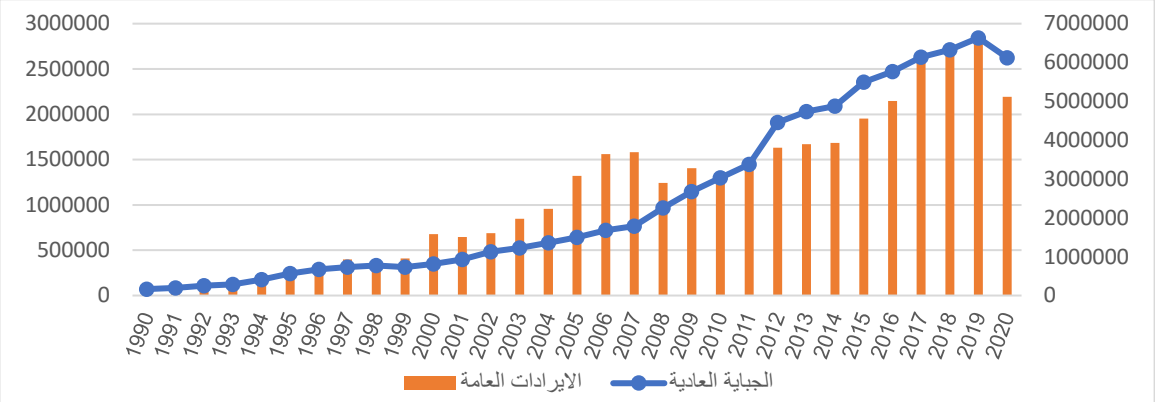

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم (03-24)

من خلال الشكل أعلاه يتضح جليا تنامي إيرادات الجباية العادية بشكل متوازن وبصفة مستمرة عدا سنة 2020 التي تعتبر استثناء بسبب حالات الركود الذي سببه وباء "كوفيد19"، حيث أن الانخفاضات في الإيرادات العامة مردها انخفاض أسعار النفط، ففي سنة 2008 نجد أن الإيرادات العامة انخفضت بفعل الأزمة المالية العالمية من 3687900 مليون دج سنة 2007 إلى 2902448 دج سنة 2008 بنسبة -27%، الذي صاحبه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية من 2711850 مليون دج سنة 2007 إلى 1715400 مليون دج سنة 2008 بنسبة -58%، عكس الجباية العادية التي حافظت على نموها الموجب بنسبة 25,9% حيث أنها بلغت 766750 مليون دج سنة 2007، مقابل 965289 مليون دج سنة 2008، الأمر الذي يعطي انطباع باستقلالية الإيرادات الجباية العادية على الإيرادات الجباية البترولية ما يجعلها خيارا لرفع معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

5.2. سلسلة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص

يظهر من خلال الشكل رقم (03-12) أن قيم سلسلة متغيرة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الجزائر والتي امتدت من سنة 1987 إلى غاية سنة 2020، بعدد 34 مشاهدة، قد سجلت قيمة دنيا سنة 1992 قدرت بـ 7604500 مليون دج، وقيمة قصوى سنة 2020 بقيمة 543154567,61 مليون دج، أما وسطها الحسابي للفترة ككل فقدر بـ 149892588,624 مليون دج، وقد نصف قيم مشاهدات هذه السلسلة قيمة وسطية قدرت بـ 63284942 مليون دج، و قيمة انحرافها المعياري مبلغ 171594325,60 مليون دج، ولإعطاء مستويات السلسلة تجانس أكثر تم إجراء تحويل لوغاريتمي عليها كباقي المتغيرات الأخرى، حيث بلغت قيمة انحرافها المعياري 1.404633، والشكل الموالي يوضح عملية المقارنة بين السلسلتين.

الشكل رقم (03-24): التطورات السنوية للسلسلتين DCPS وLDCPS خلال فترة الدراسة

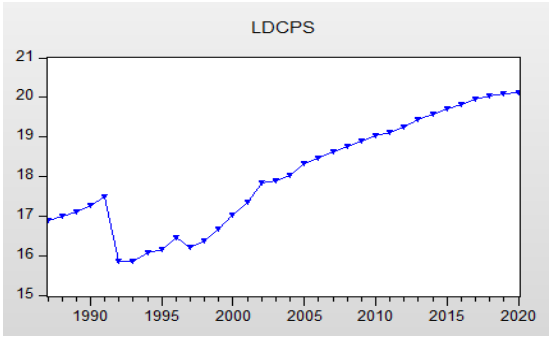

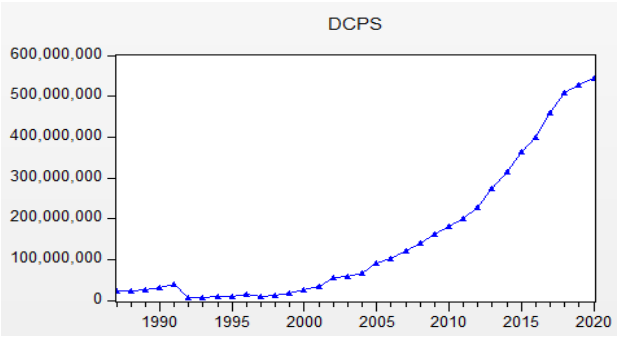

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

يعتبر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص أحد أهم سياسات الدولة لتشجيع استثمار القطاع الخاص ومساهمته في الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي المشاركة في تعزيز النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى للدور الذي يقوم به القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الوطني، الشكل التالي يبين قيمة القروض المقدمة للقطاع الخاص منذ سنة 1987 إلى سنة 2020.

الشكل رقم (03-25): تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة

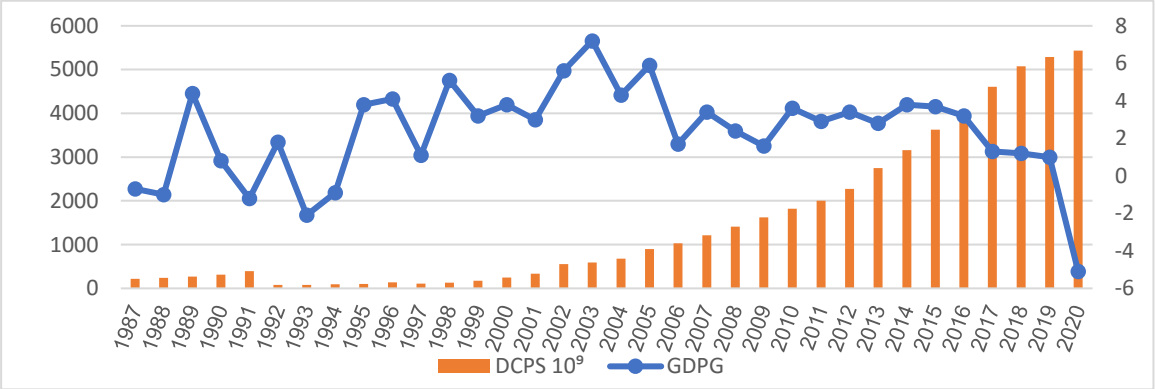

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدولين (03- 18/17) والملحق (06)

من خلال الشكل أعلاه يُلاحظ الميل الموجب لتطور القروض المقدمة للقطاع الخاص ما يفسر نية الدولة انعاش القطاع الخاص وتشجيعه، ومن خلال الملحق (06) يتضح حجم القروض الموجه للقطاع الخاص والتي تطورت بشكل ملفت، فمن مبلغ 312,044 مليار دج الذي قُدم للقطاع الخاص سنة 1990 تضاعف حجمها بحوالي 17 مرة ليبلغ سنة 2020 مبلغ 5431,539 مليار دج. ومع دخول الجزائر في أزمة أسعار النفط منذ سنة 1986 وتراكم الديون خاصة الخارجية، وقيام البنك المركزي بإجراءات من أجل التخفيف من حدة التضخم كرفع أسعار الفائدة، وإيقاف عمليات التمويل قصيرة الأجل والموجهة لعمليات

الاستغلال[1]، فنجد أن قيمة القروض المقدمة للقطاع الخاص انخفضت من مبلغ 390,912 مليار دج سنة 1991 إلى مبلغ 76,045 مليار دج أي بنسبة -80,45%، مرة أخرى انخفضت قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 1997 من مبلغ 137,878 مليار دج إلى مبلغ 108,634 مليار دج أي بنسبة -21,21%، والذي يمكن تفسيره بانخفاض أسعار البترول من 20,29 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 18,68 دولار سنة 1997، وانطلاقا من سنة 1997 لم تعرف قيمة القروض المقدمة للقطاع الخاص انخفاضا إلى غاية سنة 2020، بل ونجد أنها تطورت بشكل لافت خاصة منذ تحسن أسعار البترول سنة 1999 فعلى سبيل المثال نجد أن مبلغها قفز من 338,772 مليار دج سنة 2001 إلى مبلغ 551,769 مليار دج سنة 2002 أي بنسبة زيادة فاقت 63%، ما يفسر توجه الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بالرغم من الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني في بعض الفترات.

6.2. سلسلة مؤشر حجم الصادرات

يتبين من خلال الشكل رقم (03-12) سلسلة متغيرة حجم الصادرات في المكونة من 34 مشاهدة خلال الفترة (1987-2020) بأنها تراوحت قيمها ما بين القيمتين الدنيا والقصوى على التوالي 85.87032 و142.6357 المسجلتين في السنتين 1988 و2005 على التوالي، في حين بلغ متوسطها الحسابي لفترة الدراسة 111.6312، وبلغت قيمة وسيط هذه السلسلة 107، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري للسلسلة 15.18، وبعد إجراء تحويل لوغاريتمي على السلسلة كباقي السلاسل الأخرى بلغ انحرافها المعياري 0.13، والشكل الموالي يوضح أكثر المقارن بين السلسلتين.

الشكل رقم (03-26): التطورات السنوية للسلسلتين EXPIN وLEXPIN خلال فترة الدراسة

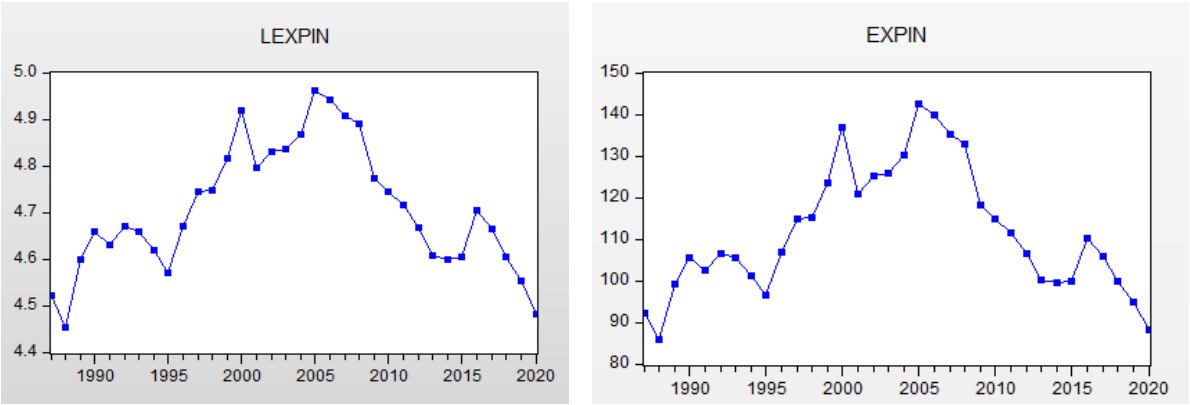

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (6 و7) ومخرجات برنامج EViews 10

[1] بلهوشات محمد الأمين، **أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة: 1980-2019**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023، ص126.

تعتبر الصادرات مصدر للعملة الصعبة التي تؤمن الحاجيات من الواردات التي يحتجها الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، تركزت صادرات الجزائر على المنتجات النفطية بنسب فاقت 90% من إجمالي الصادرات، ورغم عديد المحاولات لتنويع الصادرات إلا أن نصيب المحروقات من الصادرات كان المسيطر دائما، والشكل الموالي يوضح حجم الصادرات في الجزائر مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي

الشكل رقم (03-27): تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة

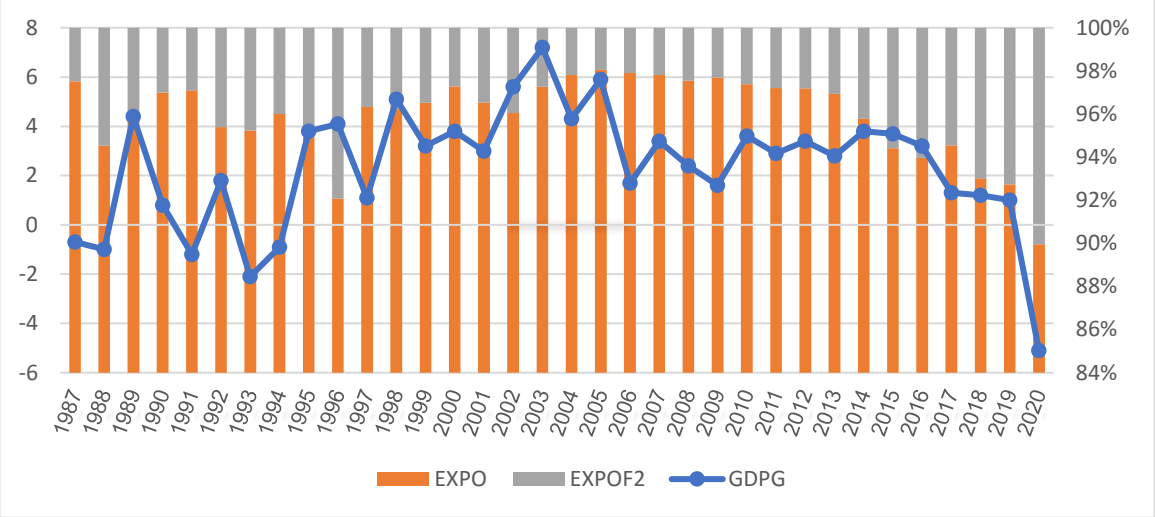

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدولين (03- 18/17) والملحق (01)

من خلال الشكل أعلاه يتضح سيطرة صادرات النفط على مجمل الصادرات خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين 89,95% كأدنى نسبة مسجلة سنة 2020، وهي سنة وباء كورونا وما تبعها من إجراءات احترازية، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2005 بنسبة 98,05% وبمتوسط حسابي بلغ 95,93% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعطي انطباع عن تركيز الصادرات في قطاع المحروقات بشكل كبير جدا، وبالرغم من جميع المحاولات التي قامت بها الجزائر لتنويع صادرات إلا أنها لم تحقق المطلوب، وانتعشت صادرات بعض السلع كالتموين الصناعي الذي حقق أعلى نسبة له سنة 2018 بنسبة 5.86% من إجمالي الصادرات، والمواد الغذائية والمشروبات التي حققت أعلى قيمة لها سنة 2020 بنسبة بلغت حوالي 2%.

الشكل رقم (03-28): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1987 -2020) بعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها

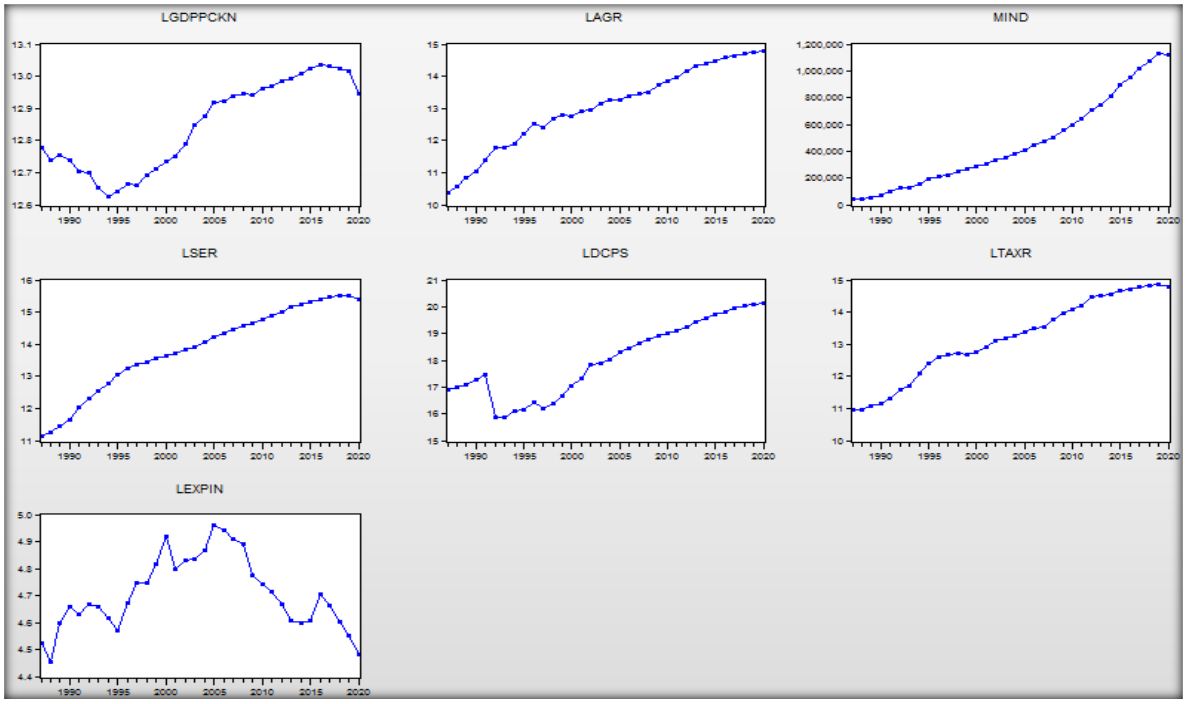

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

بعد إتمام عملية التحويل اللوغاريتمي على مختلف متغيرات الدراسة، يظهر الشكل البياني أعلاه السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة ذات الشكل اللوغاريتمي، يتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اتخذت اتجاها عاما تصاعديا عشوائيا، عدا سلسلة متغيرة LEXPIN التي اتخذت اتجاها عاما تصاعديا عشوائيا ثم اتجاها عاما تنازليا، وما يعني أن جميع هذه السلاسل الزمنية لا تتصف بالاستقرارية، وبناء على هذه النتيجة المبدئية سيتم في الخطوة القادمة التأكد بصفة رسمية من استقرارية السلاسل الزمنية للدراسة باللجوء إلى مختلف اختبارات الاستقرارية من خلال بيان دالة الارتباط الذاتي وتطبيق اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطور ADF، وفيليبس بيرون PP.

المبحث الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ونتائج تقدير النموذج

من أولى الخطوات وأهمها في الدراسات القياسية التطبيقية التحليل الجيد للمعطيات والبيانات لمعرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة الدراسة، وهناك مجموعة من اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، كاختبار ديكي–فولر المطور (ADF)، واختبار فيليبس بيرون (PP)، وقبل التطرق إلى هذه الخطوة سنعرج أولا إلى اختبار جميع متغيرات الدراسة بطريقة بيانية وإحصائية التي تسمح بإعطاء صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات المعبر عنها، زيادة عن اكتشاف مميزاتها الإحصائية الجوهرية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

قبل البدء في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنعرج قياس مدى الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة المستخدم، وذلك من خلال قراءة أهم معاملات الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة.

1. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تعبّر معاملات الارتباط الخطي عن العلاقة الرياضية بين متغيرين من المتغيرات، حيث يستخرج الارتباط الصافي بين أي متغيرين والكشف عن العلاقة بينهما فيما إن كانت إيجابية طردية (إشارة +) وقوية كلما اقتربت من +1 وضعيفة إذا اقتربت من 0، أو سلبية عكسية (إشارة –) وقوية كلما اقتربت من –1 وضعيفة إذا اقتربت من 0، ولدراسة الارتباط الخطي بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة سوف نلجأ إلى مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، والجدول التالي يبين نتائج الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (03–19): الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1987 –2020)

المتغير	LGDPCKN	LAGR	LMIND	LSER	LDCPS	LTAXR	LEXPIN
LGDPCKN	1	0.824078	0.797064	0.822534	0.968419	0.857074	0.042159
نوع العلاقة وقوتها	/	موجبة-قوية	موجبة-قوية	موجبة-قوية	موجبة-قوية	موجبة- قوية	موجبة- ضعيفة

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (07)

من خلال الجدول أعلاه تظهر معاملات الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، حيث تبين مدى الارتباط بين متغيرات النموذج، وبتحليل هذه المصفوفة يتبين أن النمو الاقتصادي LGDPCKN يرتبط ارتباطا موجبا وقويا مع جميع المتغيرات المستقلة (LAGR، LMIND، LSER، LDCPS، LTAXR) عدا متغيرة حجم الصادرات (LEXPIN) فقد كانت قوة الارتباط ضعيفة.

2. تحديد درجة تأخير النموذج الانحداري للسلاسل الزمنية:

قبل اجراء اختبار الجذر الأحادي على السلسلة لابد من تحديد درجة تأخير النموذج الانحداري للسلسلة، وبالتالي تم تقدير عدة محاولات لاختيار أحسن درجة تأخير بناء على معايير Aic وSc وHQ وLogl وكان التأخير الأحسن بالنسبة للسلاسل الزمنية كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم: (03–20) نتائج أفضل درجة تأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة

السلسلة	التأخير الأفضل	السلسلة	التأخير الأفضل
LGDPCKN	1	LDCPS	3
LAGR	3	LTAXR	0
LMIND	1	LEXPIN	3
LSER	2		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفضل التأخيرات للسلاسل الزمنية قيد الدراسة: النمو الاقتصادي (LGDPCKN)، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (LAGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (LMIND)، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (LSER)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (LDCPS)، الإيرادات الجبائية العادية (LTAXR)، حجم الصادرات (LEXPIN) هي على الترتيب ARDL(1-3-1-2-3-0-3) وذلك بناء على المعايير Aic و Sc و Logle HQ.

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختباري ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-fuller)، وفيليبس بيرون (Phillips & Perron)، وكلا الاختبارين يعملان على اختبار فرضية العدم H_0، القاضية بوجود جذر وحدة، الدالة على عدم استقرارية السلاسل الزمنية، في حين أن الفرضية البديلة H_1 التي تقضي بعدم وجود جذر وحدة، أي تدل على استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك اعتمادا على إحصائية t المحسوبة والمجدولة، فإذا كانت t المحسوبة أقل من t المجدولة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند مستوى معنوية معين. أما إن كانت t المحسوبة أكبر من t المجدولة فنرفض فرضية العدم الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي فالسلسلة مستقرة عند مستوى معنوية معين (1%، 5%، 10%).

وللعلم أن اختبار (ADF) يقوم على فرضية أن السلاسل الزمنية متولدة عن طريق عملية الانحدار الذاتي (AR)، في حين أن اختبار (PP) يقوم على افتراض أكثر شمولية، حيث أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA)، وعليه فإن الكثير من الباحثين يعتمدون على اختبار (PP) أكثر من (ADF) بحجة قدرته الاختبارية الأفضل خاصة عندما يكون حجم العينة صغير، أو يكون هناك تباين في النتائج بين الاختبارين[1].

1.3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية نقوم بتطبيق اختبار الاستقرارية لديكي فولر (ADF)، مبدئيا عند المستوى كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-21): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر ADF عند المستوى

NO CONSTANT NO TREND		CONSTANT NO TREND		CONSTANT AND TREND		P	المتغير
t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value		
0.6085	0.8427	-1.6659	0.4381	-1.7287	0.7156	I(0)	LGDPPCKN
-	-	-3.4945	0.0147	-2.3998	0.3729	I(0)	LAGR
-	-	-3.7777	0.00072	-1.8919	0.6360	I(0)	LMIND
-	-	-3.3073	0.0229	-0.9587	0.9360	I(0)	LSER
1.6605	0.9740	-0.0658	0.9452	-2.6767	0.2529	I(0)	LDCPS
6.3251	1	-1.9406	0.3105	-1.1830	0.8972	I(0)	LTAXR
-0.1436	0.6266	-1.2613	0.6355	-0.9967	0.9309	I(0)	LEXPIN

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews 10

[1] عبد اللاوي عقبة، مخزومي لطفي، محيريق فوزي، **قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية " دراسة حالة السودان خلال الفترة 1996-2016"**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 26، عدد 1، 2020، جدة، المملكة العربية السعودية، صفحات 01-66، ص 34.

من خلال الجدول أعلاه رقم (03-21) والملحق رقم (08) يتضح أن سلسلة متغيرة كل من السلاسل الزمنية القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (LAGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (LMIND)، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (LSER)، مستقرة عند المستوى وفقا للنموذج الخامس أي (نموذج بثابت CONSTANT NO TREND)، وهو ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الصفر أي I(0).

أما باقي السلاسل الزمنية الأخرى أي: الناتج المحلي الإجمالي(LGDPPCKN) ، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص(LDCPS) ، الإيرادات الجبائية العادية (LTAXR)، ومتغيرة حجم الصادرات (LEXPIN) فقد أظهرت النتائج أنها غير مستقرة عند مستواها الأصلي وفقاً للنماذج الثلاث (ثابت واتجاه – ثابت– بدون ثابت وبدون اتجاه) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأصلي، وذلك لأنه القيم الإحصائية لـ (T) جاءت غير معنوية بالنسبة لكل نموذج. وكمحاولة للتخلص من صفة عدم الاستقرارية سيتم تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى على هذه السلاسل الزمنية كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-22): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر ADF عند الفرق الأول

NO CONSTANT NO TREND		CONSTANT NO TREND		CONSTANT AND TREND		P	المتغير
t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value		
-1.3447	0.1619	-2.7712	0.0737	-2.4317	0.3575	I(1)	LGDPPCKN
-	-	-5.3978	0.0001	-3.7753	0.0334	I(1)	LDCPS
-	-	-3.4489	0.0164	-4.0477	0.0170	I(1)	LTAXR
-	-	-5.0562	0.0003	-5.9813	0.0001	I(1)	LEXPIN

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (08)

بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلاسل غير المستقرة عند المستوى في الجدول رقم (03-21) بينت النتائج قبول الفرضية البديلة(H_0: $\varphi \neq 1$) ما يعني معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه فإنه يمكننا القول أن السلاسل الزمنية الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (LDCPS)، الإيرادات الجبائية العادية (LTAXR)، ومتغيرة حجم الصادرات (LEXPIN) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وفقا الأنموذج بوجود ثابت أي (CONSTANT NO TREND)، أما متغيرة الناتج المحلي الإجمالي فقد استقرت عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 10% وفقا للنموذج (Constant & Trend)

2.3. نتائج اختبار فيليبس بيرون PP

للتأكد من النتائج المتوصل إليها فيما يخص استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، سيتم الاستعانة باختبار فليبس بيرون (PP)، حيث يشير الجدول الموالي إلى نتائج تطبيقه:

الجدول رقم (03-23): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP عند المستوى

NO CONSTANT NO TREND		CONSTANT NO TREND		CONSTANT AND TREND		P	المتغير
t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value		
0.7063	0.8630	-0.7438	0.8216	-2.1111	0.5210	I(0)	LGDPPCKN
-	-	-4.0003	0.0041	-2.4065	0.3697	I(0)	LAGR
-	-	-5.0347	0.0003	-3.0001	0.1473	I(0)	LMIND
-	-	-4.9684	0.0003	-0.4976	0.9786	I(0)	LSER
1.6605	0.9740	-0.0658	0.9452	-2.2262	0.4603	I(0)	LDCPS
4.5661	1.0000	-1.6891	0.4273	-0.7752	0.9579	I(0)	LTAXR
-0.1415	0.6273	-1.3615	0.5888	-0.9743	0.9341	I(0)	LEXPIN

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا الملحق رقم (09)

من خلال الجدول رقم (03-23) نلاحظ أن نتائج اختبار فليبس بيرون (PP) قد دعمت وعززت النتائج المتوصل إليها وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرة كل من السلاسل الزمنية القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (LAGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (LMIND)، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (LSER)، مستقرة عند المستوى وفقا للنموذج الخامس أي (نموذج بثابت CONSTANT NO TREND)، وهو ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الصفر أي I(0)، أما باقي السلاسل الزمنية الأخرى غير مستقرة عند المستوى. وعليه سنعاود اختبار استقراريتها عند الفرق الأول كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-24): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP عند الفرق الأول

NO CONSTANT NO TREND		CONSTANT NO TREND		CONSTANT AND TREND		P	المتغير
t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value		
-2.8656	0.0056	-2.9215	0.0539	-2.5008	0.3256	I(1)	LGDPPCKN
-	-	-	-	-5.4535	0.0005	I(1)	LDCPS
-	-	-	-	-4.0165	0.0182	I(1)	LTAXR
-	-	-	-	-5.9813	0.0001	I(1)	LEXPIN

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا الملحق رقم (09)

من خلال الجدول رقم (03-24) يتضح استقرارية السلاسل الزمنية، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (LDCPS)، الإيرادات الجبائية العادية (LTAXR)، ومتغيرة حجم الصادرات (LEXPIN) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وفقا للنموذج الأول أي بوجود ثابت واتجاه (CONSTANT AND TREND)، أما متغيرة الناتج المحلي الإجمالي فهي مستقرة عند الفرق الأول وفقا للنموذج الأخير أي نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه (NO CONSTANT NO TREND).

استنادا لنتائج الاستقرارية وفقا للاختبارات المستخدمة (ADF و PP) يمكن القول أن متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرار في درجات مختلفة عند المستوى وعند الفرق الأول، أي أنها مزيج من التكامل بين الدرجة الدرجة الصفر I(0)، الدرجة الأولى I(1)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (03-25): نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة

السلسلة الزمنية	LGDPPCKN	LAGR	LMIND	LSER	LDCPS	LTAXR	LEXPIN
درجة التكامل	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجداول رقم (03 24/23/22/21)

المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة سواء عن طريق الرسم البياني أو اختبارات جذر الوحدة والتي أظهرت أن متغيرات الدراسة استقرت عند درجات مختلفة، من المستوى (متكاملة من الدرجة الصفر I(0)) والفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى I(1))، بحيث يجب ألا تتجاوز درجة التكامل هذا الحد[1]، وعليه ووفقا لمنهج القياس الاقتصادي فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) هو النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، لأنه لا يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، كما أنه يسمح أيضا بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يناسب أهداف الدراسة التي تسعى إلى معرفة الأثر في الأجلين القصير والطويل.

1. تقدير نموذج الدراسة

بعد عملية اختيار النموذج المناسب، نشرع بتقدير نموذج أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، حيث تمر عملية تقدير نموذج ARDL بمرحلتين هما:

1.1. نتائج فترة الابطاء المثلى

قبل الشروع في عملية تقدير النموذج وكذا تحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع، ومختلف المتغيرات المفسرة للنموذج في الجزائر خلال مدة الدراسة وجب اختيار أفضل نموذج وذلك اعتمادا على معيار (Schwars Criteria)) بحيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج الذي تكون فيه قيمة هذا المعيار في أدنى مستوا له، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] السعيد هتهات، **سياسات توجيه الانفاق العام؛ وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؛ دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1987-2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مجلد 6، عدد 3، صفحات 60-83، 2023، ص: 71.

الشكل رقم (03-29): اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

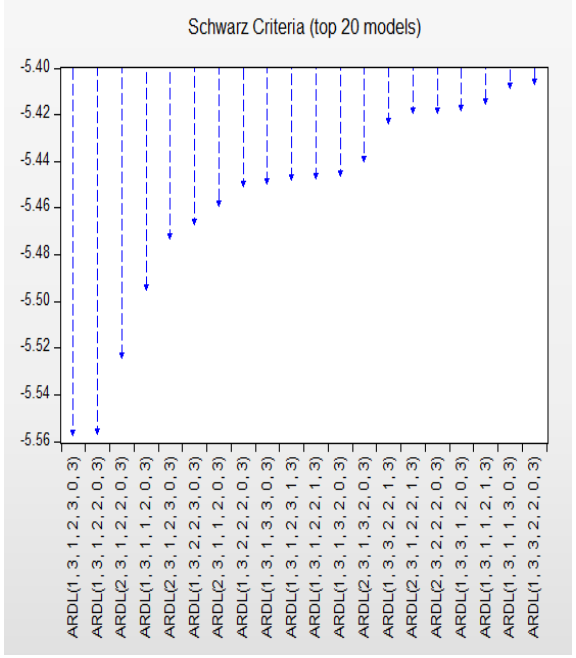

Sample: 1987 2020
Included observations: 31

Model	LogL	AIC	BIC*	HQ	Adj. R-sq	Specification
4685	120.460474	-6.481321	-5.556168	-6.179744	0.996633	ARDL(1, 3, 1, 2, 3, 0, 3)
4701	118.733498	-6.434419	-5.555524	-6.147921	0.996550	ARDL(1, 3, 1, 2, 2, 0, 3)
605	119.946824	-6.448182	-5.523029	-6.146605	0.996520	ARDL(2, 3, 1, 2, 2, 0, 3)
4765	116.061008	-6.326517	-5.493879	-6.055098	0.996216	ARDL(1, 3, 1, 1, 2, 0, 3)
589	120.871686	-6.443335	-5.471924	-6.126679	0.996394	ARDL(2, 3, 1, 2, 3, 0, 3)
4429	120.775106	-6.437104	-5.465693	-6.120448	0.996371	ARDL(1, 3, 2, 2, 3, 0, 3)
669	117.220632	-6.336815	-5.457920	-6.050317	0.996196	ARDL(2, 3, 1, 1, 2, 0, 3)
4445	118.807645	-6.374687	-5.449534	-6.073110	0.996254	ARDL(1, 3, 2, 2, 2, 0, 3)
4621	120.512014	-6.420130	-5.448719	-6.103474	0.996309	ARDL(1, 3, 1, 1, 3, 0, 3)
4681	120.486611	-6.418491	-5.447080	-6.101835	0.996303	ARDL(1, 3, 1, 2, 3, 1, 3)
4697	118.761957	-6.371739	-5.446586	-6.070162	0.996243	ARDL(1, 3, 1, 2, 2, 1, 3)
4637	118.744585	-6.370618	-5.445465	-6.069042	0.996239	ARDL(1, 3, 1, 3, 2, 0, 3)
541	120.361170	-6.410398	-5.438987	-6.093742	0.996273	ARDL(2, 3, 1, 3, 2, 0, 3)
4185	121.824860	-6.440314	-5.422645	-6.108579	0.996232	ARDL(1, 3, 3, 2, 2, 1, 3)
601	120.039210	-6.389626	-5.418216	-6.072971	0.996195	ARDL(2, 3, 1, 2, 2, 1, 3)
349	120.036674	-6.389463	-5.418052	-6.072807	0.996194	ARDL(2, 3, 2, 2, 2, 0, 3)
4253	118.307562	-6.342423	-5.417270	-6.040847	0.996132	ARDL(1, 3, 3, 1, 2, 0, 3)
4761	116.546957	-6.293352	-5.414457	-6.006854	0.996028	ARDL(1, 3, 1, 1, 2, 1, 3)
4749	116.438405	-6.286349	-5.407453	-5.999851	0.996000	ARDL(1, 3, 1, 1, 3, 0, 3)
4189	119.850576	-6.377457	-5.406046	-6.060801	0.996148	ARDL(1, 3, 3, 2, 2, 0, 3)
4173	121.506046	-6.419745	-5.402077	-6.088010	0.996154	ARDL(1, 3, 3, 2, 3, 0, 3)
4509	116.319676	-6.278689	-5.399793	-5.992191	0.995969	ARDL(1, 3, 2, 1, 2, 0, 3)
4169	123.143354	-6.460862	-5.396936	-6.114048	0.996107	ARDL(1, 3, 3, 2, 3, 1, 3)
525	121.183796	-6.398955	-5.381286	-6.067220	0.996073	ARDL(2, 3, 1, 3, 3, 0, 3)
333	121.143974	-6.396385	-5.378717	-6.064651	0.996063	ARDL(2, 3, 2, 2, 3, 0, 3)
89	122.847352	-6.441765	-5.377839	-6.094951	0.996032	ARDL(2, 3, 3, 2, 2, 1, 3)
665	117.576044	-6.295229	-5.370076	-5.993652	0.995945	ARDL(2, 3, 1, 1, 2, 1, 3)
413	117.508278	-6.290857	-5.365704	-5.989280	0.995927	ARDL(2, 3, 2, 1, 2, 0, 3)
585	120.933959	-6.382836	-5.365168	-6.051102	0.996009	ARDL(2, 3, 1, 2, 3, 1, 3)
157	119.123007	-6.330517	-5.359106	-6.013861	0.995963	ARDL(2, 3, 3, 1, 2, 0, 3)
4365	120.838308	-6.376665	-5.358997	-6.044931	0.995984	ARDL(1, 3, 2, 3, 3, 0, 3)
4425	120.827798	-6.375987	-5.358319	-6.044252	0.995982	ARDL(1, 3, 2, 2, 3, 1, 3)
93	120.792300	-6.373697	-5.356028	-6.041962	0.995972	ARDL(2, 3, 3, 2, 2, 0, 3)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews 10

من خلال الجدول أعلاه يتبين بوضوح النموذج الأمثل لهذه الدراسة والذي يقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي هو ARDL(1-3-1-2-3-0-3) ، وذلك من بين 8192 نموذج مقدر، وهذا بالاعتماد على معيار (Schwars Criteria)، والذي بلغ أدنى قيمة له بمقدار (5.556168-).

2.1. عملية تقدير نموذج الدراسة

بعد عملية الاختيار للنموذج الأمثل سنقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل التالي:

الجدول رقم (03-26): تقدير نموذج ARDL

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LAGR LMIND LSER LDCPS LTAXR LEXPIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8192
Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 2, 3, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPCKN(-1)	-0.419121	0.377724	-1.109596	0.2908
LAGR	0.085221	0.031492	2.706134	0.0204
LAGR(-1)	0.010062	0.041097	0.244849	0.8111
LAGR(-2)	0.060034	0.039200	1.531464	0.1539
LAGR(-3)	0.146452	0.031389	4.665664	0.0007
LMIND	-0.277772	0.128022	-2.169729	0.0528
LMIND(-1)	-0.323473	0.107634	-3.005295	0.0120
LSER	0.360936	0.080096	4.506291	0.0009
LSER(-1)	-0.083914	0.109316	-0.767622	0.4589
LSER(-2)	-0.132774	0.073565	-1.804852	0.0985
LDCPS	0.007601	0.016003	0.474978	0.6441
LDCPS(-1)	0.027626	0.013004	2.124506	0.0571
LDCPS(-2)	0.060004	0.015392	3.898436	0.0025
LDCPS(-3)	0.015395	0.013524	1.138308	0.2792
LTAXR	0.044400	0.038023	1.167734	0.2676
LEXPIN	0.294808	0.044343	6.648434	0.0000
LEXPIN(-1)	-0.040738	0.081381	-0.500581	0.6265
LEXPIN(-2)	-0.063883	0.076419	-0.835953	0.4210
LEXPIN(-3)	0.160843	0.046068	3.491406	0.0050
C	15.69491	4.100029	3.828001	0.0028

R-squared	0.998765	**Mean dependent var**	12.85274
Adjusted R-squared	0.996632	**S.D. dependent var**	0.143733
S.E. of regression	0.008341	**Akaike info criterion**	-6.481045
Sum squared resid	0.000765	**Schwarz criterion**	-5.555892
Log likelihood	120.4562	**Hannan-Quinn criter.**	-6.179469
F-statistic	468.2868	**Durbin-Watson stat**	1.910828
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews 10

من الجدول أعلاه الذي يظهر نموذج ARDL المقدر، تبرز المعنوية الكلية للنموذج من خلال قيمة فيشر 468.416 بمستوى معنوية 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، إضافة إلى ذلك معنوية معظم المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى 1% و5%، أما فيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت قيمة معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0.996633$ وهو ما أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، ما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، حيث تمثل 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع LGDPPCKN المعبر عن النمو الاقتصادي، تفسره المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 01% فتفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

2. اختبارات جودة النموذج

بعد تقدير نموذج ARDL المختار استنادا على معيار (Schwars Criteria)، وقبل اعتماد النموذج في قياس وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي يجب التأكد من جودة النموذج الإحصائية ليتم الاعتماد عليه في تفسير الظاهرة المدروسة وذلك بإخضاعه لمجموعة من الاختبارات والمتمثلة في:

1.2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لفحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر يتم استخدام اختبار Jarque-Bera، والشكل الموالي يظهر نتائج اختبار Jarque-Bera الخاص بنموذج ARDL.

الشكل رقم (03-30): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

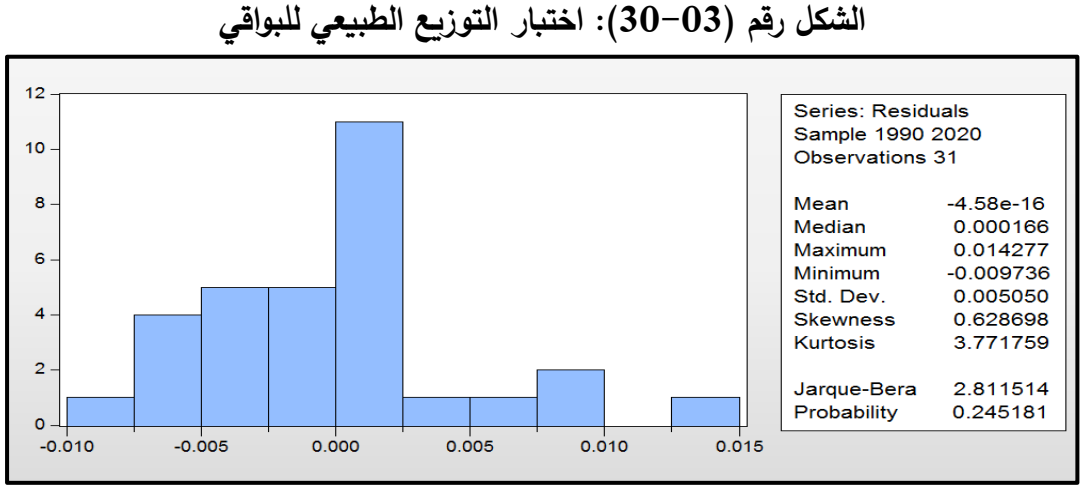

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews 10

من الشكل أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية Jarque-Bera في نموذج ARDL المقدر بلغت: 2.811514 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.245181، وهي قيمة غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا ما

يأخذنا إلى قبول فرضية العدم التي تقضي بأن طبيعة سلسلة البواقي في نموذج ARDL المقدر توزع توزيعا طبيعيا.

2.2. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

يوجد العديد من الاختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي، ومن بين أهم هذه الاختبارات اختبار ARCH، والذي يتم استخدامه لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج ARDL المقدر، فكانت نتائج هذا الاختبار كما هي مبينة في الشكل التالي:

الجدول رقم (03-27): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.190919	Prob. F(1,28)	0.6655
Obs*R-squared	0.203171	Prob. Chi-Square(1)	0.6522

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews 10

يشير اختبار عدم ثبات التباين في الجدول أعلاه أن احتمالية فيشر تساوي 0.6655 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، ما يأخذنا لقبول فرضية العدم القاضية بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3.2. اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

تقضي فرضية العدم في اختبار مضاعف لاجرانج بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، أما الفرضية البديلة فتقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.

الجدول رقم (03-28): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.002966	Prob. F(1,10)	0.9576
Obs*R-squared	0.009191	Prob. Chi-Square(1)	0.9236

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews 10

يتضح من خلال الجدول أعلاه النتائج الخاصة باختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي، على أنها لا تعاني من المشاكل والتي ظهرت فيه قيمة احتمالية إحصائية فيشر 0.9576 وهذه الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي ونقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي.

4.2. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

تقضي فرضية العدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي.

الجدول رقم (03-29): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LGDPPCKN LGDPPCKN(-1) LAGR LAGR(-1) LAGR(-2) LAGR(-3) LMIND LMIND(-1) LSER LSER(-1) LSER(-2) LDCPS LDCPS(-1) LDCPS(-2) LDCPS(-3) LTAXR LEXPIN LEXPIN(-1) LEXPIN(-2) LEXPIN(-3) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.104137	10	0.9191
F-statistic	0.010845	(1, 10)	0.9191

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بينت النتائج المقدرة أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.9194 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكل التوصيف الرياضي وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

5.2. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)

للتأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر ومتناته، لابد من القيام باختباري الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، وبتعبير آخر خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة هذا يجب القيام بالاختبارين التاليين:

- ⇦ اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Residual (CUSUM))
- ⇦ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square Recursive, Residual, (CUSUMS))

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر.

الشكل رقم (03-31): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) AND (CUSUM of Squares)

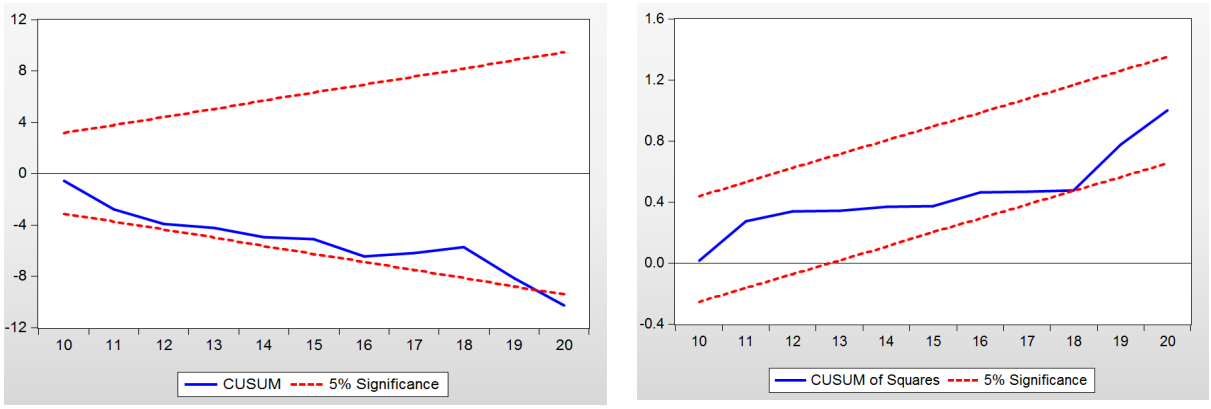

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر، حيث نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، وأن إحصاءة اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) هي عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود

المنطقة الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى المعنوية 5%، نفس الأمر بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) التي وقعت أيضا داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، ما يؤكد أن النموذج يتسم بالاستقرار الهيكلي، ومعلماته بالثبات عند المعاينة المتكررة، وكذلك هناك انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير، وفي المدى الطويل.

ومن خلال مختلف اختبارات صحة وجودة النموذج نستنتج أن النموذج المقدر يتسم بالمتانة القياسية وخالي من المشاكل الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الرابطة بين هيكلة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

3. نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من صحة ومتانة النموذج القياسية، وكذا ملائمة النموذج لتفسير الظاهرة المدروسة، سنعرج على أهم الاختبارات المعتمدة في نموذج ARDL.

1.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test:

يُستعمل هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها في نموذج الدراسة، وعليه سنقوم بإجراء اختبار Bonds test والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0; \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 \\ H_1; \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \end{cases}$$

حيث تمثل فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة بـF المجدولة، يتم هذا بعد عملية تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار (Akaike information Criteria). فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل أي تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (03-30): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.354416	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يتضح من خلال الجدول رقم (12-04) والذي يبين نتائج اختبار الحدود إلى أن قيمة F المحسوبة (9.354416) والتي فاقت قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وعليه يتم رفض فرضية العدم والقاضية بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض

البديل القاضي بوجود هذه العلاقة، وعليه فإن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع عند مستوى معنوية 1%.

ومن خلال اختبار Bonds test للتكامل المشترك، تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) وباقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة.

2.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي الممثل بالمتغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الإيرادات الجبائية العادية، مؤشر حجم الصادرات. نعرج إلى الخطوة التي تليها وهي تقدير نموذج الخطأ في تحليل نموذج ARDL والتي نريد من خلالها إظهار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (03-31): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL

Sample: 1987 2020				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGR)	0.085223	0.019524	4.365047	0.0011
D(LAGR(-1))	-0.206493	0.020033	-10.30756	0.0000
D(LAGR(-2))	-0.146454	0.018683	-7.838712	0.0000
D(LMIND)	-0.277811	0.030044	-9.246660	0.0000
D(LSER)	0.360944	0.031972	11.28929	0.0000
D(LSER(-1))	0.132799	0.032270	4.115189	0.0017
D(LDCPS)	0.007606	0.004053	1.876589	0.0873
D(LDCPS(-1))	-0.075400	0.010408	-7.244725	0.0000
D(LDCPS(-2))	-0.015397	0.005604	-2.747455	0.0190
D(LEXPIN)	0.294808	0.024028	12.26918	0.0000
D(LEXPIN(-1))	-0.096944	0.022902	-4.233003	0.0014
D(LEXPIN(-2))	-0.160830	0.025560	-6.292298	0.0001
CointEq(-1)*	-1.419159	0.128244	-11.06607	0.0000
R-squared	0.962961	Mean dependent var		0.006087
Adjusted R-squared	0.938268	S.D. dependent var		0.026240
S.E. of regression	0.006520	Akaike info criterion		-6.932934
Sum squared resid	0.000765	Schwarz criterion		-6.331584
Log likelihood	120.4605	Hannan-Quinn criter.		-6.736909
Durbin-Watson stat	1.910828			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكييف الاختلال في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دلّ ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح أن معمل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية CointEq(-1) سالب 1.419159-، وعند مستوى معنوية أقل من 1%، مما يعني تحقيق الشرطين الأساسين بأنه سالب ومعنوي، وعليه فإن قيمة 1.835953 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها

في وحدة من الزمن (1/1.419159− = 0.7046) تقارب 8 أشهر باتجاه قيمته التوازنية، يعني إذا حدثت أي صدمة على المتغيرات التفسيرية (القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الإيرادات الجبائية العادية، حجم الصادرات) بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي مدة 8 أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي. وتأخذ معادلة تصحيح الخطأ الشكل التالي:

$$EC = LGDPPCKN - (0.2126*LAGR - 0.4237*LMIND + 0.1016*LSER + 0.0780*LDCPS + 0.0313*LTAXR + 0.2474*LEXPIN + 11.0596)$$

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمات نموذج الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic. وقد توزعت هذه التأثيرات في علاقتها مع النمو الاقتصادي بين ما هو سلبي وما هو إيجابي، حيث نلاحظ الآتي:

⇦ **تحليل تأثير القيمة المضافة لقطاع الفلاحة على النمو الاقتصادي:** ترتبط معلمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة D(LAGR) بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المعلمة D(LAGR) بلغت بـ 0.085223 بقيمة احتمالية 0.0011 مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة D(LAGR) بـ 1% سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.085%، في نفس الاتجاه، وهو تأثير طفيف، وتتوافق النتيجة المتوصل إليها مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية خاصة ما نصت عليه نظريات النمو الكلاسيكية والنيو كلاسيكية. وقد أصّل الاقتصاديون الكلاسيك بدء بآدم سميث (Adam Smith) من خلال قانون القيمة، وديفيد ريكاردو (David Ricardo) من خلال قانون الريع وقانون تناقص الغلة بحديه الأفقي والرأسي على أهمية القطاع الزراعي في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية. كما تدمج نظرية النمو النيوكلاسيكية، وخاصة نموذج سولو–سوان (Solow-Swan)، القطاع الزراعي ضمنا من خلال تأكيدها على تراكم رأس المال، والعمالة، والتقدم التكنولوجي. يجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي يُولّد فائضاً من الإنتاج يُمكن ربطه من خلال تأسيس قاعدة للصناعات الغذائية تُسهم في تعزيز الفائض وامتصاصه والمحافظة على الربحية وتعظيمها بما يُحقق السيطرة على التراكم، هذا التراكم يمكن استثماره في قطاعات أخرى، من خلال استخدام الفائض من الزراعة لتراكم رأس المال، وهو أمر بالغ الأهمية للنمو الصناعي والنمو والتنمية الاقتصادية. كما أن تحسين الإنتاجية الزراعية يُسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ما يُؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. ومن المهم الإشارة إلى أن إعادة تخصيص رأس المال يرتبط بجوانب ذات الصلة بإعادة تخصيص الموارد المحررة من الزراعة بسبب مكاسب الإنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية، وهو ما ينشأ عنه آثار إضافية تعزز النمو الاقتصادي عبر تحفيز الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي. وتتجاوز هذه الآثار الجوانب المرتبطة بالإنتاجية لتمس جوانب ذات الصلة بالتحسينات التكنولوجية في الزراعة التي تمتد آثارها إلى قطاعات اقتصادية وطنية، وهو ما يكون له آثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية.

وغالبا ما تشهد الاقتصادات تحولا هيكليا حيث تسمح زيادة الإنتاجية الزراعية للعمالة والموارد بالانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، مما يدعم استدامة النمو.

- **تحليل تأثير القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات على النمو الاقتصادي:** ترتبط معلمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات D(LMIND) بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المعلمة D(LMIND) بلغت بـ 0.277811- بقيمة احتمالية 0.0000 أي بمستوى معنوية أقل من 1%، مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات D(LMIND) بـ 1%، سيؤدي إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.27% في الاتجاه المعاكس، ويعزى ذلك إلى أن النمو الاقتصادي في الدول النفطية يستجيب للصدمات في أسعار النفط في الأمد القصير، فإذا انخفضت أسعار النفط ينخفض معدل النمو الاقتصادي مباشرة عكس القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات التي لا تتأثر بهذا الانخفاض، لأن معظم مكونات هذا القطاع صناعات تحويلية لا ترتبط مباشرة بقطاع النفط، فعند انهيار أسعار البترول سنة 2020 التي بلغ متوسطها 42,12 دولار للبرميل مقابل 64,49 دولار للبرميل سنة 2019، أي بنسبة -34,6%، هذا الانخفاض صاحبه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بـ -5,1%، في حين أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات انخفضت بشكل طفيف نظرا لإجراءات الغلق بسبب جائحة كورونا وذلك من مبلغ 1129394,5 مليون دج سنة 2019 إلى 1119193,6 مليون دج سنة 2020 أي بانخفاض قدره 0.9% فقط. وبما أن الجزائر ترتكز في نموها الاقتصادي بشكل كبير على الصناعة البترولية ما جعل المشاريع التنموية تتحيز نحو هذه الأخيرة. وبالمقابل لاقت الصناعة خارج المحروقات اهتمامات طفيفة وركود، ولم تشهد قفزة نوعية تخرجها من دائرة الانشاء والنهوض نحو دائرة دعم الانتاج والتنمية مما جعلها تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. إضافة إلى أن تعزيز هذا القطاع سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير خاصة عند زيادة إنفاق الدولة في مجال البنية التحتية ودعم هذا القطاع ماليا سواء من خلال القروض أو المساعدات المقدمة للمستثمرين سواء المباشرة أو غير المباشرة. كما يرجع السبب أيضا إلى التكاليف التي يتحملها الاقتصاد في بداية المشاريع الاستثمارية، فيكون التأثير عكسي على النمو الاقتصادي،
- **تحليل تأثير القيمة المضافة لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي:** ترتبط معلمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات D(LSER) بعلاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة D(LSER) مقدار 0.360944 بقيمة احتمالية 0.0000، مما يدل على أن ارتفاع أو زيادة القيمة المضافة لقطاع الخدمات D(LSER) بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.36% في نفس الاتجاه، نفس الأمر بالنسبة لمعلمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات D(LSER(-1)) للسنة السابقة (t-1)، فترتبط بعلاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معلمتها 0.132799، بقيمة احتمالية بلغت 0.0017. هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، خاصة ما أشارت إليه نظرية التغيير الهيكلي لكل من دبليو آرثر لويس (W. Arthur Lewis) وسيمون كوزنتس

(Simon Kuznets) بأن التنمية الاقتصادية تنطوي على تحول هيكلي من الزراعة إلى التصنيع ثم إلى الخدمات. وما أكدت عليه نظرية النمو الداخلي لبول رومر (Paul Romer) وروبرت لوكاس (Robert Lucas) من خلال الدور الذي يلعبه رأس المال البشري والإبداع والمعرفة في دفع النمو الاقتصادي.

في سياق تحليل النتيجة المتوصل إليها في هذه الأطروحة، فإنها تقود إلى استنتاج بأهمية التنويع الاقتصادي المرتكز على قطاع الخدمات. حيث تجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يتضمن أنشطة ذات قيمة عالية مثل التمويل والتأمين والعقارات والخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات المتعددة والمختلفة. وترتبط هذه الأنشطة الخدمية ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاقتصادية والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، كما تعتبر ركيزة مهمة في مراحل الإمداد القبلية والبعدية لهذه الصناعات من خلال الروابط الأمامية والخلفية. وبذلك تُسهم أنشطة قطاع الخدمات في تحسين الإنتاجية في القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني من خلال توفير المعرفة المتخصصة، والوساطة المالية، والابتكار وعبر سلاسل الامداد المختلفة. ومن ثم فإن تعزيز الإنتاجية والكفاءة في قطاع الخدمات يمتد إلى الاقتصاد الأوسع، فيحفز النمو الاقتصادي. ويعزز هذا الأثر الطرح الكينزي ضمن نظريات النمو القائم على الطلب والتي اقترحها جون ماينارد كينز ورواد المدرسة الكينزية، بالتركيز على الدور الذي يضطلع به الطلب الكلي في زيادة النمو الاقتصادي، حيث يُسهم قطاع الخدمات في تحفيز الطلب من خلال توفير الخدمات الاستهلاكية وخلق فرص العمل. ويمكن أن يؤدي ارتفاع الدخل والاستهلاك في قطاع الخدمات إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع النمو الاقتصادي. ومن جانب آخر؛ تساهم العديد من الأنشطة الخدمية على غرار التعليم والصحة وبرامج التكوين والتدريب بشكل مباشر في تنمية رأس المال البشري، وهو ما يُعد عاملا مهما في عوامل دفع النمو الاقتصادي واستدامته، كما نصت بذلك نظريات النمو الداخلي. وما ركزت عليه فرضية انتشار الإنتاجية (Productivity Spillover Theory) والتي تُشير إلى أن تحسين الإنتاجية في قطاع واحد يمكن أن يمتد إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد. وتوفر الخدمات عالية القيمة، مثل الخدمات المالية والخدمات المهنية، مدخلات ودعما بالغ الأهمية للقطاعات الأخرى، مما يعزز إنتاجيتها.

⇦ **تحليل تأثير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي:** ترتبط معلمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص D(LDCPS) بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة المعلمة D(LDCPS) 0.007606 بقيمة احتمالية 0.0873 أي بمستوى معنوية أقل من 10%، مما يدل على أن ارتفاع أو زيادة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص D(LDCPS) بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.08% في نفس الاتجاه، على عكس معلمتي الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ((LDCPS(-1)، و((LDCPS(-2)، للسنة السابقة (t-1)، والسنة التي قبلها (t-2) على الترتيب اللتان ترتبطان بعلاقة سلبية بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معلماتهما على التوالي 0.0754− و0.015397−، بقيمة احتمالية بلغت 0.0000 و0.0190 على التوالي، أي بمستوى معنوية أقل من 1% و5% على التوالي، هذا لأن للائتمان المحلي المقدم إلى

القطاع الخاص في المدى القصير تأثيرات آنية وسريعة تعمل على تعزيز سلوك الاستثمار لقطاع الأعمال، فيتيح الوصول اليسير إلى الائتمان فرص تمويل المشاريع الجديدة، وكذا عملية توسيع الاستثمارات القائمة. والجدير بالذكر هنا أن المؤسسات غالبًا ما تفضل الائتمان قصير الأجل لتلبية وتغطية احتياجات رأس المال العامل، ويعمل تسهيل الوصول إلى الائتمان إلى القطاع الخاص عملية تمويل دورة الاستغلال ومن ثم الحفاظ على سيرورة العمليات الإنتاجية، وعملية التدفق النقدي، وكذا تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل، ما يحمي المؤسسات من حالات التقطعات التي قد تحدث في عملية الإنتاج وإدارة المبيعات فيما بعد. ومن جهة أخرى يعمل الائتمان المحلي على تعزيز مقدرة القطاع العائلي في توسعة استهلاكها وذلك من خلال الأشكال المختلفة للاستهلاك التي ترتكز على الائتمان، والقروض الاستهلاكية وكذا صيغ البيع بالتقسيط الممولة من البنوك، وغيرها من مختلف الصيغ الاستهلاكية التي ترتبط بالتسهيلات الائتمانية. وبالنسبة لتفسير العلاقة السلبية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في السنة السابقة والتي قبلها ذلك كون أن القروض الموجهة للقطاع الخاص خصوصا الموجهة لدورة الاستغلال أو التي أخذت صفة القروض الاستهلاكية في الأجل القصير لا يظهر أثرها على النمو الاقتصادي، وذلك أن قروض الاستغلال لا تزال في مرحلة الإنتاج، وحجم التكاليف قد طغى على حجم الإيرادات، وبالتالي يتجلى الأثر العكسي، أما القروض الاستهلاكية فتعمل على تنشيط الطلب، أي أنها في الفترة السابقة تحفز الطلب مما يجعل المستثمرين يزيدون من وتيرة الإنتاج، الأمر الذي يضعف الاستثمار في هذه الحالة، وعلى الرغم من زيادة الطلب، وارتفاع العائدات يكون في حالة عجز نظرا لأن العائدات وتكاليف التوسع الناجمة عن القروض الاستهلاكية أكبر من الإيرادات. ما يجعل القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص في الأجل القصير تنعكس سلبا عن النمو الاقتصادي. وللإشارة أن العلاقة السلبية هنا ماهي إلا نتاج لاختلاف التزامن بين دخول العوائد وخروج التكاليف، وعليه لا تصنف ضمن الخسائر، أو القطاعات الممتص للاستثمار، والمثبطة للنمو للاقتصادي، هذا ما سوف نتأكد منه في نتائج الأجل الطويل. هذا الأمر يتوافق مع ما تنص عليه النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة الإيجابية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، فنجد أن مكينون ((McKinnon, R. I. (1973) في كتابه "المال ورأس المال في التنمية الاقتصادية" (Money and Capital in Economic Development)[1] يشير إلى الدور المهم لعمليات الوساطة المالية في تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالأخص في البلدان النامية. ويؤكّد McKinnon أيضا أن المؤسسات المالية الفعّالة هي التي تساعد في تعبئة مختلف المدخرات المحلية والقيام بتحويلها إلى استثمارات منتجة، ما يعمل على تعزيز عملية تكوين رأس المال، كما جادل أن أسواق المال المتطورة والأنظمة المصرفية القوية تقلل من تكاليف المعاملات وتزيد من كفاءة تخصيص الموارد المالية. ويؤكّد جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter, 1912) أن البنوك التي تعمل بشكل جيد تحفز الابتكار

[1] See: McKinnon, R. I, **Money and capital in economic development**, Brookings Institution Press, Washington, USA, 1973.

التكنولوجي من خلال تحديد وتمويل رواد الأعمال الذين لديهم أفضل الفرص للتنفيذ الناجح للمنتجات وعمليات الإنتاج المبتكرة[1].

⇦ **تحليل حجم الصادرات على النمو الاقتصادي:** ترتبط معلمة حجم الصادرات (D(LEXPIN بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة المعلمة (D(LEXPIN ما قيمته 0.294808 بقيمة احتمالية 0.0000 أي بمستوى معنوية أقل من 1%، مما يدل على أن ارتفاع أو زيادة حجم الصادرات D(LEXPIN) بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.29% في نفس الاتجاه، على عكس معلمتي حجم الصادرات ((D(LEXPIN(-1)، و((D(LEXPIN(-2) ، للسنة السابقة (t-1)، والسنة التي قبلها (t-2) على الترتيب اللتان ترتبطان بعلاقة سلبية بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معلماتهما على التوالي 0.096944− و 0.160830−، بقيمة احتمالية بلغت 0.0014 و 0.0001 أي بمستوى معنوية أقل من 1%.

تتوافق النتيجة المتوصل إليها مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية خاصة ما أشارت إليه نظريات التجارة الدولية، مثل تلك التي اقترحها ديفيد ريكاردو ومنظري التجارة الحديثة، تسلط الضوء على أهمية الميزة النسبية والتخصص في التجارة الدولية من تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية. كما ترتكز هذه العلاقة على الأطر النظرية، بما في ذلك فرضية النمو القائم على التصدير (Export-Led Growth Hypothesis)، ونظريات النمو الداخلي. وفي سياق التحليل الاقتصادي للنتيجة المتوصل إليها، فإن الطرح الكلاسيكي يرى بتجسد ثنائية متلازمة بين التحرير التجاري والنمو والتنمية الاقتصادية، كما تُشير فرضية النمو القائم على التصدير أن الصادرات تشكّل عاملاً مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فمن خلال توسيع حجم السوق، تسمح الصادرات للاقتصادات بتحقيق وفورات الحجم، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج، وتحقيق المزايا التنافسية السعرية للمنتجات الوطنية. وهو ما نصت عليه نظرية ريكاردو حيث ترتكز على الآثار التي تُحدثها المزايا النسبية في التخصص في التجارة الدولية وتقسيم التجارة بين الشركاء التجاريين، وما ينتج عن ذلك من تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وزيادة الإنتاج، وتحقيق مكاسب من التجارة، مما يساهم في النمو الاقتصادي. من جانب آخر؛ يحفّز نمو الصادرات الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة ورأس المال البشري، مما يعزز الإنتاجية ويعزز التنمية الاقتصادية. كما تعرّض الصادرات الشركات المحلية للمنافسة الدولية، مما يحفّز الابتكار والتقدم التكنولوجي، وهو ما ينتج عنه حزمة من المكاسب الديناميكية التي تدعم النمو الاقتصادي في المدى القصير وتمتد إلى المدى الطويل. كما أن من شأن قطاع الخدمات أن يعزز القدرة التنافسية لأي بلد من خلال توفير صادرات عالية القيمة مثل الخدمات المالية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والسياحة. وقد أتاحت العولمة وتحرير التجارة في الخدمات فرصا جديدة للنمو الاقتصادي من خلال صادرات الخدمات، وهو ما يتناسق مع النتيجة السابقة المرتبطة بتأثير القيمة المضافة للخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي.

[1] Levine, R. **Financial development and economic growth: Views and agenda.** *Journal of Economic Literature, 35*(2), (1997), 688-726.

3.3. تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير، سنعمل الآن على تقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL)، والذي يتم بموجبه تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة وهي: (القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الإيرادات الجبائية العادية، حجم الصادرات) والمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي معبرا عن نصيب الفرد من الناتجالمحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة.

جدول رقم (03-32): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي

Levels Equation				
Case 2: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGR	0.212641	0.073125	2.907909	0.0142
LMIND	-0.423669	0.081488	-5.199138	0.0003
LSER	0.101640	0.048960	2.075969	0.0621
LDCPS	0.077956	0.008416	9.262908	0.0000
LTAXR	0.031292	0.030258	1.034174	0.3233
LEXPIN	0.247352	0.047271	5.232594	0.0003
C	11.05961	0260660	42.42922	0.0000
EC = LGDPPCKN - (0.2126*LAGR -0.4237*LMIND + 0.1016*LSER + 0.0780 *LDCPS + 0.0313*LTAXR + 0.2474*LEXPIN +11.0596)				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول أعلاه والذي يظهر أن كل المتغيرات المستقلة ترتبط ارتباطا معنويا احصائيا بالمتغير التابع عند مستوى معنوية 1%، 5%، و10% باستثناء معلمة إيرادات الجبائية العادية TAXR، التي ظهرت غير معنوية إحصائيا، ما يعطينا انطباع بأن إيرادات الجبائية العادية TAXR لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وكانت معادلة الأجل الطويل من الشكل التالية:

EC = LGDPPCKN - (0.2126*LAGR -0.4237*LMIND + 0.1016*LSER + 0.0780 *LDCPS + 0.0313*LTAXR + 0.2474*LEXPIN + 11.0596)

من الجدول يمكننا تفسير النتائج في الأجل الطويل كالتالي:

⇦ **القيمة المضافة لقطاع الفلاحة:** ترتبط معلمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة LAGR بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المعلمة LAGR بلغت بـ 0.212641 بقيمة احتمالية 0.0142 أقل من معنوية 5%، مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة LAGR بـ 1% في الأجل الطويل سيؤدي إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.21% نفس الاتجاه، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية في أن السياسات الزراعية المطبقة يكون تأثيرها الكبير على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة في القطاع الفلاحي، وكذا عمليات الاستثمار المحلية، أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فنجد أن المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية اعتبرت أن القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تؤثر في النمو الاقتصادي في المدى

البعيد، وحسب المدرسة الكينزية يمكن للقطاع الفلاحي التأثير على النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على الطلب الفعّال. وأن زيادة دخل المناطق الريفية يمكن أن يعزز من الطلب على مختلف السلع الخدمات، ما يعزز النمو الاقتصادي، في الجزائر، وبالرغم من الظروف الطبيعة واستحواذ الصحراء على أكثر 80% من مساحتها الكلية، ومشكل الهجرة الداخلية نحو المدن الصناعية، والتخلف التكنولوجي الذي يعاني منه القطاع إلا أن عمليات الاستصلاح الكبيرة في الصحراء دفعت بالقطاع قدما، وذلك بتخفيض فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية بشكل كبير في العديد من المنتجات. فقد شهدت شعبة الحبوب ارتفاع قدر بنسبة 17% بين سنتي 2015 و2020، أما شعبة البقول الجافة فحققت زيادة بنسبة 32% لنفس الفترة، كما تم تقليص كميات بذور البطاطا المستوردة إلى حوالي 50%[1].

⇦ **القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات:** ترتبط معلمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات LMIND بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المعلمة LMIND بلغت بـ 0.423669- بقيمة احتمالية 0.0003 أي بمستوى معنوية أقل من 1%، مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات LMIND بـ 1%، سيؤدي إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.42% في الاتجاه المعاكس، هذا الأمر مخالف للنظرية الاقتصادية حيث ذهبت مختلف المدارس الاقتصادية إلى التأثير الإيجابي لقطاع الصناعة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، واعتباره وسيلة لتراكم رأس المال، وحسب كينز تساهم زيادة الإنتاج الصناعي في تنامي الدخل، وزيادة فرص العمل ما يساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن هذا الأمر فسرته نظرية العلة الهولندية التي تسبب فيها العائدات الكبيرة من صادرات المحروقات، والتي شجعت على الاستثمار في مجال الخدمات، والابتعاد عن القطاع الصناعي. وفي الجزائر ومنذ سنة 1987 أخذ هذا القطاع ميلا موجبا، وبمعدلات نمو موجبة، ما عدا سنة 2020 التي انخفضت فيها قيمته المضافة بنسبة طفيفة قدرت بـ 0.9%، أما مسار النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فشهد تذبذبا متأثرا بأسعار النفط التي تعرف عدم استقرار بسبب مختلف المؤثرات العالمية، أو بقيود الإنتاج التي تفرضها منظمة أوبيك على أعضائها.

⇦ **القيمة المضافة لقطاع الخدمات:** ترتبط معلمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات LSER بعلاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة LSER مقدار 0.101640 بقيمة احتمالية 0.0621، بمستوى معنوية أقل من 10%، مما يدل على أن الارتباط الطردي بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات LSER بالنمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن أي تغير بنسبة 1% في معلمة LSER يؤدي إلى زيادة بنسبة 0.10% في نفس الاتجاه. هذا ما وافق ما ذهب له الكلاسيك والنيوكلاسيك من أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم الجيد، وتوفير خدمات صحية لأفراد المجتمع، وكذا توفير خدمة النقل، سيؤدي حتما إلى تحقيق نمو اقتصادي في

[1] موقع الجزائر المجيدة، تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- إلى يومنا هذا)، تم الاسترداد: 2024/02/15، https://gloriousalgeria.dz/Ar/

المدى البعيد، الأمر الذي يساهم في رفع مستويات رأس المال البشري والذي بدوره يعمل على التأثير على معدلات النمو الاقتصادي إيجابيا، كما أكدت نظرية النمو الداخلي على أن للتعليم والمعرفة والابتكار دورا مهما تحقيق التنمية الاقتصادية[1]، كما أن دعم البنية التحتية من إنجاز للطرقات السريعة والفنادق ومراكز التسوق يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

- **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص:** ترتبط القروض المحلية المقدم للقطاع الخاص مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي بعلاقة إيجابية حيث قدرت معلمة LDCPS بـ 0.077956 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 1% ما يدل على أن القروض المحلية المقدم للقطاع الخاص العادية ترتبط بعلاقة موجبة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أي أن أي تغير في القروض المحلية المقدم للقطاع الخاص بنسبة 1% سيؤثر في النمو الاقتصادي بنسبة 0.077%، هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، ومن ذلك ما توضحه نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory)، التي طرحها غولدسميث (Goldsmith, R. W., 1969)[2]والتي تؤكد على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات المالية في تحقيق نمو اقتصادي وذلك من خلال تعبئة المدخرات المختلفة للاقتصاد وتخصيص الموارد بكفاءة. كما تشير هذه النظرية إلى أن التطور في القطاع المالي يسهم في تحسين كفاءة التخصيص وذلك بتقليل تكاليف المعاملات وكذا توفير أدوات مالية ملائمة، ما يؤدي إلى تعزيز الاستثمار بأنواعه، والإنتاجية الاقتصادية. كما ناقش (Goldsmith) بأن وجود نظام مالي ومصرفي متطور ومرن يعمل على تسهيل عملية تدفق الأموال بين المدخرين والمستثمرين، ما يؤدي إلى تعزيز عملية تكوين رأس المال، الأمر الذي سيدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما يدعم الوصول إلى الائتمان عملية تكوين رأس المال الذي سوف يُتيح للمؤسسات حتما القيام باستثمارات طويلة الأمد في مختلف البنى التحتية، والتكنولوجيا، وفي رأس المال البشري، وكذا استثمارات البحث والتطوير ما يشجع التقدم التكنولوجي والابتكار، واللذان وحسب شومبيتر يُمثلان أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، كل ذلك سيؤدي إلى تغيرات هيكلية ويحقق تحسين الإنتاجية ما سيدعم معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- **مؤشر حجم الصادرات** (LEXPIN): يرتبط مؤشر حجم الصادرات (LEXPIN) مع المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي بعلاقة إيجابية حيث قدرت معلمة (LEXPIN) بـ 0.247352 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0003 وهي أقل من معنوية 1% ما يدل على أن حجم الصادرات ترتبط بعلاقة موجبة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك لما لحجم الصادرات من أهمية بالغة كأداة لتمويل للنشاط الاقتصادي ومورد مهم لتمويل أوجه الإنفاق العام المختلفة، كالتعليم والصحة والمنشآت القاعدية وغيرها، حيث حثت جل المدارس الاقتصادية على زيادة

[1] Romer, P. M. **"Endogenous Technological Change."** Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, Part 2: The Problem of Development: A Conference of the Institute for the Study of Free Enterprise Systems. (Oct., 1990), pp. S71-S102, p9.

[2] See: Goldsmith, R. W.. ***Financial structure and development***. Yale University Press. (1969) https://archive.org/details/financialstructu0000gold/page/532/mode/2up

حجم الصادرات لتحقيق نمو اقتصادي كنظرة آدم سميث لتصدير الدولة المنتجات التي تتخصص فيها ما يساعد على تراكم رأس المال المحرك للاقتصاد، وذهب هيس (Hesse, 2008) إلى أن زيادة الصادرات يؤدي إلى نمو أعلى[1]، وحسب التحليل الكينزي أن جزء من النمو الذي يتحقق في الناتج القومي الإجمالي يسببه صافي الصادرات[2].

[1] Hesse Heiko, Loc.Cit.

[2] أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، مرجع سبق ذكره.

الـــخاتمـــة

أخذ موضوع النمو الاقتصادي وكيفية تحقيق معدلات مرضية له ومن خلاله نصيبا مرتفعا للفرد من الدخل اهتمام الباحثين –باختلاف توجهاتهم– من جهة، واهتمام مختلف دول العالم من جهة أخرى، بل وهدفا يُرجى تحقيقه، ففي القرن العشرين شهدت الساحة الدولية تغيرات كبيرة، حيث انتقلت فيه بلدان من بدايته إلى نهايته من دول فقيرة إلى مصف الدول الصناعية الغنية كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وغيرها من الدول التي أصبحت نماذج يحتذى بها.

شكلت هذه النماذج وغيرها، إضافة إلى ما حدث في بريطانيا وهولندا من اعتمادهما على مداخيل المحروقات وما ألحق بهما من آثار سلبية على اقتصادهما وجبة دسمة وأرضية خصبة للعديد من الباحثين إلى الإسهام في موضوع التنويع الاقتصادي من جهة، ولموضوع لعنة الموارد، والعلة الهولندية من جهة أخرى. وما زاد من أهمية هذا الموضوع استمرار ارتباط اقتصاد عديد الدول النامية الريعية بالسلع الاستخراجية التي تصدّرها، هذه السلع تعرف انقلابات حادة في أسعارها لأسباب عديدة، كما أنها معرضة لحقيقة نضوبها ونفادها، الأمر الذي جعلها تبحث عن بدائل عنها، فنجد أن العديد منها انتهج استراتيجية التنويع الاقتصادي سبيلا للوصول إلى هدفها، فالبعض منها حقق مبتغاه، والبعض الآخر مازال يبحث عن كيفية تحقيق هذا الهدف.

في ظل ذلك سعت هذه الدراسة من خلال هدفها المعلن عنه سابقا، وللإجابة على إشكاليتها المتمثلة في: **إلى أي مدى يمكن اعتبار استراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات ومدخل لترقية النشاط الاقتصادي الجزائري؟** إلى تسليط الضوء على النمو الاقتصادي وكيفية الرفع من وتيرته من خلال استراتيجيات التنويع الاقتصادي المختلفة في الدول الريعية، مع اختيار الجزائر كعينة لذلك للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020، من أجل ذلك تم تقسيم الدراسة وفقا لطريقة IMRAD إلى ثلاثة فصول، تناول فيها الفصل الأول على أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، فيما خصص الفصل الثاني للبحث المعمق عن أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، أما الفصل الثالث فتم فيه تحليل وتفسير نتائج أثر التنويع الاقتصادي على النشاط الاقتصادي بالجزائر ومناقشتها. وعليه سيتم عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ثم التعريج على أهم النتائج التي توجت بها هذه الدراسة بجانبيها النظري أو التطبيقي الميداني تحليليا وقياسيا، ونختم بمجموعة من التوصيات والاقتراحات، مع ذكر آفاق الدراسة كالتالي:

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم تقديم اختبار فرضيات الدراسة المعلن عنها سلفا بالترتيب للإجابة على الإشكالية المطروحة وما صاحبها من أسئلة فرعية كالتالي:

- **الفرضية الأولى: يقصد بالتنويع الاقتصادي تنويع القاعدة الإنتاجية، التي ستؤدي إلى تنويع الصادرات، وتنويع الأسواق أيضا، وهناك عديد الاستراتيجيات التي تعتمد على الزراعة، الصناعة؛** حيث يعني التنويع الاقتصادي الابتعاد عن الاعتماد عن منتج أو خدمة أو قطاع واحد والتركيز عليه، والعمل على توسيع المصادر من شتى القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية بتنويع هياكل الإنتاج فيها، ما يعمل على ترقية صادراتها وتنويعها، وكذا تنويع وارداتها، الأمر الذي ينوع مداخيل الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لما يملكه من مؤهلات كي يساهم في ترقية الاقتصاد الوطني بشكل فعال لصعوبة المهمة على الدولة لوحدها.

- **الفرضية الثانية: يضم النشاط الاقتصادي جميع الأنشطة التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين من عمليات إنتاج في شتى المجالات الفلاحية، الصناعية، التعدينية، الخدماتية، ومبادلة هذه المنتجات سواء بالإتجار بها محليا، أو خارجيا، إلى غاية استخدام هذه المنتجات واستهلاكها؛** حيث أن النشاط الاقتصادي يضم جميع الأنشطة والمجهودات التي يبذلها الأفراد في المجتمع ضمن جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة: الزراعية، والصناعية، والتجارية، والخدمية، وذلك بهدف إشباع حاجات الأفراد المتنوعة. ما يحقق نموا اقتصاديا بالزيادة المستمرة والمستقرة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يجب أن تفوق معدل زيادة السكان ليؤدي ذلك إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- **الفرضية الثالثة: يساهم التنويع الاقتصادي بتحريك دواليب النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية ما يعزز الإنتاج المحلي ويسهم في تنويع الصادرات، الأمر الذي يدفع وتيرة النمو الاقتصادي؛**

بالرغم من اختلاف الآراء حول انتهاج التركيز أو بدلا منه التنويع، فعلى المستوى النظري ذهب أغلب المفكرين والباحثين المعاصرين إلى أن نهج التنويع الاقتصادي هو الأضمن والأنسب في ظل تأثر اقتصاد معظم الدول النامية وقطاعاتها الريعية بالأزمات العالمية، ونظرا لإحداث التنويع الاقتصادي لنوع من الاستثمار المتجانس (المحلي أو الأجنبي المباشر)، تراكم لرؤوس الأموال، ونقل للتكنولوجيا، ما ينتج عنه رفاهية اقتصادية للدولة والمجتمع، وتعزيز مستويات النمو الاقتصادي؛

- **الفرضية الرابعة: يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلة تركيز على قطاع المحروقات على مستوى كلا من الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، الإيرادات الحكومية، والصادرات؛**

حيث تم نفي الشق الأول من الفرضية وذلك بتحقيق كلا من عنصري الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة قيمة متدنية نسبيا لمعامل هيرفندال–هيرشمان HHI فبلغت على التوالي 0,1026

و0,1560. في حين تم إثبات الشق الثاني من الفرضية بعدم قدرة عنصري الإيرادات الحكومية والصادرات على التنويع بل أثبت معامل HHI تركيزهما على قطاع المحروقات، حيث بلغت قيمة متوسط معامل هيرفندال–هيرشمان HHI لهاذين العنصرين على التوالي 0,7085، و0,9357.

- **الفرضية الخامسة: للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛**

تم إثبات الفرضية بشقيها، أي في الأجل القصير، وذلك بارتباط معلمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (D(LAGR بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 0.085223 بقيمة احتمالية 0.0011 مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (D(LARG بـ 1%، سيؤدي إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.085% في نفس الاتجاه. كما تم إثبات الشق الثاني من الفرضية أيضا بارتباط القيمة المضافة لقطاع الفلاحة مع المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي بعلاقة إيجابية حيث قدرت معلمة LAGR بـ 0.212641 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0142 وهي أقل من معنوية 5% ما يدل على أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ترتبط بعلاقة موجبة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أنه إذا تغيرت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.21% في نفس الاتجاه؛

- **الفرضية السادسة: للقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه موجب مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛**

حيث تم نفي صحة هذه الفرضية في الأجلين القصير والطويل، ففي المدى القصير نجد أن معلمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (D(LMIND ارتبطت بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المعلمة (D(LMIND بلغت مقدار، 0.277811– بقيمة احتمالية 0.0000 مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (D(LMINDبـ 1% يؤدي إلى تغير عكسي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ ،%0.27. وفي المدى الطويل نجد أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات كإحدى المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي ارتبطت بعلاقة سلبية عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث قدرت معلمة LMIND بـ 0.423669–بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0003 وهي أقل من مستوى معنوية، 1% الأمر الذي يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة (1%بالزيادة أو النقصان) سيؤثر في النمو الاقتصادي بنسبة 0.42%في اتجاه معاكس.

- **الفرضية السابعة: للقيمة المضافة لقطاع الخدمات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛**

تم إثبات الفرضية بشقيها، أي في الأجل القصير، وذلك بارتباط معلمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات(D(LSER بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 0.360944 بقيمة احتمالية 0.0000 مما يدل على أن أي تغير في القيمة المضافة لقطاع الخدمات (D(LSER بـ 1% سيؤدي إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.36% في نفس الاتجاه. كما تم إثبات الشق الثاني من الفرضية أيضا بارتباط القيمة المضافة لقطاع الخدمات مع المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي بعلاقة إيجابية حيث قدرت معلمة LSER بـ 0.101640 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0621 وهي أقل من معنوية 10% ما يدل على أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات ترتبط بعلاقة موجبة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أنه إذا تغيرت القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.10% في نفس الاتجاه؛

- **الفرضية الثامنة: للقروض الممنوحة للقطاع الخاص –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛**

تم إثباتها في الأجلين، ففي الأجل القصير ارتبطت معلمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص(D(LDCPS بعلاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، فقدرت قيمة المعلمة (D(LDCPS بـ 0.007606 بقيمة احتمالية 0.0873 أي بمستوى معنوية أقل من 10% ما يدل على أن أي تغير في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (D(LDCPS بنسبة 1% يؤدي إلى تغير في حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.007% في نفس الاتجاه. كما تم إثبات الشق الثاني من الفرضية في الأجل الطويل، حيث ارتبط الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص LDCPS بعلاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، فقدرت قيمة المعلمةLDCPS بـ 0.077956 بقيمة احتمالية 0.0000 أي بمستوى معنوية أقل من 1% ما يدل على أن أي تغير في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص LDCPS بنسبة 1% يؤدي إلى تغير في حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.077% في نفس الاتجاه؛

- **الفرضية التاسعة: للإيرادات الجبائية العادية –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛**

حيث تم نفي الفرضية في شقيها الأول والثاني، لعدم معنوية معلمتي الأجل القصير والطويل.

- **الفرضية العاشرة: لحجم الصادرات –كمعبر عن التنويع الاقتصادي– أثر معنوي ذو اتجاه إيجابي مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛**

تم إثبات الفرضية بشقيها، ففي الأجل القصير، ارتبطت معلمة حجم الصادرات (D(LEXPIN بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 0.294808 بقيمة احتمالية 0.0000 أي بمستوى معنوية 1% مما يدل على أن أي تغير في حجم الصادرات (D(LEXPIN بـ 1% سيؤدي إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.29% في نفس الاتجاه. كما تم إثبات الشق الثاني من الفرضية أيضا بارتباط حجم الصادرات LEXPIN مع المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي بعلاقة إيجابية حيث قدرت معلمة LEXPIN بـ 0.247352 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0000 وهي أقل من معنوية 1%ما يدل على أن حجم الصادرات يرتبط بعلاقة موجبة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أنه إذا تغير حجم الصادرات بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.24% في نفس الاتجاه.

ثانيا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

من الناحية النظرية:

- يسعى التنويع الاقتصادي بالمنظور الكلي إلى الابتعاد عن الاعتماد عن منتج أو خدمة أو قطاع واحد والتركيز عليه، والعمل على توسيع المصادر من شتى القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية بتنويع هياكل الإنتاج فيها، ما يعمل على تنويع وارداتها، وترقية صادراتها وتنويعها، الأمر الذي ينوع مداخيل الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لما يملكه من مؤهلات كي يساهم في ترقية الاقتصاد الوطني بشكل فعال لصعوبة المهمة على الدولة لوحدها؛
- النمو الاقتصادي هو متغير كمي يتمثل في الزيادة المستمرة والمستقرة ولمدة طويلة من الزمن (بعد استبعاد آثار التضخم) الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي (أي زيادة في الإنتاج بأنواعه)، والتي تفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- أكدت الدراسة على وجود تياران يفسران علاقة التنويع الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي، هما:
  - **الرأي الأول:** التخصص الاقتصادي (انخفاض درجة التنويع) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، حيث تبنى هذا الرأي الكلاسيك من أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو ...، بالرغم

من انتقاد هذا الرأي بشدة بعد وقوع دولة عديدة فيما يسمى العلة الهولندية، إلا أن هناك مناصرون له مثل هيس (Hesse, 2008) الذي أقر بأن البلدان الأكثر تقدمًا تعمل بشكل أفضل مع التخصص في التصدير؛

- **الرأي الثاني:** التنويع الاقتصادي (انخفاض درجة التركيز) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، حيث أفادت العديد من الدراسات إلى أن التنويع الاقتصادي سواء الهيكلي، أو في الصادرات، يعمل محفزا للنمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وأن إحدى أهم طرق نقل رأس المال والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تتمثل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يمكن أن يكون ممكنًا إلا من خلال التنويع الاقتصادي.

♦ أكدت الدراسة ضرورة تبني الدول أحادية القطاع احدى استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق امتيازات عديدة على رأسها حماية اقتصادها من الصدمات الخارجية التي يسببها اضطراب أسعار سلعها الاستخراجية والتي تعتبر أساسية في اقتصادها، إضافة إلى عملية نقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع المحلية، وتوفير مصادر جديدة للتمويل عبر استراتيجية التنويع الاقتصادي باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الناحية التحليلية:

♦ تركيز كلا من:

- صادرات الجزائر على قطاع المحروقات بالنظر لنتائج معامل HHI، حيث بلغ متوسط قيمة هذا المعامل مقدار 0,9357، وعلى الرغم من تراجع قيمته بشكل محسوس ابتداء من سنة 2014 حيث بلغت قيمة المؤشر في سنة 2013 قيمة 0,951336 وأخذ في الانخفاض حتى بلغ قيمة 0,843945 سنة 2020، إلا أن قيمة المؤشر تبقى مرتفعة جدا؛
- الإيرادات الحكومية على قطاع المحروقات أيضا، حيث بلغ متوسط قيمة معامل HHI مقدار 0,7085، لكن المتتبع لمسار المؤشر خلال فترة الدراسة يلاحظ بشكل ملفت تناقص قيمته ابتداء من سنة 2014 أيضا، فانتقل من قيمة 0,783247 سنة 2014، إلى 0,367044 سنة 2020، ما يعطي انطباعا حسنا عن بداية تنويع الإيرادات الحكومية، يرجع ذلك إلى تحسن مداخيل الجباية العادية منذ سنة 2012 لتصبح أعلى نسبة من إيرادات الجباية البترولية.

♦ تنويع نسبي لكل من:

- مكونات الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط قيمة معامل HHI مقدار 0,1026، هذه النسبة تعتبر مرضية لاقترابها من الصفر من جهة ولأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات من جهة أخرى، حيث بدأت قيم معامل HHI بالتحسن الفعلي ابتداء من سنة 2012 حيث بلغت

قيمة المؤشر قيمة 0,125103 وصولا إلى قيمة 0,061249 سنة 2020 والتي تعتبر جد مرضية؛

- مكونات الواردات التي بلغ متوسط معامل HHI لها قيمة 0,1824، وسيطرت قطاعات كل من التموين الصناعي، الآلات والسلع التجهيزية، والمواد الغذائية والمشروبات، على القيمة الإجمالية للواردات بنسبة متوسطة تعدت 77%؛
- مكونات العمالة التي بلغ متوسط قيم مؤشر HHI مقدار 0,1536 ما يعني عموما ميل العمالة إلى التنويع في الجزائر لاقتراب قيمة المؤشر من الصفر، ويرجع سبب عدم سيطرة قطاع المحروقات أو الصناعة على العمالة لعدم حاجة قطاع المحروقات للعمالة الكثيفة، وأن هجران قطاع الفلاحة أحدث ارتفاعا في قيمة مؤشر HHI.

من الناحية القياسية:

توصلت الدراسة في جانبها القياسي إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- ♦ أبانت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختباري ديكي فولر المطور ADF وفيليبس بيرون PP على أن كل من سلسلة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة LAGR القيمة المضافة لقطاع الخدمات LSER القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات LMIND مستقرة عند المستوى، أي أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة صفر I(0) في حين استقرت باقي السلاسل الزمنية الأخرى بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGDPPCKN، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص LDCPS، الإيرادات الجبائية العادية LTAXR، حجم الصادرات LEXPIN أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(0)؛
- ♦ تشير النتيجة السابقة إلى نتيجة أخرى مفادها أن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر ومن الدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على تقنية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL باعتبارها الأنسب في معالجة إشكالية الدراسة المطروحة؛
- ♦ توصل نموذج ARDL المقدر إلى مجموعة من النتائج، مفادها:

⇦ وجود علاقة توازنية بعيدة المدى (وجود علاقة تكامل مشترك) بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وذلك حسب اختبار Bound Test حيث تجاوزت القيمة الإحصائية F-Statistic=09,354416 القيمة الحرجة للحد الأعلى F-Tableau=3,99 عند مستوى معنوية 1%؛

- حسب النتائج الأولية للنموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل وفق ARDL(1−3−1−2−3−0−3) برزت المعنوية الكلية للنموذج، وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 468.416 بمستوى معنوية 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ما يفسر الظاهرة المدروسة، إضافة إلى ذلك معنوية معظم المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى 1% و5%، أما من ناحية القوة التفسيرية للنموذج ($\bar{R}^2$) فتشير إلى أن 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع LGDPPCKN المعبر عن النمو الاقتصادي، تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج؛
- أثبت نتائج اختبار النموذج خلوه من المشاكل القياسية وذلك باتباع عدة اختبارات منها Breusch-Godfrey serial correlation test اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي، اختبار عدم تجانس التباين، والمتمثل في اختبار Heteroskedasticity Test ARCH، واختبار التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera؛
- أثبتت نتائج المدى القصير أن جميع المعلمات مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 1%، 5%، و10%، ماعدا متغير الإيرادات الجبائية العادية LTAXR مع وجود علاقة إيجابية بين متغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة LAGR القيمة المضافة لقطاع الخدمات LSER الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص LDCPS، حجم الصادرات LEXPIN مع النمو الاقتصادي، عكس متغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات LMIND الذي تربطه علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي؛
- أثبتت نتائج المدى الطويل أن جميع المعلمات مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 1%، 5%، و10% ماعدا متغير الإيرادات الجبائية العادية LTAXR وعن العلاقة الإيجابية بين متغيرات القيمة المضافة لقطاع الفلاحة LAGR القيمة المضافة لقطاع الخدمات LSER، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص LDCPS، حجم الصادرات LEXPIN مع النمو الاقتصادي، عكس متغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات LMIND الذي تربطه علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي.

ثالثا: مقترحات وتوصيات الدراسة

بناء على ما تم عرضه في نتائج الدراسة، ولما يعانيه الاقتصادي الجزائري من سيطرة قطاع المحروقات، وتحكمه في معدلات النمو، ولهشاشة باقي القطاعات الأخرى خاصة في مجال التصدير، يمكن طرح المقترحات والتوصيات التالية:

- ⇦ تفعيل دور صندوق ضبط الإيرادات، خاصة في الفترات التي ترتفع فيها أسعار المحروقات، ليس لتجميع فوائض الميزانية وحسب، بل العمل على استثمار أمواله خارجيا من خلال تشكيل لجنة خبراء تسير هذا الصندوق، واتخاذ تجربة دولة النرويج نموذجا؛
- ⇦ تفعيل دورة بورصة الجزائر التي تم إنشاؤها قانونيا منذ أواخر القرن الماضي، لكنها دورها لا يزال صغيرا في المجالين الاقتصادي والمالي مقارنة بالبورصات العربية في دول الجوار كدول الخليج، ومصر...، من أجل تنشيط عملية الاستثمار سواء داخليا أو خارجيا؛
- ⇦ إحداث إصلاحات جذرية في المنظومة المصرفية حتى تتماشى مع المنظومة العالمية، وتكون مصدرا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيعا للتجارة الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة إنشاء بنوك تعمل على الصيرفة الإسلامية الحقيقية لتشجيع المجتمع الجزائري الذي يؤمن بالتعامل بالمنتجات الإسلامية، وإضفاء نوع من الثقة في التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية من خلال سن قوانين تحمي المتعاملين معها؛
- ⇦ ضرورة ادخال إصلاحات عميقة في نظام الضرائب الجزائري، ليصبح مرافقا للمستثمرين، وليس بكونه مصدرا لقلقهم وخوفهم، وذلك من خلال تخفيض نسب الضرائب وتعميمها أفقيا على مختلف شرائح الأعوان الاقتصاديين، بدلا من تضخيم نسبها وتركيزها عموديا؛
- ⇦ تعزيز عملية الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر أساس العملية الإنتاجية، وذلك من خلال إصلاح المنظومة التعليمية بجميع مستوياتها، والاستعانة بالخبرات الوطنية والأجنبية بما يتماشى مع الثقافة الوطنية؛
- ⇦ مواصلة دعم القطاع الفلاحي نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات طبيعية، وبشرية، ومرافقته لتأمين سلة الغذاء الوطنية، بل والعمل على تصدير الفائض عن الحاجات الوطنية؛
- ⇦ إيلاء أهمية خاصة لقطاع الخدمات، خاصة السياحة بشقيها الداخلية والخارجية نظرا للتنوع الثقافي، والجغرافي، والمناخي التي تزخر به الجزائر؛
- ⇦ وكمحاولة لمعالجة العلاقة السلبية التي ربطت الصناعات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الجزائر، وجب تسليط الضوء على هذا القطاع الاستراتيجي وذلك من خلال:
  - العمل على مواصلة دعم القطاع الخاص وتشجيعه ومرافقته، لكونه مصدرا مهما من مصادر التنويع الاقتصادي، ومستهدفا لإنتاج منتجات تنافسية قادرة على ولوج الأسواق الخارجية، ومساعدا على إنتاج المنتجات التي يستوردها الاقتصاد خاصة المنتجات الغذائية؛

- العمل على توفير قروض ميسرة، وفي إطار الصيرفة الاسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا مهما وحاسما في تنمية الصناعات خارج المحروقات، ما يحفز الابتكار لديها، ويساهم في تشجيعها، وتطورها؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تيسير انتقال الأموال والاستثمارات، وإنشاء المؤسسات، ومرافقة الحديثة منها، خاصة في مجال تركيب السيارات والشاحنات، ومختلف المنتجات التي يتم استيرادها جاهزة؛
- إيلاء قطاع الطاقات المتجددة أهمية أكبر نظرا للإمكانات الهائلة التي تمتلكها الجزائر وعلى رأسها الطاقة الشمسية، ليس بكونه بديلا عن المحروقات فحسب، بل باعتباره أحد أهم الصناعات خارج المحروقات، وباعتباره أيضا أحد أهم الصادرات التي يمكن أن يُعول عليها الاقتصاد الجزائري كبديل لصادرات المحروقات، وكمصدر لجلب العملة الصعبة؛
- تعزيز وتطوير البنية التحتية ما يساعد على تطوير الخدمات اللوجستية، وعمليات النقل بمختلف أنواعها، وتشجيع سلاسل التوريد على المستوى المحلي خاصة ما تعلق بالصناعات الغذائية ما ينمي قطاع الصناعات خارج المحروقات.

رابعا: آفاق الدراسة

إثر معالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى أهدافها، ولمواصلة البحث في هذا الموضوع، ونظرا لما تشكله البحوث العلمية من تراكمات بناءة، آثرت الدراسة عرض مجموعة من الآفاق والتطلعات تمثل أبرزها فيما يلي:

- ✓ دراسة تأثير استراتيجية التنويع الاقتصادي على مقاومة الصدمات الخارجية في الدول النامية؛
- ✓ مساهمة الابتكار كأحد مداخل التنويع الاقتصادي لتحقيق نمو مستدام؛
- ✓ دور استراتيجيات التنويع الاقتصادي في تحقيق تنمية مستدامة –عرض تجارب واستخلاص الدروس–.

المراجع

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، **القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2022.
- المجلس الوطني للإعلام، **الكتاب السنوي لدولة الامارات 2016**، دولة الامارات، 2016.
- بن أحمد الحاج، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018.
- جوزيف أ. شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2011.
- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 2005-1990)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.
- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الاستراتيجية**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
- عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، **اقتصاد العملات المشفّرة ومستقبل النقود**، الطبعة 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2022.
- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2017.
- محمد أحمد المغربي، **استراتيجية التسويق وتحديات المنافسة الدولية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

البحوث الجامعية:

- الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

- بايزيد كمال، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020.
- بلهوشات محمد الأمين، **أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة: 1980-2019**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023.
- بن با جلول، **التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.
- حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019.
- خضير عباس حسين الوائلي، **استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**، أطروحة دكتوراه، عير منشورة، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
- زروق بن موفق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.
- سداوي نورة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980 – 2014 دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019.
- شبورو سليم، **اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.
- شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة (جامعة الجزائر سابقا)، الجزائر، 2009.
- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.

- صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.
- عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية دولية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
- عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- عماري فاطمة الزهرة، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.
- فقير كمال، **أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي، دراسة حالة بعض الدول النامية للفترة 1990 -2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، 2022.
- قوريش نصيرة، **دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- كريمة جباري، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2020-2021.
- لبنى ناصر، **الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020.
- محمد بودواية **دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 المفاضلة بين مدخل الطلب ومدخل العرض**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2017.
- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2005.
- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007.

- ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران، 2014.
- نعاس مريم نجاة، **استراتيجية التنويع الاستثماري كآلية لإدارة المخاصر في محفظة الأوراق المالية –حالة البورصات العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017.
- نوي نبيلة، **أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر الإمارات النرويج**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس – سطيف 1–، الجزائر، 2017.

المقالات المنشورة:

- أحمد توزان، قدور بن نافلة، **الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، وإمكانية تطبيقها في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، مجلد 8، عدد 2، 2021، صفحات 112 – 128.
- أحمد محيي الدين محمد التلباني، **التجربة الاقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، مجلد 4، عدد 7، 2019 صفحات 7–80.
- السعيد هتهات، **سياسات توجيه الانفاق العام؛ وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؛ دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990–2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مجلد 6، عدد 3، 2023، صفحات 60–83.
- الطيب سلسبيل، شريبط وسيلة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –واقع وتحديات–، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد 6، عدد 1، 2022، صفحات 30–43.
- العالية مناد، عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلد 16، عدد 22، 2020، صفحات 207 –222.

- العربي مليكة، بن الدين نور الهدى، ملياني ياسين، **العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1995-2020**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، مجلد 13، عدد 2، 2022، صفحات 471 – 481.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط – حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) "دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019"**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلد 17، عدد 26، 2021، صفحات 47 – 64.
- بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلد 5، عدد 8، 2005، صفحات 53-71.
- بلقاسم بن علال، مراد بركات، مفتاح غزال، **واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2021، صفحات 503 -519.
- بن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر، **استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2016-2000)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2019، صفحات 48-65.
- بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، **واقع الاقتصاد الجزائري في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، مجلد 3، عدد 1، 2020، صفحات 137-154.
- بن موسى كمال، **المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 3، العدد 3، 2005، الصفحات 37-48.
- بوتيارة عنتر، **تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية أفاق 2017**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 7، عدد 3، 2014، صفحات 78-94.

- بوفنش وسيلة، **اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، عدد 5، 2017، صفحات 213-240.
- بومزغيش بومدين قادري، **الاقتصاد الجزائري**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 3، عدد 4، 2013، صفحات 304-321.
- حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، **تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، وجدة، المغرب، عدد 7، 2019، صفحات 413 – 429.
- حمدي فلّة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مجلد 9، عدد 1، 2014، صفحات 331-345.
- خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مجلد 19، عدد 1، 2018، الصفحات 75 – 98.
- دقيش جمال، **أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2019، صفحات 13-25،
- دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، وجدة، المغرب، مجلد 4، عدد2، 2015، الصفحات 136-169.
- دينـاوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، **أثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1970-2019)"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، مجلد 12، عدد 01، 2022، الصفحات 10-25.
- رابح زغوني، **الاقتصاد السياسي لدولة الريع النفطي العربية ما بعد الصدمة: تحليل أولي**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مجلد 17، عدد 01، 2022، صفحات 167-152.

- زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2010، صفحات 167-180.
- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم**. مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2016، صفحات 263-289.
- سامي فؤاد براك، **واقع إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا *رؤية* 2020**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، باتنة، الجزائر، مجلد 5، عدد 2، 2022، صفحات 179-197.
- سايح حمزة، مناد بولنوار، إلياس زكرياء، نشاد حكيم، **التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بان للفترة 2000-2019)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد 6، عدد 1، 2021، صفحات 131-142.
- سميرة لطرش، **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة**، مجلة المعيار، جامعة العلوم الاسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، مجلد 26، عدد 4، 2022، صفحات 614-629.
- شادي عبد الحليم توفيق غانم وآخرون، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري 1990-2019**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2022، الموقع الالكتروني:(https://democraticac.de/?p=84333).
- شرقرق سمير، **استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014م)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، مجلد 1، عدد 38، 2016، صفحات 355-389.
- صالح كميل شريف، **النشاط الاقتصادي لغير المسلمين في الدولة الاسلامية -دراسة فقهية-**، مجلة جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، مجلد 15، 2001، صفحات 89-142.
- صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذجا الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980 – 2016**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، مجلد 2، عدد 3، 2017، صفحات 24-60.

- صلاح نيّوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، 2008.
- طوير أمال، مختاري عبد الجبار، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلد 4، عدد 2، 2020، صفحات 125-142.
- عبد اللاوي عقبة، مخزومي لطفي، محيريق فوزي، **قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية " دراسة حالة السودان خلال الفترة 1996-2016**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 26، عدد 1، 2020، جدة، المملكة العربية السعودية، صفحات 01-66.
- عبد المجيد قدي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -محاولة تقويمية-**، Les cahiers du CREAD، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، مجلد 18، عدد 61، 2002، صفحات 5-26.
- عرقوب نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد 5، العدد 1، 2011، صفحات 162-186.
- علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر-تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017، صفحات 112-128.
- عليلي عبد الحكيم، **واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية - دراسة اقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، الجزائر، مجلد 11، عدد 1، 2022، صفحات 203-214.
- عماري زهير- حافظ أمين بوزيدي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للفترة 1996-2014**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 54، 2018، صفحات 210-232.
- غالم عبد الله، تيمجغدين عمر، **أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، مجلد 7، عدد 2، 2014، صفحات 64-87.

- فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، **إشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد قراءة في الأعراض السياسية لـ لعنة الموارد على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 9، 2016، صفحات 1-13.
- فائزة جاوي، ياسين حفصي بونبعو، **قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال حالة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2022**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 05، عدد 02، 2022، الصفحات 801-821.
- فضيلة ملواح، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018**، Revue d'économie et de statistique appliquée، الجزائر، مجلد 17، عدد 2، 2020، صفحات 126-141.
- قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، مجلد 7، عدد 12، 2017، الصفحات 242-271.
- قندوسي طاوش. خراز الأخضر. زقاي دياب، **دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970-2012)**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 4، عدد 2، 2013، صفحات 8-25.
- كريستين ابراهيم زاده، **المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، عدد مارس 2003.
- ماردين محسوم فرج، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004 – 2016**، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 أفريل 2018، صفحات 162 – 178.
- مجلخ سليم، بشيشي وليد، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019**، Revue algérienne d'économie et gestion، جامعة وهران 2، الجزائر، مجلد 16، عدد 1، 2022، صفحات 46-60.
- محمد داودي، **التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، مجلد 2، عدد 2، 2016، صفحات 54-66.

- محمد عمر باطويح، علم الدين بانقا، **الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي: (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط)، الكويت، مجلد 20، عدد 2، 2018، الصفحات 43 – 77.
- محمد كريم قروف، **التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقارنة للقواعد والدلائل، مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 5، عدد 3، 2011، صفحات 117-134.
- محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، **الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، مجلد 3، عدد 2، 2020، صفحات 51 – 67.
- محمود جاسم عباس، **النمو الاقتصادي ... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970–2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، عدد 27، 2011، صفحات 57-86.
- مخالدي يحي، **برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران2، الجزائر، مجلد 16، عدد 1، 2022، صفحات 61-79.
- مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990 -2014)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، عدد 42، 2018، صفحات 219-235.
- مراد مولاي حاج، **واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة**، دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلد 2، عدد 2، 2015، صفحات 45-53.
- مراد ناصر، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، مجلد 45، عدد 1، 2008، صفحات 77-97.
- مروة الحسنين، **تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في المغرب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مجلد 22، عدد 2، 2021، صفحات 7-34.

- مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، **دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، مجلد 4، عدد4 (7)، 2016، صفحات 109-133.
- معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 8، 2013، صفحات 135 – 158.
- مقران محمد، جناس مصطفى، **أثر التنويع الاقتصادي والحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، مجلد 9، عدد 4، 2021، صفحات 19-38.
- ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، عدد 2، 2011، صفحات 203 – 231.
- منصوري حاج موسى، بوشرى عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، مجلد 2، عدد 2، 2018، صفحات 243-256.
- موسى باهي، كمال روابنية، **استراتيجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد 25، العدد 3، 2019، صفحات304-327.
- ناظم عبد الله عبد المحمدي، مهند خليفة عبيد المحمدي، **قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990 -2014)**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، غزة، فلسطين، مجلد 24، عدد 4، 2016، صفحات 154-170.
- نصير عبد الله. حفيظ عبد الحميد، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة (2000-2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد 7، العدد 2، 2022، صفحات 410-430.
- نورالدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، مجلد 6, عدد 2، 2017، صفحات 34-45,.

- نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 12، عدد 3، 2018، صفحات 180-194.
- نوي نبيلة، **دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة2003-2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، مجلد 8، عدد 2، 2022، الصفحات 639 -656.
- هاني محمد على الدمرداش، **اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر باستخدام نموذج NARDL**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 43، العدد 2، 2023، الصفحات 809-847.
- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة "2001-2019"**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، مجلد 2، عدد 1 (اصدار خاص)، 2019، صفحات 35-68.
- هويدا محرز، **تنويع الصادرات واستدامة النمو في أفريقيا**، مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مصر، المجلد33، العدد33، 2022، صفحات803 -822.
- يسعد عبد الرحمن، **دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر في الفترة 1990 – 2013**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، مجلد 4، عدد 7، 2014، صفحات 124-154.
- يوسفات علي، النعماوي أمينة، بابا أحمد عبد المجيد، **أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، مجلد 1، عدد 5، 2017، صفحات: 15-28.
- يونس علي أحمد، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل فى مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، عدد 83، 2010، صفحات: 278-307.

وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية):

- باهي موسى، شعابنية سعاد، **التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط -عرض تجارب رائدة-**، الملتقى الوطني حول المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، تاريخ الانعقاد: 25-03-2017، موقع: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/8922

- جدي عبد الحليم، فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، **الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري -المداخل والحلول-، جامعة العربي التبسي-تبسة- الجزائر، 25 أفريل 2018.
- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير، 2014.

التقارير:

- استعراض برنامج المقارنات الدولية، جولة عام 2005، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2007

المحاضرات:

- ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.

الانترنت:

- إسراء سيد، **هل نحن بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية؟**، منصة ن بوست، 2022، https://www.noonpost.com/44551
- الشروق أونلاين، **القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، تم الاسترداد: 2023/10/05، https://www.echoroukonline.com
- الموسوعة العريقة، **الثورة الخضراء - الثورة الخضراء ومشاكلها**-، تاريخ التصفح: 30-08-2023، موقع:

https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1.html

- الشروق أونلاين، القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، تم الاسترداد: 2023/10/05، https://www.echoroukonline.com
- حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ التصفح 12-01-2022، موقع إلكتروني: https://www.fcdrs.com/economical/535
- صندوق التقاعد الحكومي العالمي، تاريخ التصفح: 10-10-2023 الموقع الرسمي، https://www.nbim.no/
- عبد الفتاح محمد صلاح، **عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، تاريخ التصفح 2023/08/24، موقع إلكتروني: https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/999
- عدلي عبد القوي العبسي، **الثورة الخضراء، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر**، الحوار المتمدن، العدد 7005، 31-08-2021، تاريخ التصفح: 20-10-2023، موقع إلكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=729980#google_vignette
- ماثياس هالوارت، وسيمون فونج-سميث، جون مويل، **دور تربية الأحياء المائية في التنمية الريفية**، تاريخ التصفح 2023/08/24، https://www.fao.org/3/y4490a/y4490a05.htm
- محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، تاريخ التصفح 30-06-2022 رابط: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221
- مصطفى العبد الله الكفري، **جوهر علم الاقتصاد والنشاط الاقتصادي**، المستشار الاقتصادي، تاريخ التصفح: 15-08-2023، موقع إلكتروني: https://almustshar.sy/archives/9726#_ftn1
- موقع أرقام، **3 طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي للدول**، تاريخ التصفح: 20-08-2023، الموقع: h https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1593671
- موقع الجزائر المجيدة، **تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- إلى يومنا هذا)**، موقع إلكتروني: https://gloriousalgeria.dz/Ar

المراجع باللغة الأجنبية

المراجـــــع

الكتب:

- Goldsmith, R. W. **Financial structure and developmen**t. Yale University Press, New Haven, (1969)
- Lederman, D., & Maloney, W. F. (2007). **Natural resources: Neither curse nor destiny**. Stanford University Press.
- McKinnon, R. I, **Money and capital in economic development,** Brookings Institution Press, Washington, USA, 1973.
- Parrott, N., & Marsden, T, **The Real Green Revolution: Organic and Agroecological Farming in the South**. Department of City and Regional Planning, Cardiff University, 2002.
- Sami Mahroum, Yasser Al-Saleh, **Economic Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies**, 1st Edition, by Routledge, London, United Kingdom, 2017.

البحوث الجامعية:

- PATERNE NDJAMBOU, **LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE AU GABON: ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES**, THÈSE DE DOCTORAT PRÉSENTÉE À L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À CHICOUTIMI, OCTOBRE 2013.

المقالات المنشورة:

- Abang, Samuel Oweh, Omang, Nkechi Stella, **Impact of Monetary Policy on Economic Diversification in Nigeria: Further Empirical Analysis**, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Volume 22 [Issue23], 2022, PP: 225-247.
- Adams Oluwadamilola Kemi, **Diversification of Nigeria Economy through Agricultural Production**, Journal of Economics and Finance, Volume 7, Issue 6, 2016, PP 104-107.
- Akram Esanov, **Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues**, revenue watch institute, natural resource governance institute, 2012, 30-07-2023, https://resourcegovernance.org/publications/diversification-resource-dependent-countries
- Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S. **FDI and economic growth: the role of local financial markets**. Journal of International Economics, 64(1), (2004). 89-112.
- Anne O. Krueger, "**Trade Policy and Economic Development: How We Learn**", National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper Series, Paper No 5896, 1997.

- Anwesha Aditya, Rajat Acharyya, **Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis**, The Journal of International Trade & Economic Development, Vol. 22, No. 7, 2013, PP 959–992.
- Arip, Mohammad Affendy and Yee, Lau Sim and Abdul Karim, Bakri, **Export Diversification and Economic Growth in Malaysia**, MPRA Paper No. 20588, posted 09 Feb 2010, online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/20588/
- Augustin Kwasi Fosu, "Export Composition and the Impact of Exports on Economic Growth of Developing Countries", Economics Letters 34(1), 1990, :67-71
- Augusto Umba Manuel MARIA, **ECONOMIC DIVERSIFICATION AS A TOOL FOR ECONOMIC RECOVERY IN ANGOLA**, Akdeniz Havzası ve Afrika Medeniyetleri Dergisi, Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi 4(2), 2022, PP: 38-44.
- Auty, R. M. (1994). **Industrial policy reform in six large newly industrializing countries: The resource curse thesis**. World Development, 22(1), 11-26.
- Bahajji Said, Chahdi Ouazzani Aicha, **Evaluation d'impact de la diversification des exportations sur la croissance économique au Maroc : Application économétrique**, African Scientific Journal, Vol: 3, Numéro 4, 2021, PP: 632-647.
- Bela Balassa. "Exports and Economic Growth: Further Evidence." Journal of Development Economnics 5 (1978) 181-189.
- Bernanke, B. S., & Blinder, A. S. "**The Federal Funds Rate and the Channels of Monetary Transmission**." The American Economic Review Vol. 82, No. 4 (Sep., 1992), pp. 901-921.
- Bitat Selma, Djellit Tahar, **Economic Growth Econometric Study Using Panel Data Model On The Arab Countries From 1999 To 2020**, Finance and Business Economies Review, Volume 6, Issue 4, 2022, Pages 278-289.
- Boussedra, F, & Saoudi. A, **Reflection of the agricultural sector on economic growth and employment rates In Algeria for the period (2001-2018).** Milev Journal of Research and Studies, VoL 5, N° 2, PP: 360-381, (2019).
- Byerlee. D, De Janvry. A & Sadoulet. E, **Agriculture for development: Toward a new paradigm.** Annual Review of Resource Economics, V 01, (2009), 15-31.
- Corden, W. M., & Neary, J. P, "**Booming Sector and De-industrialisation in a Small Open Economy**", The Economic Journal, the University of Oxford, Oxford, United Kingdom, 1982, PP: 825-848.
- Dahmani, Mounir, **Impact de la diversification des exportations sur la croissance économique : Cas de la Tunisie** ; International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 33, No. 3, 2021, pp. 502-514.
- Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier, **FDI, Diversification and Growth: An Empirical Assessment for MENA Countries**, Cahiers du GREThA n° 22, Université Montesquieu, Bordeaux, France, 2008, pp. 01-23.
- Ebele, O., Amali., Nargiza, Alymkulova., Solomon, Ejila. **Banks' credit to the private sector and economic growth in Nigeria: The moderating role of digitalization**. Journal of Global Economics and Business, Vol. 4 No. 13 (2023).

- Ekanayake, E. M., & Long, A. E. "**Tourism Development and Economic Growth in Developing Countries**." The International Journal of Business and Finance Research, 6(1), (2012). 51-63.
- FAHSI, Zineb; CHIBI, Abderrahim, **FINANCIAL SECTOR DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: AN ARDL ANALYSIS 1980-2017**, Roa Iktissadia Review, Vol 9, N° 1, PP: 53-64.
- Galor, O., & Zeira, J. (1993). **Income distribution and macroeconomics**. Review of Economic Studies, *60(1), 35-52*.
- Gérard Cornilleau, **Croissance économique et bien-être,** Revue de Observatoire français des conjonctures économiques (OFCE), PRESSES UNIVERSITAIRES DE France, n96, Janvier, 2006.
- Ghani, E., & Kharas, H. "**The Service Revolution**." Economic Premise, No. 14, The World Bank. (2010).
- Hadouga. H, **Leadership in Agriculture: Artificial Intelligence for Modelling and Forecasting Growth in the Industry**, Business Ethics and Leadership, 7(3), PP: 13-19, (2023).
- Haguiga, M. and Amani, L, "**The Impact of Financial Development on Economic Growth**", Journal of Applied Management and Investments, Vol. 8, N° 2, 2019, PP: 107-116.
- Hamilton. J. D, "**Oil and the Macroeconomy since World War II**", Journal of Political Economy 91(2), PP:228-48, (1983).
- Hausmann, R., & Rodrik, D. (2003). **Economic development as self-discovery**. Journal of Development Economics, 72(2), 603-633.
- Hesse Heiko, **Export Diversification and Economic Growth**, Working Paper No. 21, the International Bank for Reconstruction and Development, 2008.
- Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). **Stages of diversification**. American Economic Review, 93(1), 63-86.
- Jahidul Haque, **ECONOMIC DIVERSIFICATION AS A STRATEGY AGAINST GRARIAN CRISES: A REVIEW OF EXISTING LITERATURE**, International Journal of Management, British Academy of Management, United Kingdom, Volume 11, Issue 9, September 2020, pp. 101-110.
- Johnston, B. B. F. & Mellor. J. W, **The role of agriculture in economic development**, The American Economic Review, 51(4), (1961), 566-593.
- Joseph Emmanuel Tonuchi, Nwankwegu Andrew Onyebuchi, **Economic diversification in Nigeria: The Role of Agriculture and Manufacturing Sector**, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN ELECTRONICS AND COMPUTER ENGINEERING, IJRECE VOL. 7 ISSUE 3, 2019, pp 916-926.
- Kharel, K. R., Poudel, O., Upadhyaya, Y. M., & Nepal, P.. **Effect of Private Sector Credit on Economic Growth in Nepal**. Financial Markets, Institutions and Risks, 8(1), (2024), 142-157
- Kulu, D. "The Export-Led Growth Hypothesis Revisited: Evidence from Emerging Economies." International Journal of Economics and Finance, 15(3), (2023). 22-34.
- Kuznets, S. "**Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure**". Harvard University Press; (1971).

- Levine, R. **Financial development and economic growth: Views and agenda**. Journal of Economic Literature, 35(2), (1997), 688-726.
- Magaji, S. and Ibrahim, M. **Analysis of the impact of banking sector credit on the real sector**. Asian Journal of Economics and Empirical Research, 10(1), (2023), PP: 11-19.
- Malarvizhi, C. A. N., Zeynali, Y., Mamun, A. A., & Ahmad, G. B. **Financial Development and Economic Growth in ASEAN-5 Countries**. Global Business Review, 20(1), 2018, PP: 57-71.
- Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, Governance and Globalisation in the Gulf States (27), London School of Economics and Political Science, London, UK, 2013.
- Mattoo, A., Rathindran, R., & Subramanian, A. "**Measuring Services Trade Liberalization and Its Impact on Economic Growth: An Illustration**." Journal of Economic Integration, 21(1), (2006). 64-98.
- Meyer. D, AN **ASSESSMENT OF THE IMPORTANCE OF THE AGRICULTURAL SECTOR ON ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT IN SOUTH AFRICA**, Proceedings of the 52nd International Academic Conference, Barcelona, PP: 240-255 (2019).
- Mohammed Dhannoon Mohammed, Hassnain Raghib Talab, Oday Salim, **Economic Diversification and Government Sustainable Supply Chain Governance: An Empirical Approach on Government Expenditure of Iraq**, International Journal of Supply Chain Management, London, UK, Vol 7, No 6, 2018.
- Ningsih, L. S., & Harningtias, S. (2023). "**The Role of Export Growth in Short-Term Economic Growth: The Case of Indonesia**." Journal of Southeast Asian Economies, 40(1), 67-80.
- OECD/United Nations, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, OECD Publishing, Office of the Special Adviser on Africa, 2011.
- Paul G. Hare, "**Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**", CERT Discussion Papers 0804, Centre for Economic Reform and Transformation, Heriot Watt University, 2008.
- Paul Schreyer and Francette Koechlin, **"Purchasing power parities –measurement and uses"**, STATISTICS BRIEF, N3, OECD, March 2002.
- PESARAN M. HASHEM, SHIN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J, SMITH, **"BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS";** JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, vol. 16, issue 3, 2001, 289-326.
- Pierre Claver Kouakou and Felix Fofana N'Zué, Has, **Export Diversification Impacted Economic Growth in Cote d'Ivoire? Evidence from an econometric analysis**, Journal of Economics and Finance, Volume 11, Issue 3, 2020, PP 01-12.
- Ram, R. "**Exports and Economic Growth: Some Additional Evidence**." Economic Development and Cultural Change, 33(2), (1985), 415-425.
- Rami Mohammad Abu Wadi, Ala' G. Bashayreh, **Economic Diversification in Bahrain**, International Journal of Economics and Financial Issues, 8(4), 2018, PP: 120-125.

- Rodrik, D, "**Premature Deindustrialization**", Journal of Economic Growth, 21(1), 2016, PP:1-33.
- Sachs, J. D., & Warner, A. M. **The big push, natural resource booms and growth**. Journal of Development Economics, 59(1), (1999), 43-76.
- Sachs, J.D., & Warner, A.M. "Natural Resource Abundance and Economic Growth." NBER Working Paper Series, Paper No. 5398. (1995)
- Sebki. W, **Impact of Agricultural Sector on Economic Growth in MENA Countries: Evidence from Panel FMOLS and DOLS Estimators.** Studies of Applied Economics, Vol 41, N° 01, (2023).
- Secretariat framework convention on climate change, **The concept of Economic diversification in the context of response measures**, Technical paper, United Nations, 2016.
- Sharmiladevi. J, **Impact study of agricultural value added on foreign direct investment, economic development, trade openness for India following ARDL approach**, Cogent Economics & Finance, 11, PP: 01-20, (2023).
- Thomas Baunsgaard, Mauricio Villafuerte, Marcos Poplawski-Ribeiro, and Christine Richmond, **Fiscal Frameworks for Resource Rich Developing Countries**, IMF STAFF DISCUSSION NOTE, Washington, U.S.A, May, 2012.
- Timmer. C. P, **The agricultural transformation**. In H. Chenery & T. N. Srinivasan (Eds.), Handbook of Development Economics (Vol. 1, pp. 275-331), (1988). Elsevier.
- Touitou, S., Bounoua, C., & Saidi, A. (2018). "**Exports and Economic Growth in MENA Countries: Short-Run and Long-Run Relationships**." Review of Development Economics, 22(2), 828-842.
- Valentine Joseph Owan, Victor Chijioke Ndibe, Chidera Catherine Anyanwu, **Diversification and Economic Growth in Nigeria (1981–2016): An Econometric Approach Based on Ordinary Least Squares (OLS)**, European Journal of Sustainable Development Research, 2020, 4(4).
- Xavier. Irz, Tiffin. R, "**Is agriculture the engine of growth?**", Agricultural Economics, 35(1), 2006, :79-89.
- Zaman. S, Ishaq. M, & Niazi. M, **Contribution of Agriculture Sector in Economic Growth of Pakistan: An Empirical Analysis**, Journal of Applied Economics and Business Studies, 5(2), PP:103-120.

وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية):

- Ahmadova; L, Hamidova; L, Hajiyeva; Diversification of the economy in the context of globalization (case of Azerbaijan), The 20th International Scientific Conference Globalization and its Socio-Economic Consequences 2020, SHS Web of Conferences Volume 92, 2021.
- BAKDI Malika, CERDOUN Mahdia, GHIDA Fouzia, **Diversification and economic growth: an econometric analysis for South Korea**, May 2022, الملتقى الدولي الافتراضي الموسوم بـ: التنويع الاقتصادي وجدلية التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي – واقع وآفاق وتحديات جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، تاريخ الانعقاد 17-18 مارس 2022

- Siham Matallah, **Economic Diversification and Governance Challenges in MENA Oil Exporters: A Comparative Study**, ERF 26th Annual Conference, 2020.

التقارير

- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Economic diversification in the oil-producing countries: the case of the Gulf Cooperation Council economies, United Nations, NEW YORK, USA, P 9. Cite web: https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar&v=pdf.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Economic diversification in the oil-producing countries: the case of the Gulf Cooperation Council economies, United Nations, NEW YORK, USA, P 9. Cite web: https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar&v=pdf
- OECD/United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, OECD Publishing, Office of the Special Adviser on Africa, 2011.

القوانين:

- MINISTERE DES FINANCES, **PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL PCCE 2010-2014**, Retrieved: 02/06/2023, https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg146489.pdf
- Ministère des Finances, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)**, Ministère des Finances, Retrieved: https://algeria-watch.org/?p=15949
- MINISTERE DES FINANCES, **Note sur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) 2005-2009 et la loi de finances complémentaire pour 2005**, Retrieved: 05/08/2023, https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2023/01/rplfcm05.pdf

الانترنت:

- CECILE FRUMAN, Director, Regional Integration and Engagement, South Asia, Economic diversification: A priority for action, now more than ever, world bank, Retrieved: 01-03-2022, https://blogs.worldbank.org/psd/economic-diversification-priority-action-now-more-ever

الملاحق

الملحق رقم (01): توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 1990 و2020 (نسب مئوية)

السنة	الزراعة	المحروقات	الصناعة	الخدمات	البناء والأشغال العامة	حقوق ورسوم على الواردات	المجموع
1990	14,22	27,46	13,2	23,83	12,09	9,2	100
1991	12,47	32,25	22,5	21,72	1,39	9,67	100
1992	15,16	28,35	12,67	24	11,12	8,87	100
1993	14,16	25,94	11,91	27,38	12,09	8,53	100
1994	12,49	27,06	11,61	27,58	11,9	9,36	100
1995	9,66	25,57	10,57	34,72	10,22	9,2	100
1996	10,84	28,58	8,65	34,04	9,59	8,27	100
1997	9,45	29,65	8,54	34,43	9,96	8	100
1998	11,11	23,01	9,71	37,24	10,75	8,12	100
1999	10,55	28,25	8,88	35,19	9,92	7,22	100
2000	10,12	31,22	8,19	34,09	9,21	7,21	100
2001	9,7	34,2	7,5	33	8,5	7,2	100
2002	9,2	32,7	7,5	33,2	9,1	8,3	100
2003	9,8	35,6	6,8	31,7	8,5	7,7	100
2004	9,4	37,8	6,3	31	8,3	7,3	100
2005	7,7	44,4	5,6	28,5	7,5	6,5	100
2006	7,5	45,9	5,2	28,1	7,9	5,8	100
2007	7,5	43,5	5,1	29,6	8,8	5,7	100
2008	6,6	45,3	4,7	28,8	8,7	5,9	100
2009	9,3	31,2	5,7	35,6	11	7,2	100
2010	8,5	34,9	5,1	34,8	10,5	6,2	100
2011	8,1	36,1	4,6	36,1	9,2	5,9	100
2012	8,8	34,2	4,5	36,7	9,2	6,6	100
2013	9,9	29,8	4,6	38,4	9,8	7,5	100
2014	10,3	27,1	4,9	40,2	10,4	7,2	100
2015	11,6	18,8	5,5	44,6	11,5	8,1	100
2016	12,2	17,3	5,6	45,1	11,8	8	100
2017	12,3	19,7	5,7	42,7	11,8	7,8	100
2018	12,3	21,5	5,6	41,3	12	7,3	100
2019	12,3	19,5	5,7	42,5	12,2	7,9	100
2020	13,8	13,9	6,2	45,2	12,8	8	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر

الملحق رقم (02): توزيع الإيرادات الحكومية في الجزائر ما بين 1990 و2020 (نسب مئوية)

السنة	الإيرادات الجبائية	إيرادات أخرى للميزانية	المجموع
1990	96,59	3,41	100
1991	98,11	1,89	100
1992	97,05	2,95	100
1993	95,78	4,22	100
1994	83,48	16,52	100
1995	94,51	5,49	100
1996	95,33	4,67	100
1997	94,83	5,17	100
1998	91,46	8,54	100
1999	92,05	7,95	100
2000	96,49	3,51	100
2001	89,98	10,02	100
2002	88,94	11,06	100
2003	91,67	8,33	100
2004	92,65	7,35	100
2005	94,34	5,66	100
2006	94,37	5,63	100
2007	94,32	5,68	100
2008	92,36	7,64	100
2009	93,84	6,16	100
2010	91,06	8,94	100
2011	87,52	12,48	100
2012	90,1	9,9	100
2013	93,62	6,38	100
2014	93,42	6,58	100
2015	89,57	10,43	100
2016	83,27	16,93	100
2017	78,66	21,34	100
2018	79,59	20,88	100
2019	81,22	18,78	100
2020	78,6	21,4	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء.

الملحق رقم (03): توزيع الصادرات في الجزائر ما بين 1990 و2020 (مليون دج)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع أخرى	المجـمـوع
1990	450,00	2216,00	118600,00	547,00	107,00	187,00	172,00	122279,00
1991	957,00	4077,00	226800,00	1227,00	124,00	403,00	1,00	233589,00
1992	1743,00	7425,00	237545,00	1727,00	182,00	388,00	-	249010,00
1993	2265,00	8077,00	228120,00	356,00	38,00	695,00	1,00	239552,00
1994	1159,00	10791,00	311362,00	434,00	72,00	520,00	-	324338,00
1995	5233,00	17886,00	473064,00	1616,00	84,00	568,00	-	498451,00
1996	9260,00	44226,00	682139,00	2371,00	222,00	2593,00	-	740811,00
1997	1979,40	25257,40	762709,60	475,10	791,80	554,20	-	791767,50
1998	2002,20	18372,90	566616,10	883,30	235,60	765,50	-	588875,60
1999	2017,20	21685,30	811266,50	2941,80	1681,00	924,60	-	840516,50
2000	2651,50	38281,70	1611973,60	2983,00	1160,10	165,70	-	1657215,60
2001	2220,50	44262,00	1428968,10	2664,60	1924,40	296,10	-	1480335,80
2002	3332,50	48984,90	1441871,60	3445,20	1812,80	1744,90	-	1501191,90
2003	3559,20	44030,20	1850067,70	1247,20	923,40	2225,90	-	1902053,50
2004	5294,60	41111,20	2286309,30	1210,50	2739,90	782,40	-	2337447,80
2005	5027,70	57840,50	3355000,00	1774,50	1390,30	515,20	-	3421548,30
2006	6168,00	72747,30	3895736,20	1248,30	2261,80	839,30	-	3979000,90
2007	6413,20	82220,20	4121790,40	761,40	1894,20	1083,70	-	4214163,10
2008	7457,90	78125,40	4970025,10	1575,80	1889,20	35946,40	-	5095019,70
2009	8464,80	64788,50	3270227,50	1582,50	1547,60	1025,10	-	3347636,00
2010	24006,90	86219,40	4220106,00	1481,60	987,80	785,70	-	4333587,40
2011	26045,30	121265,70	5223836,80	994,00	1207,50	782,10	-	5374131,30
2012	24477,90	131997,10	5527736,50	1490,20	1027,80	639,90	-	5687369,40
2013	32300,70	124219,00	5057546,90	1106,70	1108,80	817,60	-	5217099,80
2014	26179,00	180190,30	4709622,40	856,00	251,10	499,20	0,20	4917598,20
2015	23723,30	171539,90	3339435,10	733,70	1103,50	651,10	-	3537186,70
2016	36118,00	156436,40	3080035,20	1444,40	177,10	3417,50	87,80	3277716,40
2017	38984,60	165511,90	3714143,90	1319,00	2338,70	5994,90	2,70	3928295,60
2018	44116,60	286722,00	4548111,30	2589,60	1191,30	6548,00	-	4889278,60
2019	49176,80	248226,90	3960984,70	1968,50	3294,20	7997,70	-	4271648,80
2020	56464,40	214374,60	2560472,70	1703,50	7331,60	6024,60	-	2846371,40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط.

الملحق رقم (04): توزيع الواردات في الجزائر ما بين 1990 و2020 (مليون دج)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	المحروقات ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع أخرى	المجموع
1990	16907	26867	840	26415	11707	3980	302	**87018**
1991	30860	50555	3393	38966	9888	5572	7	**139241**
1992	50696	84017	2380	34178	11492	5567	217	**188547**
1993	47555	98353	2679	40445	12156	3535	310	**205035**
1994	93515	165203	1762	49552	24224	4881	1005	**340142**
1995	132962	236944	5138	90345	34397	13002	405	**513193**
1996	138928	157639	5533	108154	55012	32227	833	**498326**
1997	141358,6	145210,4	7378,6	119061,2	51207,1	36750,4	613,7	**501579,9**
1998	145413,2	163414,8	6869,4	127980,9	61766,4	46908,9	4,9	**552358,6**
1999	145486,6	178186,6	9870,2	152676,4	68344,1	56041,3	67,9	**610673**
2000	167013,1	201889,6	9427,5	163997	90502,5	57500,5	95,5	**690425,7**
2001	169992,2	244098,4	10271,4	193536	82050,5	64855,6	58,3	**764862,4**
2002	204480,6	296614,3	10889,9	247390	113528,5	83848,9	287,6	**957039,8**
2003	203072,3	321280,7	7408,1	294531,5	124662,2	96486,6	0	**1047441,4**
2004	245329,7	376591,3	10891,9	373431,1	185491,6	122664,2	0	**1314399,8**
2005	243101	424523,9	12336,4	400059,3	273901	139723,3	0	**1493644,8**
2006	251311	538536,1	13321,9	397666,6	219425,2	138280	0	**1558540,8**
2007	314009,1	685381,4	13171,3	427576,8	315412,7	161277,9	0	**1916829,1**
2008	464487,7	940763,5	16154,5	538753	413538,6	198336,2	0	**2572033,4**
2009	391287,8	1045013,5	13656,2	706197	483912,3	214738,4	0	**2854805,3**
2010	392523,9	1103483	37460	747567,1	489988,2	240768,6	16,9	**3011807,6**
2011	709561,2	1085795,5	49433,7	812556,1	517969,7	267185,4	0	**3442501,6**
2012	621057,9	1148440	384293	683118,5	709403,5	360111,9	647,2	**3907071,9**
2013	656932,7	1262604,8	348147,8	847061,7	778995,4	471701,9	3104,1	**4368548,4**
2014	754184,6	1449551,4	231946,1	1070495,7	767985,9	444599,1	945,6	**4719708,3**
2015	789238,6	1669026,5	238684,2	1283065,8	715782,5	493830,1	3831,9	**5193459,7**
2016	779757,2	1734306,9	176521,7	1304621,4	597887,9	556408,7	5273,2	**5154776,8**
2017	842133,1	1692355,7	221034	1274017,7	570136,8	506327,7	5292,7	**5111297,6**
2018	867284,3	1879997	125733,1	1261556,8	780454,5	485826,4	2380,4	**5403233**
2019	825081,7	1838183,2	171467,7	1097672	602735,6	480685,5	1011,3	**5016837**
2020	897914,4	1651461,6	116633,6	957386,6	299439,3	436248,3	4542,1	**4363653,1**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط.

الملحق رقم (05): توزيع العمالة في الجزائر ما بين 1990 و2020 (نسب مئوية)

السنوات	العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)	العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)	المجموع
1990	21,18	29,65	49,27	100
1991	23,79	25,65	50,56	100
1992	23,70	25,52	50,79	100
1993	23,69	25,32	50,99	100
1994	23,65	25,16	51,18	100
1995	23,48	25,08	51,44	100
1996	23,29	24,98	51,74	100
1997	23,09	24,89	52,02	100
1998	22,74	24,89	52,37	100
1999	22,53	24,78	52,69	100
2000	22,21	24,81	52,97	100
2001	21,72	25,01	53,27	100
2002	21,73	24,80	53,47	100
2003	21,72	24,68	53,60	100
2004	21,34	26,78	51,87	100
2005	19,44	27,56	53,00	100
2006	17,85	28,12	54,02	100
2007	16,21	28,74	55,05	100
2008	14,72	29,27	56,01	100
2009	13,32	29,80	56,88	100
2010	11,99	30,36	57,64	100
2011	10,77	30,86	58,37	100
2012	10,88	30,83	58,30	100
2013	10,99	30,80	58,21	100
2014	9,31	32,28	58,41	100
2015	9,56	31,78	58,65	100
2016	9,87	31,31	58,82	100
2017	10,16	30,98	58,86	100
2018	10,01	30,68	59,31	100
2019	9,94	30,47	59,59	100
2020	10,52	30,49	58,98	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (06): تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة من 1987 إلى 2020

YEARS	GDPPCKN	AGR	MIND	SER	DCPS	TAXR	EXPIN
1987	353893,6495	31787,4	41872,3	67526,4	21860300	58215	92,0228
1988	340861,0755	38785,3	46256,3	78380,6	23817300	58100	85,8703
1989	346615,7614	51633,2	47349,7	94843,1	26749900	64500	99,3302
1990	340782,4678	62725,4	65710,4	112655,7	31204400	71100	105,56
1991	328759,0903	87307	97511,3	171746	39091200	82700	102,546
1992	326989,3679	128416,3	124575,3	220458,1	7604500	108864	106,56
1993	313030,4028	131102	128314,7	275174,3	7716300	121469	105,569
1994	303743,0593	145614,5	158440,2	351586,2	9678500	176174	101,325
1995	309295,5948	196559,5	189679,7	459630,6	10349900	241992	96,4726
1996	316348,9943	277842,1	208203,3	560299,1	13787800	290603	106,808
1997	314496,9439	240406,8	217617,6	633739,7	10863400	314013	114,986
1998	325580,8287	324845,8	251649,1	696673,6	12917900	329828	115,212
1999	331333,408	359665,8	265684,8	770275,8	17447700	314767	123,402
2000	339134,9191	346171,4	285728	842670,4	24599400	349502	136,747
2001	344535,6312	412119,5	309094,4	921785,1	33877201,72	398238	120,97
2002	358954,999	417225,2	332075,6	1004158,6	55176892,05	482896	125,246
2003	379623,7775	515281,7	349752,3	1112213,7	58943255,27	524925	125,976
2004	390414,5592	580505,6	382560,7	1303182,1	67626629,6	580411	130,063
2005	407847,5261	581615,8	411977,9	1518930,1	90208045,51	640472	142,636
2006	408846,2376	641285	440998,1	1684829,7	103015156,4	720884	139,83
2007	415920,7875	708072,5	469166,4	1919550,2	121494960,8	766750	135,242
2008	418686,1682	727413,1	502572,2	2113672,4	141313022,1	965289	132,828
2009	417813,8286	931349,1	557617,7	2349059,1	162137959,5	1146612	118,232
2010	424883,9492	1015258,8	599199,3	2586335,3	182370595,2	1297944	114,863
2011	428983,9841	1183216,1	644648	2933200,6	200095173,1	1448898	111,663
2012	435033,6306	1421693,3	706764,4	3305151,5	227344583,1	1908576	106,534
2013	438505,0589	1640006,1	749344,01	3849814,6	274655554	2031019	100,33
2014	446248,8006	1772202,4	814673,7	4186362,3	316178852,6	2091456	99,3463
2015	453596,9888	1935113	895512	4553127,2	362861376,3	2354648	100
2016	458872,9912	2140304,7	950890,3	4841295,2	400661381,9	2472208	110,326
2017	455829,8777	2219064,4	1014461,9	5163502,5	460634525	2630003	105,995
2018	452602,8279	2421567,8	1076553,9	5419082	507827212,6	2711762	99,7985
2019	448797,0869	2529053,9	1129394,5	5527531,8	529082568,9	2843465	94,8868
2020	418593,3048	2598511,9	1119193,6	4822945,1	543154567,6	2625168	88,2847

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر

الملحق رقم (07): جدول يبين تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة من 1987 إلى 2020 بعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها.

YEARS	LGDPPCKN	LAGR	LMIND	LSER	LDCPS	LTAXR	LEXPIN
1987	12,77675172	10,36683	10,64238	11,12027	16,90018	10,9719	4,522036
1988	12,73923027	10,5658	10,74195	11,26933	16,98592	10,96992	4,452838
1989	12,75597213	10,85192	10,76532	11,45998	17,10204	11,07442	4,59845
1990	12,73899963	11,04652	11,09301	11,63209	17,25607	11,17184	4,659281
1991	12,70308051	11,37719	11,48772	12,05377	17,48141	11,32297	4,630316
1992	12,69768294	11,76303	11,73267	12,30346	15,84425	11,59785	4,668711
1993	12,6540556	11,78373	11,76224	12,52516	15,85885	11,70741	4,659362
1994	12,62393742	11,88872	11,97313	12,77021	16,08542	12,07923	4,618331
1995	12,64205272	12,18872	12,15309	13,03818	16,15249	12,39666	4,569259
1996	12,6646013	12,53481	12,24627	13,23623	16,43929	12,57971	4,671029
1997	12,65872964	12,39009	12,29049	13,35939	16,20091	12,65719	4,744814
1998	12,69336603	12,69111	12,43579	13,45407	16,37412	12,70633	4,746773
1999	12,71088042	12,79293	12,49007	13,5545	16,67472	12,65959	4,81545
2000	12,7341533	12,75469	12,5628	13,64433	17,01823	12,76426	4,91813
2001	12,74995279	12,92907	12,6414	13,73407	17,33825	12,89481	4,795542
2002	12,79095231	12,94138	12,71312	13,81966	17,82605	13,08756	4,830278
2003	12,84693598	13,15247	12,76498	13,92186	17,89209	13,17101	4,83609
2004	12,87496443	13,27165	12,85464	14,08032	18,02951	13,27149	4,868016
2005	12,91864867	13,27357	12,92872	14,23352	18,31763	13,36996	4,960294
2006	12,92109442	13,37123	12,9968	14,33718	18,45039	13,48823	4,940426
2007	12,93825011	13,4703	13,05871	14,4676	18,61538	13,54992	4,907063
2008	12,94487692	13,49725	13,12749	14,56394	18,76649	13,78018	4,889055
2009	12,94279123	13,74439	13,23143	14,66953	18,90396	13,95232	4,772652
2010	12,95957135	13,83065	13,30335	14,76575	19,02155	14,07629	4,743738
2011	12,96917486	13,98375	13,37646	14,8916	19,1143	14,18631	4,715488
2012	12,98317862	14,16736	13,46845	15,01099	19,24198	14,46187	4,668463
2013	12,99112663	14,31021	13,52695	15,16354	19,43103	14,52405	4,608469
2014	13,00863192	14,38773	13,61054	15,24734	19,57182	14,55337	4,598612
2015	13,02496439	14,47568	13,70515	15,33132	19,70953	14,6719	4,60517
2016	13,03652874	14,57646	13,76515	15,39269	19,80863	14,72062	4,703442
2017	13,02987494	14,6126	13,82987	15,45713	19,94812	14,7825	4,663391
2018	13,02277026	14,69993	13,88928	15,50544	20,04565	14,81311	4,603153
2019	13,01432614	14,74336	13,93719	15,52525	20,08666	14,86053	4,552684
2020	12,94465509	14,77045	13,92812	15,3889	20,1129	14,78066	4,480567

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (6) وبرنامج Excel

الملحق رقم (08): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LGDP	LDCPS	LUNEM	LTAXR	LRENE	LMHT
With Con...	t-Statistic	-4.7859	-2.8332	-0.5190	-3.1175	-2.1577	-1.0720
	Prob.	***0.0006***	***0.0686***	***0.8739***	***0.0359***	***0.2250***	***0.7135***
		***	*	n0	**	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.5413	-2.2847	-1.4993	-1.1531	-2.7834	-1.9643
	Prob.	***0.7919***	***0.4257***	***0.8073***	***0.9022***	***0.2137***	***0.5964***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	5.2782	1.2704	-0.9223	6.0260	0.0812	-0.9914
	Prob.	***1.0000***	***0.9445***	***0.3089***	***1.0000***	***0.7010***	***0.2809***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LGDP)	d(LDCPS)	d(LUNEM)	d(LTAXR)	d(LRENE)	d(LMHT)
With Con...	t-Statistic	-3.9221	-5.1449	-4.0467	-3.0769	-6.5689	-5.2474
	Prob.	***0.0055***	***0.0002***	***0.0041***	***0.0396***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	**	***	***
With Con...	t-Statistic	-5.2819	-2.5048	-3.9519	-3.9097	-6.7108	-5.1553
	Prob.	***0.0011***	***0.3230***	***0.0224***	***0.0246***	***0.0000***	***0.0013***
		***	n0	**	**	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.0958	-1.4092	-4.0335	-2.0339	-6.6855	-5.2517
	Prob.	***0.0032***	***0.1435***	***0.0002***	***0.0420***	***0.0000***	***0.0000***
		***	n0	***	**	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (09): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LGDP	LDCPS	LUNEM	LTAXR	LRENE	LMHT
With Con...	t-Statistic	-10.8273	-0.0509	-0.8692	-2.8812	-2.1708	-1.1053
	Prob.	***0.0000***	***0.9461***	***0.7840***	***0.0595***	***0.2204***	***0.7005***
		***	n0	n0	*	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.4509	-3.7959	-1.8882	-1.1531	-2.4537	-2.0237
	Prob.	***0.8240***	***0.0309***	***0.6356***	***0.9022***	***0.3468***	***0.5653***
		n0	**	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	4.1606	1.4671	-0.7105	4.3185	0.7622	-0.9914
	Prob.	***0.9999***	***0.9615***	***0.4005***	***1.0000***	***0.8732***	***0.2809***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LGDP)	d(LDCPS)	d(LUNEM)	d(LTAXR)	d(LRENE)	d(LMHT)
With Con...	t-Statistic	-3.8806	-5.1548	-4.1957	-2.9962	-7.5768	-5.2474
	Prob.	***0.0061***	***0.0002***	***0.0028***	***0.0471***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	**	***	***
With Con...	t-Statistic	-9.8709	-5.3447	-4.1195	-3.9097	-14.8391	-5.1553
	Prob.	***0.0000***	***0.0008***	***0.0154***	***0.0246***	***0.0000***	***0.0013***
		***	***	**	**	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.0886	-4.9749	-4.1836	-1.8451	-7.6713	-5.2517
	Prob.	***0.0032***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0627***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	*	***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (10): تقدير نموذج ARDL

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LAGR LMIND LSER LDCPS LTAXR LEXPIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8192
Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 2, 3, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPCKN(-1)	-0.419159	0.377671	-1.109851	0.2907
LAGR	0.085223	0.031487	2.706610	0.0204
LAGR(-1)	0.010054	0.041091	0.244686	0.8112
LAGR(-2)	0.060039	0.039196	1.531768	0.1538
LAGR(-3)	0.146454	0.031385	4.666422	0.0007
LMIND	-0.277811	0.128011	-2.170210	0.0528
LMIND(-1)	-0.323443	0.107618	-3.005460	0.0120
LSER	0.360944	0.080085	4.507041	0.0009
LSER(-1)	-0.083902	0.109311	-0.767551	0.4589
LSER(-2)	-0.132799	0.073563	-1.805251	0.0984
LDCPS	0.007606	0.016002	0.475323	0.6439
LDCPS(-1)	0.027626	0.013001	2.124828	0.0571
LDCPS(-2)	0.060002	0.015389	3.899072	0.0025
LDCPS(-3)	0.015397	0.013523	1.138631	0.2790
LTAXR	0.044408	0.038018	1.168093	0.2675
LEXPIN	0.294808	0.044336	6.649378	0.0000
LEXPIN(-1)	-0.040719	0.081372	-0.500401	0.6267
LEXPIN(-2)	-0.063886	0.076407	-0.836124	0.4209
LEXPIN(-3)	0.160830	0.046059	3.491800	0.0050
C	15.69534	4.099464	3.828632	0.0028

R-squared	0.998766	Mean dependent var	12.85274
Adjusted R-squared	0.996633	S.D. dependent var	0.143733
S.E. of regression	0.008340	Akaike info criterion	-6.481321
Sum squared resid	0.000765	Schwarz criterion	-5.556168
Log likelihood	120.4605	Hannan-Quinn criter.	-6.179744
F-statistic	468.4160	Durbin-Watson stat	1.910890
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (11): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.190919	Prob. F(1,28)	0.6655
Obs*R-squared	0.203171	Prob. Chi-Square(1)	0.6522

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (12): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.002966	Prob. F(1,10)	0.9576
Obs*R-squared	0.009191	Prob. Chi-Square(1)	0.9236

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (13): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test
Equation: EQ03
Specification: LGDPPCKN LGDPPCKN(-1) LAGR LAGR(-1) LAGR(-2) LAGR(-3) LMIND LMIND(-1) LSER LSER(-1) LSER(-2) LDCPS LDCPS(-1) LDCPS(-2) LDCPS(-3) LTAXR LEXPIN LEXPIN(-1) LEXPIN(-2) LEXPIN(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.103831	10	0.9194
F-statistic	0.010781	(1, 10)	0.9194

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (14): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

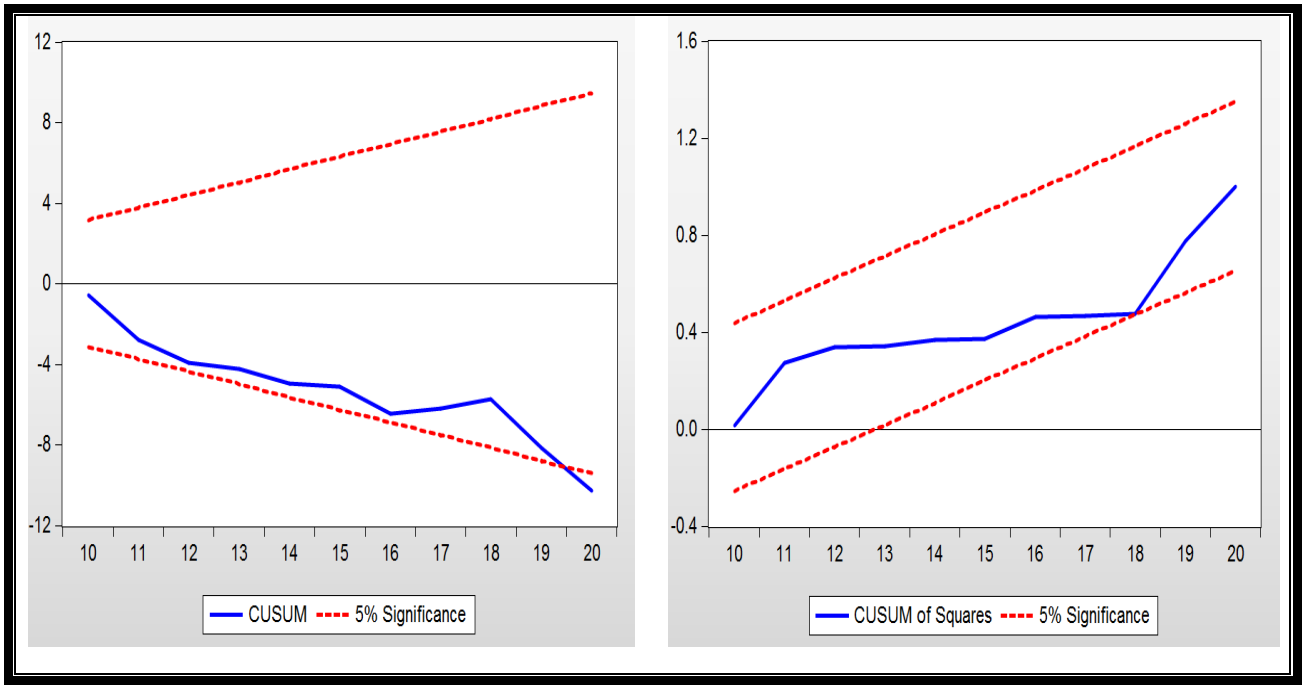

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (15): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.354416	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (16): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL

Sample: 1987 2020
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGR)	0.085223	0.019524	4.365047	0.0011
D(LAGR(-1))	-0.206493	0.020033	-10.30756	0.0000
D(LAGR(-2))	-0.146454	0.018683	-7.838712	0.0000
D(LMIND)	-0.277811	0.030044	-9.246660	0.0000
D(LSER)	0.360944	0.031972	11.28929	0.0000
D(LSER(-1))	0.132799	0.032270	4.115189	0.0017
D(LDCPS)	0.007606	0.004053	1.876589	0.0873
D(LDCPS(-1))	-0.075400	0.010408	-7.244725	0.0000
D(LDCPS(-2))	-0.015397	0.005604	-2.747455	0.0190
D(LEXPIN)	0.294808	0.024028	12.26918	0.0000
D(LEXPIN(-1))	-0.096944	0.022902	-4.233003	0.0014
D(LEXPIN(-2))	-0.160830	0.025560	-6.292298	0.0001
CointEq(-1)*	-1.419159	0.128244	-11.06607	0.0000

R-squared	0.962961	Mean dependent var	0.006087
Adjusted R-squared	0.938268	S.D. dependent var	0.026240
S.E. of regression	0.006520	Akaike info criterion	-6.932934
Sum squared resid	0.000765	Schwarz criterion	-6.331584
Log likelihood	120.4605	Hannan-Quinn criter.	-6.736909
Durbin-Watson stat	1.910890		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (17): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGR	0.212641	0.073125	2.907909	0.0142
LMIND	-0.423669	0.081488	-5.199138	0.0003
LSER	0.101640	0.048960	2.075969	0.0621
LDCPS	0.077956	0.008416	9.262908	0.0000
LTAXR	0.031292	0.030258	1.034174	0.3233
LEXPIN	0.247352	0.047271	5.232594	0.0003
C	11.05961	0.260660	42.42922	0.0000

EC = LGDPPCKN - (0.2126*LAGR -0.4237*LMIND + 0.1016*LSER + 0.0780 *LDCPS + 0.0313*LTAXR + 0.2474*LEXPIN + 11.0596)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تم بحمد الله